



جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

ال عمران في دولة الكويت

دراسة في جغرافية التنمية

دراسة مقدمة من

خالد حريميس فلاح العازمي

لنيل درجة الدكتوراه في الآداب

قسم الجغرافيا

إشراف

د. محمد فريد أحمد فتحي
أستاذ مساعد جغرافية العمران
بكلية الآداب
جامعة الإسكندرية

أ.د. جودة حسنين جودة
أستاذ الجغرافية الطبيعية
بكلية الآداب
جامعة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْنَا مَآلَاطَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ
مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ .

صدق الله العظيم

(سورة البقرة / الآية 286)

شكر وتقدير

فإن من الواجب أن أتقدم بالشكر لكل من له فضل علي في المساعدة بإنجاز هذا العمل المتواضع .

وأود أن أشكر جامعة الإسكندرية ، التي قبلتني طالباً للدكتوراه ، وأتاحت لي الفرصة للدراسة وإكمال طموحي وشغفي في طلب العلم .

كما أتقدم بوافر الشكر للأستاذ الدكتور جودة حسنين جودة ، والأستاذ الدكتور محمد فريد أحمد فتحي على تفضلهما بالإشراف على هذه الدراسة ، وعلى جهودهما التي بذلوا من خلال التوجيه والمتابعة المستمرة التي أثمرت هذه الدراسة بصورتها الحالية .

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور فتحي محمد أبو عيالة أستاذ الجغرافية البشرية قسي جامعة الإسكندرية ورئيس جامعة بيروت السابق ، والأستاذ الدكتور أحمد حسن إبراهيم عميد كلية الآداب جامعة القاهرة على تفضلهما بقراءة الرسالة ومناقشتها ، جزاهم الله عنى خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر الجليل للأستاذ الدكتور وليد عبدالله المنيس من قسم الجغرافيا في جامعة الكويت ، على جهوده المستمرة من خلال النصح والتوجيه الذي أفادني كثيراً أثناء إعداد هذا العمل .

وأتقدم بوافر شكري للدكتور بدر محمد الأنصاري من قسم علم النفس في جامعة الكويت على ما بذله من جهد كبير من خلال مساهمته في الإشراف على العمل في التحليل الإحصائي للدراسة .

كما لايفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور مصطفى حنفي الشلقاني من قسم الإحصاء وبحوث العمليات كلية العلوم جامعة الكويت على جهوده التي أفادتني كثيراً خلال إعداد الدراسة .

كما أتقدم بالشكر الجليل للأستاذة الدكتورة أمل يوسف العذبي الصباح الأستاذة بقسم الجغرافيا ورئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت على جهودها التي أفادتني كثيراً .

واتقدم بوافر شكري للدكتور على جواد الصايغ المستشار الثقافي بسفارة دولة الكويت بالقاهرة ، وإلى الأخ مانتع المطيري وكيل وزارة الأمة على جهودهما التي بذلوا في تذليل الصعاب أمام الباحث أثناء فترة الدراسة .

كما أود أن أشكر جميع أفراد المجموعة التي قامت بمساعدة الباحث في توزيع وجمع الاستبانة وجمع البيانات من الوزارات والمؤسسات في الدولة وأخص بالشكر الأخ خالد الدواي ، والأخ محمود الصادق محمود ، والأخ عبدالناصر جاد سليمان ، والأخ إبراهيم شاهين ، والأخ أحمد بدار ، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الناس كثر آثرت الاحتفاظ بأسماءهم . راجيا من الله أن أكون وفقت في إبرازها بالشكل المناسب .

والله ولي التوفيق ،،،

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان المحتوى	مسلم
	المقدمة	
2	مقدمه	
5	الدراسات السابقة	
9	أهمية البحث	
10	أهداف البحث	
10	منهج البحث وأساليب جمع المعلومات	
12	تعريف التخطيط ومجالاته	
15	المفاهيم العامة للتنمية	
	*** الفصل الأول ***	
	التطور التاريخي للعمارة في الكويت	
22	تمهيد	1-1
26	البيئة والتنمية العمرانية	1-1-1
29	نشأة الكويت	2-1
33	العمارة قبل اكتشاف النفط	3-1
35	المكونات العمرانية للمدينة	1-3-1
35	أسوار الكويت	1-1-3-1
39	مدينة الكويت القديمة	2-1-3-1
46	الواجهة البحرية	3-1-3-1
47	ساحة الصفاة والمنطقة التجارية	4-1-3-1
48	الأحياء السكنية	5-1-3-1
52	الساحات	6-1-3-1
53	المساجد	7-1-3-1
55	العوامل المؤثرة في النمو العمراني قبل اكتشاف النفط قبل عام 1951	4-1
55	السكان	1-4-1
56	الإدارة التخطيطية	2-4-1
56	الأوضاع الاقتصادية	3-4-1

الصفحة	عنوان المحتوى	مستند
57	البيئة الطبيعية والأوضاع السياسية	4-4-1
57	الشريعة والعرف الإسلامي	5-4-1
58	العمارة بعد اكتشاف النفط	5-1
59	العوامل المؤثرة في النمو العمراني بعد اكتشاف النفط	1-5-1
59	النفط والنمو الاقتصادي	1-1-5-1
59	النمو السكاني وزيادة العمالة	2-1-5-1
60	العوامل السياسية وإتباع سياسة التخطيط	3-1-5-1
61	تطور النمو العمراني	2-5-1
62	شبكة الطرق	1-2-5-1
62	الأحياء السكنية	2-2-5-1
*** الفصل الثاني ***		
البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية		
69	تمهيد	1-2
69	نمو السكان	2-2
73	التوزيع والكثافة	3-2
73	التوزيع	1-3-2
77	الكثافة السكانية	2-3-2
81	الواقعات الحيوية	4-2
81	معدلات المواليد	1-4-2
83	معدلات الوفيات	2-4-2
84	الزيادة الطبيعية	3-4-2
84	معدل الخصوبة	4-4-2
85	الخصائص الديموغرافية	5-2
85	تقسيم السكان حسب الجنسية	1-5-2
88	تقسيم السكان حسب النوع	2-5-2
92	تقسيم السكان حسب السن	3-5-2

الصفحة	عنوان المحتوى	مستلم
	التركيب الوظيفي الحالي للعمران في الامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى	3-3
133	الاستخدام السكني	1-3-3
138	الاستخدام التجاري	2-3-3
138	المناطق التجارية والإقليمية	1-2-3-3
139	المراكز التجارية في الأحياء السكنية	2-2-3-3
140	الأسواق التجارية	3-2-3-3
141	مجموعه المحلات الصغيرة	4-2-3-3
141	الاستخدام الحكومي	3-3-3
142	الاستخدام الصناعي	4-3-3
142	الصناعات الخفيفة	1-4-3-3
143	الصناعات الثقيلة	2-4-3-3
144	الاستخدام الزراعي	5-3-3
145	المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية	6-3-3
147	الاستخدامات الأخرى	7-3-3
	*** الفصل الرابع ***	
	التخطيط العمراني وعناصره	
153	تمهيد	1-4
155	المخطط الهيكلي الأول 1952	2-4
161	مخطط البلدية للتنمية 1967	3-4
163	المخطط الهيكلي الثاني 1970	4-4
171	إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني 1977	5-4
178	إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلي الثاني 1983	6-4
188	المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997	7-4

الصفحة	عنوان المحتوى	مستند
	** الفصل الخامس **	
	مشكلات التخطيط العمراني والتنمية	
216	تمهيد	1-5
217	عينة الدراسة	2-5
219	التخطيط العمراني	3-5
219	العوامل التي يقوم عليها التخطيط العمراني	1-3-5
220	أهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت	2-3-5
220	أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت	3-3-5
	سبلات قانون البلدية الخاص ببناء وتنظيم القسائم والمباني في دولة الكويت	4-3-5
221	المروور ومشكلاته	5-3-5
221	مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه	4-5
223	المجال الأول : المفاهيم العامة للتخطيط العمراني والتنمية	1-4-5
225	المجال الثاني : أسس التنمية العمرانية	2-4-5
227	المجال الثالث : نتائج التخطيط العمراني	3-4-5
230	المجال الرابع : المدن الجديدة	4-4-5
232	المجال الخامس : النقل والمواصلات	5-4-5
234	التنمية البشرية	5-5
234	الركائز الأساسية للتنمية البشرية	1-5-5
239	تركيب السكان وقوة العمل	2-5-5
244	التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية	6-5
244	المجال الأول : مفاهيم التنمية الاجتماعية	1-6-5
245	المجال الثاني : السكن والإسكان في دولة الكويت	2-6-5
250	المجال الثالث : التنمية التعليمية	3-6-5
255	المجال الرابع : التنمية الصحية	4-6-5

الصفحة	عنوان المحتوى	مسلسل
260	التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية	7-5
260	القطاع الزراعي	1-7-5
262	القطاع الصناعي	2-7-5
264	السوق الحرة واستثمار رأس المال في دولة الكويت	3-7-5
265	تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية	8-5
265	المجال الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية	1-8-5
266	المجال الثاني : التنمية التجارية والأسواق	2-8-5
270	المجال الثالث : التنمية الصناعية	3-8-5
274	المجال الرابع : التنمية الزراعية	4-8-5
	*** الفصل السادس ***	
	أنماط التنمية العمرانية في الكويت	
284	تمهيد	1-6
285	مقياس التنمية البشرية	2-6
286	مجموعه الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العالية	1-2-6
288	مجموعه الدول الخليجية ذات التنمية البشرية المتوسطة	2-2-6
290	مقياس نوع الجنس	3-6
292	مقياس البقاء على قيد الحياة	4-6
294	مقياس الملامح الأساسية للصحة	5-6
296	مقياس التعليم	6-6
298	مقياس النشاط الاقتصادي	7-6
299	مقياس الاتجاهات الديموغرافية	8-6
301	مقياس وسائل الاتصالات والمعلومات	9-6
303	مقياس التدهور البيئي	10-6
304	التنمية المستدامة	11-6
	تقييم الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت للسنوات (1996/95-2000/99)	12-6
306		

الصفحة	عنوان المحتوى	مسلم
	** الفصل السابع **	
	مستقبل التنمية العمرانية في الكويت	
316	تمهيد	1-7
316	التنمية العمرانية	2-7
320	نتائج التنمية العمرانية	1-2-7
326	مشاكل التنمية العمرانية	2-2-7
329	تقييم التنمية العمرانية	3-2-7
332	التنمية البشرية	3-7
334	السكان	1-3-7
336	العمل	2-3-7
339	السكن	3-3-7
340	الخدمات التعليمية	4-3-7
342	الخدمات الصحية	5-3-7
344	التنمية الاقتصادية	4-7
344	الأسواق التجارية	1-4-7
346	الصناعة	2-4-7
349	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وحماية البيئة الطبيعية	3-4-7
353	التوصيات	5-7
353	التوصيات الخاصة بالتنمية العمرانية	1-5-7
353	التوصيات الخاصة بالتنمية البشرية	2-5-7
354	التوصيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية	3-5-7

356	خاتمة	
364	قائمة مراجع ومصادر الدراسة	
	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التقديرات السكانية قبل ظهور الإحصاءات الرسمية	55
1-2	تطور سكان الكويت فيما بين عام 1965 حتى عام 1995	71
2-2	معدل الزيادة السكانية للفترة 1965-1995	72
3-2	توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين بمحافظات دولة الكويت عام 1965	74
4-2	توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين عام 1995 بالمحافظات في دولة الكويت	75
5-2	الكثافة السكانية في دولة الكويت عام 1965	79
6-2	الكثافة السكانية بالمحافظات في دولة الكويت عام 1995	80
7-2	الواقعات الحيوية ومعدلاتها للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للفترة 1965-1995	82
8-2	معدل الخصوبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للفترة 1965-1995	85
9-2	توزيع السكان حسب الجنسية للفترة 1965-1997	86
10-2	السكان حسب الجنسية والنوع في المحافظات في دولة الكويت عام 1975	89
11-2	السكان حسب الجنسية والنوع في المحافظات في دولة الكويت عام 1995	90
12-2	توزيع فئات العمر الرئيسية حسب الجنسية عام 1965	93
13-2	توزيع فئات العمر الرئيسية حسب الجنسية عام 1997	93
14-2	معدلات الزواج والطلاق للسكان الكويتيين للفترة 1967-1997	97
15-2	معدلات الزواج والطلاق للسكان غير الكويتيين للفترة 1967-1997	98
16-2	توزيع السكان حسب حجم الأسرة عام 1965	101
17-2	توزيع السكان حسب حجم الأسرة الخاصة عام 1997	101
18-2	توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 1965	104
19-2	توزيع السكان حسب الحالة التعليميه عام 1997	104
20-2	توزيع خريجي كليات التعليم التطبيقي حسب الجنسية للعام الدراسي 1996-1997	107
21-2	توزيع خريجي جامعة الكويت الكويتيين وغير الكويتيين للعام الدراسي 1996-1997	107
22-2	توزيع السكان حسب النوع والجنسية والعلاقة بقوه العمل للفترة 1965-1997	108

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
23-2	توزيع السكان حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي عام 1973	111
24-2	توزيع السكان حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي عام 1997	113
25-2	متوسط فئات الدخل عام 1996	119
26-2	تقديرات السكان الكويتيين للفترة 2000-2015	121
1-5	توزيع أفراد العينة من الموظفين العاملين في قطاعات الدولة والقطاع الخاص حسب الجهة والمؤهل العلمي عام 1999	218
1-6	دليل التنمية البشرية في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1975-1997	289
2-6	دليل التنمية البشرية في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	289
3-6	قيمة الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1992-1996	290
4-6	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	292
5-6	دليل التنمية المرتبط بالبقاء على قيد الحياة في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	293
6-6	دليل التنمية المرتبط بالملاح الأساسية للصحة في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	295
7-6	دليل التنمية البشرية المرتبط بالفجوات بين الجنسين في التعليم في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	298
8-6	دليل التنمية البشرية المرتبط بالفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	299
9-6	دليل التنمية البشرية المرتبط بالاتجاهات الديموغرافية في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	301
10-6	مؤشر التنمية المرتبط باستخدام وسائل الاتصالات والمعلومات في دولة الكويت بالمقارنة مع بعض الدول العربية في الفترة 1996-1999	302
11-6	دليل التنمية البشرية المرتبط بالتدهور البيئي في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997	304

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	خريطة الكويت السياسية وأهم المواقع	23
2-1	المظاهر الطبوغرافية لدولة الكويت	24
3-1	أسوار مدينة الكويت ومواقع بواباتها	36
4-1	الأحياء القديمة المكونة للمدينة العمرانية داخل السور في أوائل القرن العشرين	42
5-1	مخطط يوضح نظام المسكن في الكويت من الداخل قديماً	43
6-1	مواقع المساجد والأسواق التجارية في مدينه الكويت حتى مطلع الخمسينيات	49
7-1	المدينة الإسلامية كما حدد شروطها العلامة عبد الرحمن ابن خلدون 779هـ	53
8-1	تقنية أبراج الهواء البادكير أو الباكدير في المساكن القديمة	58
9-1	مراحل تطور النمو العمراني بعد اكتشاف النفط	63
1-2	التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية في سنوات التعداد 1965-1995	72
2-2	توزيع السكان حسب الجنسية بمحافظات دولة الكويت عام 1965	74
3-2	توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين في مناطق دولة الكويت عام 1995	78
4-2	التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية لعام 1997	87
5-2	توزيع السكان حسب الجنسية والنوع عامي 1965-1995	91
6-2	التركيب النوعي والعمراني للسكان الكويتيين وغير الكويتيين عامي 1965-1997	95
7-2	عدد عقود الزواج وشهادات الطلاق للسكان الكويتيين للفترة 1967-1997	98
8-2	عدد عقود الزواج وشهادات الطلاق للسكان غير الكويتيين للفترة 1967-1997	99
9-2	تطور الحالة التعليمية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنسية للفترة 1988-1997	105

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
10-2	توزيع قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي عام 1997	116
11-2	نصيب الفرد في دول الخليج العربي من إجمالي الناتج المحلي عن الفترة 1983-1992	118
1-3	التركيب الوظيفي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت 1998	128
2-3	المناطق السكنية بدولة الكويت عام 1999	134
3-3	التركيب الوظيفي للعمران للامتداد الحضري لمدينة الكويت 1998	137
1-4	المخطط الهيكلي الأول	158
2-4	الطرق الدائرية والإشعاعية المفتوحة في الخطة الهيكلية الأولى 1952	158
3-4	مخطط مدينة الكويت 1952	160
4-4	مخطط البلدية للتنمية العمرانية 1967	164
5-4	المخطط الهيكلي المقترح للمدى القصير للمناطق الحضرية 1970	168
6-4	عوائق النمو الحضري في خطة 1970	169
7-4	المخطط الهيكلي المقترح لمدينة الكويت 1970	172
8-4	المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية 1977	174
9-4	مراكز الضواحي ومدى تأثيرها الحضري 1977	176
10-4	المخطط الهيكلي لمدينة الكويت 1977	177
11-4	المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية 1983	182
12-4	مشروع الواجهة البحرية 1983	184
13-4	المخطط الهيكلي لمركز المدينة 1983	187
14-4	المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية للفترة 1997-2015	193
15-4	المخطط المقترح لمركز الفنتاس التجاري والإداري 1977	198
16-4	المخطط الهيكلي لمدينة الكويت 1997	203
1-5	متوسط سعر المتر المربع للأرض السكنية في مناطق دولة الكويت لعام 1999	238
2-5	موقع منطقتي جنوب السرة وصباح الناصر	249
3-5	توزيع المدارس الابتدائية بنين وبنات داخل أسوار المدينة عام 1950	251

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
252	توزيع المدارس الابتدائية بنين وبنات في مناطق دولة الكويت عام 1997	4-5
257	توزيع المستشفيات والمراكز الصحية داخل أسوار المدينة عام 1950	5-5
258	توزيع المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة عام 1997 في دولة الكويت	6-5
323	نموذج مستخلص من المخطط الهيكلي الأول 1952	1-7
324	نموذج مستخلص من المخطط الهيكلية 1970-1977-1983	2-7
333	المواقع المقترحة للامتدادات العمرانية والقيود الطبيعية ، 1998	3-7
361	الخطوط العامة لخطة التنمية العمرانية المقترحة لدولة الكويت	4-7
362	الخطوط العامة لخطة التنمية البشرية المقترحة لدولة الكويت	5-7
363	الخطوط العامة لخطة التنمية الاقتصادية المقترحة لدولة الكويت	6-7

قائمة الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
1-1	بوابة الشامية من الجهة الداخلية للمدينة ، 1998	38
2-1	الكويتيون يقومون بعملية هدم السور الثالث 1957	39
3-1	صورة جوية لمدينة الكويت 1950	42
4-1	ديوانيه الشمال أحد مساكن الكويت قديماً وهي مطلة على البحر	44
5-1	أحد مساكن الكويت القديمة ويقع على الواجهة البحرية	54
1-4	نموذج لأحد المساكن الحديثة والتي جاءت على نمط غربي	162
2-4	نموذج لأحد المساكن الحديثة والتي جاءت على نمط غربي	162
3-4	مشروع إسكان الصوابر في مركز المدينة الذي أنشئ عام 1983	185
1-5	تداخل الاستخدامات الاستثمارية والتجارية والسكنية للأرض	
	الحضرية في منطقة الفروانية السكنية	222
2-5	منتزه الجزيرة الخضراء في مشروع الواجهة البحرية	231
3-5	أحد الجسور الحديثة في دولة الكويت	233
4-5	أحد المساكن القديمة في دولة الكويت	235
5-5	أحد المساكن الحديثة في دولة الكويت	236
6-5	أحد المساكن الحديثة والتي أستخدم بها بعض ملامح العمارة العربية القديمة	
	القديمة	237
7-5	مبنى جامعة الدول العربية	246
8-5	منطقة جنوب السرة	248
9-5	منطقة صباح الناصر	248
10-5	أحد المساكن القديمة المهجورة في دولة الكويت	250
11-5	أحد المدارس الابتدائية القديمة	253
12-5	أحد المدارس الابتدائية الحديثة	253
13-5	أحد المستشفيات القديمة في مدينة الأحمدية	259
14-5	أحد المستشفيات الحديثة المتخصصة على الواجهة البحرية	259
15-5	سوق الأوثان المنزلية أحد الأسواق العربية القديمة في مركز المدينة	266
16-5	سوق الحريم أحد الأسواق العربية القديمة في مركز المدينة	267
17-5	سوق السمك واللحوم والخضروات على الواجهة البحرية	268
18-5	مركز ليلي جاليري التجاري أحد المراكز التجارية في منطقة السالمية	269

مُقَلَّمَةٌ



مقدمة :

ينطبق على الكويت مصطلح المدينة - الدولة City State إذ كانت المدينة داخل السور هي محور ارتكازها بالمقارنة مع القرى الساحلية والواحات التابعة لها التي لم يكن لها أسوار . وقد ظهرت كمركز بشري في القرن الثامن عشر ، وقد تكون ذلك التجمع البشري من خلال الهجرات السكانية من شبه الجزيرة العربية بشكل أساسي والمناطق الأخرى المجاورة ، إضافة إلى وجود بعض التجمعات الصغيرة التي كانت مستقرة على ساحل البحر بما يعرف بالكوت قديما . وارتبطت الحياة بصورة مباشرة بالبحر كمصدر أساسي للرزق عن طريق الصيد وتجارة اللؤلؤ ، واتسم الطابع العمراني السائد للمدينة بما تتسم به المدن العربية الإسلامية القديمة ، والتي تتميز بوجود المباني المتلاصقة والطرق المتعرجة الضيقة (الأزقة) والأسوار العالية التي تظلل الطرقات ، والبيوت ذات الطابق الواحد مع ارتفاع الجدران المجاورة للوقاية من حرارة الشمس طوال النهار ، وكانت المساكن ملائمة للظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ، باتسامها بفناء مكشوف عرف بالحوش يبني حوله عناصر الكتلة العمرانية ومرافقها . وشهدت البلدة حوالي ثلاثة أسوار كل سور يتسع نطاقه مع اتساع البلدة وكان آخرها السور الذي أنشئ عام 1919 وعرف بسور الكويت ويحتوي على خمس بوابات للحماية من الأخطار الخارجية . وفي عام 1946 خرجت أول شحنة نفطية من البلاد ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النفط يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

صاحب التطور الحضاري في الكويت في البدايات تخطيط عمراني بسيط خال من التعقيد يقوم على تحقيق الضرورات ، وبعد ذلك دخلت البلاد مرحلة التخطيط الحضري المدروس حيث استدعت شركات متخصصة أوروبية بالدرجة الأولى للقيام بإعداد الخطط الهيكلية ، مما غير وجه البلاد وحولها من مدينة عربية بكل سماتها إلى مدينة عربية يتخللها العناصر والسمات الغربية . ولقد مرت التنمية العمرانية في الكويت بتطورات متتالية نتيجة هذا النمو الاقتصادي السريع والتبدل الاجتماعي الواسع .

وبالمقارنة مع الكثير من الدول في العالم فإن التخطيط العمراني في دولة الكويت بدأ منذ الخمسينيات كتخطيط مدروس ، أخذ أشكالا عدة على مستويات مختلفة وقد مر بمرحلتين :

المرحلة الأولى : قبل اكتشاف النفط وهي مرحلة النمو العمراني منذ نشأة الكويت حتى عام 1952 ، (وهو العام الذي ظهر فيه أول مخطط هيكلى حضري تقوم به استشارية أجنبية) ، وكانت تتسم بالتخطيط المحلى من خلال المؤسسات الحكومية والشعبية ، وقد صاحبها ظهور المجلس البلدى منذ 1929 .

المرحلة الثانية : بعد اكتشاف النفط في الخمسينيات وتحديدا تعتبر نقطة البداية لهذه المرحلة عام 1952 وعرفت بالمرحلة العمرانية الحديثة ، وكانت مرحلة تتميز بالتخطيط المدروس بفروعه وأشكاله المعروفة ، وقد أحدثت المرحلة الثانية نقلة نوعية في شكل وعناصر المدينة القديمة الكويت العاصمة والمناطق الحضرية الجديدة في الكويت ، ولعل السبب يرجع إلى دخول المخطط الأجنبي الذى نقل معه أفكاره واتجاهاته الغربية ، إضافة إلى عدم إدراك متخذى القرار فى تلك الفترة إلى ماسوف يحدثه هذا التخطيط من فجوة بين الماضى والمستقبل . إضافة إلى تغير هياكل المباني التى صاحبت هذه الخطط والتى جاءت على نمط غربي دخیل على البيئة العمرانية الكويتية .

وقد ركزت هذه الدراسة على تتبع نتائج التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية من خلال خطط التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ومن خلال وسائل قياس التنمية البشرية ، واحتوت الدراسة على سبعة فصول بعد المقدمة يتناول الفصل الأول منها التطور التاريخي للعمران في الكويت ، وتم استعراض مكونات المدينة العمرانية في مرحلتي العمران قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشاف النفط مع مناقشة العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية في هاتين المرحلتين .

أما الفصل الثاني فقد تناول البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية من خلال الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان مع استعراض المستقبل السكاني في دولة الكويت .

وبعالم الفصل الثالث التركيب الوظيفي للمراكز العمرانية وذلك باستعراض التركيب الوظيفي الحالي للعمارة في مركز مدينة الكويت (CBD) Central Business District ، واستعراض التركيب الوظيفي الحالي للأمتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى .

ويختص الفصل الرابع بدراسة التخطيط العمراني وعناصره عن طريق استعراض الخطط العمرانية للسنوات 1952-1967 -1970-1977-1983-1997 مع إبراز الاتجاهات والمزايا والعيوب لهذه المخططات وتقييم لأهدافها وفلسفتها .

ويدرس الفصل الخامس مشكلات التخطيط العمراني والتنمية ويتناول نتائج البحث الميداني والاستبيان الخاص بجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، حيث احتوت الأستبانة على 100 فرض خاص بجوانب التنمية المختلفة وتم توزيعها على 300 فرد من أفراد العينة في الجهات الحكومية والقطاع الخاص ، والتي لها علاقة مباشرة بجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، وتم تحليل نتائج الدراسة إحصائياً من خلال النسب المئوية للتكرارات باستخدام الحاسوب عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS-PC .

أما الفصل السادس فيدرس أنماط التنمية العمرانية في دولة الكويت من خلال تصنيف هيئة الأمم المتحدة للدول على أساس التنمية البشرية مع استعراض وتقييم لخطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعدة لدولة الكويت للسنوات 1996/95-2000/99 .

وأخيراً جاء الفصل السابع خاتمة لهذه الدراسة ، حيث تناول مناقشة نتائجها والتوصيات لجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، منتهي إلى دراسة تناولت مستقبل التنمية في دولة الكويت .

الدراسات السابقة :

يعتبر التخطيط العمراني من الموضوعات التي نالت قدراً كبيراً من البحث سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، لما له من أهمية في وضع الإستراتيجيات للامتدادات العمرانية وتحديد اتجاهاتها وأبعادها . ولعل من الصعب حصر كل تلك الدراسات والوقوف على أهم ما جاءت به . لكننا نستطيع أن ندرج بعض الدراسات التي تم التوصل إليها من خلال البحث والتقصي في المراجع المتاحة ، والتي تمس موضوع الدراسة بصورة أو بأخرى ، وهي على النحو التالي :

من أبرز الدراسات التي تمس موضوع البحث بصورة مباشرة ، تقارير ودراسات الخطط الهيكلية التي قام بوضعها الاستشاريون الذين كلفوا بإعداد الخطط العمرانية لدولة الكويت ، ولعل أهم هذه الدراسات ما يأتي :

- أ - المخطط الهيكلي الأول للمستشار البريطاني مينبوريو وسبنسلي وماكفارلين
(1952) Minporio- Spencely and Macfarlane .
- ب - مخطط البادية للتنمية وهو عبارة عن تجميع لعدة دراسات تنظيمية قامت بها إدارة التنظيم (1967) .
- ج - المخطط الهيكلي الثاني للمستشار البريطاني كولن بيوكانن وشركاه
(1970) C. Buckanan .
- د - إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني للمستشار البريطاني شانكلاند كوكس وشركاه (1977) Shankland Cox .
- هـ - إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلي الثاني للمستشار البريطاني كولن بيوكانن (1983) C. Buckanan .
- و - المخطط الهيكلي الثالث ، للمرزوق وأتكنز Atkenz بالتعاون مع شانكلاند كوكس (1997) Shankland Cox .

ولقد وضعت هذه الخطط كامل تصوراتها لمدينة الكويت والامتداد العمراني لها وفق أبعاد طويلة الأجل تصل إلى عام 2015 ، يتخللها وفقات قصيرة الأجل ومتوسطة لتقديرات السكان والعمالة والموارد ونحو ذلك . كذلك توقعات أساسية للسكان والأنشطة المختلفة لهم خلال تلك الحقبة الزمنية . وقد وضعت هذه المخططات خططاً طبيعية قومية شاملة

ومخططات هيكلية للمناطق الحضرية ، إضافة إلى مخططات عامة لمركز المدينة وذلك فى كل المخططات على حد سواء ، لتقصى جوانب التغيرات المختلفة فى هذه الأماكن .

ومن جهة أخرى هناك دراسات خاصة عالجت موضوع التخطيط العمرانى فى الكويت ومن بينها الدراسات التى تتصل بموضوع الدراسة بصورة مباشرة والتى أعدتها بلدية الكويت تحت عنوان " التطور والعمران فى الكويت " (1980) (١) . وقد تطرقت الدراسة إلى مراحل التخطيط العمرانى بصورة موجزة قبل وبعد اكتشاف النفط من خلال مرحلتين مرحلة النمو العمرانى قبل ظهور البلدية ومرحلة النمو الحديث التى عاصرت ظهور البلدية وماتبعها حتى عام 1980 .

وهناك دراسة لجورج سابا شبر (1964) George Saba, Shiber عنوانها " التحضر فى مدينة الكويت ، دراسة نقدية تحليلية وثائقية(2) " ، وتطرقت الدراسة إلى التطور الحضري لمدينة الكويت منذ نشأتها حتى بداية التخطيط العمرانى الحديث فى عام 1952 ، والذى صاحب ظهور النفط .

أما دراسة فريث وونستون (1972) Freeth & Winstone بعنوان : " الكويت الواقع والتأملات(3) " فقد تطرقت إلى تطور مدينة الكويت داخل السور ، مع الإشارة إلى أشكال وتصاميم المساكن القديمة .

وهناك دراسة للموسى (1981) عنوانها " التطور العمرانى والتخطيط فى الكويت(4) " وتطرقت إلى التطور العمرانى فى الكويت مع إبراز دور البلدية فى مراحل التخطيط العمرانى المصاحب للنقلة الاقتصادية ، نتيجة استغلال عائدات النفط التى تزايدت بصورة سريعة جدا بعد تصدير أول شحنة نفطية عام 1946 وماتلى ذلك .

(1) بلدية الكويت : التطور والعمران فى الكويت ، 1980 ، الكويت .

(2) Shiber, George Saba : The Kuwait Urbanization, Documenationl Analysis Critique, 1964, Kuwait .

(3) Freeth Z. & Winstone V. : Kuwait, Prospect and Reality, 1972, U. K.

(4) الموسى ، عبدالرسول على : التطور العمرانى والتخطيط فى الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1981 ، الكويت .

وهناك دراسة مهمة مختصرة لـ عبدالاله أبو عياش (1981) تحت عنوان " التطور الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت⁽¹⁾ " ، حيث اهتمت بالتطور الحضري في الكويت من خلال استراتيجيات الخطط العمرانية 1952 – 1967 – 1970 .

أما دراسة أحمد حسن إبراهيم (1982) فهي مفصلة تحت عنوان " مدينة الكويت دراسة في جغرافية المدن⁽²⁾ " .

ومن جهة أخرى هناك دراسة تتصل بموضوع البحث مباشرة وعالجت موضوع التخطيط العمراني ، هي الدراسة التي قام بها وليد المنيس في عام (1985) تحت عنوان " التخطيط الحضري والإقليمي⁽³⁾ " ، وقد أشارت إلى مرحلتى التخطيط في الكويت قبل وبعد اكتشاف النفط .

ومن الدراسات التي عالجت النمو العمراني في الكويت وإظهار أبعاده ، دراسة أمل يوسف العذبي الصباح (1990) تحت عنوان " النفط والنمو الحضري بدولة الكويت " دراسة حضرية⁽⁴⁾ .

أما الدراسة التي قام بها الباحث في عام (1995)⁽⁵⁾ ، تحت عنوان "التخطيط العمراني في دولة الكويت دراسة تحليلية للخطط الهيكلية 1977-1983 " ، فقد درست خطتي 1977 و 1983 بشئ من التفصيل .

(1) أبو عياش ، عبدالاله : التطور الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت ، المجلة الجغرافية الكويتية ، العدد 27 ، جامعة الكويت ، 1981 ، الكويت .

(2) إبراهيم ، أحمد حسن : مدينة الكويت : دراسة في جغرافية المدن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 7 ، جامعة الكويت ، 1982 ، الكويت ، (وهي رسالة دكتوراه منشورة) .

(3) المنيس ، وليد عبدالله : التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة الكويت ، 1985 ، الكويت .

(4) الصباح ، أمل يوسف العذبي : النفط والنمو الحضري بدولة الكويت - دراسة حضرية ، حولية كلية الآداب ، الحولية 11 ، الرسالة 67 ، جامعة الكويت ، 1990 ، الكويت .

(5) العازمي ، خالد حريميس : التخطيط العمراني في دولة الكويت دراسة تحليلية للخطط الهيكلية 1977-1983 ، رسالة دبلوم غير منشورة ، جامعة الخليج العربي ، 1995 ، البحرين .

ومن أحدث الدراسات التي تناولت موضوع التخطيط الحضري في دولة الكويت والتي لها صلة بموضوع بحثنا ، تلك الدراسة التي قام بها وليد المنيس (1996) تحت عنوان " البنية الحضرية لمدينة الكويت ملامح المدينة الكبرى " (1) .

أما دراسة وليد المنيس (1996) تحت عنوان " خصائص التخطيط الحضري في الكويت ، دراسة للسمات والمؤثرات الغربية(2) " . فقد تطرقت إلى أنواع التخطيط الحضري ومكوناته بالمقارنة مع التخطيط الحضري في الكويت ، مع بيان معوقات التخطيط الحضري في الدول النامية بالمقارنة مع الكويت .

من جهة أخرى هناك دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (United Nations Environment Programme & World Health Organization, 1992) تحت عنوان " التحضر وتلوث الهواء في المدن المليونية في العالم " Urban Air Pollution in Megacities of the World (3) . وتطرقت الدراسة إلى أنواع التلوث في المدن الكبيرة .

أما الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية والبشرية فهي كثيرة ومتشعبة وتناولها كثير من المتخصصين في الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد وبعض العلوم الأخرى ، ومن هذه الدراسات التي تمس موضوع البحث بصورة مباشرة دراسة محمد عمر الفراء (1974) تحت عنوان "التنمية الاقتصادية في دولة الكويت دراسة جغرافية تحليلية(4) - حيث تناولت التخطيط والتنمية في المجالات الصناعية والبشرية وركزت الدراسة على قطاع الصناعات غير البترولية في الكويت والتنمية الزراعية .

(1) المنيس ، وليد عبدالله : البنية الحضرية لمدينة الكويت ملامح للمدينة الكبرى ، مجلة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 56 ، العدد 2 ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1996 ، ج. ١ ، ع .

(2) المنيس ، وليد عبدالله : خصائص التخطيط الحضري في الكويت دراسة للسمات والمؤثرات الغربية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد الثاني ، جامعة الكويت ، 1996 ، الكويت .

(3) United Nations Environment Programme, World health, Organization : Regional Office for west Asia, Urban Air Pollution in Megacities of the World, 1992, U.S.A.

(4) الفراء ، محمد علي عمر : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت ، دراسة جغرافية تحليلية ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، 1974 ، الكويت

من جهة أخرى هناك دراسة محمد همام الهاشمي وآخرون (1993) تحت عنوان " مبادئ التغيير الاجتماعي والتنمية وتطبيقات على المجتمع الكويتي " ⁽¹⁾ ويبحث الدراسة في جوانب التغيير الاجتماعي والتنمية العمرانية والاجتماعية وركزت الدراسة على الإسكان الحكومي وإيجاد الحلول للسياسات الإسكانية في دولة الكويت .

ملاحظات على الدراسات السابقة :

من خلال مآتم عرضه من دراسات تمس موضوع الدراسة من قريب أو من بعيد « أتضح للباحث أن معظم هذه الدراسات سواء كانت على المستوى الحكومي أو الخاص « أنها غطت جوانب هامة في التخطيط العمراني في الكويت، ولعلها أغفلت بعض الجوانب الأخرى كالبيئة المحلية وعلاقتها الوطنية بالتخطيط ، سواء كانت البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . إضافة إلى أنها لم تغط البيئة أعنى العمرانية الاهتمام الكافي من خلال البحث في مراحل التخطيط العمراني في الكويت « ولعل البيئة العمرانية تعد الأساس لأي دراسة خاصة بالتخطيط في أي قطر من الأقطار ، لأنها الركيزة التي يعتمد بها أثناء إعداد الخطط . ونظرا لأن الدراسات البيئية أخذت في النمو فإن ذلك يعطي أهمية لدراستها التي سوف تعطى البيئة المحلية الاجتماعية والاقتصادية مزيداً من الاهتمام ، كأساس للتنمية العمرانية مع دراسة مستفيضة للنمو السكاني وتتبع مراحل التخطيط منذ بدايته ، وصولاً إلى أحدث الخطط العمرانية الجاري العمل بها أو التي مازالت قيد الدراسة في دولة الكويت ، مع بيان المشاكل التي نتجت عن التخطيط والتنمية واستعراض أنماط التنمية في دولة الكويت .

أهمية البحث :

التخطيط العمراني هو الوسيلة المتبعة في أي بلد في العالم لتوجيه التنمية العمرانية مع تحديد استخدامات الأراضي المختلفة ، وبما أن للتخطيط العمراني أثراً كبيراً على تكوين البيئة الحضرية للكويت منذ بدايته عام 1952 ، عندما بدأت العوائد النفطية تنعكس

(1) الهاشمي « محمد همام » وآخرون : مبادئ التغيير الاجتماعي والتنمية وتطبيقات على المجتمع الكويتي « دار القلم الكويت ، 1993 ، الكويت .

مؤثراتها على النواحي المختلفة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المكونة لمدينة الكويت ، وبما أن عمر التخطيط في الكويت لايزيد عن نصف قرن تقريبا وما زال يعد حديثا مقارنة بدول العالم الأخرى ، لذلك برزت فكرة هذه الدراسة للبحث والتحليل في مسار الخطط العمرانية المطبقة في الكويت ، لمعرفة أوجه المزايا والسلبيات ومعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه الخطط على الواقع ، مع محاولة دراسة البيانات المحلية الاجتماعية والاقتصادية ، وربطها بتوجهات هذه الخطط ، مع معرفة مدى ملائمة هذه الخطط للبيئة المحلية ، للوصول إلى نتائج لعلها تكون مكملة لما قد تم بحثه في الدراسات السابقة لهذا الموضوع ، ولعلها تساعد المخططين أثناء الإعداد لخطط التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية لدولة الكويت .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- 1- دراسة التطور التاريخي للعمران في دولة الكويت في مرحلتى العمران قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشافه ، وتحديد أهم النتائج المترتبة على التنمية العمرانية .
- 2- دراسة استخدامات الأراضي في الكويت مع دراسة أثر التخطيط العمراني الحديث وبيان التغيرات التي أحدثها بها .
- 3- دراسة المشاكل التي أفرزتها الخطط العمرانية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت ، مع تحديد المزايا والعيوب .
- 4- دراسة أنماط التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية ، ومعرفة مدى التقدم في هذه الجوانب .

منهج البحث وأساليب جمع المعلومات :

المنهج :

من خلال أهداف هذه الدراسة يتضح أن الأهداف متشعبة ، وذلك يستلزم استخدام المنهج التاريخي لتتبع ظاهرة النمو العمراني في الكويت منذ البدايات ، وكذلك المنهج

الوصفي لتحديد مسار الخطط العمرانية مع بيان الأهداف والبيانات المتوفرة عن طريق الدراسة المكتبية والميدانية .

أساليب جمع المعلومات :

الدراسة المكتبية المستفيضة لجمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة ، والدراسة الميدانية عن طريق الملاحظة المباشرة وإعداد الصور والخرائط للتخطيط العمراني ومساراته ، أما الأسلوب الإحصائي التحليلي فتم استخدامه في تحليل البيانات الإحصائية ، من خلال القياس بالطرق الإحصائية التي تساعد على دراسة الظاهرة المدروسة ، وتم تحليل نتائج الدراسة إحصائياً من خلال النسب المئوية للتكرارات باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Personal Computer . ولتحقيق أغراض الدراسة الميدانية استخدم الباحث نموذج استبانة يحتوي على 100 فرض على هيئة أسئلة تختص بجوانب التنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية . ولقياس مستوى التنمية البشرية في دولة الكويت مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي استخدم الباحث مقاييس التنمية البشرية التابع لهيئة الأمم المتحدة لعام 1999 .

برامج الكمبيوتر المستخدمة في الدراسة :

- برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS وتم استخدامه في رسم بعض خرائط الدراسة .
- وتم استخدام بعض البرامج الأخرى وهي :
- برنامج كورال درو Coral Drwo .
- برنامج فوتوشوب Photo Shop .
- نظام الانترنت Internet .

ملاحظات الدراسة :

- 1- عدم تعاون كثير من المواطنين ممن أجريت معهم المقابلات ، والذين وزعت عليهم الاستبانة ، مما أدى إلى إهمال كثير منها .
- 2- اتساع الدراسة وتعدد جوانبها ، مما جعل الباحث يتوسع في بعض الجوانب ويقتضب في جوانب أخرى من منظور الشعور بأنها لن تؤثر بشكل مباشر على موضوع الدراسة .

تعريف التخطيط ومجالاته :

المخطط يعنى الطريق والشارع وموضع الحي ، أما الخطة بالكسر فتعنى من خطها لنفسه واختطها بمعنى أنه وضع عليها علامة وحجزها لنفسه وهى فكرة مثبتة بالرسم أو الكتابة فى حالة الخط تدل دلالة تامة على مايقصد فى الصورة أو الرسم أو اللوح المكتوب من المعنى والموضوع⁽¹⁾ .

وقد حاول كثير من المتخصصين وضع تعريف للتخطيط أو التخطيط الحضري ، أو عن مجالات التخطيط وأنواعه . وحتى نستطيع التوصل إلى مفهوم واضح للتخطيط لا بد أن نستعرض بعض التعريفات التى تخص التخطيط وأنواعه .

لقد عرف واترسون Waterson 1965 التخطيط " أنه فى جوهره محاولة منظمة ، إرادية ومستمرة ، لاختيار أفضل البدائل المتاحة " وهى إعمال الفكر فى التعامل مع الحقائق والمواقف ، كما هى والبحث عن سبيل لحل المشكلات ، ويعتبر التخطيط هو التطبيق العقلانى للمعرفة الإنسانية ، على عملية الوصول إلى قرارات تستخدم كأساس للعمل الإنسانى⁽²⁾ .

وكذلك سكر Schaffer 1970 عرف التخطيط بأنه بالدرجة الأولى اتخاذ قرار ، حيث قال " بغض النظر عما فى أذهاننا ، حين نتحدث عن التخطيط ، فلا بد أن يدور تفكيرنا حول اتخاذ القرار ، ومن ثم فهناك طريق أفضل بالنسبة لإتخاذ القرار ، وذلك بالعمل على الأخذ فى الحسبان بيانات أكثر عن الأحداث والنتائج ، التى تمتد كثيرا إلى المستقبل " .

وذكرت كونيرز Conyers 1972 " أن التخطيط يتضمن اتخاذ القرارات واختيارات عن أفضل السبل لاستخدام الموارد المتاحة ، لتحقيق أهداف معينة فى وقت ما فى المستقبل ، ويستخدم مصطلح الموارد فى هذا الإطار ليشمل الموارد الطبيعية ، وقوة العمل (تسمى أحيانا الموارد البشرية) ورأس المال (المباني والشركات والمعدات .. الخ) والتمويل⁽³⁾ " .

(1) الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، 1996 ، ص 370 ، بيروت ، لبنان .

(2) Conyers Diana , : An Introduction to Social Planning in the Third world, 1972, p. 26 .

(3) Conyers Diana: Ibid, p. 56 – 60, U.S.A .

وعرف بنهاكير 1980 Beenhakker التخطيط بقوله " أنه من العمل على أداء الأمور المستقبلية" (1) .

أما هارنجتون 1989 Harington فيعرف التخطيط بأنه نشاط بشري يشمل أنواعا كثيرة من الخطط ويرمى إلى تحقيق الصالح العام (2) .

وعرف هول Hall 1992 التخطيط بأنه " نشاط عام يرمى إلى جعل الأداء مرتباً ومنظماً ، مما يؤدي إلى إنجاز الأهداف المحدودة ، ويقوم على عمل مكتوب معزز بالإسقاطات الإحصائية ، والتمثيل الرياضي ، والتقييم الكمي ، والأشكال المرسومة لتلبي توضح العلاقة بين أجزاء الخطة المختلفة ، وقد يحتاج إلى ترجمة هذه الأهداف إلى واقع مادي محسوس إذا دعت الضرورة " (3) .

أما ديفز وراكودي 1993 Devas & Rakodi فقد وضعوا تعريفاً للتخطيط إحداهما قديم والآخر حديث ، فالقديم عندهم هو " فن برمجة أو تدريج استخدام المكان ، وأماكن المباني بالعلاقة مع النقل " أما تعريف التخطيط المعاصر فهو " مراحل تحديد اتخاذ القرارات المستقبلية من خلال الخيارات المتاحة " (4) .

ومن خلال استعراض بعض تعريفات التخطيط يمكن تعريف التخطيط بأنه الأداة التي يمكن من خلالها فتح آفاق جديدة للتغير نحو الأفضل عبر أهداف تكون واضحة ومحددة ومرنة ، واعتماداً على كمية الموارد المتاحة ووفق سياسة حكيمّة نحو الإدارة الفعالة مع وجود قرار سياسي قادر بكل الأحوال على اتخاذ القرار في الوقت المناسب من أجل مستقبل أفضل .

أما التخطيط العمراني الذي نعني بدراسته ، فيهدف إلى السيطرة على إطار المدينة أو القرية أو البلدة في ضوء مايتوفر من إمكانيات اجتماعية واقتصادية وطبيعية وسياسية ويختص هذا النوع من التخطيط في استعمالات الأرض والكثافة السكانية وارتفاعات

Beenhakker, A : A System for Development Planning and Budgeting, 1980, p. 22, U.K . (1)

Herington, J. : Planning Processes, An Introduction for Geographers, 1989, p 1-2, U.S.A . (2)

Hall, Peter : Urban & Regional Planning, London, 1992, p 1, U.K . (3)

Deaves, N. & Rakodi, C. : Managing Fast Growing Cities, 1993, p. 41, U.K . (4)

المباني ونسبة تغطية الأرض بالمباني وتخطيط الموضع وتصميم مشروعات البنية الأساسية وتصميم مشروعات الخدمة العامة ومشروعات الإسكان وشبكات الطرق . يمر التخطيط العمراني بأربعة مراحل تخطيطية تبدأ بمرحلة التخطيط العام ويقصد به الخطوط العامة التي توجه عمليات التنمية العمرانية لاستعمالات الأرض الرئيسية وتشمل هذه المرحلة التخطيط الهيكلي . ويعنى تحديد الأهداف والاستراتيجيات طويلة المدى ومحددات النمو في المدينة والمناطق المحيطة ثم التخطيط التمهيدي ويشمل دراسة الأنظمة التمهيدية لتخطيط المواقع ذات الأهمية الكبيرة في المدينة ، ثم تخطيط الكفاية الدفاعية ويعنى بمواجهة المشاكل أثناء الخطة من خلال إعداد حلول للمشاكل المتوقع حدوثها⁽¹⁾ .

أما المرحلة الثانية التي يمر بها التخطيط العمراني فهي مرحلة التصميم العمراني ويتم في هذه المرحلة إعداد تخطيط تفصيلي للمناطق التي يتكون منها التخطيط العام للمدينة وقراها . أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التصميم البيئي ويهتم بتنسيق المواقع ومدى ملائمتها للبيئة المحيطة بها . وتختص المرحلة الرابعة بتخطيط المشروع من خلال تخطيط المشاريع المتخصصة كمشاريع المباني أو المشاريع التجارية أو الصناعية أو غير ذلك⁽²⁾ .

وبما أن التخطيط العمراني متعدد التخصصات ، إضافة إلى اتساع البيئات الحضرية وتعدد المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، لذا فإنه يستلزم أن يضم الجهاز التخطيطي في أي بلد تخصصات عدة كالمهندسة والجغرافيا والاقتصاد والزراعة والجيولوجيا والإدارة والمحاسبة والحاسب الآلي والرسم والتصميم والقانون والاجتماع والتاريخ والبيئة .

لقد زاد الإهتمام بالتخطيط العمراني مع بداية العقد السادس والسابع من القرن العشرين في شتى بقاع المعمورة ، ومن أسباب هذا الإهتمام المتزايد محاولة السيطرة على النمو الحضري وتحديد اتجاهاته فيما يخدم متطلبات السكان من خلال توفير أفضل أساليب

(1) Goodman, William & Eris Freund : Principles and Practice of Urban Planning, City Manager, 1988, p. 12 – 15, U.S.A .

(2) حيدر ، فاروق عباس : تخطيط المدن والقرى ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص 25 ، 1994 ، الإسكندرية ، ج. ٢٠٠٤ .

الحياة والمعيشة . وقد ساعد على هذا الاهتمام توسع المدن وانتشارها المتسارع فى العقدين الأخيرين من هذا القرن ، وظهور مدن المتروبولس Metropolis مدن العواصم أو المدن العملاقة Magapolis وهذه الأخيرة نتاج للتلاحم المتروبوليتانى . وكان من نتائج هذا التوسع الحضرى ظهور كثير من مشاكل المدن المعاصرة كمشكلة الغذاء وازدحام المرور ومشكلة السكن وانتشار الجريمة وماشابه ذلك⁽¹⁾ .

ويشير أنجوتى Angotti إلى أن هناك اتجاهات فى التخطيط المعاصر تحذر من الانتشار الحضرى الضخم والمطالبة بالعودة إلى العمران المقبول والمحدود الإنتشار⁽²⁾ . لذلك فقد اهتمت الدراسات التخطيطية المعاصرة بالظاهرة المتروبوليتانية Metropolitanization ، حيث ذكر جيراردت Girardet أن المدن الضخمة المتروبوليتانية تستهلك ولا تنتج وسوف تحول العالم إلى صحراء بجورها على الموارد الطبيعية واستهلاكها⁽³⁾، وطالبت دراسة جيراردت بمحاولة إخضاع المدن للحد من انتشارها .

المفاهيم العامة للتنمية :

يصادف الباحث فى مجال التنمية العديد من المفاهيم التي تتصل اتصالا مباشرا بمجال العمل الجماعى ، ويساهم تحديد المقصود بهذه المفاهيم مساهمة فعالة فى إيجاد اتجاه واحد إلى حد كبير بين الباحثين فى مختلف المجالات ، إذ أن التنمية تتطلب تعاون وتضافر جهود العديد من المتخصصين فى مجالات مختلفة اجتماعية واقتصادية وعمرانية وسياسية وغيرها .

وقد استخدم مفهوم التنمية فى بعض المجتمعات استخدامات مختلفة ، ونتيجة للتعدد فى استخدام هذا المفهوم كان من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة بين هذه

(1) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، مجلة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 56 ، العدد 2 ،

1996 ، ص 9 ، ج.م.ع .

(2) Angotti, Thomas : Metropolis 2000, 1993, p. 147, U.S.A .

(3) Girardet, H. : Cities, 1992, p. 11, U.K.

الاستخدامات والوصول إلى تعريف جامع مانع ، يشمل إطارها الواسع من الأنشطة والأهداف المتشعبة .

وعلى أي حال فإن جميع المفاهيم الخاصة بجوانب التنمية تتفق من حيث إنها تهدف إلى تحقيق مطلب إنساني واحد وهو أن يجد الإنسان ما يكفيه ليعيش حياة كريمة ويؤدي دوره في المجتمع بما يتفق وقدراته وإمكانياته ، فضلاً عن تنمية هذه القدرات حتى يمكنه استغلال موارد المجتمع الذي يعيش فيه وحتى يمكنه أن يعيش في بيئته ومجتمعه دون أن يجذبه سواه .

وقد ولجئت أهداف التنمية كثيراً من الصعوبات في مراحل التطبيق في كثير من المجتمعات ، من أهمها نقص الموارد البشرية والمادية ونقص البرامج الخاصة بتدريب القادة القادرين على المشاركة الإيجابية في تنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة .

وقد بدأت تنمية المجتمع تتخذ مكانها في كثير من المجتمعات النامية بعد أن استعانت بها الحكومة كوسيلة للربط بين المجتمع القومي والمحلي ، وبالتالي تقوية المجتمع ككل وتدعيمه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وإذا حاولنا معرفة كلمة تنمية في قواميس اللغة العربية فإن كلمة تنمية الشيء بوجه عام جاءت من " نَمَى " بمعنى جعله نامياً وإنماء الشيء بمعنى زاده ، وإنما نموا بمعنى زاد وكثر⁽¹⁾ ولكن مدلول التنمية في لغتنا المعاصرة لا تكفيه هذه المعاني فالتنمية متشعبة الأهداف والمجالات ، كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها . فالتنمية تعنى بصفة عامة ديناميكية في الحركة وتبعد عن الاعتراف بالأمر الواقع أو قبول الوضع الاستاتيكي ، ويكون التغير محور عملها ويكون التعديل جوهر مفهومها ، ويرمى التغير إلى الأفضل فالتنمية سواء فرضت على المجتمع أو نبعت منه فإن النتيجة واحدة هي تنمية المجتمع وتنظيمه⁽²⁾ .

(1) الفروز ابادى : مصدر سابق ، ص 1727 ، بيروت ، لبنان .

(2) الجوهري « يسري عبد الرازق : جغرافية التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1996 ، ص 13 » الإسكندرية « ج.م.ع.

وبهذا الشكل فإن التنمية عملية اجتماعية هدفها الانتقال بالمجتمع من حالة مرغوب عنها إلى حالة أخرى مرغوب فيها ، وتشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يمكن أن تحقق التنمية السريعة في أي بلد ما لم تتوفر قيادة أمينة مستبيرة على جميع المستويات ، تتحمل المسؤولية بصدق وتؤمن بالتنمية وتسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع قاعدة شعبية راغبة فيها ، فيكون الساسة ورجال الاقتصاد والتعليم والإعلام ورجال الأعمال والفنيين والعمال راغبين حقا في التنمية وعلى وعي بمضمونها وأهدافها ومتقبلين نتائجها .

وضعت منظمة الأمم المتحدة في عام 1955 تعريف للتنمية بأنها " العمليات التي عن طريقها يمكن توجيه جهود المواطنين والحكومة ، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ، ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة " (1) .

ولقد حاول كثير من المتخصصين وضع تعريف للتنمية ، فقد عرف هودر Hodder 1974 التنمية بأنها " حسن اتخاذ القرار لتعيين الموارد البيئية واختيار الأساليب واتباع النماذج وانتهاج سياسة النمو المتكافئ ، بالإضافة إلى تحديد الأهداف النسبية لقطاعات الإنتاج والخدمات " (2) .

أما براون Brown 1988 فيرى أن التنمية هي " عملية متكاملة تتم من خلال تغييرات شاملة في كل من البنية الاجتماعية والاتجاهات والمفاهيم القومية ، التي من شأنها أن توظف موارد البيئة الطبيعية التوظيف الاقتصادي الأمثل ، وتحقق التنمية بزيادة معدلات النمو وضمن عدالة التوزيع في آن واحد " (3) .

U. N. P: p 14-15, 1955, U.S.A. (1)

Hodder, B., w., and Lee, R., : Economic Geography, London, 1974, p.66, U. K. (2)

Brown, L. A. : Reflections third world Development, Clark University Massachuse (3)

Hes, 1988, p. 260, U.S. A .

وقد عرف الإبراهيم 1989 التنمية بأنها " عملية تغير شامل للقوى الإنسانية والمادية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف مرسومة " وعلى هذا الأساس فهي عملية تغيير اجتماعي مقصود ، كما أنها في الوقت نفسه عملية تغير تلقائية فهي إذن عملية تغيير وتغير في نفس الوقت (1) .

وتشير الكثير من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إلى الاختلاف بين مفهومي النمو Growth والتنمية Development ، فمفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، كالزيادة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات ، إلى مجموع السكان دلالة على النمو الاجتماعي في مجال التعليم . أما التنمية فتعني تغيرات بنوية في المجتمعات التي تأخذ بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تتوقف عند هذا التغير الكمي وإنما تقتضي تعديلات في طبيعة الهيكل التعليمي القائم فالتنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة ، عبر فترة من الزمن بينما النمو غالبا ما يكون ناتجا عن التغير التلقائي التدريجي (2) .

والتنمية الشاملة تعنى التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية « من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (3) .

أما التنمية المستدامة Sustainability Development فتهدف إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضر « دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل ويشمل هذا النوع من التنمية التمويل ودراسة التكنولوجيا الملائمة للبيئة ، وتقييم المخاطر وأخيرا الوقاية من التلوث (4) .

(1) الإبراهيم ، حسن على : الكريت والمستقبل : التنمية والتعليم وجهها لوجه ، 1989 ، ص 29 ، الكريت .

(2) أنظر مثلا :

Kaftan, M. Fadhil : Economic Development, 1984, P. 22-24 . Iraq.

— A

Bauer, P. T: The Economics of Development and Planning, New Delhi, 1978, P. 19-20 INDIA .

— B

Killick, T: Policy Economics, London, Heinemann 1981, P. 3 . U. K.

(3)

The World Bank : World Development Report, Oxford University Press, 1982, p. 66, U.S.A.

(4)

ومن خلال استعراض تعريفات التنمية يمكن تصور تعريفا شاملاً للتنمية " بأنها عمليات تغيير شاملة قائمة على دراسات أساسية اجتماعية واقتصادية دقيقة للموارد البشرية والطبيعية حاضرا ومستقبلا للمجتمع ، باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية وبتكاتف جميع أجهزة الدولة وبذل أقصى الجهود والطاقات المتاحة ، والتي من شأنها أن تدفع المجتمع نحو تحقيق الأفضل للوصول إلى التغيير المطلوب " .

الفصل الأول

التطور التاريخي للعمارة في الكويت

محتويات الفصل

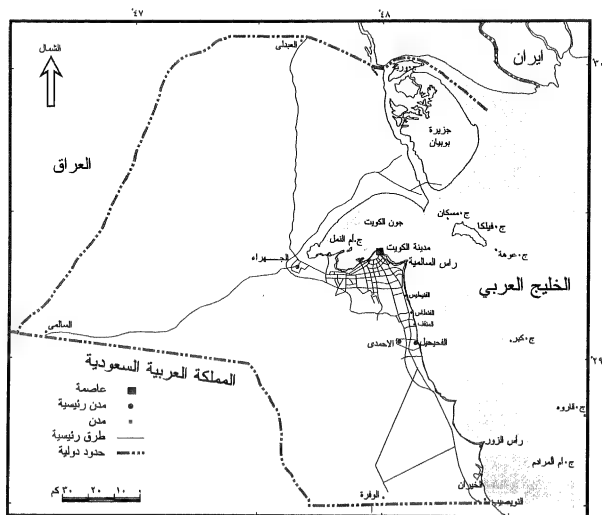
تمهيد	1 - 1
البيئة والتنمية العمرانية	1 - 1 - 1
نشأة الكويت	2 - 1
العمران قبل اكتشاف النفط	3 - 1
المكونات العمرانية للمدينة	1 - 3 - 1
أسوار الكويت	1 - 1 - 3 - 1
مدينة الكويت القديمة	2 - 1 - 3 - 1
الواجهة البحرية	3 - 1 - 3 - 1
ساحة الصفاة والمنطقة التجارية	4 - 1 - 3 - 1
الأحياء السكنية	5 - 1 - 3 - 1
الساحات	6 - 1 - 3 - 1
المساجد	7 - 1 - 3 - 1
العوامل المؤثرة في النمو العمراني قبل اكتشاف النفط قبل عام 1951	4 - 1
العمران بعد اكتشاف النفط	5 - 1
العوامل المؤثرة في النمو العمراني بعد اكتشاف النفط	1 - 5 - 1
النفط والنمو الاقتصادي	1 - 1 - 5 - 1
النمو السكاني وزيادة العمالة	2 - 1 - 5 - 1
العوامل السياسية واقتصاد سياسة التخطيط	3 - 1 - 5 - 1
تطور النمو العمراني	2 - 5 - 1
شبكة الطرق	1 - 2 - 5 - 1
الأحياء السكنية	2 - 2 - 5 - 1

1-1 تمهيد :

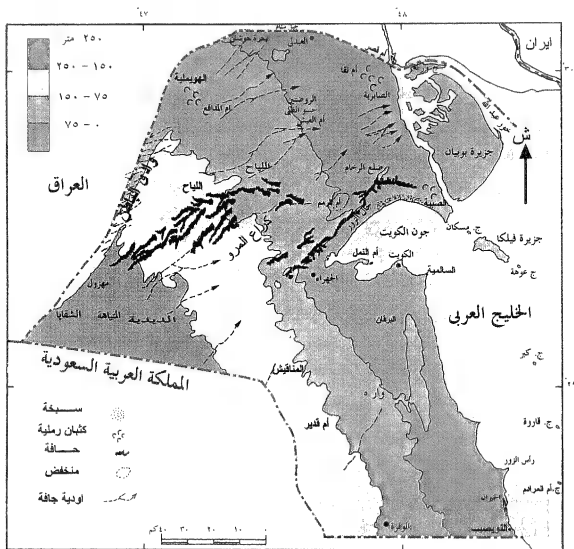
تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي بين دائرتي عرض 28 ، 30 درجة شمالا وبين خطي الطول 46 ، 49 درجة شرقا على وجه التقريب ، أما حدودها السياسية فيحدها من الشمال والشمال الغربي العراق ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ، وتبلغ مساحة الدولة 17818 كيلو مترا مربعا . وذلك الموقع يضعها في إطار الإقليم الصحراوي .

وتقع مدينة الكويت على جون صالح للملاحة يعرف بجون الكويت ويمتد في مواجهة ساحلها عدة جزر من أهمها جزيرتي بويان وفيلكا وهما تابعتان لدولة الكويت يوضح ذلك الشكل (1-1) . وبشكل عام يتكون سطح الكويت من سهول رملية منبسطة تتخللها بعض التلال قليلة الارتفاع وينحدر السطح انحداراً تدريجياً نحو الشرق يوضح ذلك الشكل (1-2) . واغلب هذه السهول تغطيها رواسب الحصى والرمل نتيجة لعامل الرياح وعوامل التعرية الأخرى ، وأهم الظواهر التضاريسية في الكويت تلال جبال الزور وهي امتداد للهضبة الشمالية من أرض الكويت ، وتقع شمال جون الكويت ويصل أقصى ارتفاع لها إلى نحو 145 مترا فوق مستوى سطح البحر ، ثم تلال الأحمد في جنوب مدينة الكويت ووادي الباطن غربي مدينة الكويت ومنخفض الدببة في الوسط الغربي من الكويت ويوضحهما الشكل (1-2) .

ومن البديهي أن للملامح الطبوغرافية أثر واضح في تحديد المراكز العمرانية وانتشارها ولعل هذا يتضح من خلال انتشار المراكز العمرانية في مكان دون آخر . ومن الأسباب الأساسية التي تحول دون انتشار المراكز العمرانية العوائق الطبيعية ، والتي قد تعوق نظام النقل والمواصلات إضافة إلى التكاليف الباهظة التي قد يحتاج لها لإزالة العوائق الطبيعية ، إضافة إلى اللوائح التخطيطية التي تحدد مواقع النمو العمراني ، ولهذه الأسباب مجتمعة فقد تركز العمران في الكويت في الجزء الجنوبي من الجون ابتداء من مدينة الكويت العاصمة ، وذلك لصلحية الجون للملاحة ليسهل عملية الاتصال بينها وبين العالم من ناحية واستواء السطح من ناحية أخرى ، كما أنه يمد المستوطنة الأولى بحماية طبيعية في ظل الجون . وقد مكنتها هذا الموقع من النمو بسهولة ويسر في جميع الاتجاهات حيث تكثر أرض الكويت في الارتفاع العام كلما اتجهنا من الساحل شرقا إلى الغرب والجنوب الغربي . وقد ارتبط عمران المدينة ونموه التدريجي لاحقا في المرحلة الأولى ارتباطاً أساسياً بالمناطق



الشكل (1-1) خريطة الكويت السياسية وأهم المواقع .



الشكل (1 - 2) المظاهر الطبوغرافية لدولة الكويت .

المستوية قليلة الانحدار على طول الساحل شمالا وشرقا . إلا أنه بظهور عوائق جديدة كالمناطق النفطية التي تحول دون الامتداد نحو الداخل بصورة متصلة فقد أدى ذلك إلى تقييد اتجاهات النمو العمراني نحو الداخل وأدى أيضا إلى تطور مفهوم المدن التوابع أو المراكز العمرانية المستقلة كما سيأتي عند الحديث عن النمو العمراني بالعلاقة إلى الخطط العمرانية .

وقد ساعد موقع الكويت الفلكي أن يجعلها ضمن الأقاليم شبة المدارية الصحراوية التي تتميز بيفتها في الشتاء وشدة حرارتها في الصيف ، وللموقع كذلك أثر كبير في جعلها ضمن المناخ القاري من جهة وتحديد الزاوية التي تسقط بها أشعة الشمس وتحديد طول الليل والنهار من جهة أخرى وبالتالي طول ساعات سطوع الشمس على مدار السنة . وقد ساعد موقع الكويت الجغرافي بالنسبة للمساحات المائية في الاستفادة من مظاهر المناخ البحري من الخليج العربي ويتلخص ذلك عندما تسود الرياح القادمة من الخليج العربي ويعرف ذلك بنسيم البحر ، ويصاحب هذه الرياح زيادة رطوبة الهواء وظهور الضباب (الندى) وانخفاض المدى الحراري ، وقد ساعد صغر مساحة الكويت في سرعة إنتشار التغيرات الجوية في مختلف أجزاء البلاد إضافة إلى عدم وجود تباين مناخي كبير بين أجزائها ، وهى بذلك تخضع لأحوال جوية واحدة تقريبا . أما فيما يخص السطح فكما ذكر آنفا أنه يمتاز بالبساطة ولذا فإنه لا يلعب دورا رئيسيا في مناخ البلاد .

وبشكل عام فإن مناخ الكويت يتسم بارتفاع درجات الحرارة التي تصل في بعض الأحيان إلى 50 درجة مئوية صيفا ، وبالفروق الحرارية الكبيرة بين الصيف والشتاء والليل والنهار إضافة إلى شدة الأمطار ، أما الرياح السائدة على الكويت معظم أيام السنة فهي الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تهب صيفا وشتاء ، أيضا هناك الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية وتهب أيضا في فترات الصيف والشتاء ، ومن سمات هذه الرياح السائدة في الصيف التخفيف من حدة الحرارة ، أما في فصل الشتاء فتصبح في بعض الأحيان شديدة البرودة ويصاحبها عند هبوبها من الشمال الغربي سحب كثيفة ، وبشكل عام فقد دلت كثير من الدراسات المتعلقة بالبيئة والصحة الوقائية ، أن مناخ الكويت صحي ويتميز بجفافه وقلة رطوبته وقد ساعد على ذلك نسبة التبخر العالية وقلة الأمطار ، التي ربما تكون مساعدة في نقل كثير من الأوبئة وغيرها في مواقع أخرى من العالم حيث تتوطن الأوبئة فيها⁽¹⁾ .

(1) أنظر ، المعجمي ضاري وعز وصفر : محمود : مدخل إلى علم المناخ والجغرافيا المناخية ، مكتبة الفلاح ، 1987 ، ص 232-234 ، الكويت .

ويلاحظ على مناخ الكويت الانتقال السريع بين الصيف والشتاء والعكس ، ويرجع ذلك إلى أن الكويت تقع ضمن إقليم المناخ الصحراوي الذي يتميز بهذه الميزة ويتضح ذلك من خلال قصر فصلي الخريف والربيع . وتقسم بذلك السنة في الأقاليم الصحراوية إلى قسمين فصل الصيف وفصل الشتاء ، وفي الكويت يطول فصل الصيف عنه في الشتاء فيمتد الأول لسبعة شهور ، أما فصل الشتاء فيمتد إلى خمسة شهور ويكاد يختفي فصلي الربيع والخريف بين هذين الفصلين لقصرهما .

أما الموارد المائية في دولة الكويت فهي شحيحة فطالما يعاني السكان منذ القدم من قلتها وارتفاع ملوحتها . وتحتصر مياه الكويت الطبيعية والصالحة للاستهلاك الأدمي والاستهلاكات الأخرى في حقول الروستين وأم العيش والصليبية والعبدية⁽¹⁾ . حيث يقع حقل الروستين وأم العيش في شمال مدينة الكويت ، ويقع حقل الصليبية غرب مدينة الكويت ، أما حقل العبدي فيقع في جنوب غرب مدينة الكويت . بالإضافة إلي مجموعة الآبار الضحلة والمنقرقة في الجزء الشرقي من أراضي دولة الكويت .

ولقد حاولت الكويت القضاء على مشكلة قلة المياه من خلال إنشاء محطات التقطير لمياه البحر فأُنشأت أول محطة تقطير في الكويت عام 1948 في مدينة الأحمدية ثم محطة تقطير الشويخ والشعبية .

1 - 1 - 1 البيئة والتنمية العمرانية

احتل الهاجس البيئي في السنوات الأخيرة اهتمام مخططي المدن وصناع القرار في كثير من دول العالم ، ولعل أبرز مظاهر هذا الاهتمام على النطاق العالمي انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل في شهر يونيو 1992 برعاية هيئة الأمم المتحدة U. N ، أما على المستوى المحلي فقد تركز الاهتمام على قضايا البيئة وعلاقتها بالتخطيط بشتى أشكاله . ونذكر على سبيل المثال إنشاء الحكومة للهيئة العامة للبيئة في عام 1995 لمتابعة شتي الأمور البيئية المصاحبة لسير المركب التنموي .

وقيل الحديث عن التخطيط العمراني وعلاقته بالضوابط البيئية لابد لنا أن نفرق بين مصطلحين هما " تخطيط المدن " و " البيئة " ، فقد اتفق كثير من الباحثين على مصطلح شامل

(1) القناعي يوسف بن عيسى : صفحات من تاريخ الكويت ، ذات السلاسل ، 1968 ، ص70-72 ، الكويت .

لتخطيط المدن وهو " محاولة الوصول إلى ترتيب مناسب لاستخدام الأراضي و تحديد مواقع الأنشطة داخل المدينة وإقامة شبكة مناسبة للشوارع التي تحقق أكبر فائدة لحركة السكان وبما يؤدي إلى اختيار مواقع مناسبة لاستخدامات الأراضي لتوفير الإحساس بالراحة والجمال لسكان المدينة" (1) أما مصطلح البيئة فيعني من خلال ما جاء في إعلان مؤتمر أستوكهولم 1972 "كل شيء يحيط بالإنسان " وأن البيئة تنقسم إلى قسمين هما (2) :

- البيئة الطبيعية ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ومعطيات طبيعية حية أو غير حية أي ليس للإنسان أي دخل في وجودها

- البيئة المشيدة أو البشرية فيقصد بها كل العناصر البيئية التي ساهم الإنسان في وجوده من خلال استغلال للموارد الطبيعية أو البيئة الطبيعية .

ومن خلال عرض تعريف مصطلح تخطيط المدن ومصطلح البيئة « يمكن وضع تعريفا لمصطلح " التخطيط العمراني البيئي " ويعني " ترتيب استخدامات الأرضى وتحديد مواقع الأنشطة داخل المدن ، وإعداد شبكة شوارع مناسبة مع مايتلاءم ومعطيات البيئة الطبيعية والحضرية « والمحافظة عليها بغية الوصول إلى أفضل الاستخدامات التي يستطيع الإنسان أن يعيش بها وتوفر له الراحة والجمال والهواء النقي " .

وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهات والآراء حول علاقة العمران بالبيئة الجغرافية ، فإن الإنسان لم ينجح رغم تقدمه الكبير في قهر البيئة الطبيعية والتغلب على معوقاتها « بالإضافة إلى دور العامل البشري في المظاهر العمرانية المختلفة ، حيث إن البيئة الطبيعية تهيئ للإنسان أماكن متعددة ذات خصائص ومميزات تمكنه من الاستقرار ، وهو صاحب القرار الذي يختار المكان وفقا لرغبته ومصالحه بغية الوصول إلى عوامل الراحة والأمان والاستقرار « لذا فإن تنمية العمران تتأثر بنوعين من العوامل هي ، العوامل الطبيعية والعوامل البشرية ، ويتمثل العوامل الطبيعية في الموقع والتركيب الجيولوجي والسطح ، إضافة إلى المناخ والنبات الطبيعي ، أيضا تتأثر التنمية العمرانية بالعوامل الاقتصادية المتمثلة في رأس المال والمعطيات الاقتصادية الطبيعية « كذلك يتأثر العمران بالعوامل البشرية من خلال أعداد السكان الذين سوف يتم التخطيط لهم وكيفية توزيعهم وكثافتهم « بالإضافة إلى مستواهم

(1) انظر ، إسماعيل ، أحمد على : دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع « 1995 ، ص 17-

30 ، القاهرة ، ج.م.ع .

(2) United Nations Environment Programme & World Health : p 10-11, 1992, U.S.A.

الحضاري والثقافي المتمثل في كيفية تعاملهم مع التخطيط وفق المعطيات المحلية المحيطة . وتتأثر العوامل الاقتصادية بالعوامل الطبيعية والعوامل البشرية ، ويتمثل ذلك من خلال تأثير الجانب الاقتصادي بالمعطيات الطبيعية التي تعد الركيزة التي يرتكز عليها ، أما تأثير العامل البشري فيتمثل ذلك في الطرق والأساليب التي يتم استخدامها من قبل الأفراد في استغلال المعطيات الطبيعية وتحويلها إلى عوامل اقتصادية منتجة . وقد يدخل في الجانب البشري إمكانية استخدام السبل التكنولوجية لتسخير المعطيات المحيطة وتحويلها إلى رأس المال .

وتتأثر المدن بالعوامل الطبيعية من خلال الموضع الذي هو جزء محدود من الموقع ، وتم ذلك من خلال تأثير موضع المدينة التي شيدت عليه بالخصائص الطبيعية للموقع العام المحيط بهذا الموضع ، ويتطلب ذلك دراسة السطح من حيث المناسيب وما يتعلق بالاتحادات . كذلك يتطلب دراسة التركيب الجيولوجي لمعرفة نوع الصخر ودرجة صلابته ، ومناطق المعادن وغيرها ذات القيمة الاقتصادية كالنفط ، إضافة إلى دراسة المياه الجوفية وأثره على بناء المنشآت والتربة ومدى قوتها لإقامة تلك المنشآت . أما المناخ فله الدور الرئيسي في الدراسة لتخطيط المدن من حيث اتجاه الرياح ودرجة الحرارة والرطوبة ، ويؤثر اتجاه الرياح في تشكيل الأحياء السكنية من حيث دخول وخروج الهواء منها وإليها ، إضافة إلى تصاميم فتحات المداخل والمخارج للأبواب والنوافذ ، بالإضافة إلى أثره في تحديد مواقع إقامة المصانع والورش التي تخرج منها الملوثات البيئية والمواد ذات الرائحة غير المحببة والضارة على ساكني المدن المحيطة . أما أثر الحرارة والرطوبة فيتمثل في التصاميم السكنية وغيرها التي تصمم لتلائم طبيعة مناخ البلاد من خلال ارتفاع وانخفاض درجات الحرارة وكميات الرطوبة المتوفرة .

وكثيراً ما تكون عناصر الموضع هي التي أدت بالإنسان إلى اختيار البقعة التي يقيم عليها مدينة من بين المواضع الأخرى في الموقع الواحد . وقد نجد أن خصائص الموقع تتعلق عامة بالعلاقات بين المدينة وما يحيط بها من أجزاء ، سواء كانت على مستوى إقليمي محدود أو على مستوى قاري أحياناً في حالة المدن الكبرى ، على حين تكون خصائص الموضع مرتبطة بجوانب محلية ومباشرة⁽¹⁾ .

أما فيما يتعلق بالناحية البشرية والاقتصادية فالخطط العمرانية يجب أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية ، والعمل في داخل المدينة وتسهيل حركة السكان في الذهاب

(1) إسماعيل ، أحمد علي : مصدر سابق ، ص 258 - 259 .

والعودة من وإلى أعمالهم ، بالإضافة إلى التخفيف من الازدحام وتوفير المساكن الملائمة للشرط الصحية للسكان . ومحاولة توفير مطالب المعيشة والاحتياجات اليومية لقاطني المدينة ، ومحاولة زيادة التطور الاقتصادي للمدينة بإنشاء مراكز تجارية وخلق مجالات جديدة للعمل والإنتاج مع موازنة حركة النقل والمواصلات في داخل المدينة⁽¹⁾ .

إن ظاهرة التحضر المصاحبة لإنشاء العمران ، قد تكون لها قيمة مؤثرة في مستوى التلوث الذي يحدث في المدن في عصرنا الحالي ، ذلك أن من نتاجها تركز بعض الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية في مساحات صغيرة نسبياً ، مما يؤثر على نوع المعيشة ويعوق الجهود المبذولة من أجل توفير المساكن الملائمة ، وكذلك تأدية خدمات النقل والخدمات التعليمية والصحية بصورة مرضية ، بالإضافة إلى تركيز السكان في المدن الذي يعيق بدوره إمكانية التخلص من آثار التلوث بصورة تلقائية بواسطة العوامل الطبيعية كالهواء والماء . أيضاً كثرة السيارات وماتسببه من تلوث وضوضاء وحادث ونقص في كمية الأوكسجين وزيادة في نسبة ثاني أكسيد الكربون الموجودين في الجو⁽²⁾ . ولا يخفى أن المواد السامة والملوثة تزداد خطورتها كلما تواجدت بدرجات أعلى من التركيز المقبول .

ومن خلال ما ذكر آنفاً عن العوامل التي تتأثر بها التنمية العمرانية ، يتضح بأنها تتأثر بثلاث بيئات : البيئة الطبيعية ، والبيئة البشرية ، والبيئة الاقتصادية . وسوف نقوم في دراستنا هذه بالتركيز على علاقة التخطيط العمراني والتنمية العمرانية بالبيئة الطبيعية ، وعلاقته بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية . وسوف يظهر ذلك في فصول الدراسة إن شاء الله .

1 - 2 نشأة الكويت

ذكرت المصادر التاريخية الموثوقة عدة تواريخ فيما يتعلق بنشأة الكويت وبداية ظهورها على خريطة الجزيرة العربية ، وأرجع كثير من المؤرخين نشأة الكويت إلى الفترة 1669 - 1682 ، وهي فترة زعامة براك بن غرير آل حميد بن بني خالد الذي كان يحكم منطقة الإحساء شرقي

(1) الصقار ، فواد محمد : التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص 318 - 320 ، 1987 ،

الإسكندرية ، ج.م.ع .

(2) الحياض ، حسن : المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، 1988 ،

ص 408 - 410 ، قطر .

الجزيرة العربية آنذاك . والذى أنشأ بها (كوته)⁽¹⁾ ليكون مصيفا أو مستودعا للزاد والذخيرة عندما يقوم بالغزوات شمالا أو المرعى قريبا من ذلك الحصن وقد أقام فيه أحد عبيده لحراسته⁽²⁾ .

ولاشك أن هذه البقعة من الأرض موجودة منذ آلاف السنين ، فمنذ التاريخ القديم وجد ذكر لبعض مناطقها كفيكا وكانت تسمى أيضا روس أو إيكاروس Ikaros ، أما كاظمة الواقعة قرب الجهراء فقد كان لها دورا في حضارات العالم القديم⁽³⁾ . إضافة إلى أن ذكرها قد جاء في التاريخ الإسلامي أيضا ، ولعل دليلا في ذلك وقوع معركة ذات السلاسل بالقرب من كاظمة⁽⁴⁾ .

وترجع بعض المصادر تأسيس الكويت إلى عام 1613م اعتمادا على الوثائق التاريخية منها تقرير لويس بالي L. Pelly المؤرخ في 1863م والذي يقول فيه : " أن الكويت تأسست قبل 250 عاماً "⁽⁵⁾ . ويعني ذلك سنة 1613 ، إضافة إلى رسالة الشيخ مبارك الكبير حاكم الكويت في 1931م إلى المعمد البريطاني حول حدود الكويت الذي ذكر فيه " أن الكويت أرض فقراء نزلها جدنا صباح عام 1022هـ " أى في عام 1613م تقريبا .

وقد كان أول نص وصف فيه الكويت بصورة دقيقة هو ماورد في المخطوطة المودعة في مكتبة برلين بعنوان : رحلة مرتضى بن علي بن علوان عبر الجزيرة العربية عام 1709 ، وقد تضمنت وصفا لرحلة الحج التي قام بها مؤلفها وجاء ذكر الكويت حين قال " دخلنا بلدا يقال لساها الكويت بالتصغير بلد لا بأس بها تشابه الإحساء إلا أنها دونها ، ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها "⁽⁶⁾ .

(1) الكويت تصغر لكلمة كوت والكويت يعنى البيت المربع كالحصن والقلة وغيرها وتبين حوله بيوت صغيرة بالنسبة له ، وتطلق على ماين قريبا من الماء سواء البحر أو النهر أو البحيرة . وتشير بعض المصادر إلى أن الذى بين الكوت هو محمد بن نفله أو (لصكه) بن عريعر ، أنظر « الرشيد » عبدالعزيز : تاريخ الكويت 1963 ، دار مكتبة الحياة ، ص 32 ، الكويت .

(2) الرشيد « عبدالعزيز : المصدر السابق » ص 33 - 34 .

(3) الصباح « ميمونة خليفة : نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 « جامعة الكويت » 1986 ، ص 13 ، الكويت .

(4) في عهد الخليفة أبوبكر الصديق رضى الله عنه ، زحفت جيوش المسلمين بقيادة خالد بن الوليد على الإمبراطورية الفارسية وكان اللقاء الجيوش عام 636م بالقرب من كاظمة وأنتصر فيها المسلمون وأستولوا بعد ذلك على بلاد الرافدين كلها .

(5) الحترش « فرح عياض : تاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك ، ذات السلاسل » 1990 ، ص 10 - 12 ، الكويت .

(6) مركز البحوث والدراسات الكويتية : الكويت وجودا وحدودا الحقائق المرضوعية والإدعاءات العراقية ، 1991 ، ص 50 ، الكويت .

وكان أول من زار الكويت من الرحالة الأوروبيين كارستن نيبور Carsten Niebuor في عام 1765م وهو دانماركي، حيث وصفها بقوله : " إن مدينة الكويت تجارية عامرة ⁽¹⁾ ويدل ذلك على وجود المدينة قبل تاريخ زيارته لها بفترة ليست بقصيرة الأمر الذى جعلها تكون عند زيارته لها سوقا رائجة وعامرة بالسكان . وزار بعد ذلك الكويت عدد من الرحالة الأوروبيين مثل الإنجليزي ستوكلر ووليم بلجريف ، وغيرهما من الذين وصفوا نشاطها التجاري البارز ⁽²⁾ . وكانت الكويت آنذاك تعرف بعدة أسماء - قبل أن يبنى براك بن غرير الكوت - لعل أبرزها (كاظمة) أو (القرين) كما جاءت في كثير من كتابات المؤرخين والرحالة الذين زاروا المنطقة في تلك الحقبة الزمنية ما بين 1669 - 1800م . وقبل أن تعرف بأسم كوت أو كويت ⁽³⁾ .

وقد تأسست الكويت على يد جماعة من العتوب ⁽⁴⁾ تضم ثلاثة فروع رئيسية هي (آل الصباح - آل خليفة - والجلهمة) عندما جاءوا من جنوب شرق الجزيرة العربية مروراً بمنطقة الإحساء ثم الزبارة في قطر . ولم تبين أغلب كتب التاريخ السنة التي نزل بها العتوب إلى الكويت بشكل دقيق إلا أنها ترجح الفترة ما بين 1110 إلى 1130هـ أى ما بين عام 1699 وعام 1719م على وجه التقريب ⁽⁵⁾ .

أما عن استلام أسرة آل الصباح الحكم في الكويت فقد دلت كثير من المصادر التاريخية أنه في عام 1722م ضعف حكم بنى خالد بسبب الصراعات فيما بينهم « وقد أدى ذلك إلى ضعف قبضتهم على القبائل التي كانت تخضع لهم وتؤدى لهم الجباية » وهى مبلغ من المال يدفع نظير الحماية والتبعية لهم . وقد أدى ذلك إلى أن هذه القبائل بدأت بممارسة نوع من الاستقلال الذاتى وبدأت تتفصل عن تبعيتها لبنى خالد « وتشير المصادر إلى أن الكويت

(1) التميمي « عبدالله خليف : أبحاث في تاريخ الكويت ، دار قرطاس للنشر ، 1998 ، ص 20 - 21 ، الكويت .

(2) الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 106 - 107 .

(3) تسمية الترين هي تصغير كلمة قرن وهو التل ، أنظر الصفحة السابقة « وأنظر « القناعي » يوسف بن عيسى : مصدر سابق ، 1987 ، ص 11 .

(4) هي جماعات كبيرة من القبائل ترجع في أصلها إلى عنزة وغيرها من نجد . أما عنزة فهي قبيلة عربية كبيرة تنزل اليوم شمال الجزيرة العربية ونجد وكذلك أطراف العراق والشام « وترجع أصل الكلمة إلى عتب وهو فعل معناه الإكثار من الترحال من مكان إلى آخر ، أنظر ، الصباح ، ميمونة خليفة : مصدر سابق ، ص 14 .

(5) القناعي « يوسف بن عيسى : مصدر سابق ، ص 16 .

استطاعت الانفصال عن تبعية بنى خالد فى العقد السادس من القرن الثامن عشر أى عام 1751م تقريباً⁽¹⁾ .

وقد اتسعت الكويت بسبب زيادة عدد سكانها ، وتدفق الهجرات إليها من المجتمعات المجاورة ، فكان لابد من أن يتم تعيين حاكم لها يكون أميراً على الرعية لحل المشكلات وقض الخلافات والنظر فى أمور البلدة وحمايتها من الأخطار الخارجية ونحو ذلك . فوقع الاختيار من قبل وجهاء البلد وحكامها فى ذلك الوقت على الشيخ صباح (الأول) وهو جد أسرة آل صباح وأسمه صباح بن جابر وكان ذلك فى عام 1752⁽²⁾ . وقد وافق الشيخ صباح على هذا الاختيار بعد أن أخذ من الرعية العهد على السمع والطاعة له بالحق مع معاهدتهم بالشورى فيما بينهم فى حل جميع الأمور المتعلقة بالحكم⁽³⁾ . ولقب صباح بن جابر بلقب صباح الأول ويعتبر مؤسس أسرة آل صباح التى تلقب باسمه .

وبعد وفاة الشيخ صباح بن جابر فى 1762 تقريباً . تسلم زمام الحكم أصغر أبنائه وهو الشيخ عبدالله بن صباح . وتقدمت الكويت فى فترة حكمه التى استمرت حتى عام 1815 تقريباً . وامتدت تجارتها إلى بلاد الهند واليمن .

وتولى الحكم بعد الشيخ عبدالله (الأول) ابنه الشيخ جابر (الأول) ثم الشيخ صباح الثانى ثم الشيخ عبدالله الثانى ثم الشيخ محمد بن صباح . وفى عام 1896 استلم زمام الحكم فى الكويت الشيخ مبارك الكبير الملقب بأسد الجزيرة ، وهو أبن صباح الثانى . وفى عهده اتسعت الكويت وزاد العمران وزادت الثروة وازدهرت التجارة ويعد عصر الشيخ مبارك هو العصر الذهبى للكويت من حيث التقدم التجارى واستتباب الأمن والتنظيم الإدارى . ومن أبرز الحوادث فى عهده توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا فى عام 1899⁽⁴⁾ .

وتعاقب على الكويت ثلاثة عشر حاكماً من آل صباح منذ تأسيس الكويت حتى يومنا هذا . إلى أن آل الحكم إلى حاكم الكويت الحالي سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله فى عام 1977 .

(1) أنظر ، Dickson, H. H. R. P. : Kuwait and Her Nighbours, 1936, p. 24 – 25, Kuwait .

(2) الصباح ، ميمونة خليفة : مصدر سابق ، ص 26 .

(3) الشمالان ، سيف مرزوق : من تاريخ الكويت ، ذات السلاسل ، 1986 ، ص 116 – 117 ، الكويت .

(4) Dickson, Zahra : Kuwait was my home, 1946 p. 28 – 29, Kuwait .

1 - 3 العمران قبل اكتشاف النفط

اعتمدت البيانات المتعلقة بالعمران والمنطقة المبنية في هذه الفترة على مادونه المؤرخون والرحالة إضافة إلى تأسيس البلدية ومأحدثته من نقلة غيرت مكونات المدينة العمرانية « من خلال الضوابط الخاصة التي وضعت لتحديد انتشار العمران داخل أسوار مدينة الكويت .

ذكر الرحالة ستوكويلر Stoqueler الذي زار الكويت في عام 1831م وأمضى فيها أربعة أيام وصفه للكويت ، حيث ذكر بأنها بلد طوله ميل وعرضه ربع ميل (أي طوله كيلو متر ونصف تقريبا وعرضه نصف كيلو متر تقريبا) ، وأن البيوت تبنى من الطين وتكسى واجهتها من الخارج بطبقة خشنة من الملاط . وقد عدد سكان المدينة بقدر أربعة آلاف نسمة . ووصف الشوارع بأنها متسعة مقارنة بشوارع مسقط في عمان وبوشهر في بلاد فارس وأن السور يحيط بالكويت وكان للسور ثلاث بوابات⁽¹⁾ .

أما بلجريف Palgrave الذي كتب عن المدينة في عام 1850 أشار إلى أن الكويت من أكثر الموانئ أهمية وحيوية في شمال الخليج « إضافة إلى نمو وتقدم التجارة وتطور ونمو الحياة العمرانية مما جعلها أكثر مناطق الخليج جذبا للسكان وساعد ذلك على تضاعف عدد سكانها تقريبا⁽²⁾ .

وقد ذكر الكولونيل بللي Belly عند زيارته للكويت في عام 1863 أن سور الكويت كان قائما « بعد أن زارها ستوكويلر ووصف المدينة بأنها مبنية من الحجارة الخالصة ، أو من الحجارة والطين معا ، وقال أن للمدينة بازارا أو سوقا وقد عدد سكان الكويت ما بين 15 - 20 ألف مواطن⁽³⁾ .

أما لوريمر Lorimer الذي زار الخليج بين عامي 1904 - 1905 فقد ذكر أن مدينة الكويت يبلغ طولها نحو ميلين على طول الشاطئ (أي حوالي 3.2 كيلو مترات) « أما امتدادها

(1) أبو حاكمه ، أحمد مصطفى : تاريخ الكويت الحديث ، 1984 ، ص 201 - 202 ، الكويت .

(2) Palgrave W. G.: Apresonal Narrative of a Years Journey through Central and Eastern Arabia, 1965 . p. 13 - 15, U.S.A .

(3) أبو حاكمه ، أحمد مصطفى : مصدر سابق ، ص 204 - 205 .

داخل الأرض فيتراوح بين ربع الميل وثلاثة أرباع الميل ، وهناك أرض للبناء على كل جوانب المدينة يمنحها الشيخ مجاناً ، والأرض التي تحيط بمدينة الكويت صحراء على مدى البصر ، وكانت الأسوار تحيط بالمدينة⁽¹⁾ .

أما راونكير Raunkiaer في رحلته في الجزيرة في عام 1912 فقد ذكر أن أقصى امتداد للمدينة لم يزد قليلاً عن حوالي 2 كيلو متر على طول الواجهة البحرية ، بينما لا تزيد المسافة في العمق عن كيلو متر واحد⁽²⁾ .

وقد ذكر ديكسون Dickson في عام 1936 أن مساحة المدينة داخل السور حوالي 4.5 ميل مربع (أي حوالي 11.6 كيلو متراً مربعاً) ، كما قدر واجهتها البحرية بطول 3.5 ميل يعمق حوالي ميل ونصف⁽³⁾ (أي حوالي 5.5 كيلو مترات طولاً و 2.5 كيلو متر عمقاً) . أما الدكتور شبر Shiber أحد رواد التخطيط العمراني في الكويت فقد ذكر أن مساحة الكويت قبل هدم السور كانت حوالي 8 كيلو مترات مربعة⁽⁴⁾ .

من خلال استعراض مقالته الرحالة عن نشأة مدينة الكويت قبل اكتشاف النفط نستطيع القول أن العمران فيها انتشر حول الساحل وبمحاذاته ، ويرجع السبب إلى ارتباط السكان اقتصادياً بالبحر إضافة إلى أن الشيخ الحاكم مع وجهاء البلد هم الذين يخططون المواقع ويحددون المعالم الرئيسية للامتداد العمراني ، أما مقالته الرحالة عن مساحة الكويت فيدل ذلك على توسع العمران المستمر الذي صاحب الزيادة السكانية ، ففي عام 1765 قدر الرحالة نيبور Niebuor سكان الكويت بحوالي 10 آلاف نسمة ، أما لوشر Lousher فقدرهم بحوالي 15 - 20 ألف نسمة في عام 1868⁽⁵⁾ . وذكر كثير من الرحالة أن الكويت كانت محاطة بسور لحمايتها من هجمات الأعداء ، وكان عدد هذه الأسوار ثلاثة بنيت على ثلاث فترات كان آخرها في عام 1919م ، وقد تعطينا هذه الأسوار الثلاثة مراحل تطور النمو العمراني في الكويت .

(1) الزيد ، خالد سعود : الكويت في دليل الخليج ، الجزء الثاني السفر الجغرافي ، لـ. جى ، ج ، لورير ، الطبعة الأولى ، 1981 ، ص 14-15 ، الكويت .

(2) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، 1982 ، ص 84 .

(3) Dickson H. H. : 1936, Op. cit, p: 33 - 34 .

(4) Shiber, Saba George : Op. cit, 1964, p: 76 - 77, Kuwait .

(5) الفيل ، محمد رشيد : الجغرافيا التاريخية للكويت ، ذات السلاسل ، 1985 ، ص 544 - 545 ، الكويت .

1 - 3 - 1 المكونات العمرانية للمدينة

1 - 3 - 1 أسوار الكويت

تعتبر أسوار الكويت من أبرز الظواهر العمرانية في المدينة حيث كانت المدينة محاطة بسور لحمايتها من الأخطار الخارجية ، وكان الحال نفسه في القدس والقاهرة ودمشق وبغداد وكثير من البلدان العربية الأخرى ، وكانت هذه الأسوار تبنى من الحجر والطوب اللبن وقد هدمت بسبب التوسع العمراني والزيادة السكانية التي تحتم توسيع الرقعة الحضرية ، ولم يبق من سور الكويت الثالث (الأحدث) إلا بواباته التي تعد جزءاً من أبرز عناصر التراث الحضاري والمعماري لتاريخ المدينة . وكذا الحال لبعض المدن العربية الأخرى كبقايا سور القاهرة القديم الذي أزيل ولم يبق إلا بواباته الضخمة التي تعد أحد المعالم التاريخية للمدينة .

واختلف كثير من المؤرخين حول عدد الأسوار التي بنيت حول مدينة الكويت القديمة وعدد بواباتها ، حيث ذكر تارة أنها خمسة أسوار وتارة أخرى أنها أربعة ، كذلك ذكر بعض المؤرخين⁽¹⁾ أنها ستة إلا أن أغلب المصادر التاريخية قد حددت هذه الأسوار بعدد ثلاثة فقط . يوضح ذلك الشكل (1 - 3) .

أ - السور الأول 1798

بعد اتساع المدينة وكبر حجمها وضعف حكم بني خالد في الإحساء ، وخوفاً من الهجمات الخارجية للطامعين من بعض القبائل ، عمل الكويتيون على إحاطة الكويت بسور لمنع الغارات التي تتعرض لها فأقاموا أول سور في ديسمبر 1798⁽²⁾ في عهد الشيخ عبدالله الأول بن صباح الأول (1762 - 1815) . وإمتد حوالى ميل (كيلو ونصف تقريبا) من البحر غربا إلى البحر شرقاً على شكل قوس⁽³⁾ . وكان يتخلل هذا السور خمس بوابات هي :

(1) أنظر مثلاً : أ - الحاتم ، عبدالله بن خالد : من هنا بدأت الكويت (بدون تاريخ) « دمشق ، ص 66 وماعبقها .

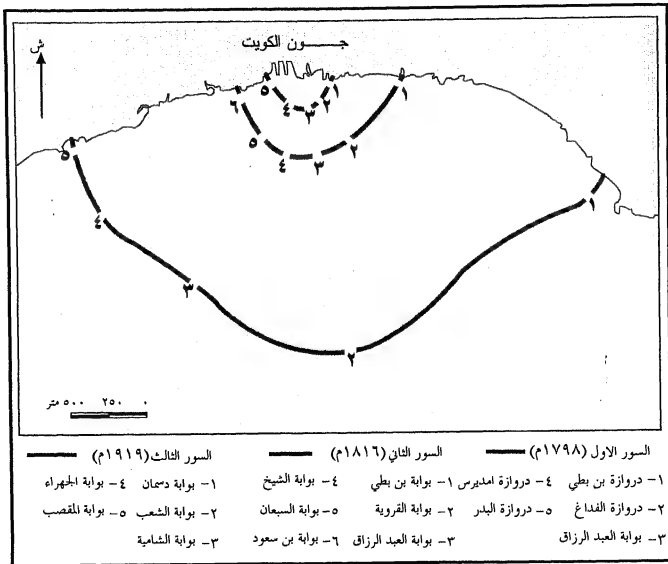
ب - البشر ، أحمد : مقالات عن الكويت « 1966 ، ص 122-126 .

ج - البوريني ، حسين قاسم : الإمارات السبع على الساحل الأخضر ، 1957 ، دار الحكمة ، ص 211 وماعبقها ، الكويت .

(2) السعيدان « حمد محمد : الموسوعة الكويتية المختصرة ، بدون تاريخ « الجزء الأول ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت .

العلمي « ص 768 - 769 ، الكويت .

(3) الفيل « محمد رشيد : الإسكان الحكومي في دولة الكويت ، دراسة تحليلية للنواحي الاجتماعية والجغرافية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي « 1988 ، ص 21 « الكويت .



الشكل (1 - 3) أسوار مدينة الكويت القديمة ومواقع بواباتها .

المصدر : بلدية الكويت ، مصدر سابق ، 1980 ، ص 15 .

- | | |
|------------------------------------|-------------------|
| 1- دروازة ^(١) ابن بطي . | 4- دروازة إمدريس |
| 2- دروازة الفداغ . | 5- دروازة البدر . |
| 3- دروازة عبدالرزاق | |

وكان السور إطاراً محدداً للمدينة في فترة نموها المبكر ولكن مع ازدياد عدد السكان والحاجة إلى إقامة المباني خارج هذا السور ، إضافة إلى تهالك جدرانه ، كان من الضروري التفكير في إنشاء السور الثاني .

(1) دروازة تعني البوابة باللغة الفارسية وصارت دارجة .

ب - السور الثاني 1816

تم بناؤه في عهد الشيخ جابر الأول بن عبدالله الأول (1815-1859) ويمتد هذا السور من البحر غربا واتجاهاً نحو الشرق عند البحر وقدر طوله بـ 2300 متر تقريبا. وقد أمر الشيخ جابر الأول ببنائه عام 1816 بدلا من السور الأول الذي تهدمت أجزاء عديدة منه ، غير أن هذا السور تهدمت أجزاء منه أيضا فعلم الكويتيون على ترميمه في عام 1845 عندما عزم شيخ المنتفق بندر السعدون على مهاجمة الكويت⁽¹⁾ ، مستغلا تهدم أجزاء من سورها وكان لهذا السور ستة بوابات هي (2) :

- 1- بوابة بن بطي
- 2- بوابة القرويه
- 3- بوابة العبدالرزاق
- 4- بوابة الشيخ .
- 5- بوابة السبعان .
- 6- بوابة بن سعود .

ج - السور الثالث 1919

اختلف كثير من المؤرخين حول السنة التي تم فيها بناء هذا السور فقد حدد البعض سنة 1920 وآخرون حددوا سنة 1919 ، وهو أقرب هذه الآراء إلى الحقيقة ، بسبب وقوع معركة حمض⁽³⁾ في عام 1919 ، حيث أعقبها أمر الشيخ سالم بن مبارك (1917 - 1921) ببناء سور جديد حول الكويت . وبدأ الكويتيون في البناء خلال الفترة ما بين 27 شعبان 1338هـ إلى 6 من شوال 1338هـ ، أي في مدة تقارب أربعين يوما ، ويعتبر ذلك إنجازا قياسيا لأنه تم في رمضان وكانت مواد البناء نادرة حول الكويت ، وقد بنى من الطين الخالص ، إضافة إلى ضخامة هذا السور حيث قدرت سماكته بمترين تقريبا . وكان طوله 6400 متر⁽⁴⁾ . وبنيت أبراجه من الطين واللبن معا وكان ارتفاعه حوالي أربعة أمتار ويثنى من البحر غربا إلى البحر شرقا ، وكان له خمس منافذ وبوابات وهي كالتالي⁽⁵⁾ :

(1) Dickson V. : Forty Years in Kuwait, 1971, p: 47 - 48, U. K .

(2) بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 15-16 .

(3) وقعت في مكان يقع جنوب الكويت على مسافة سبعين ميلا يسمى حمض عندما قام الدويش ومطير بمهاجمة معسكر الكويتيين وأستولوا على مافيه من مال وذخيرة .

(4) Dickson H. H : 1936, Op. Cit, p. 29 .

(5) الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 250 - 251 .

1- بوابة بنيد القار أو دسمان

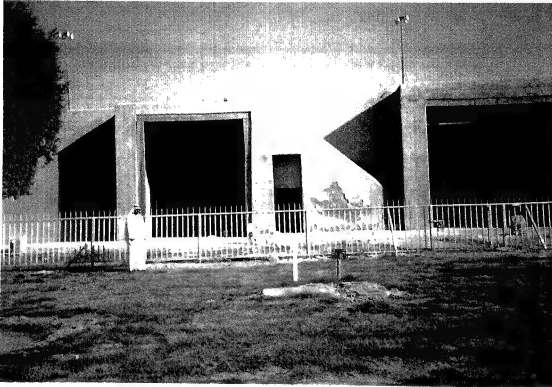
4- بوابة الجهراء

2- بوابة الشعب أو البريعصي

5- بوابة المقصب

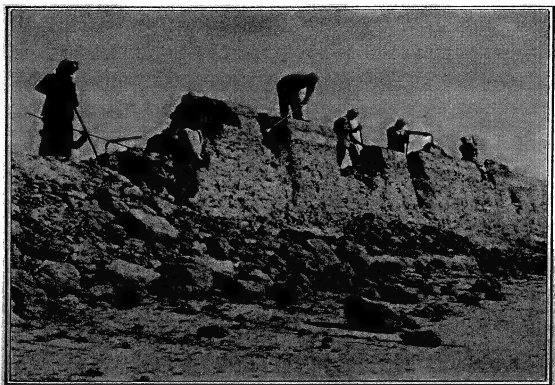
3- بوابة الشامية ، وتوضحها الصورة (1 - 1)

وأقام الكويتيون ستة وعشرين برجاً وتسمى " غولة " على امتداد السور لمراقبة الأعداء خلال محاولاتهم الإغارة على الكويت ، وبقي هذا السور حتى عام 1957 فى عهد الشيخ عبدالله السالم رحمه الله ، الذى أمر بهدمه ليبدأ بذلك عهد الانتشار العمرانى خارج المدينة ولم يبق من هذا السور إلا بواباته . وتوضح الصورة (1- 2) عملية هدم هذا السور .



صورة (1 - 1) بوابة الشامية من الجهة الداخلية للمدينة ، 1998 .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل 1998 .



صورة (1 - 2) الكويتيون يقومون بعملية هدم السور الثالث 1957 .
المصدر : بلدية الكويت ، 1980 ، ص 17 .

أما عن وصف المدينة داخل السور فلا نجد أدق من وصف الكولونيل ديكسون المعتمد البريطاني الذي عرف بـ " أبوسعود" في الكويت ، والذي عاش في الكويت مايقرب من الثلاثين عاما في الفترة مابين 1929 حتى وفاته في عام 1959 ، ودفن في الكويت حسب وصيته . ولقد ألف عدة كتب⁽¹⁾ سجل بها أهم الأحداث التي عاصرها في الكويت وعن مشاهدته منذ وصوله لها وقبيل وفاته .

1 - 3 - 1 - 2 مدينة الكويت القديمة⁽²⁾

الأرض التي تمتد عليها المدينة مسطحة ورملية بشكل عام ، ولكن الحى الجنوبي الغربى منها يقع على أرض مرتفعة بعض الشيء ، وكانت الشوارع غير معبدة وكثيرة التعرجات وكان أهم الطرق ذلك الممتد من الصفاة Safat إلى الطرف الجنوبي الشرقى من المدينة المعروف باسم شارع دسمان Dasman .

(1) أهم مؤلفاته (الكريت وحاراتها، 1936) و (عرب الصحراء ، 1936) ، أما زوجته فيربليت الملقبة باسم أم سعود فقد ألقت (أربعون عاما في الكويت ، 1969) وقد ألقت أخته زهرة كتابا اسمه (الكويت كانت وطني ، 1959) وقد تم ترجمة أغلبها .

(2) اعتمادا على وصف ديكسون .

وتتمت المدينة لمسافة ثلاثة أميال ونصف الميل (5.6 كيلو مترات) على الشاطئ ، وقد ازداد امتدادها في السنوات الأخيرة في اتجاه رأس العجوزة عند قصر الحاكم ويدعى قصر الضيافة ثم أطلق عليه قصر دسمان⁽¹⁾ . وهو قصر الإدارة والحكم واستقبال الضيوف . ومن هذا القصر تمتد الضاحية السماء المرقاب في اتجاه الجنوب الغربي . ومن هذا الحسى تبدأ المداخل المؤدية إلى الأسواق الرئيسية بالقرب من ساحة الصفاة . كذلك بمحاذاة البحر هناك الأحياء المتمثلة في حي الشرق وهو شرق قصر السيف وحي الوسط وحي القبلة وهو غرب قصر السيف كما توضح ذلك الصورة (1-3) . إضافة إلى أن هناك أكثر من أربعين مسجدا أربعة منها تؤدي بها صلاة الجمعة ومن هذه المساجد ، مسجد السوق ويقع في الجانب الغربي من السوق الرئيسي ، ومسجد العدساني ومسجد هلال ، ومسجد ملا صالح . ويوضح الشكل (1 - 4) توزيع الأحياء القديمة لمدينة الكويت في أوائل هذا القرن⁽²⁾ .

أما المساكن فكانت أغلب مساكن المدينة من طابق واحد ، وتبدو أكثر ارتفاعا نتيجة للسور الذي يحيط بسطح المسكن من أعلى ، وتبنى بشكل عام بحيث يتوسطها فناء مركزي ، ويوضح ذلك الشكل (1-5) وأفضل أنواع المساكن تلك التي شيدت من الحجر المكسو بالجص (الجبر) وله بوابات عالية مقوسة وتظهر أيضا بضعة بواقي في الطوابق العليا . كما يبدو من الصورة (1-4) مع وجود الطرق المتعرجة الضيقة التي تحقق الترابط الأسرى وتوفر الظلال للمارة⁽³⁾ .

أما فيما يخص المساكن في الكويت قديما ، فقد كانت تمثل الفن المعماري الإسلامي العربي ، حيث كانت متراسة حول شوارع ملتوية غير منتظمة ، وبعضها ضيقة مقلدة يتراوح عرض أغلبها ما بين 2 - 6 متر ، يطلق عليها اسم الزقاق ، وكان المسجد هو الوحدة الدينية التي تحيط به المساكن ، وكانت بيوت المدينة صغيرة ، وشيدت من غير نظام على امتداد طرق وممرات ضيقة وملتوية ، كثيرا ما تكون مقلدة . وكان النمو العمراني يتم داخل السور الذي يحيط بالكويت القديمة لحمايتها من الأخطار ، وكان لهذا التقارب في المساكن أثره في خلق الجو الذي يناسب بيئة الكويت ، إذ تتوفر الفجوات والفتحات اللازمة لدخول الهواء النقي ، ويوفر الظل للمارة لحمايتهم من أشعة الشمس المحرقة ، وتيسير المرور ، وقد بنيت قريبة من بعضها البعض ، للوقاية من الحر

(1) أطلق عليه هذا الاسم الحاكم الثامن الشيخ جابر بن مبارك الصباح 1916 - 1917 م .

Dickson, H. H.: Op. Cit, p. 34 .

(2)

Dickson, H. H.: Ibid, p. 35 .

(3)

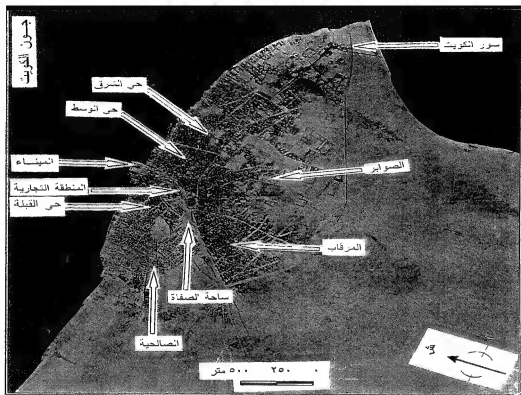
الشديد والعواصف الرملية المحملة بالغبار والأتربة إذ يظل بعضها البعض الآخر ، وكلن لهذا الطراز من البناء فائدة صحية ومناخية كبيرة نتيجة لوقوع المدينة في وسط بيئة صحراوية ذات الحرارة العالية ، لحماية السكان من قسوة المناخ ومن عصف الرياح والغبار ، ولقد بنيت الدور متراسة إلى حد التزامح تلبية للمتعارفات الاجتماعية ، وذلك لمعيشة الأسرة الواحدة في منطقة واحدة ، كما تقرب السكان بعضهم من البعض الآخر ، فتزيد الألفة بين الجيران ، ويدعوهم هذا إلى الطمأنينة والأمان ، كما يساعد على قلة رقعة المدينة ، فيسهل الدفاع عنها والتثقل داخلها⁽¹⁾ .

وكانت البيوت ذات أسوار عالية ولا توجد على الشارع إلا فتحات ضيقة ومرتفعة ، أما الفتحات الكبيرة وواجهات المنازل فكانت تطل على فناء داخلي يعرف (بالحوش) ، وكان واسعا وغير مسقوف يسمح بدخول الشمس شتاء ، وتطل الغرف على ممر مغطى يعرف باسم (الليوان) يقي من حرارة الشمس الساقطة على الغرف ، وكان هذا الطراز من المساكن تفرضه الأوضاع الاجتماعية والتقاليد التي تمنع انكشاف المنزل على الخارج بما فيه من نساء وأطفال ، وكانت البيوت تبني من الطين والطابوق الأصفر والجص أو من الأحجار البحرية المتوفرة بكثرة على ساحل البحر ، وهي تمتاز بمسامها التي تساعد على تكيف حرارة الدار ، وكانت السقوف تصنع من أخشاب (المانجروف) الأفيقي أو الهندي وتعرف بالاسم المحلي (الشندل)⁽²⁾ . ويضم المسكن حظائر للحيوانات ويثر للمياه ويعرف باسم (الجليب) ، وكان لأغلب المساكن القديمة أبراج فوقها تعرف (بادكير أو باكدير) تساعد هذه الأبراج على عملية التهوية في فصل الصيف ، ويكون داخل هذا البادكير قطعة خشب انزلاقية حتى يمكن غلقها خلال العواصف الترابية .

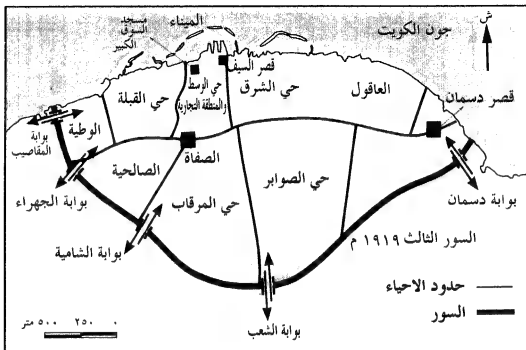
وبشكل عام ومن خلال وصف ديكسون للمدينة نستطيع القول « أن مدينة الكويت القديمة كانت منذ بداية تأسيسها عبارة عن مجموعة من الأحياء عرفت بأسماء الأسر ، كحي الصوابر نسبة للفرع من قبيلة العوازم وحي الصقر نسبة لأسرة آل صقر ، وحي

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق « ص 578-579 .

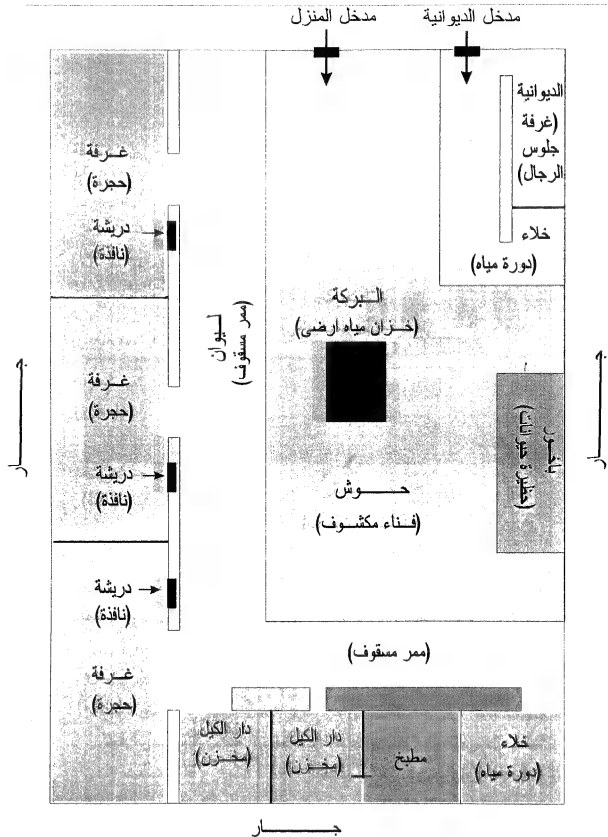
(2) يكون قطر الشندل 10 سم تقريبا موضوعة على الحائط على أبعاد كل ثلاثين أو أربعين سم تقريبا ثم توضع فوقها شرائح من (الباسجيل) ، وهو البامبو يميل 45 درجة تفرش فوقها حصيرة من البواري ، ثم توضع طبقة من الطين ، ثم طبقة من الرماد ، ثم طبقة من الطين مرة أخرى ، ثم بعد ذلك يوضع طين رطب ، وبذلك يصبح السقف ذو قوة جيدة وعازل للحرارة والرطوبة .
المصدر : الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، 1985 ، 348 .



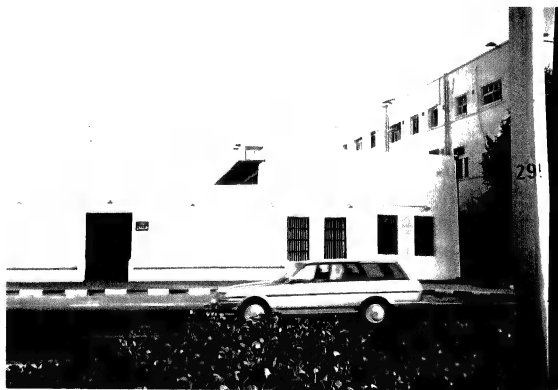
صورة (1-3) صورة جوية لمدينة الكويت 1950 .
المصدر : بلدية الكويت (1980) ، ص 11 ، مع إضافات الباحث .



الشكل (1-4) الأحياء القديمة المكونة للمدينة العمرانية داخل السور في أوائل القرن العشرين .
المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على التقصي الميداني والمكتبي .



المصدر : من تصميم الباحث .



صورة (1 - 4) ديوانية الشمال أحد مساكن الكويت قديما وهي مطلة على البحر .
المصدر : تصوير الباحث ، مايو 1998 .

البدر نسبة لأسرة آل بدر وحى الخالد وحى النصف وحى المضف ، وغير ذلك وهناك
أحياء تسمى نسبة للاتجاهات كحى القبلة نسبة إلى اتجاه الغرب باتجاه مكة المكرمة ، وحى
الشرق وحى الوسط وفيه مقر الحكم ، وهذه المسميات أمر مألوف في الأمصار العربية «
وكانت مدينة الكويت مسورة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر « وكان السور
للحماية من الأخطار الخارجية وانه كافيا لوقايتها من هجمات الأعداء وأقيم لدرء خطر
القبائل المجاورة للمدينة وبقي حتى مطلع القرن العشرين ، أما الشوارع فقد قسمت إلى
شوارع عمومية عرضها 15 ذراعا (4.5 أمتار) وشوارع فرعية أو زقاق عرضها 8
أذرع (2.5 متراً) ، أما الشوارع الرئيسية الكبرى كشوارع السيف أو الواجهة البحرية فقد
كان عرضها 50 قدم (15 متراً) على وجه التقريب⁽¹⁾ .

(1) المنيس ، وليد عبدالله : أوجه التشابه بين قرارات البلدية ونصوص الحسبة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة
العربية ، العدد 56 ، جامعة الكويت ، 1996 ، ص 23 ، الكويت .

ويتميز العمران في الفترة 1750 - 1930 بضيق المساحة وكان ملازماً بالساحل ، وربما يرجع السبب إلى قدم هذه المنطقة وارتباطها بالنشأة الأولى للمدينة حول (الكوت) وحول قصر الحاكم ، أما الامتداد نحو الداخل فقد كان محصوراً من قصر السيف على الواجهة البحرية باتجاه بوابة نايف في السور الخارجي للمدينة (السور الثالث) ، وكانت المدينة أشبه بهيئة المثلث الصغير قاعدته على طول الواجهة البحرية ورأسه إلى الداخل عند ساحة الصفاة⁽¹⁾ .

أما العمران في الفترة 1930 - 1950 فكان أكثر اتساعاً وارتسمت صورته بحلول عام 1950 إلا أنه لا يزال ملتزماً بالواجهة البحرية مع اتساع الرقعة وانتشار الامتداد من حدود السور إلى الداخل جنوباً وكان الانتشار واضحاً نحو الغرب أكثر منه نحو الشرق ، أما المساحات الفضاء فلاتزال منتشرة على طول السور من الغرب إلى الشرق بشكل ضيق ، ونكرت فريث وونستون F. Winstone أن اللون الأصفر كان يغلب على معظم مباني المدينة ، ولعل السبب يرجع إلى أن منازلها كانت تبني من الطين المجفف في الشمس مما أعطاه هذا اللون المميز⁽²⁾ .

ومن أهم ما يميز هذه الفترة العمرانية من عمر الكويت تأسيس البلدية التي أثرت تأثيراً مباشراً في انتشار العمران ومحاولة وضع الضوابط الخاصة به . وقد جاءت فكرة إنشاء البلدية من خلال زيارة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي أحد رجالات الكويت في ذلك الزمان إلى البحرين في صيف 1928 ، ومشاهدته لبلديتها التي كانت قائمة منذ عام 1919⁽³⁾ . وقد أعجب بنتائج ما قدمته البلدية في البحرين ، وعند عودته من البحرين كتب مقالة نشرت في مجلة الكويت قال فيها " أن البلدية واجبة شرعاً في كل بلد يكثر فيه السكان ، لأن الدين الحنيف قد أمر بإزالة الضرر وجعله قاعدة يمشى عليها كثير من الأحكام في جميع الأزمان " .

وفي الفترة من 1930 إلى 1951 اختلفت مكونات المدينة العمرانية عن مرحلة النشأة الأولى لمدينة الكويت من خلال اتساع الامتداد الحضري الذي فرضته الزيادة السكانية ، حيث قدرت مساحة الامتداد العمراني نحو 9 كيلو مترات مربعة داخل السور ، وقد ارتفع عدد

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 93 - 95 .

(2) Freeth Z, & Winstone, V. : Op. cit, 1972, p. 16 - 17 .

(3) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : بلدية الكويت في خمسين عاماً ، 1980 ، بلدية الكويت ، ص 30 - 31 ، الكويت .

السكان من 30 ألف نسمة في عام 1930 إلى نحو يتراوح بين 80 - 120 ألف نسمة في الفترة ما بين 1940-1947 . ولم يكن هذا الإتساع الحضري يتم بشكل عفوى كما ذكر في كثير من المصادر التاريخية بل كان يتم عن طريق ضبط حضرى ، ودليلنا في ذلك القرارات الصادرة من بلدية الكويت في تلك الفترة ومن هذه القرارات ، قرار صدر في عام 1932 بتوسعة الطرق ، وقرار صادر في عام 1932 باستملاك العقارات وتحديد استعمالات الأراضي وقرار صادر في عام 1934 بإنشاء مبنى للبلدية . وقرار خاص بتشجير الشوارع صدر في عام 1933⁽¹⁾ . إضافة إلى كثير من القرارات التي كانت تصدر بشأن المشاكل والقضايا المعروضة على المجلس البلدي آنذاك .

ولم تكن هناك دراسات فنية مفصلة بالمفهوم القائم الآن في مدينة الكويت المعاصرة بعد اكتشاف النفط . إلا أن ذلك لايعنى أن المدينة كانت تنمو عفويا دون ضبط حضرى يذكر والدليل على ذلك النصوص الموجودة في محاضر جلسات المجلس والبلدية والقرارات التي تتبع دقائق القضايا والمسائل والمطالبات التي تمس كل جزء في المدينة ، مما يدل على الإحاطة شبه التامة بمكونات المدينة⁽²⁾ .

ومن نتاج هذا الضبط الحضري التقسيمات الإدارية داخل السور المتمثلة بالأحياء السكنية والمناطق التجارية وتخطيط الطرق والمساحات

1 - 3 - 1 - 3 الواجهة البحرية

تمتد الواجهة البحرية على طول امتداد المدينة العمراني داخل حدود السور ويحدها شرقاً قصر الحكم المعروف باسم قصر دسمان ويحدها غرباً بوابة القصاصيب في السور عند حي الوطيه . أما عن طول الواجهة البحرية فقد حدد طولها ما بين 6 - 9 كيلو مترات تقريباً بعمق 1 - 2 كيلو متر⁽³⁾ . ويرجع اتساع الواجهة إلى تركيز أغلب الأنشطة التجارية المتمثلة في الصيد البحري والتجارة الخارجية والداخلية ، إضافة إلى ارتباط الكويتيين بالبحر في الفترة الأولى لنشأة المدينة لكونهم أصلاً من البحارة . وتضم الواجهة البحرية منطقة الجمرک وشارع السيف والنق (مراسي السفن) وعلى حافتها بيوت التجار . وتعتبر

(1) بلدية الكويت : مصدر سابق ، ص 18 - 20 .

(2) المنيس ، ولید عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 15 .

(3) Gail . Seery : Kuwait a New Beginning, Dubai, 1993, p. 7 - 9, UAE .

ساحة الصفاة والمنطقة التجارية ظهير الواجهة البحرية الداخلي . ومن المهن والأنشطة التي يمارسها السكان في الواجهة البحرية التجارة والصيد والفوص وبناء السفن وإصلاحها وصناعة شباك الصيد وأسرة السفن بالإضافة إلى نقل البضائع من السفن إلى المخازن القريبة من الميناء⁽¹⁾ .

1 - 3 - 4 ساحة الصفاة والمنطقة التجارية

تمثل المنطقة التجارية ظهيرا تجاريا للواجهة البحرية ، تسويقا للسلع والبضائع التجارية القادمة عبر الميناء ، وبذلك فهي تمثل امتدادا طبيعيا لهذه الواجهة . وتمثل المنطقة التجارية قلب المنطقة الحضرية ويوضح ذلك الشكل (1-6) بمساحة إجمالية حوالي 562 متراً مربعاً وهي بذلك تمثل حوالي 7% من جملة مساحة المدينة⁽²⁾ . وهذا الموقع يجعلها همزة وصل بينها وبين الميناء لاستقبال البضائع من ناحية وبينها وبين المستهلكين لتسويق تلك البضائع من ناحية أخرى ، وقد سهل موقعها على السكان سرعة الوصول دون قطع مسافات طويلة نظرا لانعدام وسائل المواصلات السريعة آنذاك . وتميزت الأسواق في المنطقة التجارية بأنها من النوع المسقوف وتشابه بذلك مع كثير من أسواق مدن العالم الإسلامي القديمة . ومن فوائدها الوقاية من حرارة الشمس صيفا والحماية من الأمطار شتاءً وتميزت أيضا بارتفاع الأسقف لتسمح بحركة الهواء من ناحية والبضائع من ناحية أخرى ، مما ساعد على الإقبال الشديد لها . أما ساحة الصفاة فكانت مركزاً للقوافل التجارية القادمة من إقليم شرق شبه الجزيرة العربية وجنوب بلاد الرافدين . وهي عبارة عن ساحة متسعة من الأرض قريبة من منطقة الأسواق التجارية ، وتقع مقابل بوابة الشامية والتي كانت تعد من أهم بوابات السور المحيطة بالمدينة لأنها كانت المدخل الرئيسي للقوافل التجارية التي تصب في المدينة . واستفادت المنطقة التجارية من موقع ساحة الصفاة من خلال قيام تجار القوافل بالتبضع من السوق بعد بيع مالدبيهم من أغنام وألبان وغيرها .

والأسواق الشهيرة قديما هي :

أ - سوق البقشوت : ويعني العباءات العربية وتستورد الأقمشة لها من سوريا والسعودية ، ويقوم الخياطون بحياته محليا ويقع هذا السوق وسط سوق الزلّ (السجاد) ولا يزال قائما إلى الوقت الحاضر .

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق « 1985 ، ص 564 .

(2) ابراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق « ص 206 - 207 .

- ب - سوق السلاح : يقع بين سوق الغربللي جنوبا وشارع المباركية شمالا ويبيع فيه جميع أنواع الأسلحة إضافة إلى السيوف والخناجر وغيرها وقد تم هدمه .
- ج - سوق الزل : ويعنى سوق السجاد ويقع بجانب مسجد السوق الكبير بالمباركية وقد تم هدمه .
- د - سوق الغربللي : ويبيع به الدجاج والبيض والحمام وغير ذلك ، ولا يزال قائما إلى الوقت الحاضر .

وهناك بعض الأسواق الأخرى كسوق دعيج لبيع الملابس وسوق واجف ويبيع فيه جميع أنواع السلع ، إضافة إلى سوق الحراج لبيع مواد البناء وغيرها . وسوق الخضار واللحم والسمك ، وسوق الحمام وسوق الساعات ، وسوق الصبه (سوق الصاغة للمشغولات الذهبية) وسوق الخبازين ، وسوق المناخ وغير ذلك⁽¹⁾ .

ومن خلال تقصى الباحث الميداني والمكتبي تم إعداد الشكل (1-6) الذى يحدد مواقع الأسواق القديمة التى أزيلت ولم يبق منها إلا بعضها كسوق الزل وسوق البشوت (العباءات) وسوق الخضار واللحم . ويوضح الشكل أيضا إتجاه دخول البضائع إلى الكويت ومواقع المساجد القديمة . ومن أشهر الأسواق قديما - بالإضافة إلى ما ذكر آنفا - سوق الصفاير لتصنيع الأواني النحاسية وسوق الجت لبيع البرسيم وسوق الفحم وسوق الشعير وسوق الحلوى وسوق الطحين . وبهذا التكوين العضوى للأسواق التجارية فى الكويت القديمة تشابه كبير مع كثير من الأسواق العربية القديمة كسوق العتبة فى القاهرة وما يحيط به من أسواق ، وسوق الحميدية فى دمشق⁽²⁾ .

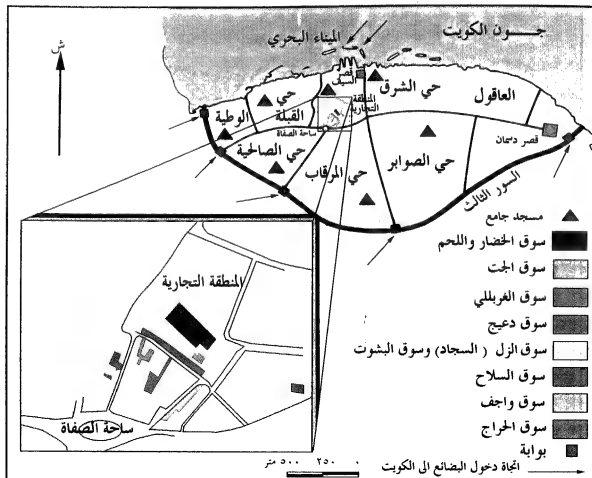
1 - 3 - 1 - الأحياء السكنية

استحوذت الرقعة السكنية على النصيب الأكبر من بين الاستخدامات الأخرى حيث قدرت مساحتها بنحو 2675 متر مربع تقريبا بنسبة 60% من إجمالى المساحة المعمورة داخل السور المحيط بالمدينة⁽³⁾ . وتمثل حوالى نسبة 33% من جملة مساحة المدينة فى عام 1950 . إضافة إلى بعض القرى خارج أسوار المدينة كالفيثيطيس وأبو حليفة والشعبية إلى الجنوب من المدينة ،

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق 1985 ، ص 564 - 571 .

(2) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 210 .

(3) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، 1982 ، ص 121 .



الشكل (1-6) مواقع المساجد والأسواق التجارية في مدينة الكويت حتى مطلع الخمسينيات .
المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على التقصى الميداني والمكتبي .

ويمتد النمو العمراني خارج الأسوار إلى الغرب من المدينة حيث واحة الجهراء وتمثل البقعة الخضراء في البلاد ، وإلى الشرق في المدينة هناك جزيرة فيلكا على بعد 40 كيلو متراً تقريباً مقابل جون الكويت وفيها نشاط زراعي وبحري .

وينقسم القطاع السكني إلى عدة أحياء كبيرة ارتبطت بوظيفة اقتصادية وأقدم الأحياء هما حي الشرق وحي القيلة ، والأحياء الداخلية الأخرى هي حي المرقاب والصالحية والصوابر والوسط ، ويمتد عبر هذه الأحياء 36 حياً صغيراً ويعرف محلياً باسم (فريج) .

وجاء هذا التقسيم حسب الأسر والجماعات والقرابة كما هو معروف في تقسيمات المدن العربية الإسلامية ، وتقسّم بحسب القرابات والقرب من المواقع الأصلية للهجرات على النحو التالي :

أ - حى القبلة

ويمثل القسم الغربي للمدينة ومعظم سكان هذا الحى من الأسر العربية المنحدرة من شرق شبه الجزيرة العربية من إقليم نجد والإحساء ، ويمتد أهل هذا الحى بصورة عامة التجارة وخاصة تجارة الأخشاب ، إضافة إلى بعض الأعمال الأخرى كالغوص على اللؤلؤ والسفر والتجارة . أما عن الحارات التى تشكل هذا الحى فنذكر منها مايلى :

فريج الخالد ، فريج الصقر ، فريج البدر ، فريج سعود ، فريج المديرس ، فريج الدهله ، فريج السبت ، أما عن أشهر المساجد فى هذا الحى فنذكر منها : مسجد البدر ، مسجد ملا صالح ، مسجد السابر ، مسجد العثمان ، مسجد الغريلى ، مسجد المديرس ، مسجد العجورى⁽¹⁾

ب - حى الشرق

ويقع فى الجانب الشرقي من المدينة ، ومعظم سكانه ينحدرون من أصل فارسى نزحوا من إيران واستقروا فى أول منطقة قابلتهم عند البحر بالإضافة إلى وجود بعض الأسر العربية التى نزحت من جنوب إيران ومن ساحل شرق الخليج العربي . وأمتد أهل هذا الحى صناعة السفن والغوص على اللؤلؤ بشكل أساسى .

ويتكون هذا الحى من عدة فرجان كفريج الشيوخ ، فريج أبن خميس ، فريج الشمالان ، فريج المضيف ، فريج هلال ، فريج البورسلى . إضافة إلى حى العاقول⁽²⁾ . أما المساجد فمن أشهرها مسجد النصف ، مسجد التومان ، مسجد المناعى .

ويعتبر كل من حى القبلة وحى الشرق من أكبر الأحياء مساحة فى المدينة وأغلب سكانهما من الطبقة الغنية .

ج - حى الوسط

وعرف بهذا الاسم لوقوعه بين حى القبلة غربا وحى الشرق شرقا . وتكثر فيه بيوت الأمراء وقصورهم ، إضافة إلى وجود بعض الدوائر الحكومية كدائرة الجمرى ومركز الشرطة . ويضم هذا الحى المنطقة التجارية وساحة الصفاة . ويعتبر من أكثر الأحياء نشاطا تجاريا . ويتكون من عدة فرجان منها فريج العوازم ، فريج العنسانى ، فريج القناعات ، فريج الشيوخ ، فريج عنزه . ويقع فى هذا الحى أشهر المساجد والمعروف باسم مسجد السوق الكبير ، إضافة إلى بعض المساجد كمسجد العنسانى ، مسجد المطوع ، مسجد الفارس ، مسجد الخليفة ، مسجد عبدالرزاق⁽³⁾ .

(1) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق ، ص 579 .

(2) نسبة إلى كثرة النبات الصحراوى على أرض هذا الحى والمعروف بنبات العاقول .

(3) الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 41 - 46 .

د - حي المرقاب⁽¹⁾

ويقع في الجهة الجنوبية من المدينة مقابل حي الوسط بين حي الصوابر وحي الصالحية . ومعظم سكانه من النازحين من نجد في شبه الجزيرة العربية . ومن فرجان هذا الحي ، فريج الحساوي ، فريج الرشايده ، فريج العلوية ، فريج الريش ، فريج الحمود . ويعتبر هذا الحي من أقل الأحياء سكانا . ومن أشهر المساجد ، مسجد الفليج ، مسجد الشايح ، مسجد الفضالة ، مسجد الشملان ، مسجد الحمد .

وعن القرى التى نشأت خارج أسوار المدينة فهى كالتالى⁽²⁾ :

أ - الجهراء

تقع غرب مدينة الكويت ، وامتازت بكثرة آبار المياه العذبة وترتبتا الصالحة للزراعة مما جعلها مستقرا لبعض السكان ممن نزحوا من شرق شبه الجزيرة العربية وجنوب العراق وأقاموا فيها مساكن لهم . ومن معالمها الشهيرة قصر الشيخ مبارك حاكم الكويت آنذاك ويعرف بالقصر الأحمر ومازال قائما حتى وقتنا هذا⁽³⁾ .

ب- الدمنه

تقع على ساحل البحر جنوب مدينة الكويت بحوالى 20 كيلو متراً ، وكانت مستقراً لصائدى الأسماك ، وقد تأسست على يد جماعة من قبيلة العوازم . ويعتمد أهلها على الصيد والزراعة . وقد تغير اسمها إلى السالمية بحلول عام 1952 .

ج- الفنتاس

تقع جنوب مدينة الكويت بمسافة 40 كيلو متراً تقريبا وتطل على الساحل الغربى للخليج العربى ، ومياه آبارها حلوة وأقيم فيها عدة بساتين وبعض المساكن . وكان يسكنها غالبا البدو الرحل في وقت القحط للاستفادة من البساتين .

د - الفحيحيل

تقع إلى جنوب مدينة الكويت على بعد 50 كيلو متراً تقريبا وهى مطلة على الساحل الغربى للخليج العربى ويفوق عدد سكانها آنذاك سكان الفنتاس ، ويستقر فيها مجموعة من البدو القادمين من شرق شبه الجزيرة العربية .

(1) سُمى بهذا الاسم لارتفاعه عن سطح البحر ولوجود برج للمراقبة لرصد تحركات الأعداء والطامعين .

(2) أرجع في ذلك إلى : الرشيد ، عبدالعزيز : مصدر سابق ، ص 47 - 50 .

(3) وفيه وقعت موقعة الجهراء بين الشيخ سالم الصباح وفيصل الدريش أمر قبيلة مطير وقد أحاط القرية الشيخ سالم بعد هذه الحادثة بسور لحمايتها من الأعداء .

هـ- أبو حليفة

تقع جنوب مدينة الكويت على بعد 45 كيلو متراً تقريباً وجنوب الفنتاس . أما أقصى قرية في الجنوب فهي قرية الشعبية على بعد 70 كيلو متراً تقريباً ، وهي مطلة على الساحل الغربي للخليج .

و- جزيرة فيلكا

تقع مقابل جون الكويت إلى الشمال الشرقي من مدينة الكويت على بعد 50 كيلو متراً . ويقتننها مجموعة من السكان من أصول فارسية « يعرفون بالهوليه وهم من المسلمين السنة . مياهها عذبة ومن أشهر معالمها التاريخية آثار ونقوش للألكندر الأكبر المقدوني . ويشتهل أهلها بالصيد البحري والزراعة .

1 - 3 - 1 - 6 المساحات

تعتبر المساحات والفراغات داخل سور المدينة المتنفس الطبيعي للسكان « وتعرف محلياً باسم (براحة) وتنسب غالباً إلى شخصية أو أسرة أو قبيلة حيث تستغل لإقامة الاحتفالات وخاصة في الأعياد والمناسبات الاجتماعية والدينية « وكانت أشبه بالنوادي العامة ، إضافة إلى دورها في تنزه الأسرة والأطفال . وكان يستغل جزء منها للمقابر وحرق الطين المستخدم في بناء المساكن ، ومع اتساع النمو العمراني داخل المدينة أقيمت المقابر على أطراف المدينة داخل السور وخارجها .

أما الشوارع فقد كانت في الغالب ضيقة تلبي احتياجات السكان في تنقلاتهم على الأرجل أو على الدواب مع فائدتها في تحقيق مبدأ الظل للوقاية من حرارة الصيف الشديدة . وأهم الشوارع الرئيسية شارع الأمير أو ما يعرف بشارع بهيته⁽¹⁾ . ويمتد هذا الشارع من قصر السيف إلى سوق الماء القديم . ويعتبر هذا الشارع أقدم شارع في الكويت ، وعرف فيما بعد بشارع السيف ويمتد لمسافة تتراوح بين 3 - 4 كيلو مترات⁽²⁾ . وهناك شارع الأعمدة الجديد Street of Pillars ، بالإضافة إلى شوارع أخرى كثيرة منتشرة داخل المدينة .

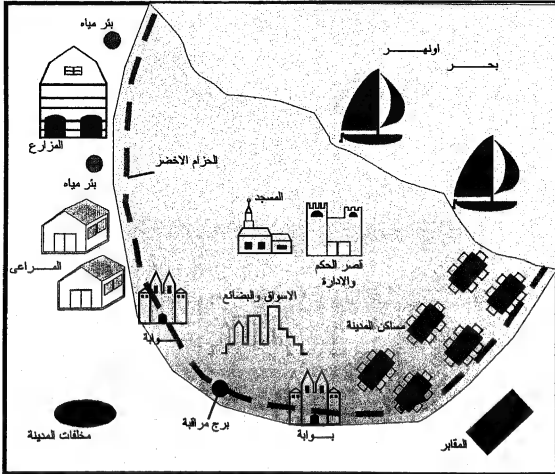
(1) ويعني الحجر الأبيض أو المكان المرتفع .

المصدر : السعيدان « محمد محمد : مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 251 .

(2) الفيل ، محمد رشيد : مصدر سابق « 1985 » ص 593 - 594 .

1 - 3 - 1 - 7 المساجد

كما ذكر آنفا أن المسجد في مدينة الكويت القديمة وأحيائها السكنية يعتبر الوحدة الأساسية الذي تبنى حوله المساكن . ويشابه ذلك المدينة العربية الإسلامية الأولى التي تعتبر المسجد هو العنصر البارز الرئيسي بها . ومن هذا المنطلق انتشرت المساجد في مدينة الكويت القديمة وكان هناك مساجد جامعة متسعة ومساجد أخرى منتشرة في أطراف الأحياء ، ويعزى ذلك إلى أن أبرز ملامح مدينة الكويت القديمة انتشار المساجد والتي باتت تعتبر من الشواهد الواضحة عند مشاهدتها من خلال المآذن المنتشرة ذات الارتفاعات العالية الواضحة للعيان ، ويوضح الشكل (1-6) مواقع المساجد الجامعة كمسجد السوق الكبير عند قصر السيف ومسجد البدر في حي القبلة ، ومسجد النصف في حي الشرق ، ومسجد الفليج في حي المرقاب ، بالإضافة إلى مساجد أخرى منتشرة في الفرجان الصغيرة .



الشكل (1-7) المدينة الإسلامية كما حدد شروطها العلامة عبدالرحمن ابن خلدون (779هـ) .

المصدر : من تصميم الباحث .

وبهذا الشكل العام للمدينة العربية الإسلامية القديمة نستطيع القول أن مدينة الكويت بتكوينها العمراني القديم كانت تشكل مايعرف بالمدينة الإسلامية ، والتي كان من أهم خصائصها الأسواق المتلاصقة ، الأحياء السكنية المتلاصقة ، المساجد ، قصر الحاكم ، الأسوار الخارجية للمدينة ، قبل أن تتأثر بالحضارات الحديثة .

وقد وصف أحد رواد التخطيط في الكويت المهندس الدكتور جورج شبر مدينة الكويت داخل السور حيث قال " مدينة الكويت قرية عربية بدائية ، تجثم على مقربة من الخليج الكويتي ، متماسكة الجوانب ضد قسوة الطبيعة ، تتسم بطابع المدينة العربية الصحراوية الواقعة على الشاطئ ، داكنة اللون متشابكة ومحاطة بالأسوار ⁽¹⁾ . ويتضح من هذا الوصف للمدينة أنها متشابكة ويعنى ذلك أنها ضيقة الشوارع كما ذكر ، أما وصفها بأنها تتسم بلون داكن فيرجع ذلك إلى لون المساكن المبنية من الطين البحرى المحروق ذو اللون الأصفر الداكن الذى أعطاهها هذا اللون المميز ، كما توضح ذلك الصورة رقم (1-5) . وتتسم بذلك مع كثير من سمات مدننا العربية خاصة الصحراوية منها . ونمت المدينة وتشكلت لتلائم الظروف البيئية السائدة .



صورة (1-5) أحد مساكن الكويت القديمة ويقع على الواجهة البحرية ، ويستغل حالياً كديوانية لإحدى الأسر الكويتية .

المصدر : تصوير الباحث ، مايو ، 1998 .

1 - 4 العوامل المؤثرة في النمو العمراني قبل اكتشاف النفط قبل عام 1951

امتدت مرحلة النمو العمراني قبل اكتشاف النفط منذ ظهور الكويت ككيان عمراني حتى الخمسينيات ، أى في فترة زمنية مداها قرنين ونصف تقريبا ، وعند ظهور النفط بدأ التخطيط العمراني الحديث يأخذ منحى جديدا آخر من خلال الخطط المدروسة وعلى عدة مستويات إقليمية ، ومن الملاحظ عند تتبع سير النمو العمراني في الكويت في مرحلته الأولى ، أن هناك عدة عوامل تأثر بها العمران ، نجملها فيما يلي :

1 - 4 - 1 السكان

يعتبر السكان من أهم العوامل التي يتأثر بها العمران ، حيث يكون التخطيط منهم وإليهم . وقد دلت التقديرات السكانية قبل ظهور الإحصاءات الرسمية في الكويت من خلال مجاء ذكره في كتابات الرحالة الذين زاروا المنطقة في تلك الحقبة الزمنية . حيث يوضح الجدول (1-1) ارتفاع عدد السكان من 10 آلاف نسمة حسب تقدير نيبور Niebuor في عام 1765 إلى 17500 نسمة حسب تقدير لوشر Lousher في عام 1868 ، إلا أن الرحالة ستوكويلر Stocoueler قد قدر أعداد السكان عام 1831 بحوالى أربعة آلاف نسمة ولعل السبب يرجع إلى أنه زار المنطقة في الصيف حيث يكون الجميع في أعمالهم في البحر بحثا عن اللؤلؤ أو للتجارة الخارجية وخلو المدينة إلا من صغار السن والنساء وكبار السن⁽¹⁾ . أما بلجريف Palgrave فقد قدر السكان في عام 1862 بحوالى 35 ألف نسمة ، وقدرهم لوريمر Lorimer في عام 1916 بحوالى 40 ألف نسمة و 120 ألف نسمة في عام 1947 وأخيرا قدرهم ديكسون Dickson في عام 1952 بحوالى 160 ألف نسمة .

جدول (1 - 1)

التقديرات السكانية قبل ظهور الإحصاءات الرسمية

المنطقة	عدد السكان	جهة التقدير السكاني
1765	10000	نيبور Niebuor
1831	4000	ستوكويلر Stocoueler
1862	35000	بلجريف Palgrave
1868	17500	لوشر Lousher
1916	40000	لوريمر Lorimer
1947	120000	لوريمر Lorimer
1952	160000	ديكسون Dickson

المصدر : ديكسون (1936) ، مصدر سابق ، المنيس (1985) مصدر سابق .

(1) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 168 ، الكويت .

هذه الأرقام عبارة عن تقديرات وهي المعتمدة في الفترة قبل إجراء التعدادات الرسمية . وعلى أية حال فإن هذا النمو السكاني المتواضع كان متفقاً مع النمو العمراني المصاحب له في هذه الحقبة الزمنية ، لذا فالرقعة الحضرية داخل الأسوار الثلاثة كانت كافية لسد حاجة السكان من العمران ومن المرافق والخدمات الأخرى في تلك الفترة الزمنية ، نظراً لأن الزيادة السكانية كانت تسير بخطى بطيئة نسبياً .

1 - 4 - 2 الإدارة التخطيطية

تختلف هذه الفترة عما تلاها بعد إكتشاف النفط ، ففي مرحلة بداية التعمير سيطر ابن البلد على جميع مراحل النمو العمراني وتحديد اتجاهاته ، سواء كان ذلك من خلال السلطة الحاكمة أو من خلال أعضاء المجلس البلدي بدءاً من 1931 بعد إنشاء البلدية . إضافة إلى أن الجانب التنفيذي كان يعول إليهم كذلك . وكان هذا العامل من أقوى العوامل التي أدت إلى تشكيل المدينة والذي جاء ملائماً للبيئة المحلية . ولم يكن هناك تخطيط عمراني بالمعنى المفهوم ، وإنما كان إنشاء المباني أو إقامة الأسواق تتم طبقاً لحاجة السكان وكان ذلك من خلال معرفة احتياجات الناس ، ومعرفة متطلبات البيئة ومأواثيها .

1 - 4 - 3 الأوضاع الاقتصادية

كان من أهم العوامل المؤثرة في الامتداد الحضري ونوعيته في مرحلته الأولى قبل اكتشاف النفط قلة المصادر المالية سواء كانت على مستوى الفرد أو الدولة . حيث لايتعدى دخل الفرد في المهن الحرفية كمهنة بناء أو نجار أو مساعد نجار أو عامل أو حمال أو بحار ، عن 12 روبية في الشهر وذلك في عام 1920⁽¹⁾ . أما دخل الدولة فكان يأتي عن طريق الضرائب على الخدمات والأنشطة التجارية البحرية ومن القادرين على المساهمة من السكان ، إضافة إلى الجمارك على البضائع والسلع .

أما البلدية فكانت مصادرها المالية تأتي عن طريق مايلي⁽²⁾ :

- 1- أثمان مايباع من الأراضي الزائدة بعد إصلاح الطرق .
- 2- الاكتتاب والهبات التي يكتب بها للبلدية .
- 3- تأجير الأراضي والمحلات السنوي والشهري .

(1) ارجع في ذلك الى : AL- Sabah, A. : The Oil Economy of Kuwait , Kuwait University, 1980 , p 25 - 26, Kuwait .

(2) الجاسم ، نحة عبدالقادر : مصدر سابق ، ص 100 - 102 .

- 4- الرسوم على المحلات ورسوم السوق والساحل وغيرها .
- 5- إنشاء المقاهي والرسوم الشهرية عليها .
- 6- الغرامات من المخالفات التي يقرها المجلس البلدي .
- 7- خمسون بالمائة من دخل الجمارك .
- 8- فتح المراحض والبوايع في المساكن الخاصة⁽¹⁾ .

1- 4- 4- البيئة الطبيعية والأوضاع السياسية

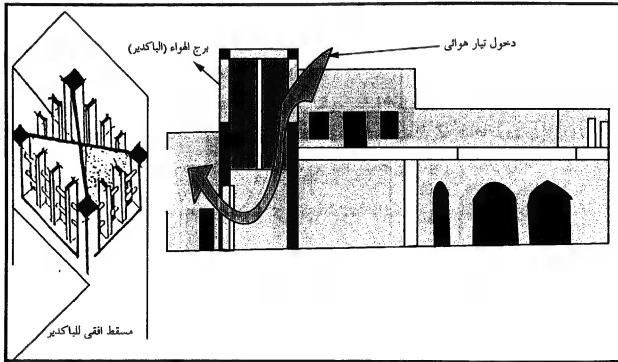
تمثلت الأوضاع السياسية في تلك الحقبة الزمنية في الأخطار الخارجية المتمثلة في هجمات القبائل وغيرها ، والتي حتمت وجود سور للمدينة منذ نشأتها لتحميها من الخطر الخارجي مما حد من نموها خارجة ، وأفرزت التقارب البشري إلى حد كبير ، والتركيز على البحر ليكن الظهير الخلفي للمدينة يحميها من الأخطار من خلال مراقبة دائمة له ، إضافة إلى أنه يعتبر المصدر الأساسي للرزق آنذاك . كذلك حتمت البيئة الطبيعية على الكويتيين التمرکز على الواجهة البحرية لأنها هي المصدر الرئيسي للرزق في ذلك الوقت ، وأصبح الامتداد على طول الساحل . ولعبت البيئة الطبيعية دوراً في تشكيل المساكن في الكويت في تلك الفترة ، حيث راعى الكويتيين في بناء مساكنهم تلائمتها مع البيئة الطبيعية المحيطة ، سواء كان ذلك في التصميم الداخلي من خلال الأبنية المكشوفة واستخدام التقنيات القديمة في التهوية كالباكدير أو غير ذلك ، ويوضح الشكل (1-8) تقنية أبراج الهواء الباكدير في المساكن القديمة ، إضافة إلى بنائها من الطين المجفف الملائم للبيئة حيث بقي الحرارة ويحمي دخولها إلى المسكن مع ملائمة لونه الأصفر الداكن للبيئة المحلية ، وقد اعتمد من مواد البناء على مايتوفر محلياً من حجر وطين ومايستورد من أخشاب للسقوف والأبواب والنوافذ ، وكان الخليجي معمارياً بطبعه حيث صمم مبانيه بنفسه لتلائم ظروف المناخ القاسي وطبيعة الحياة التقليدية للمجتمع .

1- 4- 5- الشريعة والعرف الإسلامي

كان للعادات دور هام في النمو العمراني وكان للشريعة والعرف الإسلامي أثرٌ كبير أيضاً ، حيث كانت الحياة بسيطة وتقوم على الضروريات بعيداً عن الكماليات ومن هذه الملامح نماذج المساكن القديمة التي وضع نموذجاً لها أففا ، والتي تقوم على الضروريات والحاجيات الأساسية . كذلك التقسيم الداخلي للمدينة المتمثل

(1) وهي البحارى الصحية لتسليكهها عندما تكون مغلقة من تراكم الفضلات والمخلفات وغيرها .

فى الحارات (الفرجان) والأزقة لتلبى القربة الاجتماعية ، إضافة إلى وظيفتها فى توفير الظلال للمارة وغيرهم . أيضا تمثلت تلك العادات التى تراعى الشريعة والعرف الإسلامى فى الوحدة الدينية المتمثلة فى المسجد ، حيث كان هو الوحدة الأساسية التى يقوم حولها الحى السكنى . أما المجلس البلدى فقد مثل نظام الحسبة فى العهد الإسلامى من خلال الرقابة وإصدار الأوامر فى صالح الناس والمجتمع وكان - كما أسلف - بمثابة مجلس نيابى مصغر .



الشكل (1-8) تقنية أبراج الهواء الباكدير أو الباكدير فى المساكن القديمة .
المصدر : الفضالة ، 1995 (مع إعادة رسم الباحث) .

1 - 5 العمران بعد اكتشاف النفط

يعتبر ظهور النفط الخط الفاصل بين مرحلتين عمرانيتين شهدهما دولة الكويت وهما ، مرحلة العمران قبل اكتشاف النفط ، ومرحلة العمران بعد اكتشاف النفط . أما بداية مرحلة العمران بعد اكتشاف النفط فكانت عام 1952 عند ظهور أول مخطط عمرانى يتم على أيدي

استشاريين أجانب ، ويحدد ملامح المدينة وتطورها العمراني خارج السور . ومن الواضح أن اكتشاف النفط كان بمثابة نقطة التحول الرئيسية في حياة البلاد ، حيث جلبت العوائد النفطية رؤوس أموال ومشاريع كانت البلاد بحاجة ماسة لها . ولقد تأثر العمران بعد اكتشاف النفط بمجموعة عوامل أثرت في اتجاهاته .

1 - 5 - 1 العوامل المؤثرة في النمو العمراني بعد اكتشاف النفط

1 - 1 - 5 - 1 النفط والنمو الاقتصادي

ظهرت العوائد النفطية منذ الخمسينيات ففي عام 1950 تم إنتاج ما قيمته حوالي 12.4 مليون دينار ، وقفزت بحلول عام 1955 إلى نحو 282 مليون دينار ، واستمر حجم العائدات النفطية في الارتفاع ليصل إلى 2381 مليون دينار بحلول عام 1975 أي ما يزيد عن ثمانية بلايين دولار⁽¹⁾ . وارتفع معدل دخل الفرد من 100 دينار كويتي في عام 1950 إلى حوالي 1000 دينار كويتي في عام 1961 ، أما جملة الانتاج المحلي فقد زاد من 653 مليون دينار في عام 1961 إلى حوالي 961 مليون دينار في عام 1970 ، كذلك فقد ارتفعت قيمة الإنفاق على الخدمات العامة كالإسكان والتعليم والصحة وعلى الأنشطة الاجتماعية من 52 مليون دينار في عام 1967 إلى حوالي 84 مليون دينار في عام 1970⁽²⁾.

يتضح من هذا التطور في العائدات النفطية أن الكويت شهدت في هذه المرحلة نمواً اقتصادياً سريعاً أدى إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية ، وكان لابد أن يصاحب هذا التطور وهذه النقلة تنظيم مكاني للأنشطة الحضرية في البلاد ، لذلك تبنت الدولة الخطط الهيكلية لتقوم بتحديد إطار تخطيطي للبلاد يحدد الأنشطة الاقتصادية وأماكن إنشائها ويحدد الاستخدامات السكنية والتجارية والخدمات والمرافق ، وظهرت في البلاد الخطط الهيكلية تباعاً للسنوات 1952 ، 1967 ، 1970 ، 1977 ، 1983 ، 1997 .

1 - 5 - 2 النمو السكاني وزيادة العمالة

أدت الهجرة إلى الكويت إلى تغيرات واسعة في حجم وتركيب السكان فيها ، فقد أدى سوق العمالة الواسع وفرص العمل وتوفر الخدمات الأساسية بالعمان ، إلى جذب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الكويت منذ مطلع الخمسينيات ، وقد جاء هؤلاء

(1) الفراء ، محمد علي : مصدر سابق ، 1974 ، ص 130-131 ، الكويت .

أنظر أيضاً ، وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 1974 ، الكويت .

(2) أبرعياش ، عبدالاله : مصدر سابق ، 1981 ، ص 11-12 ، الكويت .

المهاجرون من جنسيات مختلفة ومن شتى بقاع المعمورة ، فقد بلغ إجمالي السكان عام 1957 نحو 206 ألف نسمة وارتفع هذا العدد إلى 467 ألف نسمة عام 1965 ، ووصل إلى نحو مليون نسمة عام 1975 ، وبلغت نسبة السكان غير الكويتيين في عام 1975 حوالي 69% من إجمالي السكان ، أما الكويتيون فبلغت نسبتهم 30% في عام 1975 (1).

وقد نجم عن هذه الهجرة تغيرات سكانية كبيرة أدت إلى تضاعف الحجم السكاني للدولة إلى عدة مرات في العقود الثلاثة المنصرمة (في الفترة من 1950 إلى 1980) ، مما دعا إلى إعداد وتنظيم مناطق جديدة لاحتواء الزيادة السكانية السريعة ، مع توفر الخدمات والأنشطة الاقتصادية التي كانت تحتاجها البلاد في فترة النمو الاقتصادي الحديث ، لذلك حاولت الدولة إعداد الخطط العمرانية الحديثة لتحديد اتجاه النمو العمراني مع تحديد الاستخدامات المختلفة لجميع القطاعات .

1 - 5 - 3 العوامل السياسية وإتباع سياسة التخطيط

تمثلت العوامل السياسية في السياسات التي إتبعتها الدولة في جلب المخططين الأجانب للقيام بالخطط العمرانية للكويت ، وقد أدت هذه الخطط إلى نقل مدينة الكويت القديمة نقلة سريعة ساعدت في تغير ملامحها من الملامح العربية الإسلامية إلى ملامح المدن الغربية الحديثة . ومن العوامل التي أثرت في النمو العمراني بعد اكتشاف النفط ، القرارات التي تصدر من المجالس العليا في البلاد كمجلس الوزراء والمجلس البلدي ، والتي كانت تحدد الاستخدامات المختلفة للأراضي في الدولة ، إضافة إلى دور هذه المجالس في توجيه النمو العمراني وتحديد اتجاهاته . أما الجانب المتعلق بإتباع سياسة التخطيط فأن ذلك يتضح من خلال إتباع سياسة الدولة أسلوب التخطيط العصري لتحديد اتجاهات العمران وخطته المستقبلية ، وساعد هذا الأسلوب على تنظيم وتنسيق الأراضي في البلاد ، من خلال تحديد الاستخدامات المختلفة السكنية والتجارية والصحية والتعليمية والصناعية وغيرها . وساعد هذا الأسلوب في أن النمو العمراني في البلاد بعد اكتشاف النفط كان يسير وفق خطة منظمة تحدد اتجاهاته بعكس ماكانت عليه المدينة قبل اكتشاف النفط ، والتي كانت تنمو وفق حاجات السكان ومتطلباتهم دون إعداد خطط مسبقة تحدد نمو المدينة .

وللتعرف على أثر هذه العوامل في النمو العمراني في فترته الثانية بعد اكتشاف النفط ، يمكن استعراض تطور النمو العمراني مع بيان موقاته .

(1) وزارة التخطيط : المجموعة الإحصائية السنوية ، 1975 ، ص 23 ، ج 12 ، الكويت .

1 - 5 - 2 تطور النمو العمراني

كما ذكر آنفا أن الخطة العمرانية الأولى 1952 حددت اتجاهات جديدة للامتدادات العمرانية تكون خارج أسوار المدينة ، لذلك تم هدم السور المحيط بالمدينة عام 1957 ، وبدأت مرحلة العمران الحديثة ، ويوضح الشكل (1-9) النمو الواضح في الفترة من 1950 إلى 1965 ، حيث يتضح امتداد العمران خارج إطار المدينة المحددة بالسور المحيط بها (السور الثالث) ، حيث امتد بمحاذاة الساحل باتجاه الجنوب والوسط مع توسعة منطقة الجهراء في شمال غرب مدينة الكويت ، وتوسيع منطقة الأحمد في جنوب مدينة الكويت .

أما النمو العمراني في الفترة من 1965 إلى 1980 فيوضح الشكل (1-9) أنه أخذ نفس اتجاه التطور في المرحلة الأولى مع توسيع المناطق في الوسط وفي الجنوب بمحاذاة الساحل والشمال الغربي عند الجهراء . ومدينة الكويت بهذه الامتدادات العمرانية المتصلة أصبحت منطقة متروبوليتانية ذات امتدادات كبيرة ، ومن أبرز ملامح الشخصية المتروبوليتانية لمدينة الكويت تخصيص مركز المدينة " الكويت القديمة " مركزاً تجارياً وإدارياً يخدم المنطقة المتروبوليتانية مع اتصال المناطق الجديدة بالمركز بشكل مستمر لتوفر جميع الخدمات فيه . ومن سلبات المناطق المتروبوليتانية التركيز الشديد والازحام وارتفاع نسب التلوث والحوادث وغيرها . وكان من الأجدر على المخططين في تلك الفترة أن يقوموا باستحداث مدن جديدة خارج المنطقة المعمورة ومكتفية ذاتياً بجميع الخدمات ، وبالتالي تساعد على التخفيف من حدة التركيز على المنطقة المعمورة ، وهذا بدوره يؤدي إلى التخفيف من المشاكل القائمة في المناطق المزدهمة .

ويوضح الشكل (1-9) أن النمو العمراني في الفترة من 1980 إلى 1997 أخذ نفس الاتجاه السابق أيضاً ، واكتملت صورته بحلول عام 1997 ، حيث غطت المناطق المساحات غير المبنية في وسط المنطقة المعمورة ، مع ملاحظة أن الاتجاه نحو الجنوب بمحاذاة الساحل كان أكثر سرعة وشدة من الاتجاه نحو الشمال الغربي باتجاه الجهراء ، حيث اكتملت جميع المناطق في الجنوب حتى منطقة الأحمد ، ومرجع ذلك إلى أن أغلب المناطق في هذا الاتجاه عبارة عن إسكان حكومي بمنطقة القرنين وغرب الفنتاس ومنطقة أم الهيمن (1) . وبهذا التكوين أصبحت مدينة الكويت ممتدة من خلال محورين بمحاذاة الساحل باتجاه الجنوب والشمال الغربي .

(1) متابعة ميدانية للباحث 1999 .

1 - 5 - 2 - 1 شبكة الطرق

لقد كانت شبكة الطرق التي سادت في فترة العمران الأولى قبل اكتشاف النفط متواضعة ، تتكون من أزقة متعرجة وغير مرصوفة ومن طرق ضيقة . وبعد اكتشاف النفط شهدت البلاد حركة تنمية واسعة تطلبت طرقاً متسعة وجديدة ومعبدة لمواكبة المرحلة الجديدة . واعدت خطة لإنشاء طرق جديدة حيث وصل طول شبكة الطرق في عام 1956 إلى نحو 274 كيلو متراً . وبلغت أطوال الطرق في عام 1970 إلى نحو 830 كيلو متراً ، أما في عام 1980 فقد بلغت نحو 2700 كيلو متراً (1) . وفي عام 1995 بلغت أطوال الطرق نحو 24808 كيلو مترات (2) .

وأخذت هذه الطرق النمط الدائري حول مدينة الكويت القديمة بداية بالطريق الدائري الأول والثاني والثالث ثم الطريق الدائري الرابع والخامس والسادس ، ثم الطريق الدائري السابع ومن المتوقع أن يزداد التوسع مستقبلاً ، عندما تكتمل مشروعات الطرق السريعة . وتخلل هذه الطرق الدائرية طرق إشعاعية ، ويوضح ذلك الشكل (1-9) والطرق الإشعاعية هي طريق الفحيحيل ، والسفر السريع ، وطريق دمشق ، وطريق فيصل بن عبدالعزيز ، وطريق المطار ، وطريق الغزالي . أما في المساحات الواقعة بين تقاطعات الطرق الدائرية والإشعاعية فأقيمت الأحياء السكنية .

1 - 5 - 2 - 2 الأحياء السكنية

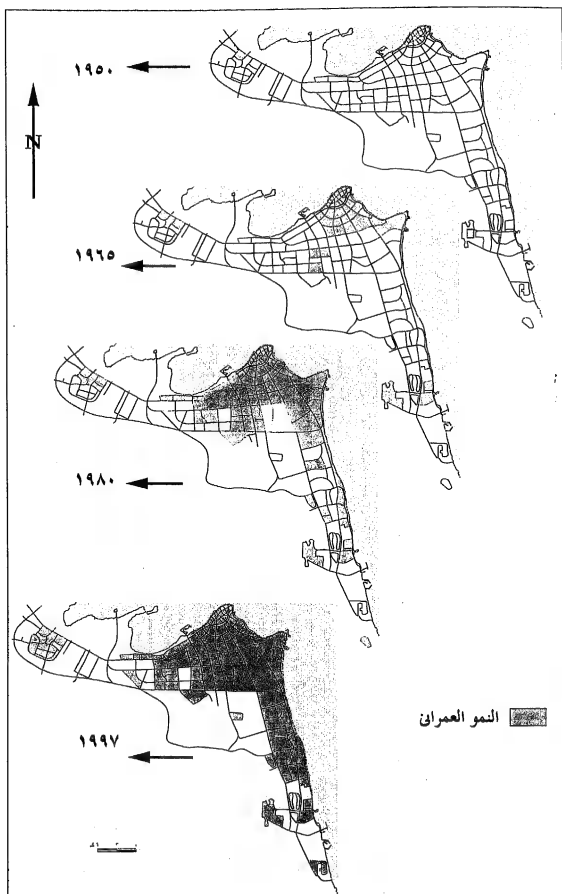
في فترة العمران بعد اكتشاف النفط انتقل السكان من مدينة الكويت القديمة إلى المناطق التي تم استخدامها خارج أسوار المدينة ، وقد ساعد على انتقال هؤلاء السكان إلى هذه المناطق سياسة التثمين أو تملك عقارات المواطنين التي اتبعتها الحكومة نظير مبالغ مضاعفة ، بهدف توزيع العوائد النفطية على المواطنين بشكل غير مباشر . وقد بلغت مبالغ التثمين عام 1952 نحو 2.1 مليون دينار وارتفعت لتصل إلى نحو 86 مليون ديناراً بحلول عام 1960 (3) . أما عدد الوحدات السكنية فقد بلغت عام 1950 نحو 14 ألف وحدة سكنية وارتفعت لتصل إلى 78 ألف وحدة سكنية في عام 1965 ، وبلغت عام 1975 نحو 152 ألف وحدة سكنية (4) .

(1) أبو عياش ، عبدالله : التخطيط لمدينة الكويت ، الجمعية الجغرافية ، العدد 33 ، ص 19 ، 1981 ، الكويت .

(2) Ministry of Planning : Annual Statistical Abstract, 1997, p 216, T. 170, Kuwait .

(3) المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 202 ، الكويت .

(4) Abu-Ayyash A. : Housing Problems as a Response to Immigration to Kuwait, Faculty of Arts, Bulletin, No. 11, 1977, p 71-72 , Kuwait .



الشكل (1-9) مراحل تطور النمو العمراني حتى عام 1997 .

المصدر : مخططات بلدية الكويت 1997 .

وتصنف الوحدات السكنية في الكويت رسمياً إلى ثمانية أصناف (1)
 الشقق (وتكون في بنايات أو عمارات سكنية) - الفلل (وتقسم إلى نوعين فلل خاصة
 أنشأت على نفقة الملاك ، وقلل حكومية وزعت من الحكومة للمستحقين للسكن) - البيوت
 العربية القديمة - الملاحق (وتكون في أسفل العمارات السكنية أو البيوت العربية القديمة) -
 البنايات (العمارات) - المجمعات التجارية والسكنية - الشاليهات (وتقع غالباً على البحر) -
 المساكن الأخرى .

وقد حددت مناطق إسكان الكويتيين في المناطق السكنية وهي غالباً من الفيلات
 الحكومية والخاصة وتوجد حول المدينة وامتدادها العمراني . أما المناطق التي خصصت
 لإسكان غير الكويتيين فتعرف بالمناطق الاستثمارية وتقع في حولي والسالمية والفروانية
 وجليب الشيوخ وخيطان والرقعي والفحيحيل والجهداء (2) .

وسوف يتم استعراض مرحلة العمران بعد اكتشاف النفط بشكل مفصل عند استعراض
 جوانب التخطيط العمراني وعناصره في الفترة من 1952 - 1997 .

خاتمة :

- إن ظهور الكويت على الخريطة السياسية للجزيرة يعود إلى عام 1613 ، أي منذ أربعة
 قرون تقريباً « خلافاً لما ذكرته كثير من الكتابات التاريخية ، ولكنها نشأت ككيان مستقل
 في ظل حاكم واحد في عام 1752 .
- وكانت مدينة الكويت محاطة بالأسوار منذ نشأتها لحمايتها من الاعتداءات الخارجية من
 بعض القبائل ، وتخلل فترة نشأتها ثلاثة أسوار كان آخرها في عام 1919 ، الذي تم
 هدمه في عام 1957 .
- وكان العمران في نشأته الأولى مجاوراً للساحل لإرتباط الكويتيين بالبحر واعتمادهم عليه
 كمصدر أساسي للرزق . وتكونت المدينة في بداية نشأتها من عدة نطاقات وظيفية ،
 وكانت بمكوناتها تشكل ما يعرف بالمدينة العربية الإسلامية قديماً . حيث كان من أهم

(1) الجرداوي ، عبدالرؤف عبدالعزيز : الإسكان في الكويت ، دراسة اجتماعية حضرية ، كاظمة للنشر ،

1985 ، ص 176 ، الكويت .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

خصائصها الأسواق المتلاصقة ، الأحياء السكنية المتلاصقة ، المسجد ، قصر الحاكم ، الأسوار الخارجية ، البحر .

- في بداية الخمسينيات بدأت تتضح معالم المدينة ، حيث غطى العمران معظم أجزائها داخل السور ، إضافة إلى ظهور بعض القرى خارج المدينة . ومن أهم مميزات هذه الفترة ظهور البلدية التي مثلت نظام الحسبة الإسلامي من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

- كان للمجلس البلدي أثر كبير في النهوض بالكويت في شتى المجالات العمرانية والصحية والاجتماعية مع رعاية مصالح المواطنين من خلال دورة في التوجيه والمراقبة والمتابعة والتنفيذ . حيث كان بمثابة مجلس نيابي مصغر وكان يعتبر المخطط الرئيسي لإتجاهات الإمتدادات العمرانية مع محاولة ضبطها .

- من أهم مكونات المدينة العمرانية السور المحيط بالمدينة والواجهة البحرية وساحة الصفاة والمنطقة التجارية والأحياء السكنية والساحات والمعابد والمساجد . وقسمت نطاقاتها الوظيفية إلى ثلاثة نطاقات ، النطاق البحري والنطاق التجاري والنطاق السكني .

- ويغلب على المساكن الطابع الصحراوي ، حيث جاءت متوافقة إلى حد ما مع البيئة المحلية المحيطة من خلال مواد البناء وطريقة الإنشاء ، حيث بنيت بتصميم منفتح إلى الداخل ومغلق على الخارج يتوسطها فناء مكتشف وتحتوى على أبراج الهواء تعرف بالباكير . أما مواد البناء فكانت من الحجر والطين المحلى ذو اللون الأصفر الداكن الملائم للون البيئة الصحراوية .

- وقد تأثر العمران في الكويت قبل اكتشاف النفط بعدة عوامل ، كان أهمها عامل السكان وعامل الإدارة للتخطيطية وعامل الإمكانات الاقتصادية . أما البيئة الطبيعية فقد كان لها دور جعل تصميم الأحياء السكنية والمساكن يأخذ ملامح هذه البيئة القاسية .

- وقد لعب دور الشريعة والعرف الإسلامي وما يعكسه على العادات والتقاليد في التخطيط من خلال التواضع في المساكن لسد الضروريات مع تلبية مبدأ القربة الاجتماعية . إضافة إلى جعل المسجد نواة الإمتداد العمراني وركيزته الأولى .

- وتأثرت فترة النمو العمراني بعد اكتشاف النفط بمجموعة عوامل هي : النفط والنمو الاقتصادي ، النمو السكاني وزيادة العمالة ، العوامل السياسية واتباع سياسة التخطيط وأخذ النمو العمراني في فترته الأولى بعد اكتشاف النفط اتجاه الجنوب بمحاذاة السحل ، ويرجع السبب إلى ارتباط الكويتيين منذ القدم بالبحر فكان الشاطئ البحري يمثل لهم الماضي والحاضر بكل أبعاده .

- أما النمو العمراني بعد 1965 فقد أخذ يتجه إلى المناطق الوسطية وفي اتجاه الجنوب والشمال الغربي عند منطقة الجهراء ، مما خلق من مدينة الكويت مدينة متروبوليتانية متسعة الامتدادات ، واكتملت صورة الامتداد العمراني لمدينة الكويت الكبرى في عام 1980 وماتلاه ، مع ملاحظة أن الامتداد العمراني نحو الجنوب بمحاذاة الساحل كان أكثر سرعة وانتشاراً .
- وقد أخذت الطرق الشكل الدائري تتخللها طرقاً إشعاعية كونت فيما بينها فراغات استغلت للمناطق السكنية وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وأدت سياسة استملاك العقارات إلى انتقال المواطنين إلى مناطق خارج مدينة الكويت القديمة .
- وحددت مناطق سكنية للكويتيين وكان نمط البناء عبارة عن فيلات حكومية وخاصة ، أما المناطق التي حددت لإسكان غير الكويتيين فكانت تعرف بالمناطق الاستثمارية ، وهي عبارة عن بنايات (عمارات) ومقسمة إلى وحدات سكنية صغيرة (شقق) .

الفصل الثاني

البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية

محتويات الفصل

تمهيد	1 - 2
نمو السكان	2 - 2
التوزيع والكثافة	3 - 2
الواقعات الحيوية	4 - 2
الخصائص الديموغرافية	5 - 2
تقسيم السكان حسب الجنسية	1 - 5 - 2
تقسيم السكان حسب النوع	2 - 5 - 2
تقسيم السكان حسب السن	3 - 5 - 2
الخصائص الاجتماعية	6 - 2
تقسيم السكان حسب الحالة الزوجية	1 - 6 - 2
تقسيم السكان حسب حجم الأسرة	2 - 6 - 2
تقسيم السكان حسب الحالة التعليمية	3 - 6 - 2
الخصائص الاقتصادية	7 - 2
حجم قوة العمل	1 - 7 - 2
توزيع القوى العاملة حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي	2 - 7 - 2
مستوى المعيشة	3 - 7 - 2
المستقبل السكاني في دولة الكويت	8 - 2

2 - 1 تمهيد

تناول الفصل الأول التطور التاريخي للعمران في الكويت ، وفي هذا الفصل سوف نتناول الدراسة البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية من خلال دراسة التوزيع وعوامله والتركيب وعناصره والنمو وتطوره ، مع إلقاء الضوء على المستقبل السكاني في الكويت .

تعد الدراسات الاجتماعية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المخططون لتحقيق المطالب الاجتماعية والإنسانية المؤدية إلى توفير الاستقرار الاجتماعي للسكان . ومن هذا المنطلق تم بحث وتحليل الإحصاءات المتوفرة للسكان ، وسوف يتم الاعتماد في الدراسة السكانية على بيانات التعدادات بدءاً بتعداد السكان في عام 1965 حتى النتائج الأولية لتعداد السكان في عام 1995 أي في فترة مداها ثلاثون عاماً .

وفيما يخص التعدادات التي تم إجراؤها للسكان في دولة الكويت فقد كانت البداية عام 1957 ثم عام 1961 ثم تعداد عام 1965 ، الذي غطى جميع أراضي دولة الكويت ومياهها الإقليمية فيما عدا المنطقة المحايدة الواقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، لهذا فهو تعداد سكاني شامل موسع بالمقارنة بما سبقه . وقد اتبعت في تعداد 1965 طريقة العد الفعلي De Facto . وقد أجرت الإدارة المركزية للإحصاء تعداداً عاماً للسكان يمثل حالتهم ليلة 26/25 إبريل 1965 .

وقد تبع تعداد 1965 عدة تعدادات كانت في الأعوام 1970 ، 1975 ، 1980 ، 1985 ، 1995 أي كل خمس سنوات ، وقد ألغى التعداد الذي كان مقرراً إجراءه في عام 1990 بسبب الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في أغسطس لنفس العام .

2 - 2 نمو السكان

يبين الجدول (1-2) والشكل (1-2) التطور العددي للسكان في الكويت منذ عام 1965 حتى عام 1995 أي في فترة زمنية مداها نحو 30 عاماً ، مع بيان الزيادة الحقيقية والنسبة المئوية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين . وأن أول تعدادين في الكويت لم يفصل بينهما سوى أربع سنوات فقط ، حيث أجرى التعداد الأول عام 1957 ، وأجرى التعداد الثاني عام 1961 ، وانتظمت الدورية الخمسية لتعدادات السكان بالكويت منذ التعداد الثالث عام 1965 كما أسلف . ومن خلال دراسة الجداول (1-2) (2-2) تظهر بعض الحقائق نجمها فيما يلي :

على البقاء في الكويت لغير العربي و 10 سنوات للعربي « وكان غير الكويتيين في الغالب من الفلسطينيين والأردنيين في تلك الفترة والذين نزحوا بسبب الحروب العربية ضد إسرائيل في السنوات 1948 - 1956 - 1967 ، بالإضافة إلى السياسات الحكومية الرامية إلى تشجيع النسل المتمثلة في وضع علاوات مالية للأبناء والتعليم المجاني وتوفير الخدمات الصحية ، وبلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان غير الكويتيين للفترة ما بين 1965 - 1975 نحو 130% ، وقد كانت الهجرات السكانية تتجه إلى الكويت من جنوب شرق آسيا من الهند وباكستان وذلك بسبب الحرب بين الدولتين في عام 1968 بالإضافة إلى انفصال باكستان الشرقية وظهور دولة بنجلاديش عام 1971 ، ولتحسين أوضاعهم المعيشية .

جدول (1-2)

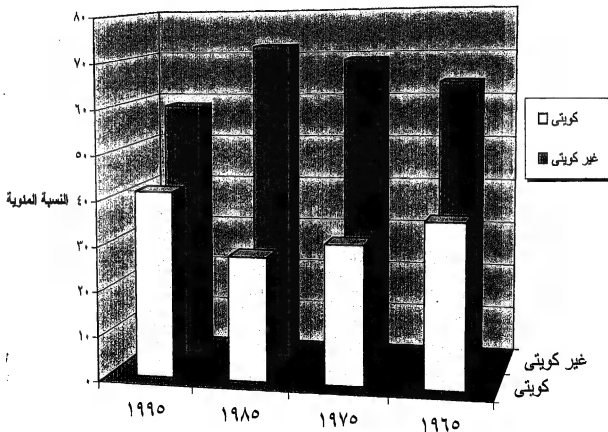
تطور سكان الكويت فيما بين عام 1965 حتى عام 1995

سنة التعداد	عدد السكان						معدل الزيادة السنوية %
	كويتي	%	غير كويتي	%	الجملة	%	
1965	168.793	36.1	298.546	63.9	467.339	100	
1975	307.755	30.9	687.082	69.1	994.837	100	11.28
1985	470.473	27.7	1.226.828	72.3	1.697.301	100	7.06
1995	655.820	41.6	920.163	58.4	1.575.983	100	0.71 - 121318 -

المصدر : وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، 1975 ص 23 ج 12 ، والمجموعة الإحصائية السنوية 1996 ص 46 ، ج 27 . (الزيادة الحقيقية والنسب المئوية ومعدل الزيادة السنوي من حساب الباحث) .

- أما معدل النمو العام للسكان الكويتيين في الفترة ما بين 1985 - 1995 فقد بلغ 39% ، ولعل هذا الهبوط عن السنوات السابقة كان بسبب تقليل النسل وتأخير سن الزواج ، وقد أدى ذلك إلى الحد من النسل ومحاولة المحافظة على صغر حجم الأسرة . أما غير الكويتيين فقد بلغ معدل النمو العام لهم للفترة من 1985 - 1995 بقدر 24% ، ولعل من أسباب هذا الهبوط انتاج الدولة أسلوب الموازنة بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين من خلال سن بعض التشريعات للحد من الهجرات غير المنظمة والازدانة عن حاجة العمل والسوق المحلية ، بالإضافة إلى الغزو العراقي لدولة الكويت في صيف 1990 الذي أدى إلى نزوح الهجرات الوافدة إلى موطنها الأصلي كما ذكر سابقاً .

التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية في سنوات التعداد (١٩٩٥ - ١٩٦٥)



الشكل (١-٢) التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية في سنوات التعداد ١٩٦٥-١٩٩٥ .
المصدر : من تصميم الباحث .

جدول (٢-٢)

معدل الزيادة السكانية للفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٥

الإجمالي		غير كويتي		كويتي		التعدادات
معدل النمو السنوي	معدل النمو العام	معدل النمو السنوي	معدل النمو العام	معدل النمو السنوي	معدل النمو العام	
11.2%	112%	13%	130%	8.23%	82.3%	٦٥-٧٥
0.7-0%	7.1-7%	2.4-2%	24-2%	3.9%	39%	٨٥-٩٥

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية .

ومن خلال استعراض معدلات نمو السكان في الكويت ، يتضح بأن الزيادة السكانية لم تكن وليدة تفوق المواليد على الوفيات من خلال الزيادة الطبيعية فقط ولم تحدث فقط نتيجة الهجرة إلى الكويت ، فهي أيضاً بجانب ذلك كانت نتيجة لسياسة التجنيس التي انتهجتها الحكومة في منح الجنسية لبعض الفئات المقيمة في الكويت . كذلك أدت الهجرة الخارجية إلى أن أصبح سكان

الكويت يمثلون أغلبية مهاجرة وأقلية مواطنة ، وفي خلال 30 سنة تزايد عدد السكان الكويتيين مايقارب أربعة أمثال ، وتزايد غير الكويتيين لنفس الفترة إلى مايقارب أربعة أمثال أيضا . وإذا لم تحاول الدولة الإسراع في تنفيذ برامج الموازنة بين السكان سوف يبقى الكويتيون أقلية في بلدهم .

2 - 3 التوزيع والكثافة

2 - 3 - 1 التوزيع

قسمت الكويت في أوائل تنظيمها الإداري والحضري إلى ثلاث محافظات هي العاصمة وحولى والأحمدي ، وفي عام 1980 تم إضافة محافظة الجهراء التي انفصلت من محافظة العاصمة لتصبح بذلك أربع محافظات ، هي الجهراء في الشمال والأحمدي في الجنوب والعاصمة وحولى في الوسط وعلى امتداد الساحل ، إلى أن صدر المرسوم الأميري رقم 156 لسنة 1988 لتعديل حدود المحافظات واضيفت بذلك محافظة خامسة ، هي محافظة القروانية التي انفصلت من محافظة حولى ، لتصبح بذلك الكويت مقسمة إداريا إلى خمس محافظات .

وبيين الجدول (2-3) والشكل (2-2) توزيع السكان في عام 1965 على محافظات الكويت حيث يتضح مايلي :

- تعتبر محافظة العاصمة أكبر محافظة يتركز بها السكان في الكويت وفق إحصاء 1965 وقبل الامتداد العمراني خارج نطاق العاصمة ، وفيها يتركز 44% تقريبا من جملة السكان ، يلي ذلك محافظة حولى حيث يتركز بها 43% من جملة السكان تقريبا ، أما محافظة الأحمدى فيمثل سكانها 12.5% من جملة السكان . ولعل هذا التوزيع يعطينا صورة واضحة لضيق الرقعة الحضرية في ذلك الوقت ، إضافة إلى شدة التركيز السكاني على الساحل وحول الجون البحري لارتباط الكويتيين بالساحل وتمسكهم به في مرحلة العمران الأولى بعد اكتشاف النفط في الفترة من 1950 - 1965 .

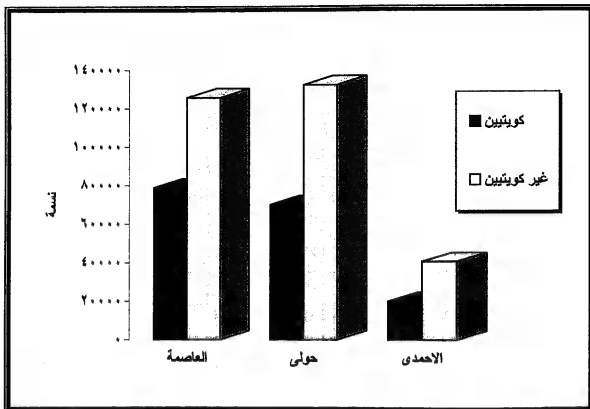
- يتضح أن أكبر محافظة يتركز بها السكان الكويتيين هي محافظة العاصمة بنسبة 46.7% من جملة السكان الكويتيين يلي ذلك محافظة حولى بقدر 41.5% ثم محافظة الأحمدى بقدر 11.8% ، أما السكان غير الكويتيين فأشد تركيز لهم كان بين محافظتي حولى والعاصمة حيث نالت الأولى نسبة 44.3% ثم العاصمة 42.1% وذلك لأن المناطق المخصصة لإسكان غير الكويتيين تقع في مناطق السالمية وحولى وهما في حدود محافظتي العاصمة وحولى ، أما أقل نسبة فكانت في محافظة الأحمدى بقدر 13.6% من جملة السكان غير الكويتيين في الكويت ، وذلك لأنها منطقة عمالة نفطية ولبعدها عن المدينة .

جدول (2-3)

توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين بمحافظات دولة الكويت عام 1965

المحافظة	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العاصمة	78826	46.7	125687	42.1	204513	43.8
حولي	70049	41.5	132255	44.3	202304	43.7
الأحمدي	19918	11.8	40604	13.6	60522	12.5
الإجمالي	168793	100	298546	100	467339	100

المصدر : مجلس التخطيط : نتائج تعداد دولة الكويت في عام 1965 ، ص 2-1 ، ج 1.



الشكل (2-2) توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين بمحافظات دولة الكويت عام 1965 .

المصدر : من تصميم الباحث .

أما فيما يخص توزيع السكان في عام 1995 فيوضح الجدول (2-4) أن أكبر تركيز سكاني يقع في محافظتي حولي والفروانية حيث تحتل الأولى 29.6% من إجمالي السكان ، أما الفروانية فتتمثل 27.2% من إجمالي السكان ، يلي ذلك محافظة الأحمدى بنسبة 16.8% ، ثم محافظة الجبراء في الشمال بقدر 14.2% من إجمالي السكان ، وأقل تركيز سكاني يقع في محافظة العاصمة بنسبة 12.2% من إجمالي السكان .

ويشتد تركيز السكان الكويتيين في محافظة حولي بنسبة 30% ثم يلي ذلك محافظة الفروانية بنسبة 23.4% من إجمالي السكان في الكويت ، وقد يرجع السبب إلى تركيز أغلب المشاريع الحكومية الخاصة بالإسكان بهاتين المحافظتين ، يلي ذلك محافظة الأحمدى بنسبة 21% من إجمالي السكان ، وتحتل محافظة العاصمة نسبة 14.8% من السكان الكويتيين وتعتبر أقل محافظة بها تركيز سكاني كويتي محافظة الجبراء بنسبة 10.8% وذلك لبعدها عن التركز الحضري بالقرب من العاصمة . ويوضح ذلك الشكل (2-3) .

جدول (2-4)

توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين عام 1995 بالمحافظات في دولة الكويت

المحافظة	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العاصمة	97094	14.8	95706	10.4	192800	12.2
حولي	196811	30.0	270112	29.3	466923	29.6
الأحمدى	137623	21.0	126183	13.7	263806	16.8
الجبراء	70956	10.8	153249	16.7	224205	14.2
الفروانية	153336	23.4	274913	29.9	428249	27.2
الإجمالي	655820	100	920163	100	1575983	100

المصدر : Ministry of Planning : Monthly Digest of Statistics, a Central Statistical Office, 1995, p. 11, T. 12 .

أما فيما يخص توزيع السكان غير الكويتيين لعام 1995 فيتضح أن أكبر تركيز سكاني لهم يقع بمحافظتي الفروانية وحولي بنسبة 29.9% ، 29.3% من إجمالي السكان على الترتيب ، ثم يلي ذلك باقي المحافظات بنسب شبه متقاربة في الجبراء 16.7% ، ثم الأحمدى بنسبة 13.7% من إجمالي السكان في الكويت وأخيراً في العاصمة بنسبة 10.4% ، ذلك أن

التقسيم الحضري والتخطيط البلدي حدد أماكن سكن الكويتيين وغير الكويتيين ، حيث مناطق سكن الفيلات غالبا مايسكنها الكويتيون ، ويتركز أغلبها في محافظتي حولي والفروانية . بينما مناطق العمارات والمباني التي تحتوي على أكثر من سكن (نظام شقق) فيفضلها غير الكويتيين ، ويتركز أغلبها في محافظتي الفروانية وحولي أيضا ، ويعود السبب إلى أن محافظتي حوالى والفروانية تشملان مجموعة مناطق بعضها يتضمن السكن الخاص المعروف بنظام الفيلات ، وبعضها الآخر يتضمن نظام البناء الاستثماري المعروف بالعمارات المقسمة إلى شقق .

ولتوضيح تفاوت توزيع السكان في مناطق دولة الكويت قام الباحث بتصميم الشكل (2-3) ، ويوضح أن أشد تركيز للسكان الكويتيين يقع في ضاحية الجهراء شمال غرب مدينة الكويت ، وذلك لأنها تحتوي على ست مناطق هي الجهراء والواحة والقصر و تيماء والعيون والنسيم ، وتأتي في المرتبة الثانية ضاحية صباح السالم وضاحية القرين في جنوب شرق مدينة الكويت ، وذلك لأنهما ضمن الإسكان الحكومي ، حيث تقوم الحكومة بتوزيع الأرض وقروض حكومية في مثل هذه الأحياء ، وهذا ما جعلها مناطق تركيز سكاني شديد مقارنة بالمناطق الأخرى . ويلاحظ من الشكل (2-3) أن ضاحية الصباحية في جنوب مدينة الكويت بها تركيز للكويتيين ، وكذا ضاحية الفردوس في وسط الامتداد العمراني إلى الجنوب من مدينة الكويت ، وهما أيضا من مناطق الإسكان الحكومي . ويدل ذلك على أن أغلب تركيز للسكان الكويتيين يقع في ضواحي الإسكان الحكومي .

أما السكان غير الكويتيين فيوضح الشكل (2-3) أن أبرز تركيز لهم يقع في ضاحية السالمية على الساحل إلى الجنوب من مدينة الكويت ، ثم في جليب الشيوخ في الجنوب من مدينة الكويت في وسط الامتداد العمراني ، وفي الجهراء شمال غرب مدينة الكويت ، وفي حولي جنوب مدينة الكويت ، وفي خيطان والفروانية جنوب مدينة الكويت وسط الامتداد العمراني . وتعتبر هذه المناطق ذات استخدامات استثمارية خصصت للسكان غير الكويتيين مكونة من بنايات (عمارات) مقسمة إلى شقق ، فيما عدا منطقة الجهراء التي تجمع بين مساكن الفيلات والبنائيات .

ولمعرفة تركيز بعض الجنسيات في ضواحي دون سواها ، ولعدم وجود احصائيات تبين ذلك ، قام الباحث بدراسة ميدانية في ضواحي مدينة الكويت ، حيث لاحظ أن أغلب تركيز للجنسية اللبنانية يقع في منطقتي السالمية وحولي ، وتعتبر هاتين المنطقتين من المناطق ذات السكن الراقي ، وغالبا مايسكنها ذوي الدخل المرتفعة من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات

والأطباء والمهندسين وغيرهم ، أما الجنسية المصرية فيظهر تركزاها في مناطق خيطان وجليب الشيوخ وتعتبر هاتين المنطقتين مناطق إسكان عمالة ، وغالبا مايقطنها العمال من ذوي المهن البسيطة ، ولوحظ فيها التكدس السكاني حيث يقطن الغرفة الواحدة ما بين 4-6 أشخاص ، بالإضافة إلى وجود تركز للمصريين في منطقة السالمية وحولي ، وتتركز الجنسيات الهندية والبنغلاديشية والسيرلانكية في منطقتي خيطان وجليب الشيوخ أيضا ، أما السوريون فيشتد تركزمهم في منطقة جليب الشيوخ وحولي ، وتتركز الجنسية الإيرانية في منطقة بنيد القار ، وتتركز الجنسية الباكستانية في المنطقة المركزية في مدينة الكويت ، أما الجنسية الأردنية والجنسية الفلسطينية فتتركزان في منطقة حولي ، وتتركز الجنسيات الفلبينية والكورية والصينية في الأحياء الجنوبية من مدينة الكويت في المنقف وأبو حليفة والقطاس⁽¹⁾ ، وتعتبر هذه الأحياء ذات إيجارات منخفضة فیرغب فيها الأسويون ، وذلك كونها بعيدة عن مدينة الكويت بحوالى 40 كيلو متر تقريبا ، إذ أن البعد عن المركز تتخفف الإيجارات عموما .

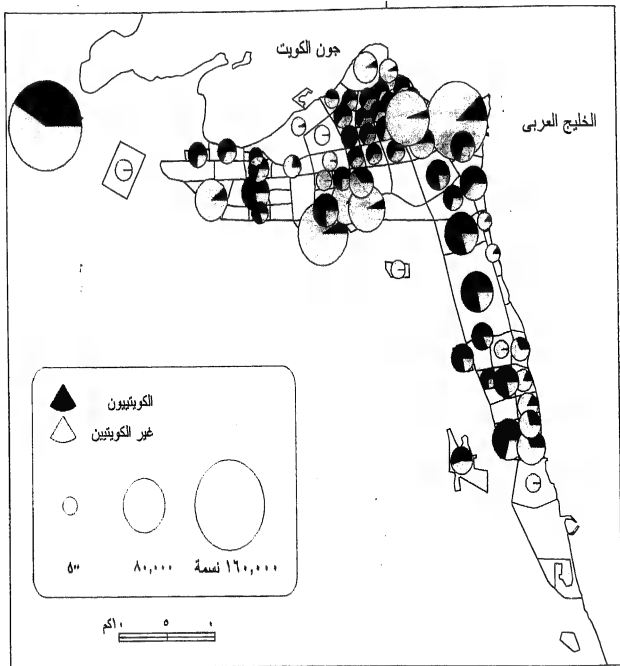
ومن مساوئ تركز بعض الجنسيات في مناطق دون غيرها حدوث كثير من المشاكل ، ومنها أحداث خيطان التي وقعت في شهر يونيو عام 2000 بين المصريين والهنود ، وتفاقت هذه المشكلة بسبب التعصب عند الجالياتين ، إضافة إلى أن هناك احتكار بعض الجاليات لمهن معينة ، على سبيل المثال نلاحظ أن مهنة تركيب وبيع ديكورات الجبس لأسقف المنازل محتكرة من قبل الجالية الباكستانية ، ومهنة تركيب واجهات المنازل من الحجر والرخام تحتكرها الجالية المصرية⁽²⁾ . لذلك يستلزم التنسيق لإسكان الجنسيات وعدم استقرار جنسية معينة في منطقة دون غيرها ، ومحاولة توزيعها قدر الإمكان . ويقترح الباحث أن يكون هناك تشريع يلزم ملاك العقارات بعدم السماح لجالية معينة باستئجار العقار بالكامل ، ومحاولة تنويع سكان كل عقار ، وسوف يؤدي ذلك في المستقبل إلى تقليل حدة تركز بعض الجاليات في مناطق دون سواها .

2 - 3 - 2 الكثافة السكانية

يوضح الجدولان (2-5) (2-6) توزيع الكثافة السكانية في محافظات الكويت في عامي 1965 ، 1995 ومنهما نستطيع الاستنتاج بأن هناك فروق واضحة في الكثافة السكانية بين المحافظات .

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999م .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



الشكل (2-3) توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين في مناطق دولة الكويت عام 1995 .
المصدر : من تصميم الباحث .

ومن سوء الحظ لم تكن هناك حدود واضحة ومحددة للمحافظات في عام 1965 حتى يمكن توزيع كثافة السكان في تلك السنة ، ولذلك قام الباحث بحساب الكثافة السكانية من خلال حساب مساحة البلاد بالكامل ، وهي 17818 كيلو متر مربع باستخدام معادلة الكثافة العامة . وعلى ذلك تكون الكثافة العامة على مستوى الدولة 28 نسمة/كم² ، منهم 13 كويتياً/كم² و 15 غير كويتي/كم² . وفي محاولة لبيان اختلاف كثافة السكان في محافظات الكويت في ذلك الوقت تم قسمة عدد السكان في كل محافظة على المساحة الإجمالية للدولة كما هو موضح في الجدول (2-5) ، وكذلك ينبغي التنبيه إلى أن هذه الأرقام الناتجة ليست الأرقام الفعلية ، وإنما لمجرد معرفة تركز الكثافات العالية وموقعها في المحافظات الثلاث .

حيث نلاحظ أن الكثافة السكانية في عام 1965 بلغت أقصاها في محافظة العاصمة بقدر 12.1 نسمة للكيلو متر المربع ، بينما بلغت أدنى هبوط لها في محافظة الأحمدى نحو 3.4 نسمة للكيلو متر المربع ويرجع السبب في ارتفاع الكثافة في محافظة العاصمة إلى تركز أغلب الأنشطة الاقتصادية التي كانت تعتمد على البحر بالقرب من الجون ، إضافة إلى انتشار المصالح الحكومية والهيئات في المحافظة بالإضافة إلى وجود ميناء الشويخ الذي كان حلقة الاتصال بالعالم الخارجي .

جدول (2-5)

الكثافة السكانية في دولة الكويت عام 1965

المحافظة	كويتي الكثافة نسمة/كم ²	غير كويتي الكثافة نسمة/كم ²	الإجمالي الكثافة نسمة/كم ²
العاصمة	6	6.1	12.1
حولي	5.3	6.4	11.7
الأحمدى	1.5	1.9	3.4
الإجمالي	13	14.6	27.5

المصدر : من حساب الباحث .

كذلك يلاحظ ارتفاع الكثافة في محافظة حولي بقدر 11.7 نسمة للكيلو متر المربع بسبب قربها من مركز المدينة العاصمة وامتدادها على الساحل ، أما فيما يخص انخفاض الكثافة السكانية في محافظة الأحمدى فيرجع ذلك إلى بعد المحافظة عن مركز المدينة بما يقارب 45

كيلو متر تقريبا إلى الجنوب ، وقد ساعد على الانتشار السكاني في هذه المحافظة في ذلك الوقت وجود معسكرات ومساكن الشركات الأجنبية التي تقوم بالتقيب عن النفط وحاجتها إلى أيد عاملة ، مما أضطر الكثير من السكان الانتقال إلى محافظة الأحمدى للسكن بالقرب من مركز العمل .

جدول (2-6)

الكثافة السكانية في دولة الكويت حسب المحافظات في عام 1995

المحافظة	المساحة كم ²	النسبة المئوية لمساحة المحافظة %	كويتي الكثافة نسمة/ كم ²	غير كويتي الكثافة نسمة/ كم ²	الإجمالي الكثافة نسمة/ كم ²
العاصمة	175	0.98	554	546	1100
حولي	110	0.61	1789	2455	4244
الأحمدي	4500	25.25	31	28	59
الجهراء	12750	71.5	6	12	18
الفروانية	283	1.66	541	971	1512
الإجمالي	17818	100%	37	51	88

المصدر : من حساب الباحث .

أما الكثافة السكانية في عام 1995 فيلاحظ عليها اختلافات كبيرة عنها في عام 1965 من خلال ارتفاع الكثافة السكانية في محافظتي حولي 4244 نسمة للكيلو متر المربع ، يلي ذلك محافظتا الفروانية والعاصمة 1512 و 1100 نسمة لكل كيلو متر مربع ويرجع سبب ارتفاع الكثافة في حولي والفروانية إلى توفر المساكن المخصصة لغير الكويتيين المتمثلة في البنايات متعددة الأدوار والمقسمة إلى وحدات سكنية إضافة إلى إنتشار الأسواق الإقليمية في كل من حولي والسالمية في محافظة حولي ، وخطان والفروانية وجليب الشيوخ في محافظة الفروانية . كذلك توفر المساكن للكويتيين من خلال امتداد مناطق جديدة في محافظتي حولي والفروانية والتي استقطبت الكثير من السكان بعيدا عن الزحام في العاصمة . بالإضافة إلى توفر جميع الخدمات وانتشار الهيئات والوزارات مع تركيز أغلب المشاريع الحكومية وتوفير المساكن الحكومية بهما .

أما أدنى كثافة سكانية فقد تمثلت في محافظة الأحمدى 59 نسمة للكيلو متر المربع والجهراء 18 نسمة للكيلو متر المربع ، ويرجع ذلك إلى تطرفهما عن الامتداد الحضري حول

الجون البحري ، إضافة إلى أن محافظة الأحمدى تعتبر مدينة إدارة نفطية معظم سكانها أجناب ولها إدارة ونظام إداري خاص بها مما قلل السكان فيها ، إلا أن وجود بعض الأسواق الإقليمية في الجهراء والأحمدى وبعض الهيئات الحكومية والمؤسسات ساعد على الانتشار السكاني بهما في الأونة الأخيرة .

وعن تركيز السكان الكويتيين نستطيع القول بأن أغلب تركيزهم يقع في محافظة حولى بمقدار 1789 نسمة للكيلو متر المربع ، يلي ذلك محافظة العاصمة 554 نسمة/ كم² ثم الفروانية 541 نسمة/ كم² وذلك للأسباب التي ذكرت آنفاً ، وأدنى تركيز سكاني في الأحمدى 31 نسمة للكيلو متر المربع ثم الجهراء 6 نسمة للكيلو متر المربع . أما السكان غير الكويتيين فأكبر كثافة سكانية لهم تقع في حولى حيث تصل إلى 2455 نسمة/ كم² ثم الفروانية 971 نسمة/ كم² يلي ذلك العاصمة 546 نسمة/ كم² .

2 - 4 الواقعات الحيوية للسكان

تعتبر الواقعات الحيوية أحد الركائز الأساسية للإحصاءات السكانية وذلك إذا تم توزيعها في التحليل الديموغرافى ، الذي يعد ضرورياً للتخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأى بلد . ونقصد بالواقعات الحيوية معدلات المواليد والوفيات ومنهما تتمثل الزيادة الطبيعية مع مقياس معدل الخصوبة عند الإناث .

2 - 4 - 1 معدلات المواليد :

من خلال بيانات الجدول (2-7) نستنتج أن معدل المواليد عند الكويتيين يبلغ 53.6 لكل ألف من السكان عام 1965 وهو من المعدلات العالية على مستوى العالم والتي تتميز بأعلى معدلات للمواليد وبين مجموعة الدول التي تتبنى برنامجاً لتنظيم الأسرة . ويرجع السبب إلى ارتفاع العدد الذي يرغب الأبوين في إنجابه في ظل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وتوفر الخدمات والرعاية الصحية ، أما عند غير الكويتيين فيبلغ 41.0 لكل ألف في عام 1965 ، وهو معدل مرتفع أيضاً على مستوى العالم ويعود ذلك إلى سيادة الجالية العربية وخاصة الفلسطينية ، الذين يتميزون بارتفاع معدلات المواليد لديهم ، ويعنى ذلك أن معدل المواليد عند الكويتيين يزيد عن مثيله لدى غير الكويتيين بقدر 12.6 في الألف ، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها عدم الارتباط بالفكر الغربي في ذلك الوقت الداعي إلى تبني مبدأ تقليل الإنجاب وكذلك تقدم وسائل العلاج الطبى كما أسلف ، إضافة

إلى اهتمام الدولة المتزايد بإنشاء مراكز متعددة للطفولة والأمومة ، وزيادة أعداد الأساكن المجهزة لعمليات الولادة ، مما أثر في انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال إضافة إلى صغر سن المرأة عند الزواج مما يجعل فترة الإخصاب متسعة المدى ، وكذلك تمتع المرأة الكويتية بوضع اجتماعي ومادى مستقر يشجعها على زيادة الإنجاب .

أما معدلات المواليد في عام 1995 فيلاحظ عليها الانخفاض عند الكويتيين ، حيث مثلت 39.9 لكل ألف ، مما حدا بالحكومة إلى زيادة علاوة الأبناء للعاملين في الحكومة من 30 دينار إلى 50 دينار عن كل مولود . أما عند غير الكويتيين فيلاحظ أن معدلات المواليد قد انخفضت بشكل ملحوظ حيث بلغ الفارق 24.7 لكل ألف حيث بلغت في عام 1995 بقدر 16.3 لكل ألف من السكان ويرجع انخفاض معدلات المواليد عند غير الكويتيين إلى أن المهاجرين غير مستقرين ديموغرافيا ، إضافة إلى رحيل كثير من العائلات وعدم عودتهم برفقة أزواجهم بعد التحرير . يضاف إلى ذلك مجموعة من الأسباب منها ارتفاع تكاليف المعيشة ، عمل المرأة لمساعدة زوجها على توفير حياة أفضل مع محاولة زيادة الدخل بالنسبة للأسرة ، وتقليل نسبة المواليد بالإضافة إلى استعمال وسائل تحديد النسل . وبشكل عام فإن معدل المواليد انخفض من 47 لكل ألف من السكان في عام 1965 إلى 26.1 لكل ألف من السكان في عام 1995 لإجمالي السكان ، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل المواليد للسكان غير الكويتيين .

جدول (2-7)

الواقعات الحيوية ومعدلاتها للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للفترة 1965 - 1995

الجنسية	المواليد أحياء	الوفيات	الزيادة الطبيعية	معدلات المواليد الخام في الألف	معدلات الوفيات الخام في الألف	معدلات الزيادة الطبيعية في المائة %
1965						
كويتي	11793	1603	10190	53.6	7.3	4.6
غير كويتي	10157	851	9309	41.0	3.4	3.8
الجملة	21950	2454	19499	47	5.2	4.2
1995						
كويتي	26141	2140	24001	39.9	3.2	3.6
غير كويتي	15028	1641	13387	16.3	1.7	1.4
الجملة	41169	3781	37388	26.1	2.3	2.3

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على التعدادات السكانية 1965 - 1995 ، مصدر سابق .

2 - 4 - 2 معدلات الوفيات :

عند قياس معدل الوفاة تستخدم مجموعة مؤشرات إحصائية وديموجرافية تكمن أهمية كل منها في طريقة حسابه وتختلف باختلاف الغرض المرجو منها وأكثر هذه المؤشرات شيوعاً هو معدل الوفاة الخام .

ومن خلال بيانات الجدول السابق (2-7) يتضح أن معدلات الوفيات الخام عند الكويتيين تفوق معدلات الوفيات الخام عند غير الكويتيين ، حيث إنها تبلغ للكويتيين 7.3 في الألف من إجمالي عدد السكان ، وعند غير الكويتيين تنخفض إلى 3.4 في الألف في عام 1965 ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود وعي كاف بضرورة المراجعة الطبية المستمرة وخصوصاً أثناء فترة الحمل وبعد الولادة ، وقلة الاهتمام بالعناية بالأطفال حديثي الولادة والتحصين ضد الأوبئة ، ومتابعة أخذ التطعيمات المضادة للأمراض الفتالة كالجدري والحصبة والشلل وغير ذلك .

أما إجمالي معدلات الوفيات الخام في عام 1995 فقد انخفضت من 5.2 عام 1965 إلى 2.3 في الألف من إجمالي السكان ، وصلت للكويتيين 3.2 في الألف ، أما غير الكويتيين فكانت 1.7 في الألف من إجمالي عددهم ، ولعل ذلك يرجع إلى الاهتمام بأخذ التحصينات الوقائية للأطفال حديثي الولادة ضد الأمراض والأوبئة ، وتقديم النواحي الطبية بالإضافة إلى إدراك أهمية المتابعة المستمرة مع الأطباء أثناء فترة الحمل وبعد الولادة . أما بالنسبة لغير الكويتيين فيعود معدل الوفيات بينهم إلى عديد من العوامل نذكر منها انخفاض نسبة كبار السن وهي الفئة التي تتعرض لأمراض الشيخوخة فضلاً عن الاختبارات الطبية التي تؤديها العمالة الأجنبية قبل استقدامها ، كما أن معدلات المواليد بينهم منخفضة .

والكويت بهذا المستوى المنخفض لمعدل الوفاة يمكن مقارنتها بأكثر دول العالم تقدماً في النواحي الصحية (1) .

(1) معدل الوفيات الخام في الولايات المتحدة الأمريكية 8.6 ، وفي روسيا 10.1 ، وفي بريطانيا 11.8 ، وفي اليابان 6.6 عام 1994 . أنظر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1994 ، 1995 ، ص 77 .

وفي نهاية القرن العشرين ازدادت العناية الصحية للمواليد لكن الرغبة في إكثار النسل انخفضت كثيرا .. لهذا فلا يختلف الوضع عما كان قديما حيث كثرة الإنجاب مع قلة أو بساطة العناية والآن زيادة في العناية مع قلة في الإنجاب .

2 - 4 - 4 : الزيادة الطبيعية :

تعد الزيادة الطبيعية مؤشرا لمعرفة مراحل النمو السكاني في أي مجتمع . وتعتبر من الأساسيات عند المخططين في مختلف القطاعات لتحديد متطلبات المجتمع في شتى الميادين في المراحل المقبلة .

ويتضح من خلال دراسة معدلات المواليد ومعدلات الوفيات للمجتمع السكاني في الكويت أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين متقارب في عام 1965 ، حيث قدر للكويتيين 4.6% وغير الكويتيين 3.8% وبلغ الإجمالي 4.2% . أما في عام 1995 فقد انخفضت للسكان الكويتيين لتصل إلى 3.6% وعند غير الكويتيين هبطت إلى 1.4% ، ومن خلال معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين يتضح أنها مازالت كبيرة وتمثل انفجارا ديموغرافيا ، إذا ماقيست بمعدل الزيادة الطبيعية المتفق عليها دوليا . وهي تتراوح بين 2 إلى 3 في المائة ، كذلك نلاحظ أن المجتمع الكويتي يمر بمرحلة من النمو السكاني السريع والمرتفع المصاحب للطفرة الاقتصادية بعد ظهور النفط مباشرة .

2 - 4 - 4 : معدل الخصوبة :

لاكتفي معدلات المواليد الخام لوصف النمو السكاني لذلك تستخدم مؤشرات أخرى كمعدل الخصوبة العام ، ويقصد بخصوبة السكان مايمكن أن تلده الأنثى في سن الإنجاب من مواليد أحياء ويقاس من خلال عدد المواليد الأحياء في سنة معينة لكل ألف من النساء في سن الحمل ، من سن 15 إلى سن 49 سنة في منتصف السنة . ولايعتبر معدل الخصوبة دليلا واقعا دقيقا على خصوبة الإناث لعدم إدخال الوفيات من الأطفال ضمن عدد المواليد التي تتجها الإناث في مقياس معدل الخصوبة . ومن خلال بيانات الجدول (2-8) يتضح مايلي :

- ارتفاع معدل الخصوبة العام عند النساء في عام 1965 حيث وصلت بالنسبة للكويتيات إلى 263 مولود لكل ألف من النساء ، أما غير الكويتيات فقد وصلت لهن بقدر 274 مولود

لكل ألف من النساء ، وبشكل عام فإن معدل الخصوبة مرتفع عند النساء في المجتمع السكاني بالكويت ، حيث وصل لإجمالي النساء إلى 268 مولود لكل ألف من النساء .

- انخفاض معدل الخصوبة عند النساء الكويتيات ليصل إلى 114 مولوداً عام 1995 كذلك عند غير الكويتيات بقدر 49 مولود ، ولعل السبب يرجع إلى انخفاض نسبة الإناث من الجاليات غير الكويتية بعد الغزو العراقي للكويت في عام 1990 مقارنة مع غيرهن من الكويتيات ومثل الإجمالي 77 مولود بفارق 191 مولود عن عام 1965 . ولعل من أسباب ذلك عمل المرأة الكويتية الذي قلل من رغبتها في الإنجاب ، وأخر سن الزواج لكلا الزوجين مع استخدام وسائل تحديد النسل بالإضافة إلى كثرة متطلبات الحياة وارتفاع تكاليفها . إضافة إلى الاتجاه الاستهلاكي في الكماليات الذي يتطلب تكاليف عالية .

جدول (2-8)

معدل الخصوبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للفترة 1965 - 1995

الإجمالي			غير كويتي			كويتي		
معدل الخصوبة العام	عدد النساء في سن الحمل (15-49)	عدد المواليد أحياء	معدل الخصوبة العام	عدد النساء في سن الحمل (15-49)	عدد المواليد أحياء	معدل الخصوبة العام	عدد النساء في سن الحمل (15-49)	عدد المواليد أحياء
1965								
268	81978	21950	274	37069	10157	263	44909	11793
1995								
77	532222	41169	49	303801	15028	114	228421	26141

المصدر : التعدادين العامين للسكان 1965 ، مصدر سابق ، و 1995 مصدر سابق (مع حساب معدل الخصوبة العام من الباحث) .

2 - 5 الخصائص الديموغرافية :

2 - 5 - 1 تقسيم السكان حسب الجنسية

من الأهمية بمكان في هذه الدراسة أن نفرد جانباً منها لتحليل بعض البيانات المتعلقة بالجنسية للمجتمع الكويتي ، وذلك لتفرد الكويت بخاصية معينة عن كثير من البلدان نظراً لتعدد واختلاف مصادر الهجرة إليها لتصل إلى أكثر من 100 جنسية تقريباً ، وقد يشترك

الوضع هنا مع سائر الدول الخليجية المنتجة للنفط والتي تحتاج إلى الأيدي العاملة لسد النقص البشري الموجود محليا ، وقد يتطلب ذلك دراسات للموازنة بين هذه المصادر القادمة من الخارج للحفاظ على تجانس المجتمع المحلي ، وسوف يتضح ذلك في الفصول القادمة إن شاء الله .

جدول (2-9)

توزيع السكان حسب الجنسية للفترة 1965 - 1997

الجنسية	1965		1997	
	الجملة	النسبة %	الجملة	النسبة %
الكويتيون	168793	36.1	745189	34.6
جنسيات عربية غير كويتية	239189	51.2	533078	24.8
أسيوية	54522	11.66	727530	33.8
أفريقية	412	.088	2487	0.1
أوروبية	3844	.082	10340	0.5
أمريكية	547	.11	8896	0.4
غير محدد الجنسية (بدون)	32	.01	124438	5.8
جملة المجتمع السكاني	467339	100	2152775	100

المصدر : من حساب الباحث بالإعتماد على التعداد العام لسكان دولة الكويت 1965 ،

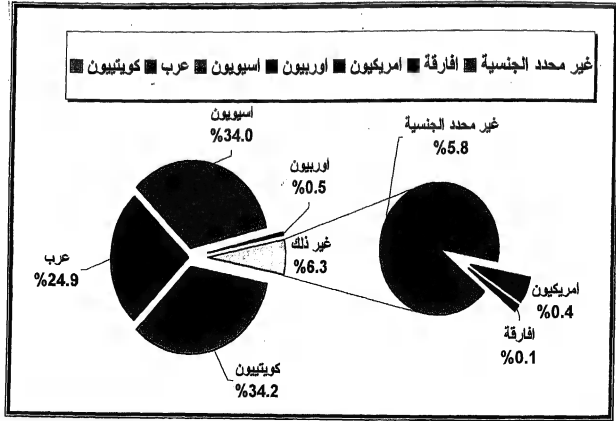
مصدر سابق ، وبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997⁽¹⁾ .

ومن خلال بيانات هذا الجدول نستطيع الإستنتاج أن السكان الكويتيين يمثلون نسبة 36.1% من إجمالي السكان في عام 1965 أي مايقارب ثلث المجتمع السكاني . وتمثل الجنسيات العربية الأخرى نسبة 51.2% من إجمالي السكان ، أي أن العرب كانوا يمثلون نسبة 87.3% من إجمالي السكان في الكويت واحتلت باقى الجنسيات الأخرى نسبة 13% فقط من إجمالي السكان ، وكان أعلى نسبة منها للجنسية الأسوية بقدر 11.66% أما نسبة فئة غير محدد الجنسية (بدون) فكانت لاتذكر حيث بلغت نسبة 0.1% من إجمالي السكان .

أما في عام 1997 فقد هبطت نسبة السكان الكويتيين إلى 34% فقط والجنسيات العربية إلى 24% من إجمالي السكان ، أي أن الجنسيات العربية احتلت نسبة 58% من إجمالي السكان بفارق 29% عما كانت عليه في عام 1965 . ومثلت الجاليات غير العربية نسبة 42% تقريبا

(1) نظرا لتعدد الجنسيات الوافدة في دولة الكويت والتي تصل إلى أكثر من 100 جنسية والتي يصعب حصرها بالكامل بدقة تم حساب الجنسيات كما هي موجودة في الجدول ، والتي تمثل بيانات الإحصاء في دولة الكويت (1965 - 1995) .

من إجمالي السكان « يوضح ذلك الشكل (2-4) ، وكان من أسباب ذلك رحيل الجاليات الفلسطينية والأردنية والعراقية بالإضافة إلى بعض الجاليات الأخرى نتيجة ما أحدثه الاحتلال العراقي من تفريق بين أبناء الأمة العربية .



الشكل (2-4) التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية لسنة 1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .

ومثلت أعلى نسبة لفئة الجنسية الآسيوية 33.8% ، ويتكون معظم الوافدين من آسيا من دول الهند ، سيرى لانكا ، بنجلادش ، باكستان ، أفغانستان ، والفلبين ، إضافة إلى أعداد ضئيلة من الكوريين واليابانيين ، ولعل ذلك يرجع إلى تدني التكلفة المالية لهذه الفئة مما جعلها تحل محل بعض الجاليات العربية التي عادت إلى موطنها الأصلي في عام 1990 .

أما فئة غير محددى الجنسية (بدون) فقد ارتفعت في عام 1997 لتصل إلى 5.8% من إجمالي السكان ومن أسباب ارتفاع نسبة هذه الفئة رغبة الكثير من الجاليات غير الكويتية في

الحصول على الجنسية الكويتية ، ومن هذه الجاليات الخليجية وبدو العراق وبدو سوريا ، إضافة إلى بعض جاليات الدول المجاورة الأخرى ، من أجل الاستفادة من بعض الامتيازات كالحصول على سكن حكومي والعمل في الحكومة ، ورغبتهم في الاستقرار فيها لتحسن ظروف المعيشة .

والخلاصة أن الاختلافات بين عامي 1965 و 1997 قد أدت إلى تغيير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي وأصبحت نسيجا من جاليات غير عربية عن مكان في عام 1965 بعد أن كان يغلب عليها الطابع العربي ، وربما كانت الكويت الدولة الوحيدة بين نظرائها من الدول الخليجية التي يحتل فيها الوافدون العرب أكبر نسبة من جملة الوافدين إلى الدولة ، ولكن العدوان العراقي وماتبعه من تفريغ للجاليات العربية أدى إلى رفع نسبة الجاليات الآسيوية كما يتضح من الجدول السابق (2-9) وإن كانت ومازالت أقل نسبيا بالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة مثلا أو قطر أو البحرين⁽¹⁾ . أما مشكلة البدون فهي في طريقها إلى الانتهاء من خلال التشريعات الحكومية الجارية إصدارها ، والتي تنص على منح الجنسية الكويتية للذين شملهم إحصاء 1965 مع إثبات الإقامة الدائمة في الكويت في تلك الفترة .

2 - 5 - 2 تقسيم السكان حسب النوع

يقصد بالتركيبة النوعي للسكان نسبة الذكور إلى كل 100 من الإناث والجدير بالذكر أن معرفتنا بمقدار الذكور والإناث في مجتمع ما يلقي الضوء على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة هذا المجتمع ، فترتبط الاحتياجات البشرية في أي مجتمع سكاني بعمر الفرد ، بالإضافة إلى أثر هذا التركيب في معدلات الزواج ونمو السكان والتركيب الوظيفي وقوة العمل .

يوضح الجدول (2-10) التفاوت الكبير في نسبة النوع بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين وفق تعداد عام 1975 ، حيث كانت نسبة الذكور للكويتيين 99 لكل 100 من الإناث في محافظة العاصمة و 220 ذكر لكل 100 من الإناث لغير الكويتيين ، وفي محافظة حولي فقد كان التفاوت أقل حدة حيث مثل الذكور 101 للكويتيين و 122 لغير الكويتيين لكل 100 من الإناث ، أما في محافظة الأحمدى فترتفع نسبة الذكور لغير الكويتيين لتصل إلى 142 ذكر أما الكويتيون فتظل النسبة عادية بينهم حيث قدرت بـ 100 ذكر لكل 100 من الإناث .

(1) فتحى ، محمد فريد : العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي منظور جغرافي وديمقراطي ، جامعة لنينيا ، العدد

الأول ، السنة الرابعة ، 1990 ، ص 67 - 70 ، ج ٢٠٠ ع .

والجدير بالذكر أن نسبة الذكور للإناث بين الكويتيين نسبة طبيعية إلا أنها تقل عن ذلك بنسب بسيطة جداً في بعض الأحيان ، ولعل السبب يرجع إلى الانخفاض في نسب المواليد من الذكور مقارنة مع مواليد الإناث ، بالإضافة إلى الزيادة في معدلات الوفيات للأطفال الذكور . ولعل النسبة تعد طبيعية إذا ماقيست بنسبة النوع الطبيعية المتفق عليها عالمياً والتي تكون دائماً في حدود 104 من الذكور لكل 100 من الإناث وقد تظل مقبولة إلى حد ما ، إذا ما تراوحت بين 100 - 107 من الذكور لكل 100 من الإناث⁽¹⁾ . أي أن نسبة النوع في المجتمع الكويتي في الحد المعقول إذا ما قورنت بالمجتمعات العالمية إذا ما استثنينا من ذلك بعض السنوات التي قد تهبط بها النسبة بين النوعين إلى 99 ذكر لكل 100 من الإناث .

جدول (2-10)

السكان حسب الجنسية والنوع في المحافظات في دولة الكويت عام 1975

المحافظة	ذكور	إناث	جملة	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %	نسبة الذكور لكل 100 من الإناث
العاصمة ك	77058	77184	154242	49.9	50.1	99
غ ك	84005	38109	122114	68.7	31.3	220
حولي ك	116221	114251	240472	48.3	51.7	101
غ ك	190361	155756	346117	54.9	45.1	122
الأحمدي ك	236600	235488	472088	50.1	49.9	100
غ ك	307168	215581	522749	58.7	41.3	142

المصدر : 31 - 24 ، Ministry of Planning : Annual Statistical Abstract, 1976

. T. 51 (مع حساب نسبة النوع من الباحث) .

أما عن انخفاض نسب الذكور للإناث عند غير الكويتيين فمرجعه إلى أن أغلب الوافدين إلى الكويت هم من الذكور في سن العمل ، إضافة إلى أن التشريعات الحكومية تحد من اصطحاب الأسر برفقة الوافد للذين تتخفص دخولهم والذين يعملون بحرف بسيطة ذات دخول منخفضة ، وغير قادرين على تكاليف اصطحاب الأسرة .

(1) صادق ، دولت أحمد : الأسس الديمغرافية لجغرافية السكان ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1969 ، ص 50 - 54 ،

أما فيما يخص معدلات النوع لعام 1995 فيمكن أن نلاحظ من الجدول (2-11) أن معدل الذكور إلى الإناث حول المعدل الطبيعي بالنسبة للسكان الكويتيين ، فهي تكاد تتساوى في محافظات الأحمدى وحولي والفروانية ، بينما ينخفض معدل الذكور إلى الإناث بشكل واضح في كل من محافظتي الجبراء والعاصمة ، ويعود السبب إلى انخفاض نسبة المواليد من الإناث مقارنة مع مواليد الذكور . أما غير الكويتيين فتتفاوت معدلات الذكور لكل 100 من الإناث وتصل إلى أدنى معدل لها في محافظة الجبراء 133 ذكر لكل 100 أنثى ، وترتفع إلى أعلاها في محافظة الفروانية 341 ذكر لكل 100 أنثى ، بينما تتراوح في باقي المحافظات بين 163 - 235 ذكر لكل 100 من الإناث ، ويبين ذلك التفاوت الشكل (2-5) .

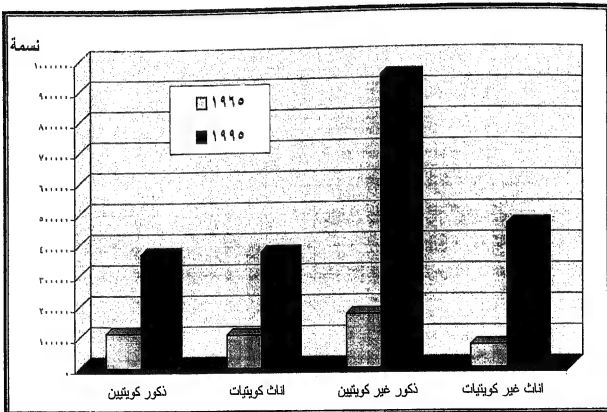
جدول (2-11)

السكان حسب الجنسية والنوع في المحافظات في دولة الكويت عام 1995

المحافظة	ذكور	إناث	جملة	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %	نسبة الذكور لكل 100 من الإناث
العاصمة ك	63508	66500	130008	48.8	51.2	95
غ ك	117254	52659	169913	69	31	222
حولي ك	95435	95719	191154	49.9	50.1	99
غ ك	198533	121355	319888	62	38	163
الأحمدى ك	73448	73001	146449	50.1	49.9	100
غ ك	114692	48601	163293	70	30	235
الفروانية ك	77341	77984	155325	49.7	50.3	99
غ ك	275634	80682	356316	77.3	22.7	341
الجبراء ك	34955	36981	71936	48.5	51.5	94
غ ك	97224	72686	169910	57.2	42.8	133
الجملة ك	344687	350185	694872	49.6	50.4	98
غ ك	803337	375983	1179320	68.1	31.9	213

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على النتائج الأولية لتعداد عام 1995 .

أما فيما يخص نسبة النوع عند غير الكويتيين في التعدادات السكانية للأعوام 1965 - 1975 - 1995 يلاحظ عليها عدم الثبات ، وتتراوح بين الصعود والهبوط سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المحافظات حيث تتفاوت ما بين 122 و 341 ذكر لكل 100 من الإناث . وقد كان أعلى معدل للنوع في محافظات الفروانية 341 ذكر والأحمدى 235 يلى ذلك



الشكل (2-5) توزيع السكان حسب الجنسية والنوع عامي 1965 و 1995.
المصدر : من تصميم الباحث .

العاصمة 222 ، ولعل السبب يرجع إلى أن أغلب سكان هذه المحافظات من غير الكويتيين الذكور من ذوى الحرف المهنية البسيطة ذات الدخول المنخفضة . وينخفض معدل النوع بين غير الكويتيين في محافظتي حولي والجهد بمعدل 163 ذكر و 133 ذكر لكل 100 أنثى ، وذلك بسبب أن أغلب غير الكويتيين في هذه المحافظات هم من ذوى التخصصات والمهن الفنية وحملة المؤهلات الدراسية والقادرين على إحضار عائلاتهم إلى الكويت .

وإذا قارنا بين نسبة الذكور والإناث لغير الكويتيين بين تعدادي عام 1965 - 1995 نلاحظ أن نسبة الذكور في التعداد الأول قدر بـ 60.7% من الإجمالي أما نسبة الإناث فقدت بـ 39.3% للإجمالي ، أما في تعداد عام 1995 فقد قدرت نسبة الذكور بـ 68.1% ونسبة الإناث كانت 31.9% ، ولعل الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الإناث مقارنة مع نسبة الذكور تكمن في سن التشريعات الحكومية الخاصة بمعايير (بالإلتحاق بعائل) ، ويعنى حضور الزوجة والأبناء التي كانت تشترط أن يكون راتب غير الكويتي في القطاع

الحكومي لا يقل عن 450 ديناراً كويتياً وفي القطاع الخاص عن 650 ديناراً كويتياً ، ويستثنى من هذا الشرط ذوي الشهادات العليا كاساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وبعض الفئات الأخرى ، كانت تحد الكثير من غير الكويتيين بعدم إحضار عائلاتهم إضافة إلى غلاء المعيشة في الكويت مقارنة مع موطنهم الأصلي ، ويعتبر المجتمع السكاني غير الكويتي من المجتمعات غير النمطية يتكون معظم أفراد من الذكور في سن العمل ، ومعظم هؤلاء الذكور لم يسبق لهم الزواج أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلي ، لذلك تحاول الحكومة في الآونة الأخيرة دراسة توحيد شرط الراتب بقدر 250 دينار في كلا القطاعين لحضور الأسرة إلى الكويت ، للقضاء على ظاهرة إنتشار مناطق العزاب في الكويت وسوف يكون من نتائج ذلك الاستقرار الاجتماعي للأيدي العاملة في الكويت مع المساعدة في تنشيط السوق المحلية ، وانهاش الاقتصاد الكويتي ، أما المضار فتكون في الزيادة السكانية التي سوف تحدث من خلال إحضار عائلات الوافدين ، إضافة إلى الضغط على الخدمات العامة للدولة .

2 - 5 - 3 تقسيم السكان حسب السن

يعتبر الهرم السكاني أهم المؤشرات الدالة على قوة السكان الإنتاجية وقدرتهم في أي بلد في العالم إذ أنه يعطى صورة واضحة عن التركيب العمري للسكان ، ويوفر دلالة واضحة على مستقبل المجتمع السكاني والاقتصادى من خلال معرفة الزيادة في أعداد الشباب والقادرين على العمل . ولاتخلو أي دراسات للمخططين في شتى الميادين من بيانات للتركيب العمري للسكان لمعرفة مالدى المجتمع من إمكانيات وبين الاحتياجات المستقبلية لهم في فترة زمنية معينة .

ومن خلال البحث والتقصي في بيانات التعدادات العامة للسكان ومن خلال تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاثة فئات رئيسية تكون أساسا للمقارنة وهى على النحو التالي :

- أ - فئة صغار السن (1 - 14 سنة)
- ب - فئة متوسطى السن (15 - 64 سنة)
- ج - فئة كبار السن (65 فأكثر)

ويوضح الجدولان (2-12) ، (2-13) والشكل (2-6) توزيع فئات السن الرئيسية في الكويت حسب الجنسية في عامى 1965 و 1997 .

جدول (2-12)

توزيع فئات العمر الرئيسية حسب الجنسية عام 1965

فئات العمر	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
14 - 1	82765	49	84071	28.16	166836	35.6
15 - 64	70865	41.96	201876	67.61	272741	58.5
65 فأكثر	15163	8.98	12599	4.22	27762	5.9
الجملة	168793	100	298546	100	467339	100

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على نتائج تعداد عام 1965 ، مصدر سابق .

جدول (2-13)

توزيع فئات العمر الرئيسية حسب الجنسية عام 1997

فئات العمر	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
14 - 1	327588	43.96	232221	16.49	559809	26
15 - 64	352905	47.35	1074379	76.32	1427284	66.29
65 فأكثر	64696	8.68	100986	7.17	165682	7.69
الجملة	745189	100	1407586	100	2152775	100

المصدر : من حساب الباحث بالإعتماد على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 .

ومن خلال دراسة الجدولين يمكن أن نستنتج بعض الخصائص للتركيب العمري للسكان في الكويت من خلال الفئات العمرية الرئيسية على النحو التالي :

أ - فئة صغار السن :

يلاحظ أن نسبة هذه الفئة أخذت في الإنخفاض للسكان الكويتيين من 49% عام 1965 إلى 43% عام 1997 ، ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة في تنظيم النسل ولكن لا يمنع ذلك من القول بأن المجتمع الكويتي بهذه النسبة يعد مجتمع قتي نام وفق مقياس سنبرج العمرية

Sunberg's Age Categories⁽¹⁾ . التي تعتبر المجتمع ينمو إذا كانت فئة صغار السن تحتل 40% فأكثر من إجمالي السكان ، وهي بذلك تصل إلى نصف المجتمع السكاني الكويتي تقريبا ، ويرجع سبب ارتفاع عدد الأطفال الكويتيين إلى معدلات الخصوبة المرتفعة للأمهات وإلى أعداد الإناث في سن الإنجاب وإلى توفر كثير من الخدمات (2) .

أما السكان غير الكويتيين فقد هبطت نسبة فئة صغار السن من 28% عام 1965 إلى 16% عام 1997 ، وربما يرجع هذا الهبوط إلى أن كثيراً ممن أحضروا عائلاتهم إلى الكويت في عام 1965 وماتوا قد تركوهم في أوطانهم عند مجيئهم مرة أخرى بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الذي أدى إلى رحيل كثير من الأسر ، وكذلك تغير ملامح السياسة السكانية للدولة .

ب - فئة متوسطى السن :

يلحظ على هذه الفئة الارتفاع الملحوظ بالنسبة للسكان الكويتيين حيث كانت في عام 1965 بقدر 42% تقريبا وارتفعت لتصل في عام 1997 بقدر 47% ، وتعد هذه الفئة هي الفئة المنتجة والتي لها مشاركة فعالة في العمل الإنتاجي ، كذلك تعطينا نسبة هذه الفئة مؤشراً على نمو المجتمع الكويتي وفق مقياس سنبرج الذي حدد نمو المجتمع لهذه الفئة بقدر 50% .

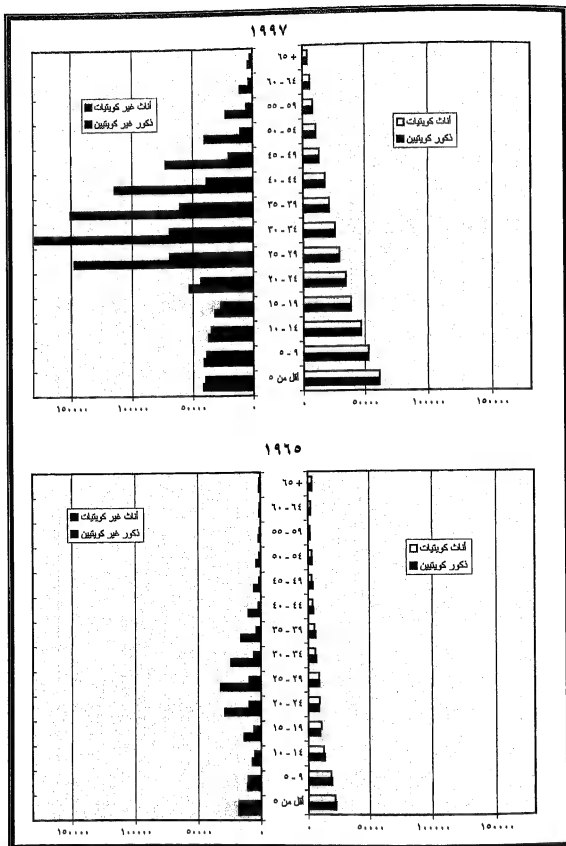
أما السكان غير الكويتيين فقد ارتفعت نسبتهم لهذه الفئة من 67% في عام 1965 إلى 76% في عام 1997 ، وهي فئة سن العمل والتي تكون قادرة على تحمل متاعب الهجرة ، وهي الفئة التي يتطلبها سوق العمل في البلدان التي تحتاج لسد النقص في الأيدي العاملة . وقد ارتفعت هذه الفئة بعد الغزو العراقي نظراً لحاجة الكويت إلى أيد عاملة قادرة لإعادة إعمار الكويت وبناءها مرة أخرى بعد تدمير الغزو العراقي لها في عام 1990 .

(1) يتمثل مقياس سنبرج فيما يلي :

حالة السكان	أقل من 15 سنة	من 15 - 64 سنة	65 فأكثر
حالة نمو	40%	50%	10%
حالة ثبات	33%	50%	17%
حالة تناقص	20%	50%	30%

أرجع في ذلك : Herman, Kahn " The Next 200 Years AScenario for America and the World " New York, 1976, P. 26 - 30, U.S.A .

(2) الصباح ، أمل والشلقاني ، مصطفى : سكان الكويت للماضي - الحاضر - المستقبل ، دراسة سكانية تحليلية مقارنة ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، ذات السلاسل ، 1986 ، ص 42 ، الكويت .



الشكل (2-6) التركيب النوعي والعمرى للسكان الكويتيين وغير الكويتيين عامي 1997-1965 .

ج - فئة كبار السن :

يلاحظ على هذه الفئة عند السكان الكويتيين الثبات حيث كانت في عام 1965 بنسبة 8.98% تقريباً ومثلت في عام 1997 نسبة 8.68% ، وربما يرجع ذلك إلى الثبات النسبي في معدلات الوفيات لهذه الفئة بسبب التقدم في الخدمات الصحية . وبهذه الفئة نستطيع كذلك أن نقول أن المجتمع الكويتي في حالة نمو وفق مقياس سنبرج العمرية .

أما السكان غير الكويتيين فإن هذه الفئة منهم قليلة ، حيث مثلت في عام 1965 نسبة 4.22% ، وارتفعت لتصل في عام 1997 إلى 7.17% ، وذلك يرجع إلى أن هذه الفئة غير قادرة على العمل إضافة إلى أن كثيراً من كبار السن يرغبون في العودة إلى موطنهم الأصلي أو إلى انتهاء خدماتهم في العمل وفق قوانين الخدمة المدنية في الكويت ، إضافة إلى أن كثيراً من المؤسسات والهيئات تفضل فئة متوسطة السن للعمل . إلا أن هناك فئة قليلة منهم ترغب في البقاء في الكويت من خلال الالتحاق بإقامة الأبناء الذين يعملون في الكويت .

2 - 6 الخصائص الاجتماعية

2 - 6 - 1 تقسيم السكان حسب الحالة الزوجية

تعتبر الحالة الزوجية للمجتمع السكاني من أهم المؤشرات الديموجرافية من عدة جوانب سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ديموجرافية ، ومن أهم هذه المؤشرات أن معدلات الزواج تعكس حالة من الاستقرار والنمو في المجتمع ، في حين تعكس معدلات الطلاق حالات من التفكك وتذبذب النمو داخل المجتمع . ويقصد بالحالة الزوجية ، حالة السكان الأسرية ما بين متزوج ومطلق وأعزب وأرمل . وسوف نقوم بالتركيز على حالتَي الزواج والطلاق مع الإشارة إلى الفئات الأخرى . من خلال بيانات الجنولين (14-2) (15-2) والشكلين (7-2) (8-2) يمكن أن نستنتج بعض الحقائق كالتالي :

أ - معدلات الزواج والطلاق للسكان الكويتيين :

من خلال معدلات الزواج يتضح أن معدل الزواج الخام (عدد عقود الزواج لكل ألف من السكان) كان في عام 1967 بقدر 4.4 لكل ألف من السكان وقد ارتفع هذا المعدل ليصل إلى 10 لكل ألف من السكان في عام 1987 ، ويرجع السبب إلى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان وزيادة أعداد المسجلين في التعداد بسبب زيادة الوعي عند السكان . إلا أن هذا المعدل قد

لوحظ عليه الإندثار في عام 1997 ليصل إلى 8.9 حالة زواج لكل ألف من السكان ، ولعل السبب يكمن في تأخر سن الشباب في الزواج ربما لأسباب مواصلة الدراسة للجنسين مما أدى إلى تأخر الزواج ، ولعل هذا الانحدار يتضح من خلال معدل الزواج العام حيث قدر في عام 1967 بحوالي 8.7 حالة زواج لكل ألف من السكان ، وارتفع ليصل إلى 19.0 لكل ألف من السكان في عام 1987 ثم أصبح بقدر 16.0 حالة زواج لكل ألف من السكان في عام 1997.

أما معدل الطلاق الخام (عدد حالات الطلاق بالنسبة لكل ألف من السكان) فيتضح هذا المعدل مابين عام 1967 - 1974 حيث قدر بـ 2.5 و 2.3 لكل ألف من السكان ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً مابين عام 1987 - 1997 ، حيث قدر بـ 3.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان ، ولعل الأسباب تكمن في الاستقرار الأسري للمجتمع الكويتي اجتماعياً واقتصادياً . وهناك عدة عوامل تؤثر على الطلاق وهي : العمر وفارق السن بين الزوجين ، مدة الحياة الزوجية ، التعليم ، المهنة ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، زيادة الدخل بعد الزواج ، أسلوب الاختيار للزوج ، الهجرة وعدم الإنجاب ، الزواج السابق⁽¹⁾ . أما فيما يخص الحالات الأخرى كالأعزب والأرمل فان نسبتها ضئيلة للسكان الكويتيين ، حيث قدرت في منطقتي القرين والأندلس بحوالي 1.7% للمطلق و 0.3% للأرمل عام 1996 لإجمالي السكان⁽²⁾ .

جدول (2-14)

معدلات الزواج والطلاق للسكان الكويتيين للفترة 1967 - 1997

السنة	عدد السكان	عقود الزواج			حالات الطلاق		
		العدد	معدل الزواج الخام	معدل الزواج العام	العدد	معدل الطلاق الخام	معدل الطلاق العام
1967	268290	1177	4.4	8.7	680	2.5	5.0
1974	417385	3262	7.8	15.7	958	2.3	4.6
1987	516719	5142	10.1	19.0	1592	3.1	5.9
1997	745189	6702	8.9	16.0	2354	3.1	5.6

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء ، 1967 ، والهيئة العامة للمعلومات المدنية ، 1997 ،
وزارة العدل ، 1997 (مع حساب المعدلات من الباحث) .

(1) أنظر ، وزارة الشؤون الاجتماعية : بحث الطلاق في المجتمع الكويتي ، الكويت ، 1978 ، ص 291 .

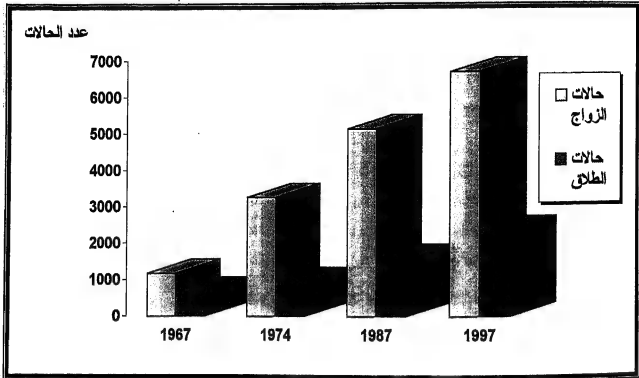
(2) تم الحصول على هذه البيانات من خلال دراسة ميدانية للباحث في عام 1995 في مرحلة الماجستير في منطقتي القرين والأندلس في دولة الكويت .

جدول (2-15)

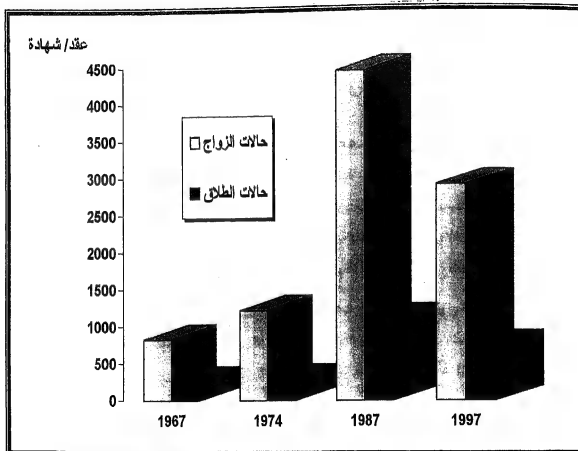
معدلات الزواج والطلاق للسكان غير الكويتيين للفترة 1967 - 1997

حالات الطلاق			عقود الزواج			عدد السكان	المئة
معدل الطلاق العام	معدل الطلاق الخام	العدد	معدل الزواج العام	معدل الزواج الخام	العدد		
1.3	0.9	264	4.1	2.8	829	300670	1967
1.0	0.6	292	4.0	2.7	1221	460645	1974
1.2	0.8	1105	4.8	3.3	4449	1367900	1987
0.6	0.5	742	2.4	2.0	2908	1407586	1997

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء ، 1967 ، والهيئة العامة للمعلومات المدنية ، 1997 ،
ووزارة العدل ، 1997 . (مع حساب المعدلات من الباحث) .



الشكل (2-7) عدد عقود الزواج وشهادات الطلاق للسكان الكويتيين للفترة 1967-1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .



الشكل (2-8) عدد عقود الزواج وشهادات الطلاق للسكان غير الكويتيين للفترة 1967-1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .

ب - معدلات الزواج والطلاق للسكان غير الكويتيين

يتضح أن معدل الزواج وصل إلى أعلى ارتفاع له في عام 1987 حيث قدر المعدل الخام بـ 3.3 لكل ألف من السكان ، ويرتفع إلى 4.8 بالنسبة للمعدل العام ، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة السكان غير الكويتيين في ذلك العام بالنسبة لإجمالي السكان ، حيث كانوا يمثلون نسبة 63.5% من إجمالي المجتمع في الكويت .

وقد هبط كل من المعدل الخام والمعدل العام في عام 1997 ليصل إلى 2.0 لآلؤل و 2.4 للثاني لكل ألف من السكان ، ومن أسباب ذلك الاحتلال العراقي للكويت ، ونزوح الكثير من العائلات إلى موطنها الأصلي إضافة إلى بعض الشروط التي تحد من إحضار العائلات إلى الكويت والتي ذكرناها آنفاً ، إضافة إلى أن هناك مجموعة عوامل تؤثر في ارتفاع معدل الزواج الخام لغير الكويتيين من أهمها ارتفاع نسبة النوع ونقص التسجيل لكثير من حالات زواج الوافدين . أما فيما يخص معدلات الطلاق فتدل على تننى معدل

الطلاق العام بين غير الكويتيين مقارنة مع الكويتيين حيث قدرت في عام 1967 بـ 1.3 لكل ألف من السكان وفي عام 1997 قدرت بـ 0.6 للمعدل العام لكل ألف من السكان .

2 - 6 - تقسيم السكان حسب حجم الأسرة

يعتبر حجم الأسرة من المؤشرات الديموجرافية الهامة التي يعتمد عليها أثناء إعداد خطط التنمية العمرانية في المجتمعات السكانية . ويقصد بحجم الأسرة عدد الأفراد التي تضمهم الأسرة الخاصة والمكونة من الأب والأم والأبناء . ومن خلال بيانات الجدولين (2-16) - (2-17) يمكن أن نستخلص بعض الحقائق المتعلقة بحجم الأسرة كالتالي :

- تمثل الأسرة التي يتراوح عدد أفرادها بين 4-6 و 7-9 أعلى النسب فهي تزيد عن 30% في كل فئة للسكان الكويتيين في عام 1965 ، أما أدنى نسبة فتمثل الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 13 فأكثر لنفس العام .

- أما السكان غير الكويتيين فتمثل الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 1-3 و 4-6 أعلى النسب حيث بلغت الأولى نسبة 38.94% ، أما الثانية فبلغت 38% من إجمالي الأسر غير الكويتية في عام 1965 ، أما أدنى نسبة فتمثل الأسر التي يزيد عدد عن أفرادها 13 فأكثر لنفس العام .

- ويوضح الجدول (2-17) متوسط حجم الأسرة في عام 1997 حيث مثل متوسط حجم الأسرة للسكان الكويتيين نحو 6 أفراد ، وقد قدر متوسط حجم الأسرة للسكان غير الكويتيين بقدر 3 أفراد .

ويتضح من ذلك أن حجم الأسرة للسكان الكويتيين أكثر عددا من حجم الأسرة للسكان غير الكويتيين ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع تزيد فيه معدلات الخصوبة والمواليد ، حيث أن الأسرة للسكان الكويتيين تضم الأب والأم وأربعة أطفال تقريبا ، أما الأسرة غير الكويتية فتمثلت في الأب والأم وطفل أو طفلين فقط ، ولعل أسباب ذلك تكمن في توفر بعض الخصائص والإحتياجات الاجتماعية للأسر الكويتية كالحصول على مسكن من الحكومة ، والاستفادة من علاوة الأبناء في العمل وتبلغ 50 دينار لكل طفل لأب كويتي ، وتوفير التعليم المجاني بالمدارس الحكومية . أما الأسر غير الكويتية فتحاول الحد من الإنجاب وتنظيم النسل لعدة أسباب من أهمها توفير فرص أفضل للعيش من خلال حصر حجم الأسرة ، مع محاولة تحسين أوضاعهم المادية في بلدانهم الأصلية .

جدول (2-16)
توزيع السكان حسب حجم الأسرة عام 1965

عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر				
	كويتي	النسبة %	غير كويتي	النسبة %	الجملة
3-1	4450	14.53	16291	38.94	20741
4-6	9234	30.17	15926	38.00	25160
7-9	9370	30.62	6668	15.94	16038
10-12	4692	15.33	1780	4.26	6472
+13	2864	9.35	1189	2.86	4053
الجملة	30610	100	41854	100	72464

المصدر : التعداد العام للسكان 1965 ، مصدر سابق (مع حساب النسب واختصار الباحث) .

جدول (2-17)
توزيع السكان حسب حجم الأسرة الخاصة عام 1997

الجنسية	عدد الأسر	عدد أفراد الأسرة	جملة المجتمع	صافي متوسط حجم الأسرة
كويتية	117745	735317	1012415	6.24
غير كويتية	189004	605850	615387	3.21

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997. (مع حساب المتوسط من الباحث).

2 - 6 - تقسيم السكان حسب الحالة التعليمية

يعد المستوى التعليمي مؤشرا لمدى تقدم المجتمع ، والحالة التعليمية لأي فرد تعتبر من الخصائص الأساسية لقياس مدى تقدم التنمية البشرية للمجتمع ، لذا تهتم معظم الدول بتضمن بيانات تعداداتها عن مستوى الأفراد التعليمي لتحديد مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث أن الأمية من أخطر معوقات التنمية بشتى مجالاتها ، وتدل كذلك على مدى تخلف أي مجتمع من المجتمعات .

ومن خلال بيانات الجدولين (2-18) (2-19) والشكل (2-9) يمكن أن نستنتج بعض الأمور على النحو التالي :

- أن نسبة الأمية كانت مرتفعة عند الكويتيين وغير الكويتيين حيث كانت نسبة 56% ، 40% لكل منهما على الترتيب عام 1965 ، إلا أن هذه النسبة أخذت في الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 9% عند الكويتيين (للسكان أكثر من 15 سنة) و 12.9% عند غير الكويتيين عام 1997 . ولعل الفضل يرجع إلى الاهتمام المتزايد الذي تبذله الدولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار من خلال إنشاء المراكز المسائية والتي بدأت عام 1963 حيث ارتفع عدد مراكز محو الأمية من 25 مركزاً عام 1975 إلى 166 مركزاً عام 1984 ⁽¹⁾ .
- انخفاض نسبة الذين يقرأون ويكتبون حيث كانت 28% عند الكويتيين و 36% عند غير الكويتيين عام 1965 وقد هبطت إلى 8% عند الكويتيين عام 1997 . ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام الدولة بالتعليم ومنع تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية ، وصدر المرسوم رقم 4 لعام 1981 في شأن محو الأمية والتعليم الإلزامي حيث ينص على أن محو الأمية يكون إلزامياً بالنسبة لكل الكويتيين الأمين الذين يتجاوزون سن الإلزام طبقاً لقانون التعليم الإلزامي ، ولم يتجاوزوا الأربعين سنة ، والكويتيات الأميات العاملات بالقطاع الحكومي ولم يتجاوزن خمس وثلاثين سنة ⁽²⁾ ، وجاء هذا القانون ليُلبي متطلبات التنمية البشرية لمصاحبة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ، كذلك ظهرت أجيال جديدة تواصل تعليمها إلى المراحل الأعلى ، أما نسبة هذه الفئة عند غير الكويتيين فقد بلغت علم 1997 نسبة 30% ، ولعل سبب ارتفاعها تزايد نسبة العمالة غير الماهرة وغير المتخصصة في الكويت إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية في بلادهم الأصلية .
- أما فيما يتعلق بفئة حملة الشهادات الابتدائية والمتوسطة فيلاحظ ارتفاع النسبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين ، وذلك يدل على ارتفاع نسبة التعليم في الكويت ، حيث بلغت فئة الابتدائي عند الكويتيين بقدر 8.8% عام 1965 ، وقدرت عام 1997 بنسبة 23% ، أما التعليم المتوسط فقد بلغت عندهم 4.5% في عام 1965 ، وارتفعت لتصل إلى 32% عام 1997 ويعود السبب إلى أن التعليم في الكويت إجباري من سن السادسة إلى الخامسة عشر أو انتهاء المرحلة المتوسطة أيهما أقرب . أما عند غير الكويتيين

(1) بستان ، أحمد : آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، المجلد 12 ، 1984 ، ص 43-44 ، الكويت .

(2) بستان ، أحمد : المصدر السابق ، ص 75 .

فقد كانت فئة التعليم الابتدائي تمثل نسبة 6% عام 1965 وارتفعت لتصل إلى 14% تقريبا عام 1997 ، أما فئة التعليم المتوسط عندهم فقد كانت تمثل 5.3% وارتفعت لتصل إلى 19.4% عام 1997 ، ويعود سبب هذا الارتفاع البسيط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يحملون مؤهل الابتدائية ، وارتفاع نسبة الذين يحملون مؤهلات أعلى من الابتدائية والمتوسطة .

- أما فيما يتعلق بحملة الشهادات الثانوية ودون الجامعي (المعاهد التي تمنح دبلومات دون الجامعية) فقد أخذت نصيبها في الارتفاع كالمراحل التعليمية الأخرى ، فقد ارتفعت نسبة السكان الكويتيين من 1.5% عام 1965 إلى 18.5% عام 1997 ، وكذلك الحال بالنسبة للسكان غير الكويتيين فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة عندهم من 8.5% عام 1965 إلى 16.5% عام 1997 .

- أما فيما يتعلق بحملة الشهادات الجامعية وما فوقها فقد ارتفعت نسبة السكان الكويتيين من 0.29% عام 1965 إلى 8% تقريبا عام 1997 ، ورغم ارتفاع نسبتهم إلا أن هذه النسبة ضئيلة إذا ماقيست بالعدد الإجمالي للسكان . ولعل من أسباب ذلك توفر الوظائف الحكومية لأصحاب المؤهلات دون الجامعية ، مما يؤدي إلى عدم الإقبال على مواصلة التعليم الجامعي ، بالإضافة إلى الرغبة في الأعمال التجارية والأنشطة الأخرى التي تشغل الكثير عن إكمال دراساتهم الجامعية والعليا ، ومن أهم ما يؤخذ على التعليم الجامعي في الكويت هو اتجاه الطلبة الكويتيين للدراسات النظرية حيث بلغ خريجي الكليات النظرية 78% من إجمالي عدد الخريجين ، أما الكليات العملية فنجد أن نسبة الخريجين من الكويتيين لا تتعدى 46% من إجمالي عدد الخريجين في تلك الكليات لعام 1985⁽¹⁾ . أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فتدل النسب على ارتفاع أعداد أصحاب المؤهلات الجامعية إذا ما قورنت بالسكان الكويتيين حيث مثلت لهم عام 1965 نسبة 2.8% وارتفعت لتصل إلى 6.8% ، ويرجع السبب في ذلك الاهتمام بالدراسة الجامعية للتغلب على مصاعب الحياة والحصول على وظيفة أفضل لتحسين المستوى المعيشي ، إضافة إلى حاجة الدولة إلى استقدام ذوى المؤهلات العليا والخبراء للمشاركة في برامج التنمية ، التي تقوم بها الدولة لتكملة النقص الذي تعانيه من عدم كفاية الخبرات لدى المواطنين .

(1) الصباح ، أمل ، والشلقاني : مصدر سابق ، ص 136 .

جدول (2-18)
توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 1965

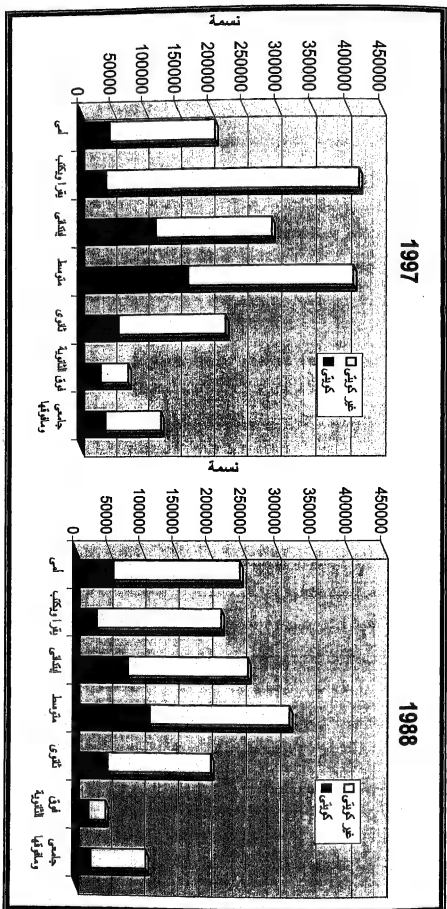
الحالة التعليمية	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أُمِّي	77761	56.34	77636	40.94	155397	47.43
يقرأ ويكتب	39048	28.29	68572	36.15	107620	32.85
ابتدائي	12203	8.85	11397	6.00	23600	7.20
متوسط	6216	4.50	10213	5.39	16429	5.00
ثانوي ودون الجامعي	2132	1.54	16247	8.57	18379	5.60
درجات جامعية وما فوقها	394	0.29	5334	2.82	5728	1.75
غير مبين	274	0.19	257	0.13	531	0.17
الجملة	138028	100	189656	100	327684	100

المصدر : التعداد العام للسكان 1965 ، مصدر سابق .

جدول (2-19)
توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 1997

الحالة التعليمية	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أُمِّي	47292	9.24	161181	12.92	208473	11.85
يقرأ ويكتب	42027	8.21	377025	30.22	419052	23.82
ابتدائي	118940	23.24	174226	13.96	293166	16.66
متوسط	168040	32.84	242850	19.47	410890	23.36
ثانوي ودون الجامعي	94605	18.49	205891	16.50	300496	17.00
درجات جامعية وما فوقها	40708	7.95	86008	6.89	126716	7.20
غير مبين	36	0.03	88	0.04	124	0.11
الجملة	511648	100	1247269	100	1758917	100

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 ، مصدر سابق .



الشكل (9-2) تطور الحالة السكانية الطبيعية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنسية للفترة 1988-1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .

أما فيما يتعلق بالتخصصات العلمية لخريجي الكليات في الكويت فيوضح الجدولان (20-2) و (21-2) النسب المئوية لخريجي كليات التعليم التطبيقي والتدريب (1) ، وخريجي جامعة الكويت للعام الدراسي 1996-1997 ، ونستنتج منهما بعض الحقائق التالية :

أ - خريجي كليات التعليم التطبيقي :

يتضح أن التخصصات النظرية تستحوذ على النصيب الأكبر من الخريجين حيث قدرت للكوييتيين بنسبة 35% للتربية الإسلامية ونسبة 43.3% للدراسات التجارية ، أما غير الكوييتيين فقدرت لهم نسبة 34% للتربية الإسلامية و 35.8% للدراسات التجارية . ويعود السبب إلى توفر الوظائف الإدارية في القطاع الحكومي وإلى أن أغلب خريجي الثانوية العامة ممن ذوي التخصصات الأدبية مما يحتم عليهم متابعة الدراسة في الكليات النظرية والأدبية .

أما خريجي الكليات العملية والتطبيقية فيتضح أن نسبتها متدنية حيث قدرت للكوييتيين 16.9% للدراسات التكنولوجية و 4.8% للعلوم الصحية ، وقدرت للخريجين غير الكوييتيين 17.6% للدراسات التكنولوجية و 12.6% للعلوم الصحية . ويعود السبب إلى أن هذه الكليات لاتقبل إلا خريجي الثانوية العامة القسم العلمي ، إضافة إلى أن خريجي هذه الكليات تكون أعمالهم فنية ومهنية مما يجعل الكثيرين يفضلون الأعمال الإدارية المتوفرة في القطاع الحكومي .

ب - خريجي جامعة الكويت :

لاتختلف نسب تخصصات خريجي جامعة الكويت عن تخصصات خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، حيث يتضح أن التخصصات الأدبية والنظرية تستحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 76.5% لتخصصات العلوم الإدارية والآداب والتربية والحقوق والشريعة من إجمالي الخريجين الكوييتيين وغير الكوييتيين ، ونلاحظ أن تخصص الآداب والتربية من أكثر التخصصات التي تخرج العديد من الطلاب ، حيث قدرت نسبة الخريجين الكوييتيين 43.8% وغير الكوييتيين بنحو 47.5% للعام الدراسي 1996/1997 ، ويعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرناها آنفا لخريجي التعليم التطبيقي ، أما خريجي الكليات

(1) في عام 1982 صدر مرسوم بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وتقوم هذه الهيئة بوضع استراتيجية جديدة للتعليم التطبيقي والتدريب تهدف إلى تكامل أهداف ومهام المعاهد والمراكز التابعة للهيئة والتنسيق فيما بينها لإعداد العمالة الوطنية .

أنظر : مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط : ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج ، 1985 ، ص 16 ، الكويت .

العلمية والتطبيقية فإن نسبها متدنية حيث قدرت بنحو 23.5% لتخصصات العلوم والهندسة والبتترول والطب والعلوم الطبية المساعدة والتمريض من إجمالي الخريجين الكويتيين وغير الكويتيين « مما يجعل سوق العمل في حاجة إلى هذه التخصصات التي تعتبر نادرة إن صح التعبير » ويعوض ذلك باستقدام العمالة من الخارج « مما يساعد ذلك في ارتفاع نسبة السكان غير الكويتيين لجملة المجتمع السكاني بالكويت .

جدول (2-20)

توزيع خريجي كليات التعليم التطبيقي الكويتيين وغير الكويتيين للعام الدراسي 1996/1997

الكلية	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
التربية الأساسية	982	35	120	34	1102	35
الدراسات التجارية	1210	43.3	126	35.8	1336	42.4
العلوم الصحية	134	4.8	44	12.6	178	5.7
الدراسات التكنولوجية	473	16.9	62	17.6	535	16.9
الجملة	2799	100	352	100	3151	100

المصدر : Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p 336, T. 258

جدول (2-21)

توزيع خريجي جامعة الكويت الكويتيين وغير الكويتيين للعام الدراسي 1996/1997

الكلية	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العلوم الإدارية	577	21.4	46	16.5	623	20.9
الآداب والتربية	1178	43.8	132	47.5	1310	44.1
الحقوق والشرعية	317	11.7	24	8.7	341	11.5
العلوم	216	8	40	14.4	256	8.6
الهندسة والبتترول	265	9.8	21	7.5	286	9.7
الطب	102	3.8	3	1.1	105	3.5
العلوم الطبية المساعدة والتمريض	40	1.5	12	4.3	52	1.7
الجملة	2695	100	278	100	2973	100

المصدر : Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p 346, T. 268

2- 7 الخصائص الاقتصادية

2- 7- 1 حجم قوة العمل

نقصد بقوة العمل أو القوة البشرية الأفراد القادرين على العمل والذين يمكنهم المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وهم مافوق سن الخامسة عشر ودون سن الستين . ومن خلال بيانات الجدول (22-2) يمكن أن نستنتج بعض الخصائص الخاصة بقوة العمل على النحو التالي :

- ارتفاع نسبة قوة العمل من 39.4 % عام 1965 إلى 54.8% عام 1997 لإجمالي السكان أي أن نحو 45% من السكان خارج قوة العمل عام 1997 ، ويدخل في هذه الفئة الإناث من ربات البيوت إضافة إلى الطلبة والطالبات والأطفال والمعوقون وكبار السن ، وقد انخفضت نسبة الإعاقة⁽¹⁾ لإجمالي السكان من 1.55 عام 1965 إلى 0.82 نسمة عام 1997 ، أي أن كل فرد يعمل كان يعول 1.55 نسمة وانخفضت هذه النسبة إلى كل فرد يعمل في المجتمع يعول 0.82 نسمة لا يعمل .

جدول (22-2)

توزيع السكان حسب النوع والجنسية والعلاقة بقوة العمل للفترة 1965 - 1997

البيان	الكويتيون			غير الكويتيون			الجمالية		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1965									
السكان	112569	107490	220059	173743	73537	247280	286312	181027	467339
قوة العمل	41926	1092	43018	133603	7676	141279	175529	8768	184297
النسبة المئوية %	37.29	1.01	19.55	76.9	10.4	57.13	61.3	4.8	39.4
1997									
السكان	369614	375575	745189	944956	462630	1407586	1314570	838205	2152775
قوة العمل	128144	62922	191066	776887	211899	988786	905031	274821	1179852
النسبة المئوية %	34.6	16.7	25.63	82.2	45.8	70.24	68.8	32.7	54.8

المصدر : بيانات الإدارة المركزية للإحصاء التعداد العام 1965 ، مصدر سابق ، والهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 ، مصدر سابق (مع حساب قوة العمل من الباحث) .

(1) تم قياس نسبة الإعاقة من الباحث .

- قدرت قوة العمل للسكان الكويتيين بنسبة 19.55% من مجموع السكان الكويتيين منهم 37.29% من جملة الذكور و 1.0% من جملة الإناث عام 1965 . أما غير الكويتيين فقد قدرت قوة العمل لهم بـ 57.13% منهم 76.9% للذكور و 10.4% للإناث . أما عام 1997 قدرت قوة العمل للسكان الكويتيين بنسبة 25.63% من مجموع السكان الكويتيين منهم 34.6% من جملة الذكور و 16.7% من جملة الإناث . أما غير الكويتيين فقد قدرت قوة العمل لهم 70.24% من جملتهم 82.2% للذكور و 45.8% للإناث .
- يلاحظ من خلال نسب قوة العمل للفترة ما بين 1965 و 1997 ، أن نسبة قوة العمل لغير الكويتيين تمثل نحو 3 أمثال قوة العمل للكويتيين عام 1965 ، وارتفعت النسبة لتصل إلى 5 أمثال قوة العمل من الكويتيين عام 1997 . ومن الواضح أن ضائلة نسبة إسهام القوى العاملة الكويتية قد أثّر في إجمالي قوة العمل في الدولة . وتعد بذلك نسبة القوى العاملة الكويتية أقل مما هي لدى السكان غير الكويتيين ، ويعود ذلك إلى الاختلافات في الخصائص العمرية والنوعية بين المجتمعين إلى جانب أن الدافع الاقتصادي يعد أحد عوامل الجذب لهجرة السكان غير الكويتيين لدولة الكويت .
- ويلاحظ ارتفاع نسبة العاملات من الإناث الكويتيات فيما بين عامي 1965 و 1997 ، إذ ارتفع عددهن من 1092 بنسبة 1.0% فقط عام 1965 إلى 62922 امرأة يمثلن 16.7% من مجموعهن عام 1997 ، بسبب ارتفاع نسبة التعليم للإناث ، وانفتاح المجتمع وتغير كثير من العادات والتقاليد . ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة العاملات غير الكويتيات لنفس الفترة ، وذلك بسبب اختلاف نوعية الهجرة التي استقدمتها الكويت في الفترة الأولى للعمّال والتي تتمثل غالبيتها من الذكور العاملين في قطاع التشييد والبناء والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، إضافة إلى تفرّد غير الكويتيات ببعض الأعمال مثل السكرتارية في القطاع الخاص ، ومحلات البيع والخدمة المنزلية ، والتي عادة لا تقوم بها المرأة الكويتية .
- ساهم كل من الذكور الكويتيين وغير الكويتيين في غالبية النسبة الخاصة بكل منهما في فئة القوى العاملة ، ولذلك فإن نسبة إسهام الإناث في الفئة المذكورة قليلة جدا ، إلا أن ضآلتها أكثر حدة لدى الإناث الكويتيات .
- أما فيما يخص نسبة الإعالة للسكان الكويتيين ، فقد انخفضت من 4.1 نسمة عام 1965 إلى 2.9 نسمة عام 1997 ، ويرجع ذلك إلى كبر حجم الأسرة من ناحية ، وأن نسبة

كبيرة من النساء لايعلن من ناحية أخرى . أما غير الكويتيين فقد قدرت لهم نسبة الإعالة عام 1965 بحوالي 0.7 نسمة ، وانخفضت عام 1997 لتصل إلى 0.4 نسمة ، ويرجع السبب إلى صغر حجم الأسرة من ناحية ، وإقبال الإناث غير الكويتيات على العمل من ناحية أخرى ، ووجود عدد كبير من الوافدين (العزاب) ، بالإضافة إلى المتزوجين الذين لم يقوموا بإحضار أسرهم معهم ، والاختلاف حسب الجنسية يتفق منطقياً مع أهداف الإستعانة بالعمالة الوافدة ، حيث أن تقارب قيمة معدلي الإعالة (إن حدث ذلك) يعنى وجود فائض العمالة الوافدة ، فكلما انخفض معدل الإعالة لغير الكويتيين عنه للكويتيين ، كلما عني ذلك مساهمة العمالة الوافدة في توفير معدل معيشة أفضل للكويتيين⁽¹⁾ ، بفرض ثبات كمية السلع والخدمات المنتجة .

2 - 7 - 2 توزيع القوى العاملة حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي

اتسم النشاط الاقتصادي للسكان منذ نشأة بالتنوع حيث جمع بين النشاط التجاري البحري والنشاط البرى ، وقد كافح أبناء المجتمع الكويتي الظروف الاقتصادية الصعبة ، من خلال الغوص للبحث عن اللؤلؤ في أعماق الخليج العربي ، والتنقل بين البلدان لبيع تجارتهم بين موانئ الخليج وأفريقيا وساحل الهند ، حتى وصلوا إلى البنغال وجزر الهند الشرقية ، وقد ذكر كبنهاوزن Kepnhawzen المقيم المسؤول لشركة الهند الشرقية الهولندية في عام 1756 ، أن الكويت في تلك الفترة المبكرة كانت تمتلك أكثر من 300 سفينة ، يعمل عليها 4000 رجل في صيد اللؤلؤ ، بخلاف سفن صيد الأسماك . وبدلنا على النمو في النشاط البحرى مذكره كارستن نيبور Carsten Neibuhr عام 1764 ، أن أبناء الكويت يمتلكون أكثر من 800 سفينة في تلك الفترة⁽²⁾ .

أما النشاط البرى فقد تمثل في تجارة القوافل الضخمة التي كانت تحمل البضائع والأغنام والتمور من وإلى الكويت من بلاد الشام ، وقد ذكر في هذا المجال الطبيب الإنجليزي إدوارد إيفز Adward Evez عام 1758 ، الذي كان ينوى السفر مع إحدى هذه

(1) حسين ، أبوبكر أحمد ، الإحصاءات التطبيقية في دولة الكويت ، جامعة الكويت ، 1986 ، ص 201 ، الكويت .

(2) وزارة التخطيط : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت والتنمية الاجتماعية ، 1995 ، ص 16-18 ، الكويت .

القوافل ، أن القافلة كانت بعدد خمسة آلاف جمل وألف رجل يقودونها مما يوضح حجم هذا النشاط التجاري البري⁽¹⁾ .

وقد كان لهذه الأنشطة الاقتصادية دور بارز في تلاحم أبناء المجتمع ، أمام الظروف الصعبة التي كانوا يمرون بها ، وأتاحت لهم الرحلات في البر والبحر انفتاحا على مجتمعات وأفكار جديدة ، وقد ساعد ذلك على تقبل كل جديد مفيد .

وفي عام 1946 بعد تصدير أول شحنة من النفط إلى العالم الخارجي وتدفق العائدات النفطية ، انتقل النشاط الاقتصادي نقله كبيره ، وتحول من الإعتماد على النشاط البحري والبري إلى الإعتماد على النفط كمصدر أساسي للعيش ، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى ، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدولين (23-2) (24-2) والشكل (2-10) كالتالي :

جدول (23-2)

توزيع السكان حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي عام 1973

الجملة		غير كويتي		كويتي		أقسام النشاط الاقتصادي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
3.53	3696	99.08	3662	0.92	34	الزراعة والصيد
3.85	4039	68.92	2784	31.8	1255	المناجم والمحاجر
21.11	22090	97.37	21508	2.63	582	الصناعات التحويلية
0.21	229	99.12	227	0.88	2	المياه والغاز والكهرباء
11.08	11605	99.14	11506	0.86	99	التشييد والبناء
33.42	34990	94.23	32974	5.77	2016	التجارة
5.97	6253	95.44	5968	4.56	285	النقل والمواصلات والتخزين
5.09	5291	86.12	4557	13.88	734	التحويل والتأمين والعقارات
15.75	16486	98.99	16321	1.01	165	الخدمات الحكومية
100	104679	95.05	99507	4.95	5172	المجموع

المصدر : Ministry of Planning : Op. Cit. 1976, p. 92, T. 56.

(1) وزارة التخطيط : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، المصدر السابق ، ص 17 .

انخفضت نسبة العاملين من غير الكويتيين إلى خمسة أمثال العاملين الكويتيين تقريبا عام 1997 ، بعد أن كانوا يمثلون نحو عشرين مثلاً تقريبا عام 1973 . يتضح ذلك من خلال التفاوت الكبير في نسب العاملين للسكان الكويتيين وغير الكويتيين في أقسام الأنشطة الاقتصادية المختلفة على النحو التالي :

2 - 7 - 1 قطاع الزراعة والصيد

يعمل في القطاع الزراعي نحو 3700 عامل بنسبة 3.5% من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية ، منهم نحو 99% من غير الكويتيين و 1% فقط من الكويتيين ، ورغم ارتفاع عدد العاملين بالزراعة عام 1997 إلى 22341 عامل ، إلا أن نسبتهم انخفضت إلى نحو 2% من جملة العاملين ، ولا يمثل الكويتيون سوى 0.17% منهم ، حيث ينظر المجتمع الكويتي إلى هذه الحرفة نظرة متدنية فضلا عن قلة المردود المادي منها .

2 - 7 - 2 قطاع المناجم والمحاجر

يعمل في قطاع المناجم والمحاجر نحو 4000 عامل بنسبة 3.85% من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية ، منهم 69% تقريبا من غير الكويتيين و 31% من الكويتيين عام 1973 . وارتفعت نسبة مشاركة السكان الكويتيين إلى الضعف عام 1997 ، أما غير الكويتيين فبلغت لنفس العام نحو 54% . ويرجع السبب إلى ارتفاع العائد المادي لهذه المهن المتمثلة في مناقب البترول وغيرها .

2 - 7 - 3 قطاع الصناعات التحويلية

بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية 22000 عامل تقريبا بنسبة 21.11% ، من إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية الأخرى عام 1973 ، منهم 97% من غير الكويتيين و 3% تقريبا من الكويتيين ، أما عام 1997 فقد ارتفع عددهم إلى 77294 ، وبلغت نسبة مساهمة العاملين الكويتيين في هذا القطاع نحو 8% ، وغير الكويتيين 92% تقريبا ، ويوضح هذا التفاوت الشكل (2-10) . ومن أسباب تدني نسبة العاملين الكويتيين في هذا القطاع عزوفهم عن الأعمال الحرفية اليدوية المتعبة ، إضافة إلى ما يقدمه القطاع الحكومي من مميزات ، وكذلك النظرة الاجتماعية المتدنية السائدة في المجتمع الكويتي للعاملين في المهن الحرفية ، مما يجعل الكثير من الكويتيين يتجهون إلى الوظائف الحكومية أو الإدارية في القطاعات الأخرى .

جدول (2-24)

توزيع السكان حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي عام 1997

الجملة		غير كويتي		كويتي		أقسام النشاط الاقتصادي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1.89	22341	99.83	22304	0.17	37	الزراعة والصيد
0.69	8086	54.17	4380	45.83	3706	المناجم والمحاجر
6.56	77294	91.83	70975	8.17	6319	الصناعات التحويلية
0.69	7889	46.74	3687	53.26	4202	المياه والغاز والكهرباء
10.78	126927	99.48	126269	0.52	658	التشييد والبناء
16.00	189504	98.44	186542	1.56	2962	التجارة
3.50	41334	87.28	36078	12.72	5256	النقل والمواصلات والتخزين
3.50	41388	87.84	36352	12.16	5036	التحويل والتأمين والعقارات
48.54	572558	72.32	414085	27.68	158473	الخدمات الحكومية
7.85	92531	95.22	88114	4.78	4417	غير مبين
100	1179852	83.81	988786	16.19	191066	المجموع

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية 1997 ، مصدر سابق .

2-7-4 قطاع المياه والغاز والكهرباء

يعتبر قطاع المياه والغاز والكهرباء من أقل القطاعات استخداماً للأيدى العاملة ، ذلك بسبب اعتماد الكويت على محطات تقطير المياه ، ومحطات ضخ الغاز وتوليد الكهرباء إلكترونياً ، والتي لا تحتاج إلى كثير من الأيدى العاملة ، فقد بلغت نسبة العاملين في هذا النشاط 0.7% تقريباً ، وهي أدنى نسبة عام 1997 . وقد بلغ إجمالي العاملين في هذا القطاع نحو 229 عامل منهم 99% من غير الكويتيين و 1% فقط من الكويتيين عام 1973 ، وقفز عددهم إلى 7889 عام 1997 ، وارتفعت نسبة مساهمة الكويتيين في هذا القطاع لتصل إلى 54% تقريباً في حين انخفضت نسبة غير الكويتيين إلى 46% لهذا العام ، ويرجع سبب ذلك إلى إنشاء بعض المعاهد الفنية والمهنية التي استطاعت أن تستقطب كثيراً من الشباب الكويتي وتأهيلهم للعمل في هذا القطاع الحيوي .

2-7-5 قطاع التشييد والبناء

يأتى قطاع البناء في المرتبة الرابعة كأكبر قطاع بعد قطاعات التجارة والصناعات التحويلية والخدمات الحكومية من حيث أعداد العاملين وفق إحصاء عام 1973 ، حيث يعمل فيه نحو 11600 عامل ، منهم 99% من غير الكويتيين و 1% فقط من الكويتيين ولم تختلف هذه النسب عنها في عام 1997 ، رغم ارتفاع عددهم إلى أكثر من عشرة أمثال ماكانوا عليه ، ويبين ذلك الشكل (2-10) وهذا يوضح أيضا عزوف الكويتيين عن العمل في هذا القطاع ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب التي ذكرناها آنفا ، بالإضافة إلى طبيعة أعمال هذا القطاع الشاقة من ناحية ومن ناحية ثانية توفر فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى . أما غير الكويتيين ممن لا يحملون شهادات علمية أو ليس لديهم حرف مهنية ، إضافة إلى كثير ممن دخلوا الكويت بطريقة غير مشروعة ، لا يجدون اختياراً أمامهم إلا العمل في هذا القطاع الذي لا يتطلب أي شروط للعمل به لذلك نجد أن النسبة تكاد تنحصر فيهم تماما .

2-7-6 قطاع التجارة والنقل والمواصلات والتأمين

يحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية فهو من أكبر القطاعات احتواء للعمالة في عام 1973 حيث بلغ إجمالي العمالة نحو 34990 بنسبة 33.42% منهم 5.8% كويتيون و 94.2% غير كويتيون ، ويرجع سبب انخفاض نسبة الكويتيين في هذا القطاع كونهم أصحاب الأعمال ومالكى المؤسسات والشركات التجارية ، إضافة إلى أن هناك عدد من الموظفين الكويتيين العاملين بوزارات الدولة المختلفة يعملون في الوقت ذاته بالتجارة إلا أنهم لا يسجلون أثناء عملية العد السكاني على أنهم يعملون في القطاع التجاري ، إضافة إلى أن قانون المهن التجارية لا يسمح باعطاء تراخيص تجارية للموظفين لذلك يضطر الكثير من الموظفين إلى القيام بإصدار التراخيص التجارية بأسماء زوجاتهم أو أمهاتهم اللواتي لا يعملن بالحكومة . أما العمالة فاعلمها من غير الكويتيين . أما قطاع النقل فقد بلغ إجمالي العمالة نحو 6253 بنسبة 5.97% من جملة العاملين ، منهم 4.56% كويتيون و 95.44% غير كويتيون .

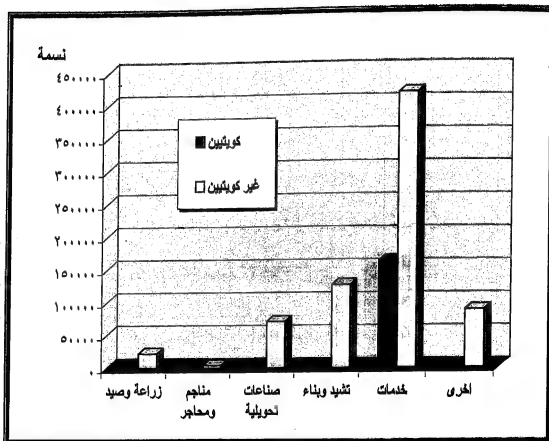
وفي عام 1997 انخفضت نسبة العاملين في قطاع التجارة لتصل إلى 16% رغم ارتفاع عدد العاملين في هذا النشاط إلى أكثر من خمسة أمثال (189,504) ، منهم 1.56% كويتيون و 98% غير كويتيون ، ويرجع ذلك إلى استقطاب القطاع الحكومى لكثير من الأيدي العاملة

الكويتية وغير الكويتية لعدة أسباب منها الاستقرار المادي متمثلاً في الأجر الشهري الثابت إضافة إلى كثير من المميزات الخاصة بالحوافز والمكافآت وماشابه ذلك . أما قطاع النقل فقد بلغ إجمالي العمالة عام 1997 نحو 41334 بنسبة 3.5% من جملة العاملين بالدولة ، منهم 12.7% كويتيين و 87.3% غير كويتيين ، ويرجع سبب انخفاض نسبة العاملين الكويتيين في هذا القطاع لعدة أسباب أهمها انخفاض أجور النقل العام إضافة إلى متاعب هذه المهنة . أما النقل الخاص فقد سيطر على شطره الأكبر مجموعة من مؤسسات خدمات " تاكسي تحت الطلب " والتي تستعين في الغالب بعمالة غير كويتية ، نظراً لانخفاض تكلفتها مع الأخذ بالاعتبار أن أصحاب هذه المؤسسات من الكويتيين ، أما الشطر الآخر فيعتمد على أصحاب التاكسي " الأجرة " من الكويتيين ، بالإضافة إلى أصحاب السيارات الخاصة من الكويتيين وغير الكويتيين .

وفيما يخص قطاع التحويل والتأمين والعقار فقد بلغ عدد العاملين عام 1973 نحو 5291 بنسبة 5% من إجمالي العاملين ، منهم 14% تقريباً كويتيين و 86% غير كويتيين ، ولم تختلف هذه النسبة كثيراً عنها في عام 1997 ، رغم ارتفاع عددهم إلى 41388 أي نحو ثمانية أمثال ماكانوا عليه ، حيث بلغت عند الكويتيين نحو 12% تقريباً في مقابل 87% لغير الكويتيين .

2 - 2 - 7 قطاع الخدمات الحكومية

يعمل في القطاع الحكومي نحو 16486 بنسبة 15.75% من جملة العاملين منهم 99% غير كويتيين و 1% فقط كويتيون . وبهذه النسب فقد احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة عام 1973 بعد كل من قطاعي التجارة والصناعات التحويلية ، أما عام 1997 فقد احتل هذا القطاع المركز الأول ترتيباً من حيث عدد العاملين فقد بلغ نحو 572558 أي نحو 35 مثلاً بنسبة 48.5% من جملة العاملين ، منهم 28% تقريباً كويتيون و 72% غير كويتيون ، ويبين هذا التفاوت الشكل (2-10) ويرجع ذلك إلى اتجاه كثير من الكويتيين إلى هذا القطاع والابتعاد عن الأعمال التجارية نظراً للمميزات المتوفرة به والتي ذكرناها آنفاً ، إضافة إلى أن الأعمال التجارية تحتاج إلى رؤوس أموال وإلى مجهود أكبر ومتابعة شبه مستمرة على عكس الوظائف الحكومية التي لا تتطلب ذلك ، وغالباً ما يكون العمل فيها محدداً ومرتبطة بوقت معين . أيضاً حاجة هذا القطاع بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم إلى أيد عاملة كويتية وغير كويتية لإعادة تشكيل البنية الأساسية في دولة الكويت إلى سابق عهدها .



الشكل (2-10) توزيع قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي عام 1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .

2 - 7 - 3 مستوى المعيشة

تصنف دولة الكويت من خلال متوسط دخل الفرد ضمن البلدان الغنية ، حيث بلغ دخل الفرد خلال الفترة في أسعار البترول في عقد السبعينيات وماتلاها إلى ما يقارب العشرين ألف دولار في عام 1990 . ووفقا لتقديرات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في عام 1992 فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في البلدان متوسطة الدخل قد بلغ 2220 دولار الأمر الذي يعني أن متوسط الدخل للفرد الكويتي يعادل خمسة أمثال ذلك المتوسط العالمي (1) .

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث يوضح الشكل (2-11) أن نصيب الفرد الكويتي يأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من دولة

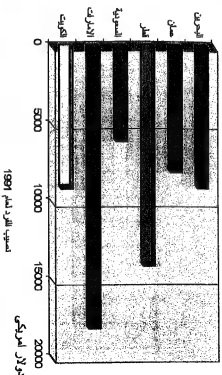
(1) مركز البحوث والدراسات الكويتية : مصدر سابق ، ص 78 .

الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر خلال الأعوام 1983 - 1990 ، وقد أرتفع نصيب الفرد الكويتي من إجمالي الناتج المحلي في عام 1992 ليمثل المركز الثاني بعد نصيب الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولعل السبب يرجع إلى اهتمام الدولة بالمواطن ومحاولة الرقي به وتحسين وضعه الاقتصادي ، من خلال القنوات المتمثلة بالرواتب والدعم الحكومي للسلع والخدمات وغيرها .

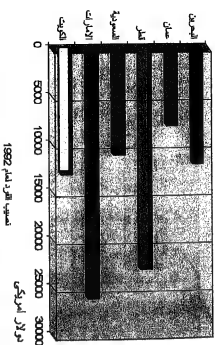
ومن خلال فئات الدخل حسب الجنسية يتضح من الجدول (2 - 25) بعض الأمور كالتالي :

- أكثر من النصف بقليل من السكان الكويتيين (بنسبة 57.7%) يتراوح دخلهم بين 401 - 1200 دينار كويتي .
- نحو ثلاثة أرباع السكان غير الكويتيين (بنسبة 77.9%) يتراوح دخلهم بين 250 - 800 دينار كويتي وهم من الذين يحملون الشهادات وذوي الاختصاصات الفنية ، كالأطباء والمهندسين ورجال القضاء إضافة إلى المدرسين ونحو ذلك .
- تمثل أدنى نسبة للسكان الكويتيين بنحو 0.6% لذوى الدخل أقل من 250 دينار ويرجع ذلك إلى المساعدات التي تقدمها الدولة ، ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ذوى الدخل المحدود والذين يقل دخلهم عن 250 ديناراً كويتياً شهرياً حسب الحالة وعدد أفراد الأسرة ، إضافة إلى إعانة المسكن والإعفاء من قيمة استهلاك الكهرباء والماء .
- ارتفاع نسبة فئة الدخل 2500 د.ك فأكثر بالنسبة للسكان الكويتيين بقدر 12.9% ويرجع السبب إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الدراسية العالية ، كالأساتذة الجامعيين والمستشارين وأصحاب المناصب القيادية وكبار التجار ورجال الأعمال الذين ترتفع دخولهم إلى هذه الفئة .
- أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فتمثل أدنى نسبة لهم لفئة الدخل ما بين 1801-2499 د.ك أي نحو 0.2% ، ويعود السبب إلى أن أغلب الوافدين إلى الكويت من فئة العاملين سواء المتخصصين أو غير المتخصصين والذين تكون دخولهم تتناسب مع ما يقدمونه من أعمال .
- بالنسبة لجملة السكان تأتي أعلى فئة في الدخل بين 250 - 400 بنسبة 23.2% ، يليها الفئة ما بين 401 - 600 بنسبة 22.5% أما أدنى فئة للدخل فهي فئة 1801-2499 د.ك بنسبة 1.8% .

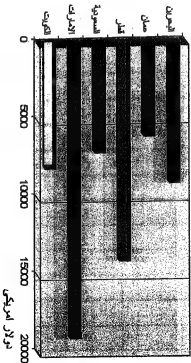
تصنيف الفرد لعام 1980



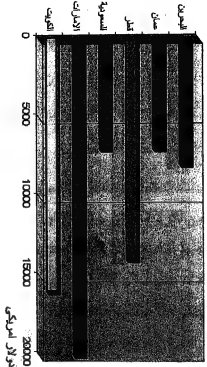
تصنيف الفرد لعام 1983



تصنيف الفرد لعام 1991



تصنيف الفرد لعام 1992



الشكل (2-11) تصنيف الفرد في دول الخليج العربي من إجمالي الناتج المحلي عن الفترة

1983 - 1992

المصدر : من تصنيف الباحث .

جدول (2-25)

متوسط فئات الدخل للسكان الكويتيين وغير الكويتيين عام 1996

فئة الدخل * (بالدينار الكويتي)	كويتي %	غير كويتي %	جملة %
أقل من 250 دينار	0.6	6.3	4.0
250 - 400	5.4	34.6	23.2
401 - 600	12.7	28.9	22.5
601 - 800	16.0	14.4	15.1
801 - 1000	16.9	6.7	10.7
1001 - 1200	12.1	3.9	7.0
1201 - 1400	7.8	1.9	4.2
1401 - 1600	6.4	1.7	3.5
1601 - 1800	4.9	0.6	2.4
1801 - 2499	4.3	0.2	1.8
2500 فأكثر	12.9	0.8	5.6
الجملة	100	100	100

المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، بحث ميزانية الأسرة ، 1996 .

* تمثل فئة الدخل حسب بحث ميزانية الأسرة لعام 1996 للأسرة شهريا ، ويعتبر خط الفقر في دولة الكويت حسب تصنيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحدود 200 - 250 دينارا شهريا للأسرة التي تستحق إعانة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت (1) .

ومن خلال استعراض مستويات الدخل في الكويت تجدر الإشارة بأن هذه المستويات لاتعطي بيانا حقيقيا للمستوى المعيشي للفرد الكويتي وغير الكويتي ، حيث إن الأفراد موارد مالية أخرى لا يرغبون بالإعلان عنها أثناء عمليات العد السكاني ، وفي استبيانات البحوث الدراسية كالعمل في التجارة أو امتلاك عقارات والاستفادة من ريعها ، إضافة إلى العمل الحكومي الذي يعتبره المواطن الكويتي حقاً مكتسباً له ، كذلك السكان غير الكويتيين لديهم موارد مالية أخرى كالعمل في مهنتين في الفترة الصباحية والفترة المسائية أو امتحان أعمال حرة وغير ذلك .

(1) المصدر : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، " كتاب الإحصاء السنوي " ، 1998 ، الكويت .

2 - 8 المستقبل السكاني في دولة الكويت

ينقسم السكان في الكويت إلى قسمين الكويتيين وغير الكويتيين ، وبما أن مجتمع السكان الكويتيين مجتمع مغلق في وجه الهجرة الدولية ، يتزايد أفرادهم بالمواليد ويتناقصون بالوفاة ، فيما عدا ما يضاف إليه سنوياً بسبب منح الجنسيات ، لذلك فإن التغير في أعداد السكان الكويتيين يعود إلى عاملين هما المواليد والوفيات والتجنيس ، لذلك يمكن التنبؤ لهم وفق الإحصائيات المتوفرة ، أما المجتمع السكاني غير الكويتي فإنه مكون من عدة جنسيات مختلفة ويصعب التنبؤ لهم نظراً لاختلاف اتجاهات الهجرة ومصادرها وأحجامها ، بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل مختلفة تؤثر في حجم الهجرة في الكويت من أهمها :

- القرارات التي تصدر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الخاصة بدخول الوافدين .
- القرارات التي تصدر من وزارة الداخلية الخاصة بدخول الوافدين .
- العلاقات السياسية وتوجهاتها بين الكويت والدول المصدرة للهجرة .
- انتعاش السوق الاقتصادية وتذبذبها في أوقات مختلفة .
- السياسات التي تتبعها الدول المصدرة للهجرة .

أما التقدير السكاني للكويتيين فيوضح الجدول (2-26) أن عددهم سوف يصل إلى 774241 في عام 2001 من خلال معدل النمو السنوي المقدّر بنحو 3.32% ، وسوف تكون هناك زيادة سكانية بنحو 140 ألف نسمة بحلول عام 2005 حيث سيصل عدد السكان إلى 914049 ، ويقدر أن يتعدى السكان الكويتيون المليون نسمة بحلول عام 2010 . وسيصل عدد السكان الكويتيين إلى الضعف في خلال 20 سنة من عام 1995 حتى عام 2015 حيث كان عددهم عام 1995 نحو 665820 ويقدر عددهم بنحو 1273976 بحلول عام 2015 . وهذه التقديرات تكون صحيحة بفرض ثبات معدلات الوفيات الحيوية للسكان الكويتيين كثبات معدلات المواليد والوفيات ومعدل الخصوبة ، وبالتالي ثبات معدل النمو السنوي المقدّر بـ 3.32% .

من خلال التقديرات السكانية للمجتمع الكويتي يتضح أن السكان الكويتيين في حالة نمو ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع يتمتع باستقرار اقتصادي واجتماعي ، ومن الأسباب التي ساعدت على نمو المجتمع الكويتي ارتفاع معدل المواليد والذي يبلغ 39.9 لكل ألف من السكان في مقابل انخفاض معدل الوفيات الخام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان ، إضافة إلى الثبات النسبي لمعدلات الوفيات لفئات كبار السن بسبب تقدم الخدمات الصحية ، مع ارتفاع ملحوظ في معدل الخصوبة للأمهات وارتفاع أعداد الإنجاب في سن الإنجاب .

جدول (2-26)

تقديرات السكان الكويتيين للفترة 2000-2015

سنة التقدير	معدل النمو السنوي المقدر	عدد السكان المقدر
2001	%3.32	774.241
2005	%3.32	914049
2010	%3.32	1.079.106
2015	%3.32	1.273.976

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على التعدادات السكانية 1985-1995 (1).

ويرى الباحث أن هناك مجموعة أسباب تساعد بدورها في اتجاه انخفاض النمو السكاني للكويتيين كالاتقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وتوفر كثير من الخدمات الاجتماعية ، وهذا بدوره انعكس على وضع المرأة الكويتية وجعلها تتمتع بوضع اجتماعي ومادي مستقر يشجعها على قلة الإنجاب .

إلا أن هناك عوامل تساعد على زيادة النمو السكاني للكويتيين منها سياسة التجنيس التي تتبعها الدولة في منح الجنسية لبعض الفئات التي تنطبق عليها شروط المواطنة بالكويت والتي مازالت مستمرة مما سيساعد على زيادة أعداد السكان الكويتيين في المستقبل .

ويرى الباحث أن بالإمكان تقدير أعداد السكان غير الكويتيين لعام 2010 وفقا للتقديرات العالمية لسكان الكويت ، حيث قدر عدد السكان في الكويت بنحو 2.9 مليون نسمة لعام 2010 (2) ، وبما أن تقديرات السكان الكويتيين لعام 2010 قد وصل إلى 1.079 مليون نسمة فإن السكان غير الكويتيين سوف يصل عددهم في عام 2010 إلى نحو 1.82 مليون نسمة ، وسوف تصل مساهمتهم من إجمالي السكان إلى نحو 62.8% ، وسوف تصل مساهمة السكان الكويتيين إلى نحو 37.2% من إجمالي السكان ، وتخضع تقديرات السكان غير الكويتيين إلى القرارات التي تصدر عن وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، والتي تحدد المعايير الخاصة بدخول الوافدين إلى الكويت .

$$(1) \quad R = \frac{I}{N} \ln \frac{PN}{PO} \quad : \text{تم حساب معدل النمو السنوي من معادلة}$$

وتم حساب عدد السكان المقدر من المعادلة الأسية $PN = PO \cdot e^{Rn}$ ، حيث Pn هي عدد السكان في التعداد اللاحق ، و PO عدد السكان في التعداد السابق ، و n هي طول الفترة بين التعدادين .
المصدر : الشلقاني ، مصطفى حنفي : طرق التحليل الديموجرافي ، جامعة الكويت ، ص 487 - 489 ، 1994 ، الكويت .

Population reference, Pero, 1999 .

(2)

لذلك يستلزم دراسة وضع الهجرة بالكويت وتحديد حجمها في ضوء التقديرات المستقبلية للسكان الكويتيين وغير الكويتيين للوصول إلى موازنة سكانية للمجتمع السكاني في الكويت ، لتحقيق نوع من التجانس السكاني من خلال رفع نسبة مساهمة السكان الكويتيين ، في مقابل خفض نسبة السكان غير الكويتيين لإجمالي السكان في الكويت . ويستدعي ذلك العمل على إحلال العاملين الكويتيين محل العاملين من غير الكويتيين ، خلال خطط مرحلية مع وضع مجموعة معايير لدخول الوافدين للعمل في الكويت للتخصصات النادرة فقط . ووضع بعض القيود على مدة الإقامة في الكويت لفترات محددة حسب متطلبات ومدة العمل ، مع إعداد دراسات من شأنها أن تحدد هيكل العمالة غير الكويتية ، ودراسة متطلبات السوق المحلية .

خاتمة :

- لوحظ من خلال الدراسة السابقة للخصائص الديموجرافية لسكان دولة الكويت أن السكان قد زاد عددهم في خلال ثلث قرن تقريبا نحو أربعة أمثال ، حيث زاد عدد الكويتيين حوالى أربعة أمثال وزاد غير الكويتيين حوالى أربعة أمثال في الفترة ما بين 1965 - 1995 .
- أما توزيع السكان في المناطق الحضرية في الدولة فيلاحظ أن أكبر تركيز سكاني في عام 1965 كان في محافظتي العاصمة وحولي ، وفي عام 1995 أشتد التركيز السكاني في محافظتي القروانية وحولي نتيجة للتوسع العمراني الجديد خارج محافظتي العاصمة وحولي .
- ويغلب على المجتمع السكاني في الكويت ارتفاع نسبة الذكور بصورة عامة وخصوصا بين غير الكويتيين ، ويعتبر مجتمع غير الكويتيين من المجتمعات غير النمطية يتكون معظم أفراده من الذكور في سن العمل والإنتاج ومعظم هؤلاء الذكور من الذين لم يسبق لهم الزواج ، أو ممن تزوجوا أو تركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلي .
- والمجتمع السكاني في الكويت في حالة نمو خاصة بين السكان الكويتيين ، أما السكان غير الكويتيين فهم في حالة غير مستقرة ، حيث ترتفع عندهم فئة متوسطي السن .
- والمجتمع الكويتي من المجتمعات السكانية المستقرة والمغلقة في وجه الهجرة الخارجية ، يتزايد أفراده بالمواليد ويتناقصون بالوفاة ولايتأثر كثيرا بالعوامل الخارجية فيما عدا ما يضاف إليه سنويا من أعداد بسبب حالات التجنيس ، وهي متفاوتة بين سنة وأخرى .
- أن نسبة السكان الكويتيين تمثل ثلث المجتمع السكاني في الكويت ، أما باقي الجاليات فتحتل نحو ثلثي المجتمع السكاني بالكويت ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الجاليات الآسيوية على

حساب الجاليات العربية . وتحوى الكويت أكثر من 100 جنسية تدفقت إلى الكويت بسبب مشروعات التنمية الضخمة والخطط والمشروعات الطموحة التي بدأت الكويت بتنفيذها بعد اكتشاف النفط وإنتاجه .

- انخفضت معدلات المواليد والوفيات للمجتمع السكاني في الكويت بشكل عام في الفترة 1965 - 1995 ، مع الأخذ بالاعتبار أن معدلات المواليد عند السكان الكويتيين لا تزال عالية نسبة إلى غير الكويتيين ، إضافة إلى أن الزيادة الطبيعية لم يحدث لها تغير كبير في هذه الفترة للسكان الكويتيين ، وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان غير الكويتيين . ويعتبر معدل الخصوبة من العوامل التي تؤثر في انخفاض معدلات المواليد ، حيث انخفض معدل الخصوبة للمجتمع السكاني في الكويت لنفس الفترة .
- ومن خلال الدراسة السابقة للخصائص الاجتماعية لسكان دولة الكويت يمكن ملاحظة انخفاض معدل الزواج الخام للسكان الكويتيين وغير الكويتيين ، وتعتبر أحجام الأسر الكويتية أكبر نسبيا من أحجام الأسر غير الكويتية .
- أما فيما يخص الجانب التعليمي فيلاحظ انخفاض نسبة الأمية للسكان الكويتيين بعد صدور المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 1981 في شأن محو الأمية والتعليم الإلزامي . إضافة إلى انخفاض النسبة لدى غير الكويتيين . بالإضافة إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الدراسية المتوسطة والثانوية والعليا .
- لقد تبدل كثير من الأنشطة الاقتصادية من الاعتماد على الأنشطة البحرية والبرية إلى الأعمال التجارية والإدارية . ويعتبر الكويتيون الوظائف الحكومية هي وسيلة من وسائل توزيع الدخل القومي على المواطنين . مما أدى إلى بروز ما يعرف بالبطالة المقنعة أو بطالة المثقفين⁽¹⁾ .
- أما نسبة قوة العمل فيلاحظ عليها الارتفاع عند السكان غير الكويتيين ، إضافة إلى ارتفاع نسبة العاملات الكويتيات وغير الكويتيات . أما نسبة الإعاقة فيلاحظ أنها عند الكويتيين تفوق نسبة الإعاقة عند غير الكويتيين بمقدار سبعة أضعاف تقريبا .

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : سكان الكويت دراسة جغرافية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 12 ،

جامعة الكويت ، 1985 ، ص 151 ، الكويت .

الفصل الثالث

التركيب الوظيفي للمراكز العمرانية

محتويات الفصل

تمهيد	1 - 3
التركيب الوظيفي الحالي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت	2 - 3
الاستخدام السكني	1 - 2 - 3
الاستخدام التجاري	2 - 2 - 3
الاستخدام الحكومي	3 - 2 - 3
الاستخدام الصناعي	4 - 2 - 3
المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية	5 - 2 - 3
التركيب الوظيفي الحالي للعمران في الامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى	3 - 3
الاستخدام السكني	1 - 3 - 3
الاستخدام التجاري	2 - 3 - 3
الاستخدام الحكومي	3 - 3 - 3
الاستخدام الصناعي	4 - 3 - 3
الاستخدام الزراعي	5 - 3 - 3
المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية	6 - 3 - 3
الاستخدامات الأخرى	7 - 3 - 3

3 - 1 تمهيد

في الفصل الثاني تم استعراض البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية من خلال دراسة النمو وتطوره والتركيب وعناصره والتوزيع وعوامله ، ودراسة الجوانب التعليمية والاقتصادية لسكان الكويت مع إلقاء الضوء على المستقبل السكاني في الكويت .

وفي هذا الفصل سوف تتناول الدراسة التركيب الوظيفي الحالي للمراكز العمرانية من خلال دراسة مورفولوجية العمران بالكويت ، وتتطرق الدراسة في هذا الفصل إلى شقين رئيسيين : يهتم الشق الأول بالتركيب الوظيفي الحالي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت ، أما الشق الثاني فيتناول التركيب الوظيفي الحالي للعمران للامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى .

تعتبر المنطقة المركزية في مدينة الكويت من أقدم المناطق التي انطلق منها العمران وقد استوطن الكويتيون هذه المنطقة بسبب التصاقها بالجون البحري وذلك لارتباط حياة السكان بالبحر . حيث يعتبر مصدر رزقهم الرئيسي مع نشأة الكويت . وقد أشير إلى التركيب الوظيفي للعمران في هذه الفترة بشكل مفصل في الفصل الأول ، من خلال دراسة التطور التاريخي للعمران بالكويت ، أما في هذا الفصل فسوف يتم دراسة التركيب الوظيفي الحالي لمدينة الكويت وامتدادها الحضري القائم من خلال الاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية والحكومية والإدارية والمناطق الخضراء والمفتوحة والمتنزهات .

3 - 2 التركيب الوظيفي الحالي للعمران في المنطقة المركزية في مدينة الكويت

ينطبق على الكويت مفهوم دولة المدينة City State ومن دلائل انطباق هذا المفهوم على الكويت أن التخطيط العمراني افرد للمدينة جزءاً خاصاً بها في ثلثي الخطة ، إضافة إلى هيمنة الوظيفة الإدارية والمالية على الامتداد العمراني خارج المركز ، حيث تعتبر الوظيفة التجارية أهم الوظائف التي تمارسها مدينة الكويت منذ القدم ، وقد مارسست المدينة دوراً تجارياً هاماً بين دول الخليج العربي والعالم الخارجي خلال فترة نشأتها الأولى انعكس هذا الدور على التركيب الوظيفي الحالي للمدينة حيث تعتبر المدينة منطقة أعمال مركزية لامتدادها العمراني ، ولعل أهم ملامح هذه المنطقة ارتفاع سعر الأراضي وكثرة الشركات والمؤسسات التجارية والازدحام الشديد بسبب رحلات الذهاب والعودة من المناطق

العمرانية⁽¹⁾ حيث تضم المدينة الأسواق القديمة والمراكز والمجمعات التجارية الحديثة ولتوضيح هذا الدور سوف يتم التطرق إلى الاستخدامات المختلفة داخل مدينة الكويت كالاستخدام السكني والاستخدام التجاري والاستخدام الحكومي والاستخدام الصناعي والمناطق الخضراء والمنزهات والمرافق الترفيهية .

3 - 2 - 1 الاستخدام السكني

من الطبيعي أن يشغل الاستخدام السكني بالمدينة أقل نسبة من بين الاستخدامات الأخرى حيث لا تتعدى هذه النسبة عن 17% من المساحة ، وذلك يعود إلى أن المدينة خصصت في المرحلة العمرانية الحديثة لأن تكون منطقة أعمال مركزية ، وقد أزيلت كثير من المنازل لهذا الغرض حيث قدرت المنازل داخل المدينة عام 1957 بنحو 16864 منزلاً ، و قدرت عام 1970 بنحو 3 آلاف منزل فقط⁽²⁾ حيث أزيلت بذلك نحو 82 % من المباني التي كانت قائمة في الخمسينيات .

وتتوزع المساكن في المدينة كما توجد أنحاء متفرقة حيث توجد على الواجهة البحرية مساكن قديمة وتعتبر عناصر تراثية وتاريخية ، كما توجد مساكن قديمة في وسط المدينة شمال غرب شارع مبارك الكبير وشرق شارع السور ، أما المساكن الحديثة في المدينة فقد أنشأت الدولة مجموعة عمارات (بنائات) مقسمة إلى شقق تعرف بمجمع الصواري السكني في محاولة لإعادة إسكان الكويتيين إلى مركز المدينة مرة أخرى ، وتوجد هذه المساكن ما بين شارع السور وشارع عبد الله السالم في جنوب المدينة ، ويوضح ذلك الشكل (1-3) .

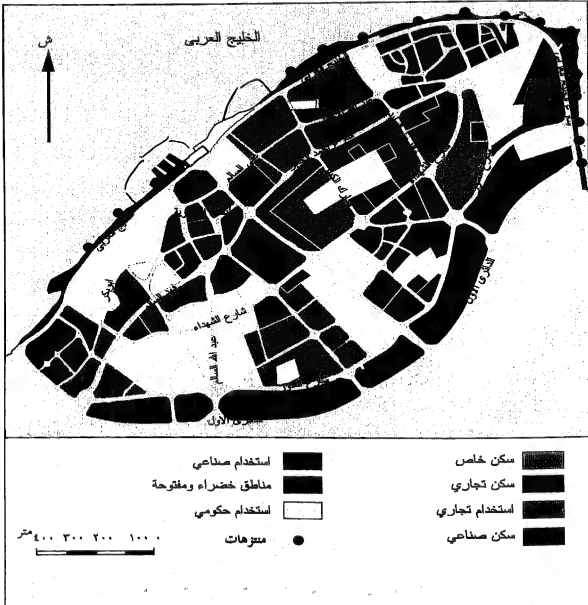
وتتميز أغلب المساكن القديمة بالمدينة أنها بنيت من الطين البحري وتم سقفها من خشب الشندل ، حيث ساعدت هذه المواد التي أخذت من البيئة المحيطة والنباتات المشابهة بتوافق المساكن القديمة مع البيئة المحلية ، وعلى إطلاء عمرها وصمودها سنوات طوال ، واستطاع السكان آنذاك من العيش بها في ظل الظروف الصحراوية القاسية دون استخدام أجهزة التكييف الحديثة . وتميزت كذلك بقلّة ارتفاعها حيث لا يتعدى ارتفاع المنزل عن طابق أو طابقين ، وتميز المسكن القديم باتساع مساحته من الداخل ، حيث كانت الأسر التي تعيش بهذه المساكن أسر ممتدة من الأم والأب والأبناء وزوجاتهم وأبناءهم .

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، ص 227 ، 1982 ، الكويت .

(2) مجلس التخطيط : التعداد العام للسكان 1970 ، حصر المباني ، ص 17-19 ، جدول 4-5 ، 1972 ، الكويت .

3 - 2 - 2 الاستخدام التجاري

لقد ساعدت المنطقة التجارية الوسطى المتمثلة في ساحة الصفاة والأسواق القديمة أن تلعب دوراً رئيسياً في تغيير التركيب الوظيفي الحالي للمدينة ، حيث نمت هذه المنطقة واحتلت قلب المدينة في المنطقة الواقعة ما بين شارع خالد بن الوليد ونهاية شارع فهد السالم يوضح ذلك الشكل (1-3) . وقد ساعد التطور الحضري الكبير الذي شهدته الكويت في تغيير نمط تركيب المدينة ، حيث تغيرت أنماط الاستخدام التجاري من الأسواق العربية والإسلامية القديمة المسقوفة إلى الأسواق والمراكز التجارية الحديثة . وأصبحت المدينة بهذا التكوين العمراني مركزاً رئيسياً لاستقطاب معظم رحلات التسوق من المناطق المحيطة .



الشكل (1-3) التركيب الوظيفي العمراني في المنطقة المركزية في مدينة الكويت 1998

المصدر : مخططات البلدية ، 1998 .

وتعتبر منطقة الأسواق القديمة التي يحدها شارع أحمد الجابر وشارع مبارك الكبير من أكثر المناطق التجارية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من رحلات التسوق ، إذ يبلغ نصيبها نحو 70% من جملة هذه الرحلات⁽¹⁾ وتوجد في هذه المنطقة المواد السلعية الغذائية والملابس والعمود ومحلات بيع الذهب والصرافة وغيرها ، ومن أشهر أسواق هذه المنطقة سوق السلاح وسوق الزل وسوق اللحم وسوق المقاصيص ، أما شارع فهد السالم فيعتبر أيضاً من الشوارع التي تستحوذ على جزء مهم من رحلات التسوق ، وساعد على ذلك لأنه يعتبر أحد المداخل الرئيسية لمنطقة الأعمال المركزية ، إضافة إلى أنه يضم كثير من المجمعات التجارية ذات التنوع السلعي إضافة إلى توفر أماكن انتظار السيارات . ووجود ساحة الصفاة في آخره .

وقد ساعدت ساحة الصفاة على زيادة الحركة التجارية به حيث تضم مجموعة المراكز والمحلات التجارية الخاصة ببيع المرفق والجملة ، ومن مميزاتا توفر السلع وتنوعها فضلاً عن أسعارها المناسبة . أما المنطقة التجارية التي يوضحها الشكل (3-1) فتعتبر من المناطق الحديثة الإنشاء والتي أنشئت في فترة التخطيط الحديث بعد اكتشاف النفط ، وتمثل المناطق التجارية الأولى والثانية والثالثة والتاسعة فهي مناطق غير جاذبة للتسوق مقارنة مع منطقة السوق القديم أو شارع فهد السالم ، ولعل السبب يعود إلى عدم تنوع السلع حيث تخصص بعض هذه المناطق في نوع واحد من السلع ، حيث تخصص المنطقة التاسعة بالأقمشة والبطاطين فقط وتخصص المنطقة الأولى والثانية للمستوردين والتجار ومكاتب بيع الجملة ، أما المنطقة التجارية الثالثة فهي منطقة البنوك ومكاتب التأمين والتمويل وتعتبر المركز المالي للكويت . إضافة إلى منافسة منطقة السوق القديم لها لما توفره من تنوع سلعي ومنافسة تجارية في الأسعار وفي كمية المعروض من السلع .

أما شارع خالد بن الوليد وشارع الشهداء فتخصصا في تركيز وكالات بيع المركبات ولوازمها وأدوات الزينة الخاصة بالمركبات ، إضافة إلى ظهور بعض المحلات الخاصة ببيع الهواتف النقالة ولوازمها . وتتركز معظم المؤسسات والشركات التجارية العاملة في تجارة الجملة والتجزئة والبنوك والمؤسسات المالية والصرافة وشركات التأمين ومؤسسات خدمات المال والتجارة ، بين منطقتي الشرق في شرقي مركز المدينة وفي القبلة في غرب مركز المدينة⁽²⁾ .

(1) إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ص 228 ، 1982 ، الكويت .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

وفيما يخص أشكال المباني التجارية في مركز المدينة فيلاحظ أنها ذات ارتفاعات متفاوتة تبدأ من طابق أو اثنين أو ثلاثة في المناطق القديمة كشارع فهد السالم ومنطقة الأسواق القديمة . وتشاهد المراكز التجارية العالية في المنطقة التجارية الثالثة وفي بعض الأحياء المنقرقة في المركز ، ويتراوح ارتفاعها ما بين خمسة طوابق إلى عشرين طابقاً ، ويتكون البناء من طابق أرضي يخصص للمحلات التجارية للبيع بالمفرد ويخصص الطابق الثاني والثالث للمكاتب التجارية ، وتخصص الطوابق الأخرى للسكن⁽¹⁾ .

من خلال استعراض التركيب الوظيفي للاستخدام التجاري في مركز المدينة يتضح أن مركز المدينة هو مركز التسوق الرئيسي لسكان المدينة وامتدادها الحضري ، وما يزيد من فاعليته الترابط الواضح بين مكونات أجزائه الأربعة المنطقة التجارية الحديثة على الواجهة البحرية ومنطقة الأسواق القديمة من جهة ، وترابط المنطقة التجارية التاسعة وشارع فهد السالم من جهة أخرى إضافة إلى وجود بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تساهم في تسهيل هذا الترابط الوظيفي القائم بين أركان المركز التجاري .

وقد بدأت تظهر بعض النويات التجارية الأخرى خارج منطقة الأعمال المركزية في مناطق حولي والسالمية ، وسوف نتطرق لهما لاحقاً عند الحديث عن الامتداد الحضري لمدينة الكويت .

3 - 2 - 3 الاستخدام الحكومي

خصص مركز المدينة منذ بداية مرحلة التخطيط العمراني الحديث ليشمل معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية ، وقد ساعد على ذلك وجود قصر الحكم ومجلس الوزراء على الواجهة البحرية في منطقة السيف في شمال مدينة الكويت . وأنشئت الوزارات والمؤسسات الحكومية في أنحاء منقرقة في مركز المدينة ، حيث يوضح الشكل (3-1) أن الاستخدامات الحكومية طفت على كثير من الاستخدامات الأخرى . حيث توجد البلدية ومركز الاتصالات السلكية واللاسلكية والإدارة العامة للإطفاء العام وبنك التسليف والادخار في الجنوب . وأنشأت الدولة مجمع الوزارات عام 1984 ويضم معظم وزارات الدولة في منطقة الشرق ، كذلك تم إنشاء قصر العدل والمحاكم في عام 1993 بالقرب من المنطقة التجارية⁽²⁾ .

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

أما وزارات الإعلام ومبنى التلفزيون فيقعان على شارع السور في جنوب المدينة ، وتقع وزارة الداخلية في منطقة الشرق إضافة إلى وجود بعض مراكز الشرطة في أنحاء متفرقة من مركز المدينة .

وقد أدى وجود الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية في المنطقة المركزية في مركز المدينة بالإضافة إلى وجود الاستخدامات التجارية المنتشرة في أنحاء متفرقة ، إلى الضغط المتزايد على مركز المدينة مما ولد شدة الزحام المروري ، والذي تزداد حدته في الفترة الصباحية بسبب ذهاب الموظفين وأصحاب المهن التجارية إلى أعمالهم . وقد قامت الدولة بنقل بعض الوزارات إلى خارج المدينة للتخفيف من حدة الزحام ، ومن هذه الوزارات والهيئات وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للمعلومات المدنية اللتان نقلتا إلى منطقة السرة على الطريق الدائري السادس⁽¹⁾ .

3 - 2 - 4 الاستخدام الصناعي

خصصت المنطقة الجنوبية الشرقية من مركز المدينة للاستخدامات الصناعية ويوضح ذلك الشكل (3-1) وقد جاء ذلك في الخطط العمرانية التي قامت بها الاستشارات الأجنبية في الكويت بدأ من خطة 1952 ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة 500 ألف متر مربع⁽²⁾ .

ويحد هذه المنطقة الزحام الأخضر جنوباً وشارع المتنبى شرقاً وشارع الهلالي شمالاً وشارع مبارك الكبير غرباً . وأغلب الصناعات في هذه المنطقة من الصناعات الحضرية كورش إصلاح المركبات ومحلات بيع قطع غيارها وبعض ورش الحدادة (السمكرة) ، كما توجد بعض الصناعات الحديدية الخاصة بالأبواب ، وصناعة الصناديق المعدنية وخزانات المياه ، كذلك توجد بعض الصناعات الخاصة بالأثاث وورش التتجيد⁽³⁾ .

وتخدم هذه المنطقة الصناعية المناطق القريبة من مركز المدينة ، إضافة إلى القاطنين فيه ، ومن المناطق القريبة التي تخدمها هذه المنطقة بنيد القار ، الدسة ، المنصورة ، عبد الله السالم والشامية وبعض المناطق القريبة الأخرى . إلا أن هناك منطقة قريبة غرب مركز

(1) متابعة ميدانية للباحث 1999 .

Allison T.R: Factors affecting Construction work and Industry in Kuwait , P .122, 1968, (2) Kuwait .

(3) متابعة ميدانية للباحث 1999 .

المدينة وتحديداً في منطقة الشويخ الصناعية تتوفر بها صناعات مشابهة للصناعات الموجودة في المركز ، مما يساعد على خلق المنافسة ومحاولة تقديم الخدمات الأفضل ، وسوف يتم استعراض هذه المنطقة بالتفصيل أثناء عرض الجانب المتعلق بالتركيب الوظيفي للامتداد العمراني لمدينة الكويت الكبرى .

3 - 2 - 5 المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية

لاحظ المخطط الذي تبنى القيام بإعداد الخطط العمرانية لدولة الكويت منذ الخمسينيات قسوة المناخ الصحراوي ، وذلك يؤدي إلى ضرورة حاجة السكان إلى مرافق ترفيهية وخضراء للمساعدة في تلطيف الجو ، فتم إحاطة مركز المدينة بحزام أخضر امتدت داخله مجموعة حدائق ومتنزهات ، إلا أنه في الآونة الأخيرة قد حولت بعض هذه الحدائق إلى مواقف للمركبات مما أثر في دور الحزام الأخضر في تلطيف الجو حول مركز المدينة .

كذلك يوجد في ساحل مركز المدينة مجموعة متنزهات ساحلية أعدت للمكان مرتادي هذه الشواطئ ، وزاد من أهمية هذا الساحل وجود أبراج الكويت في الجزء الشرقي منه والتي تعتبر أحد المعالم السياحية الشهيرة بالكويت ، ووفرت الدولة في متنزهات الشواطئ مجموعة من المطاعم الفاخرة وأخرى تقدم الوجبات السريعة ، أما المتنزهات الشمالية فأغلبها مازال في طور التنظيم والإنشاء ، ومن المعالم السياحية التي توجد في مركز المدينة أيضاً وجود المتاحف الكويتية كالمتحف العلمي والمتحف الوطني⁽¹⁾.

ويتوفر في مركز المدينة معظم الفنادق الفاخرة ، إضافة إلى وجود مجموعة من الفنادق الصغيرة الأخرى ، وساعد وجود هذه الفنادق في زيادة الحركة التجارية داخل منطقة الأعمال المركزية لتركز الكثير من زوار دولة الكويت فيها ، وحاجتهم إلى الأسواق المحيطة بهذه الفنادق ، بالإضافة إلى توفر بعض دور السينما .

وبهذا التكوين نستطيع القول أن مركز المدينة يستحوذ على نصيب كبير من المتنزهات والمرافق الترفيهية ، إلا أن هناك نقص في بعض الأنشطة الثقافية والرياضية كالمكتبات العامة والأندية الرياضية⁽²⁾ ، ولعل السبب يعود إلى اهتمام الدولة المباشر بالتواحي التجارية والإدارية في مركز المدينة ومحاولة تطويرها ، بالإضافة إلى قلة السكان فيه .

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999.

(2) متابعة ميدانية للباحث ، 1999.

3 - 3 التركيب الوظيفي الحالي للعمران في الامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى

بعد اكتشاف النفط وظهور العائدات النفطية أصبح من الضروري أن يصاحب هذا التطور الاقتصادي تطور اجتماعي ، فبدأت الحكومة تخطط لبناء الدولة الحديثة واستعانت بالمخططين الأجانب لإعداد مخطط عمراني لدولة الكويت ، وقد شهدت المدينة نمواً عمرانياً متسارعاً خارج حدود أسوارها . لذلك فقد تزايدت المساحات المخصصة للاستخدامات الوظيفية المختلفة من خلال خطة مرسومة حددت شكل الاستخدامات وبعثت به عن العشوائية التي نمت بها المدينة القديمة . ويتضح ذلك من خلال دراسة الاستخدامات الوظيفية للامتداد العمراني لمدينة الكويت الكبرى .

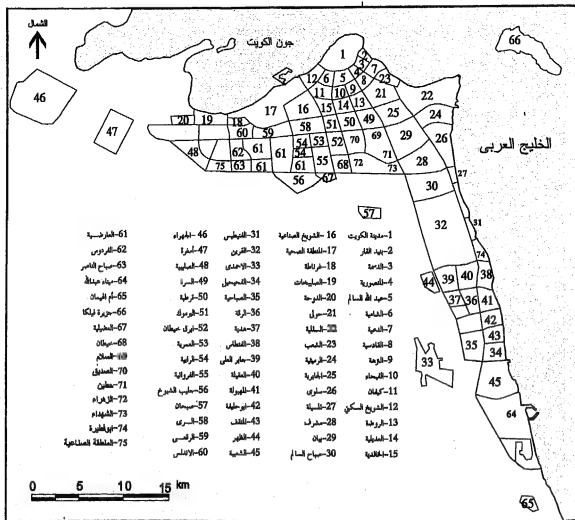
ويمكن تقسيم الأنماط الرئيسية للتركيب الوظيفي لامتداد المدينة الحضري إلى الاستخدام السكني والاستخدام التجاري والاستخدام الحكومي والاستخدام الصناعي والاستخدام الزراعي ، والمناطق الصحية والتعليمية والمناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية .

3 - 3 - 1 الاستخدام السكني

تم إحاطة مدينة الكويت بمجموعة طرق دائرية هي الطرق الدائرية الأولى والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ، وتخلل هذه الطرق الدائرية طرق إشعاعية تتشعب في اتجاهات مختلفة جنوباً وغرباً . وهذه الطرق حسب ترتيبها من الشرق إلى الغرب هي : طريق الاستقلال ، طريق المغرب ، طريق دمشق ، طريق الملك فيصل بن عبد العزيز ، طريق المطار ، طريق الغزالي . ونتج عن تقاطع الطرق الدائرية مع الطرق الإشعاعية مساحات فارغة كونت في النهاية المناطق السكنية للامتداد الحضري للمدينة ويوضح ذلك الشكل (2-3) .

وتشغل المنطقة السكنية المساحة الأكبر في الامتداد الحضري للمدينة من بين الاستخدامات الأخرى ويوضح ذلك الشكل (3-3) ، وفي الواقع أن تطور مساحة المنطقة السكنية هو انعكاس للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد عقب اكتشاف النفط ، إضافة إلى المشاريع التي قامت الحكومة بإنشائها من خلال سياستها الإسكانية في توفير الرعاية السكنية للمواطنين الذين يستحقون السكن ، حيث قامت الحكومة بتوزيع المساكن والشقق والقسائم حيث قدرت في الفترة 1993 - 1997 بنحو 8342 وحدة سكنية⁽¹⁾ وتقدم الحكومة هذه الوحدات السكنية بشروط مالية ميسرة تسد أثمانها على هيئة أقساط بسيطة طويلة الأجل وبدون فوائد ، يسد فقط سعر تكلفة البناء وسعر الأرض .

وتمتاز المناطق السكنية بالكويت بتوفر الخدمات والمرافق والطرق والحدائق فكل منطقة مرافقها الخاصة بها ، حيث يتوسط المنطقة مركز الخدمة ويحتوى على سوق مركزي للمواد الغذائية وبعض السلع الأخرى ويطلق عليه (جمعية تعاونية) ، يؤسس من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويساهم به معظم سكان المنطقة وتعود أرباحه للمساهمين من أفراد هذه المنطقة السكنية ، وكما يحتوى مركز الخدمة على مجموعة من المحلات والدكاكين التي تقدم جميع متطلبات السكان من المواد الغذائية الطازجة ، مع توفر صيدلية ومستوصف (مركز صحي) ، وبعض المطاعم ومستودع أثاثيب الغاز ومخزن لبيع المواد الترميمية بالجملة ، ومكتباً للبريد ومركزاً للشرطة ، بالإضافة إلى حديقة ومنزه عام وصالة اجتماعية ، إقامة الأفراح والمناسبات الاجتماعية المختلفة لخدمة سكان المنطقة السكنية .



الشكل (2-3) المناطق السكنية بدولة الكويت عام 1999 .

أما عن نمط توزيع المناطق السكنية بالكويت فأخذ هذا النمط اتجاه الساحل الشرقي على الخليج العربي من مركز المدينة باتجاه الجنوب نحو مدينة الأحمدية ، وباتجاه الغرب نحو مدينة الجهراء ، ويوضح ذلك الشكل (3-3) . مع وجود بعض المناطق السكنية في وسط المنطقة العمرانية ، ولعل من أسباب هذا التوزيع للمناطق السكنية حرص التخطيط الحضري على ربط المناطق السكنية بمركز المدينة ، ليقوم الأخير بتوفير الأسواق التجارية المتخصصة وتوفير الخدمات المالية والإدارية لهذه المناطق السكنية . إضافة إلى توفير المساحات السكنية التي أوجدتها تقاطعات الطرق الدائرية والشعاعية ، وهذا التوزيع أعطى مدينة الكويت القديمة خصائص منطقة الأعمال المركزية كما أعطى للاستمداد العمراني ملامح المدينة الكبرى والانتشار المتربوليتاني ، ومن أهم خصائصه اتساع الرقعة الحضرية والهيمنة الوظيفية للمركز الرئيسي .

وعملت الخطط العمرانية التي أعدت للكويت على تخصيص مناطق لإسكان الكويتيين ومناطق أخرى لإسكان غير الكويتيين ، ولكن هذا التقسيم لم يمنع بعض السكان غير الكويتيين من السكن في مناطق إسكان الكويتيين والعكس صحيح ، حيث أن بعض المواطنين يقومون بتأجير جزءاً من مساكنهم للاستفادة من ريعها ، وهناك كويتيون ليس لديهم مساكن مستقلة يقومون باستئجار مساكن في مناطق إسكان غير الكويتيين لحين حصولهم على مساكن من الحكومة ، ومن مزايا توزيع المناطق السكنية بين الكويتيين وغيرهم ، المحافظة على العادات الاجتماعية للمجتمع الكويتي من الضياع ، والتقارب الاجتماعي للسكان لكلا الجنسين ، مع تحقيق مبدأ الخصوصية للمجتمع الكويتي في وطنه .

وتتكون المساكن التي يقطنها السكان الكويتيين من الفيلات المكونة من طابق أو طابقين أو ثلاثة كحد أقصى ، إضافة إلى احتواء معظم هذه المساكن على نظام السرداب (بدروم) يخصص غالباً للتخزين أو سكن الخدم ، وهي مقسمة إلى نوعين مساكن خاصة ومساكن حكومية ، وتمتاز مناطق إسكان الكويتيين بأنها ذات نمط نموذجي أو نمط الضاحية ، وتتميز باتساع مساحات المساكن مع توفر الكثير من الحدائق والمنزهات والخدمات ، ومن مميزات هذا النمط السكني أنه يوفر المحافظة على العادات العربية حيث يوفر استقرار كل أسرة في منزل مستقل . وتأخذ مناطق إسكان الكويتيين في شكلها العام الاتجاه الأفقي . على خلاف ذلك تكون مناطق إسكان غير الكويتيين التي تأخذ في امتدادها الاتجاه الرأسي وتتكون المساكن هنا من عمارات (بنايات) تحتوى على عدة طوابق تصل إلى خمسة أو ستة طوابق

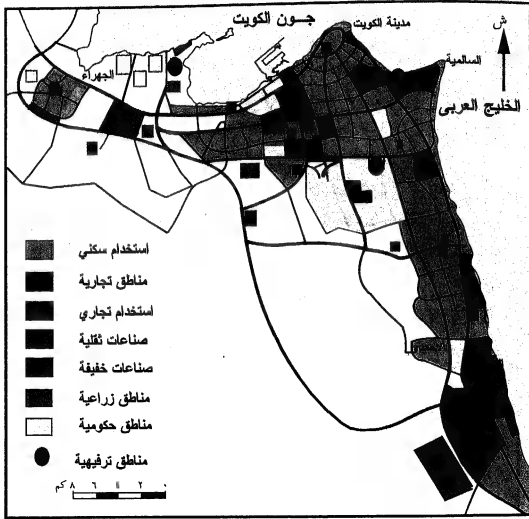
أو أكثر مقسمة إلى وحدات سكنية صغيرة (شقق) ، وفي هذه المناطق تتلاصق المباني وتقل المساحات المكشوفة والأراضي والمساحات البيئية . ويولد ذلك شدة الزحام وقلة في مواقف السيارات .

ويترتب على الامتداد الأفقي الذي تأخذه غالباً مناطق إسكان الكويتيين زيادة في الأعباء الملقاة على الدولة لتوفير الخدمات والمرافق للمناطق السكنية ، وقد أدى هذا الاتجاه السكني إلى أن تمتد المدينة بعيداً عن نواتها وتضاعفت مساحتها في فترة وجيزة لا تتجاوز نصف قرن تقريباً ، لذلك يستدعي الأمر أن تعاد دراسة كيفية استخدام الأراضي في الكويت ومحاولة تنظيم الاتجاه السائد في البلاد للمحافظة على الحيز الحضري من الاستهلاك المفرط .

أما عن المواد المستعملة في بناء المساكن والمباني في الكويت فهي في الغالب من الطابوق الأسمنتي الأسود المصنع محلياً ، وتكسى واجهات المنازل أما من الحجر الذي يجلب من الأردن ويعرف محلياً بالحجر الأردني وله أنواع عديدة هي (القطرائي - القباطي - الخليلى)⁽¹⁾ ، أو من المساح الأسمنتي والدهان (الأصباغ) أو من الحجر الجيري المصنع محلياً أم من الرخام المستورد من كثير من البلدان منها إيطاليا والمملكة العربية السعودية وإيران وغيرها . وفي الغالب تعتبر معظم مواد البناء في الكويت مستوردة كالحديد والأخشاب والأسمنت والحجر والصلب (الزلط) والألمونيوم وبعض الأدوات الصحية والكهربائية ، بالإضافة إلى تصاميم البناء التي تكون في الغالب مستوردة من الدول الأوروبية وبعض الدول العربية . أما المواد المتوفرة والمصنعة محلياً ، فهي البلاط الخاص بالأرضيات والطابوق والرمل وبعض الأدوات الصحية والكهربائية .

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في مناطق دولة الكويت تم ملاحظة أن هناك بعض الاستخدامات التجارية والاستثمارية بدأت تشاهد في مناطق الاستخدامات السكنية ، وهذا قد غير من تخصص هذه المناطق ، حيث توجد هذه الاستخدامات المتداخلة في مناطق الفروانية و خيطان وجليب الشيوخ وحولي ، وقد خصصت هذه المناطق للسكن في بداية تخطيط مدينة الكويت عام 1952 . وفي بداية السبعينات بدأت تدخل بعض الاستخدامات التجارية والاستثمارية إلى هذه المناطق ، مما أدى إلى إقلاق راحة السكان والازحام الشديد

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .



الشكل (3-3) التركيب الوظيفي للعمران للامتداد الحضري لمدينة الكويت ، 1998
المصدر : مخططات البلدية ، 1998 .

الذي أدى إلى رحيل سكان هذه المناطق إلى مناطق سكنية أخرى . ويعود السبب في ذلك إلى القرارات التي أصدرتها بلدية الكويت في تحويل بعض المساكن والقطع السكنية إلى استخدامات تجارية في شكل بنايات (عمرات) تجارية ، إضافة إلى أن البلدية قامت بإستملاك بعض العقارات السكنية وتم تحويلها إلى استخدامات تجارية اعتماداً على أفكار المخططات العمرانية المعدة لدولة الكويت . وقد ساعد ذلك على سرعة تحويل استخدامات الأراضي في هذه المناطق ، من مناطق سكنية إلى مناطق تجارية واستثمارية .

وفيما يخص أسعار الأراضي السكنية في مناطق دولة الكويت ، اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أسعار الأراضي تبلغ أقصى سعر لها في منطقة الأعمال المركزية في مدينة الكويت ، حيث يتراوح سعر المتر لمناطق بنيد القار والدمسة والمنصورية وعبد الله

السالم والشاميه من 250-400 دينار كويتي ، وتبدأ هذه السعار في الهبوط التدريجي حتى تصل إلى 100-150 ديناراً كويتياً لمناطق السرة والاندلس وغرناطه ، وتنخفض إلى أن تصل إلى 65-85 ديناراً كويتياً لمناطق الجهراء والفحيحيل⁽¹⁾ . وهذا يدل على ارتفاع أسعار الأراضي في مركز المدينة لأنها منطقة الأعمال المركزية . ويرى الباحث أن أسعار الأراضي في الكويت مرتفعة حيث تصل قيمة مساحة أرض 500 متر مربع في المناطق المحاذية للمركز بنحو 200 ألف دينار وتصل لنفس المساحة في المناطق الوسطى بنحو 75 ألف دينار ، وتصل في المناطق البعيدة عن المركز كالجھراء والفحيحيل بنحو 43 ألف دينار لنفس المساحة .

3 - 3 - 2 الاستخدام التجاري

يعتبر نمط الاستخدام التجاري في الامتداد العمراني لمدينة الكويت أحد المحاور التجارية العامة بعد منطقة الأعمال المركزية في مركز المدينة التجاري ، ونظراً لتدرج الاستخدام التجاري في المنطقة المعمورة سوف نقسم هذا الاستخدام وفق تدرجاً هرمياً كالتالي :

- المناطق التجارية الإقليمية .
- المراكز التجارية في الأحياء السكنية .
- الأسواق التجارية المتخصصة .
- مجموعة المحلات الصغيرة (الدكاكين) .

3 - 3 - 2 - 1 المناطق التجارية الإقليمية .

عندما نمت المدينة وامتدت أطرافها خارج أسوارها أصبحت الأسواق التجارية في منطقة الأعمال المركزية غير كافية لسد حاجيات السكان الناتجة عن الزيادة السكانية ، مما أدى إلى المزيد من الضغط على مركز المدينة الذي أصبح شديد الازدحام ، وخاصة في المناسبات كالأعياد ومواسم السفر وبداية العام الدراسي . لذلك حاولت الخطط العمرانية إيجاد مناطق تجارية إقليمية تخدم المناطق السكنية في الكويت ، للتقليل من كثافة رحلات التسوق إلى مركز المدينة وتخفيف حدة الزحام . فإشياء شارع سالم المبارك في منطقة السالمية من خلال تحويل واجهات البنايات المطلة على هذا الشارع إلى استخدام تجاري ، وساعد إنشاء هذا الشارع على تحويل كثير من الشوارع الأخرى في المنطقة إلى استخدامات تجارية ،

(1) تم الحصول على المعلومات الخاصة بسعر المتر المربع للأراضي السكنية ، من المكاتب العقارية في مناطق متفرقة

من دولة الكويت ، والأسعار خاصة بعام 1999 .

كشارع حمد المبارك المتقاطع مع شارع سالم المبارك وشارع عمان المتقاطع مع سالم المبارك ، وشارع البحرين المتفرع من شارع الخليج العربي على الواجهة البحرية ، واستطاعت هذه الشوارع تحويل منطقة السالمية إلى منطقة أسواق تجارية ، وأصبحت تستقطب الكثير من رحلات التسوق من الأحياء السكنية . كذلك انشئ شارع تونس في منطقة حولي ليؤدي نفس الغرض ، مما أدى إلى تحول هذه المنطقة فيما بعد إلى منطقة تجارية وانتشرت بها الكثير من الشوارع التجارية ، كشارع العثمان وشارع ابن خلدون وشارع موسى بن نصير وشارع بيروت ، حيث يتفرع من هذه الشوارع شوارع أخرى فرعية بها استخدامات تجارية مختلفة . وتعتبر منطقة السالمية أشد جذباً من منطقة حولي نظراً لوجود الكثافة السكانية المرتفعة في المناطق المحيطة بها . بالإضافة إلى هاتين المنطقتين استحدثت مناطق تجارية أخرى في الفروانية وخيطان والجھراء والفحيحيل ، و يوضح ذلك الشكل (3-3) . حيث انشئت منطقتي الفروانية وخيطان لخدمة السكان في محافظة الفروانية أما منطقة حولي والسالمية فيخدمان السكان في محافظتي حولي والعاصمة ، بينما تخدم منطقة الجھراء السكان في نفس المحافظة ، ومنطقة الفحيحيل لخدمة السكان في محافظة الاحمدي . وبهذا التكوين اكتملت المناطق التجارية الإقليمية التي تخدم المحافظات الخمس في دولة الكويت . إلا أن هذه المناطق التجارية كان ينقصها التخطيط المسبق للإنشاء حيث تنظر إلى الكثير من مواقف المركبات والمتنزّهات والساحات المكشوفة ، لذلك تكررت نفس المشكلة التي تعاني منها منطقة الأعمال المركزية وأصبحت هذه المناطق شديدة الزحام وخاصة في المناسبات العامة .

ولاحظت الدراسة الميدانية وجود استخدامات تجارية في منطقتي جليب الشيوخ والضجيج جنوب الفروانية ، إلا أن الأخيرة خصصت فقط لتجارة الأثاث المنزلي وأصبحت بذلك منطقة أسواق متخصصة⁽¹⁾ . واستحدثت منطقة شرق العارضية على الطريق الدائري الخامس لتخزين البضائع ولمعارض وورش وكالات الأجهزة الكهربائية .

3 - 2 - 2 المراكز التجارية في الأحياء السكنية

تأتي المراكز التجارية في الأحياء السكنية المخصصة للسكان الكويتيين في المرتبة الثانية من سلسلة هرم الاستخدام التجاري ، وتتمثل بمراكز الخدمة في الأحياء السكنية للسكان الكويتيين والتي تحدثنا عنها سابقاً ، وتخدم هذه المراكز سكان الأحياء الموجودة بها والمناطق الأخرى ، وتجذب الكثير من السكان نظراً لوجود الكثير من السلع في هذه المراكز مدعومة من

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

قبل الدولة ، لتخفيف الحمل الاقتصادي عن كاهل المواطنين من خلال الدعم المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الكويتية الذي يدير هذه المراكز والجمعيات التعاونية من خلال الإشراف على المجالس المنتخبة لهذه الجمعيات .

3 - 2 - 3 الأسواق التجارية

تأتى الأسواق التجارية في المرتبة الثالثة بعد المناطق التجارية الإقليمية والمراكز التجارية في الأحياء السكنية ، وتعتبر هذه الأسواق متخصصة في تقديم خدمات معينة . حيث خصص سوق الخضار والفاكهة على الواجهة البحرية لبيع الخضار والفاكهة واللحوم والأسماك ، ويخدم هذا السوق المحافظات القريبة منه خاصة حولي والعاصمة ، وأنشئ سوق آخر في منطقتي الفحيحيل والجبراء ليؤدي نفس الغرض لخدم السكان في محافظتي الأحمدى والجبراء ، إلا أن محافظتي القروانية وحولي ينقصهما مثل هذه الأسواق مما يجعل سكان هاتين المحافظتين يضطرون للذهاب إلى سوق الخضار على الواجهة البحرية لشراء حاجياتهم من هذه السلع ، وهناك سوق للخضار والفاكهة في منطقة الشويخ الصناعية لخدم السكان في محافظة القروانية وبعض سكان المحافظات الأخرى ، وهناك سوق المركبات المستعملة (سوق حراج السيارات) ويقع بين طريقي الدائري الرابع والخامس جنوب منطقة الشويخ الصناعية ، وخصص هذا السوق لبيع المركبات المستعملة ، والملاحظ على هذا السوق الزحام الشديد لعدم توفر أسواق أخرى مشابهة في المحافظات تؤدي نفس الخدمة ، ومن أسباب الزحام بهذا السوق أيضاً أنه يعمل في الأوقات المسائية من الساعة الرابعة عصراً حتى المغرب ، حيث يتناسب هذا الوقت مع الكثير من المواطنين نظراً لأنهم خارج أعمالهم . أما سوق الجمعة (سوق الحراج) فهذا السوق يقدم الكثير من الخدمات ويقع في منطقة الرى جنوب منطقة الشويخ الصناعية ، حيث يباع فيه الأغنام والطيور وعلف الحيوانات والأثاث والملابس المستعملة والجديدة والمحار والفقع (الكماء) . أما سوق السكراب (الخردة) فيقع في منطقة أمفرة على الطريق الدائري السادس ويتم فيه بيع وشراء قطع المركبات المستعملة⁽¹⁾ .

ونلاحظ من هذا التكوين العضوي لهذه الأسواق أنها تحتكر تقديم خدمات معينة وفى مناطق معينة ، لذلك ينبغي توزيع مثل هذه الأسواق على المحافظات ، ويتم ذلك من خلال تحديد مواقع داخل كل محافظة تخصص لمثل هذه الأسواق للتخفيف من حدة الازدحام والتخفيف من رحلات الذهاب والعودة للسكان لهذه الأسواق .

(1) متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

3 - 2 - 4 مجموعة المحلات الصغيرة

تأتى مجموعة المحلات الصغيرة في نيل هرم الاستخدام التجاري للمنطقة المعمورة ، حيث تتوزع هذه المحلات في مناطق إسكان غير الكويتيين وتتخصص في بيع السلع الغذائية كالبقالة والمخابز ومحلات بيع اللحوم والمطاعم ، إضافة إلى بعض المحلات الأخرى التي تتخصص في حياكة الملابس وإصلاح الأدوات الكهربائية وإصلاح إطارات المركبات وتغيير زيوتها ، ومكتبات بيع القرطاسية ولعب الأطفال ومحلات الحلاقة والتصوير ومحلات بيع الهواتف النقالة . وتتسبب هذه المحلات في حدوث المزيد من الازدحام في مناطق سكن غير الكويتيين ، رغم وجود مناطق الأسواق الإقليمية بها ، ألا أنها في الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة نشاط الحركة الاقتصادية لتوفير الكثير من السلع في هذه المناطق والتي تلبي جميع حاجات السكان . ومن خلال الدراسة الميدانية تم ملاحظة انتشار مثل هذه المحلات في الآونة الأخيرة في مناطق إسكان الكويتيين ، أيضا كمنطقة الرايية وصباح الناصر وسلوى والعمرية والعارضية وغيرها ، وعند انتشار مثل هذه المحلات في هذه المناطق بالشكل الموجود في مناطق الأسواق الإقليمية سوف تؤدي إلى المساس في الخصوصية والهدوء لسكان هذه المناطق ، وينتج عن ذلك إقلاق راحة السكان وإلى رحيلهم منها .

3 - 3 - 3 الاستخدام الحكومي

يختلف الاستخدام الحكومي في الامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى عن منطقة الأعمال المركزية في مدينة الكويت ، حيث تتوزع معظم الاستخدامات الحكومية هنا على بعض الإدارات والجهات المختلفة التابعة للحكومة ومكاتب البريد ومحطات المياه والكهرباء وأقسام الشرطة وغيرها . ومن خلال الشكل (3-3) يمكن أن نحدد الاستخدامات الحكومية المنتشرة في أنحاء المنطقة العمرانية . حيث توجد عند منطقة الأحمدي إدارات القطاع النفطي وأراضى الحقول النفطية ، أما في الوسط في جنوب السرة والفروانية فيوجد مطار الكويت الدولي وقاعدة المطار الجوية ، وتوجد في شرق العارضية محطة المعالجة للصرف الصحي والتي يتجمع بها معظم فضلات الصرف الصحي لمدينة الكويت الكبرى ، وموقعها هذا يعتبر في وسط النطاق العمراني القائم مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل للسكان ، منها الروائح الكريهة المنبعثة منها ، إضافة إلى التلوث الذي تحدثه نتيجة عمليات المعالجة الصحية في المحطة بالإضافة إلى قربها من مستشفى الفروانية ، لذلك ينبغي أن تنقل هذه المحطة خارج المنطقة المعمورة .

أما في الشمال عند ميناء الشويخ فتوجد استخدامات حكومية تابعة لإدارة الموانئ « محطة المياه القائمة في هذه المنطقة » وفي الجبراء توجد خزانات المياه التي تغذي الأحياء الشمالية الغربية لمدينة الكويت ، أما في منطقة بيان فيوجد قصر المؤتمرات (قصر بيان) التابع للديوان الأميري ويقع على الطريق الدائري الخامس .

3 - 3 - 4 الاستخدام الصناعي

يمثل الاستخدام الصناعي أحد أنماط التركيب الوظيفي للامتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى ، وقد اتسعت رقعة هذا الاستخدام من مرحلة التوقع داخل أسوار المدينة ، وتحديداً في حي الشرق التي خصصت لبعض الصناعات الخفيفة إلى مرحلة التنوع ، وأصبح هناك نوعان من الصناعة في الكويت ، صناعات خفيفة وصناعات ثقيلة وليان توزيع هذه الصناعات في الكويت سوف نتطرق لكل نوع على حدة .

3 - 3 - 4 1 الصناعات الخفيفة

تعتبر منطقة الشويخ الصناعية أول منطقة خصصت خارج أسوار المدينة للصناعات الخفيفة وحددت لها مساحة 12 كيلو متراً مربعاً⁽¹⁾ ، وساعدتها كثير من عوامل الموقع على الاستقرار حيث تطل المنطقة على جون الكويت ، ونظراً لوجود ميناء الشويخ فقد ساعد ذلك على تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير ، أما التخزين فقد خصصت له منطقة الري لتكون تابعة للمنطقة الصناعية وجوارها . إلا أن المنطقة الصناعية في الشويخ قد تغيرت استخدامات الأرض بها وتحولت أغلب الأراضي الموجودة إلى معارض وورش للسيارات ومحطات لغسيل السيارات. وأصبحت نسبة الصناعات الإنتاجية لا تشكل سوى 29% من جملة النشاطات الأخرى⁽²⁾ .

وفي الوقت الحالي أصبح موقع منطقة الشويخ الصناعية في وسط الامتداد العمراني ، لذلك ينبغي أن تقوم الدولة بإيجاد مكان آخر خارج المنطقة المعمورة ، ويمكن أن يكون ذلك في منطقة صباح الصناعية لقرتها للمستهلكين ، حيث تقع قرب مطار الكويت الدولي ، مع ضرورة توسيع هذه المنطقة لتستوعب نقل معظم الأنشطة الصناعية من منطقة الشويخ

(1) الكندري ، عبد الله رمضان : الموارد البيئية والاقتصادية ، مكتب المهند ، ص 536 ، 1994 ، الكويت .

(2) AL-Quisi, Issa.H: The Application of Inter - Industry Relations, in Price-Cost Analysis For the Pre and Post-War of Kuwait Economy, Journal of the Gulf And Arabian Peninsula Studies , Vol XX 111 , No 1998 , P 305 .Kuwait University , Kuwait .

الصناعية . وذلك عن طريق منح أراضى بديلة للمستثمرين في المناطق الصناعية الجديدة « بدل الأراضي في منطقة الشويخ الصناعية التي هي ملك الدولة وموجرة للمستثمرين .

ومن المناطق الصناعية الأخرى هناك مناطق صبحان والجبراء والفحيحيل والصليبية وأمفرة ، ويوضح توزيع هذه المناطق الشكل (3-3) . حيث أنشئت بهما مجموعة من الصناعات الخفيفة كصناعة الألبان ومشتقاتها والخبز وتغليف اللحوم والمنتجات الغذائية وصناعة أغذية الدواجن وعلف الحيوان وصناعة المياه والمشروبات الغازية والأقمشة والجلود ودباغتها والأخشاب والأثاث والورق والصلب المعدنية والصناعات البلاستيكية والأنابيب المعدنية والبلاستيكية ، أما منطقة الضجيج فقد خصصت لبعض صناعات الأثاث والمفروشات، أما صناعات مواد البناء كالأسمنت وبلاط الأرضيات والطابوق الأسمنتي فقد خصصت لها منطقتي الجبراء والفحيحيل وأضيفت منطقة جديدة هي منطقة أمفرة .

ومن خلال هذا التركيب الوظيفي يتضح أن الكويت بحاجة إلى أحياء صناعية متكاملة ، مع توسيع قاعدة الصناعات الغذائية والصناعات الأخرى كالملاص وغيرها ، واستحداث صناعات الألبنة لخلق قاعدة صناعية جديدة في ظل نظام العولمة الجديد وتنويع موارد الاقتصاد .

3 - 4 - 2 الصناعات الثقيلة

توجد مناطق الصناعات الثقيلة في أربعة مواقع في دولة الكويت ، في منطقة الشعيبة جنوب مدينة الكويت وهي أهم هذه المواقع ، وفي غربي ميناء عبد الله وفي شرق الأحمدى جنوب مدينة الكويت ، وفي الدوحة غرب مدينة الكويت ، يوضح ذلك الشكل (3-3) . حيث تخصص منطقة الدوحة في صناعة توليد الطاقة الكهربائية من خلال محطات صناعه تقطير المياه ، أما المناطق الجنوبية فتخصصت في الصناعات البتروكيمياوية وفي إنتاج البترول والغاز والأسمدة⁽¹⁾ .

وتعتبر منطقة الشعيبة الصناعية من أهم المناطق الصناعية في الكويت لما تضمه من مصانع ذات طبيعة اقتصادية كبيرة للاقتصاد الوطني حيث تتركز بها بشكل أساسي صناعات البتروكيمياويات المختلفة . وتم دمج منطقة الشعيبة الصناعية ومنطقة غربي ميناء عبد الله في منطقة واحدة ، وأصبحت بذلك من أكبر المناطق الصناعية في دولة الكويت .

(1) الكندري ، عبد الله رمضان : مصدر سابق ، ص 562 .

ومن المميزات التي تمتلكها منطقة الشعبية الصناعية في موقعها الحالي ، ضحالة الشواطئ الساحلية مما سهل إنشاء رصيف بحري ، يستطيع استقبال السفن العملاقة والخاصة بنقل النفط ، إضافة إلى قربها من منابع حقول النفط والغاز الطبيعي ، مما ساعد على سهولة نقل الخدمات اللازمة للصناعات البتروكيمياوية . إضافة إلى توفر مساحات فضاء كبيرة حولها مما يساعد على التوسع الصناعي في المستقبل . أما ما يعيب هذا الموقع قربة من المناطق السكنية الجنوبية كم منطقة الفحيحيل والأحمدي السكنيتين ، وما تحدثه الصناعات من تلوث يؤثر على السكان في هذه المناطق . لذلك ينبغي إنشاء حزام أخضر حول هذه المناطق لحمايتها من الملوثات أضفاه إلى وقف إنشاء المناطق السكنية قرب هذه المصانع ، ومحاولة تقليل التلوث الصادر من هذه المصانع عن طريق رفع مداخن المصانع وتركيب الفلاتر عليها .

وعموماً فإن أغلب اتجاه الرياح السائدة في الكويت هي رياح جنوبية وجنوبية شرقية أو رياح شمالية أو شمالية غربية لذلك يفضل أن تقام المناطق الصناعية في القسم الجنوبي الغربي أو في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد .

3-3-5 الاستخدام الزراعي

لمواكبة التوسع السكاني والنهضة العمرانية التي شملت أوجه الحياة والمجالات المختلفة في السنوات الأخيرة كان لا بد للزراعة أن تأخذ نصيبها من الاهتمام لسد بعض حاجة السكان لمصادر المنتجات الزراعية ولتوفير الأمن الغذائي للسكان في الدولة .

لذلك قامت الحكومة بإنشاء الهيئة العامة للزراعة وحدد لها منطقتي العمرية والرايية (تعرف بالزراعية سابقاً) يوضح ذلك الشكل (3-3) . ليكونا حقول تجارب لإعداد البحوث الزراعية ومحاولة إيجاد أفضل أنواع الأشجار التي يمكن أن تتلاءم البيئة في الكويت . وتم تحديد أربعة مناطق زراعية منتشرة في الامتداد العمراني لمدينة الكويت منها منطقتان داخل الامتداد العمراني القائم ، في منطقتي الصليبية والدوحة في جنوب غرب مدينة الكويت ، ويوضح ذلك الشكل (3-3) والثالثة في الشمال في منطقتي العبدلي والرابعة في الجنوب في منطقة الوفرة . واستطاعت هذه المناطق الأربع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كالطماطم والخيار والفلفل والبامية والفاصوليا والكوسة والباذنجان والفراولة والبصل والملوخية والملفوف والخس والزهرة (الأرنبيط) والبطيخ والذرة والشمام وبعض الخضروات

الأخرى⁽¹⁾ . وقد بلغت كمية الإنتاج الزراعي لجملة المزروعات الشتوية والصيفية والمحمية للعام الزراعي 1996-1997 بنحو 3792424 طنناً⁽²⁾ .

ومن خلال استعراض توزيع الاستخدام الزراعي في الامتداد العمراني لمدينة الكويت نستطيع القول أن أهمية القطاع الزراعي في دولة الكويت من الناحية الاقتصادية مازال محدوداً ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قلة خصوبة التربة وندرة المياه الصالحة للرى وعدم ملائمة ظروف الطقس ونقص الأيدي العاملة المدربة على الأعمال الزراعية ، لذلك يجب أن يتم إعداد دراسات بيئية متخصصة تحدد نوعية التربة الموجودة في أراضي الكويت مع تحديد أنواع المحاصيل الملائمة لها ، ومحاولة خلق مناطق زراعية جديدة لمضاعفة الإنتاج الزراعي التقليل من كمية استيراد المواد الغذائية التي تكلف الدولة مبالغ باهظة . حيث بلغت قيمة الواردات من الخضراوات عام 1991 بنحو 3.5 مليون دينار كويتي⁽³⁾ .

وأيضاً يجب دراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج المحاصيل محلياً في السوق المحلي والأسواق المحيطة ، وفتح أسواق محلية تكون متخصصة بالإنتاج المحلي وتكون قريبة من مناطق الإنتاج الزراعي ، لتسهيل وصول المحاصيل الزراعية لها يومياً وبشكل سليم ، حيث لوحظ أثناء الدراسة الميدانية أن المناطق الزراعية في العبدلي والوفرة بعيدة جداً عن الأسواق، حيث تبلغ المسافة من منطقة العبدلي إلى السوق التجارية في منطقة الشويخ وفي مدينة الكويت 140 كيلو متراً ، وتبلغ المسافة بين منطقة الوفرة والسوق التجارية في منطقة الفحيحيل بحدود 80 كيلو متراً⁽⁴⁾ .

3 - 3 - 6 المناطق الخضراء والمتنزهات والمرافق الترفيهية

كان للزيادة السكانية وللاامتداد الكبير لمدينة الكويت الأثر الكبير في حاجة هذا الامتداد إلى المتنزهات والوسائل الترفيهية للسكان ، حيث تقدر المساحة الإجمالية المتاحة للتخضير في المناطق السكنية والطرق الرئيسية بنحو 10.08 هكتار (24.90 فدان)⁽⁵⁾ . مازال جزء

(1) متابعة ميدانية للباحث في بعض المزارع ، 1999 .

(2) Ministry of Planning : Op.cit , 1997, P 126.T112.Kuwait .

(3) Ministry of Planning : Op.cit , 1997, P 206 . T 172 . Kuwait .

(4) متابعة ميدانية للباحث في بعض المزارع ، 1999 .

(5) معهد الكويت للأبحاث العلمية ، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية : مراجعة عامة للخطة القومية لتخضير الكويت ، ص 8 ، 1993 ، الكويت .

كبير منها غير مستغل ، لذلك يجب الاهتمام بها لدورها في تلطيف المناخ . أما المنتزهات الرئيسية فهي منتشرة ما بين محافظتي حولي والعاصمة كمنتزه الخيران في حي الدوحة ومنتزه حديقة الشعب في حي الشعب ومنتزه جمال عبد الناصر والمنتزهات المنتشرة على الواجهة البحرية ، أما المناطق السكنية الباقية فقد اكتفى المخطط بإنشاء حديقة صغيرة لكل منطقة سكنية وأعتبرها منتزه للسكان ، ولا تتعدى هذه الحدائق عن كونها مكان للعب الأطفال خال من أي وسائل ترفيه كلعب الأطفال وغيرها . لذا فيضطر الكثير من سكان هذه المناطق للذهاب إلى المنتزهات الرئيسية في تلك المحافظات للتنزه ، مما يؤدي إلى الازدحام الشديد بها أثناء المناسبات والأعياد ، لذا ينبغي أن تخصص لكل محافظة منتزه عام للحد من الزحام وخلق أماكن ترفيهية جديدة .

إضافة إلى هذه المنتزهات هناك بعض المرافق الترفيهية الأخرى التي تم إنشاؤها كحديقة الحيوانات العامة في منطقة العمرية والمدينة الترفيهية في منطقة الدوحة وشاطئ المسيلة للألعاب المائية على الواجهة البحرية ، ومدينة ألعاب أرض المعارض في منطقة مشرف ويوضح ذلك الشكل (3-3) .

أما النوادي السياحية والرياضية فتتوزع في أنحاء الإمتداد العمراني حيث توجد النوادي البحرية على الواجهة البحرية ، كالنادي البحري ونادي اليخوت ونادي ضباط الشرطة ونادي ضباط الحرس الوطني ونادي الخطوط الجوية الكويتية وغيرها ، أما النوادي الرياضية فهي موزعة في المناطق السكنية في المنطقة الحضرية .

أما فيما يخص الفنادق فالمناطق العمرانية تفتقر إلى فنادق الدرجة الأولى حيث أغلب هذه الفنادق توجد على الواجهة البحرية ومؤخراً تم إقامة فندق في منطقة القراونية . لذلك ينبغي تشجيع إقامة هذا النوع من الفنادق في مناطق الأسواق الإقليمية التي تفتقر إلى مثل هذه الفنادق مثل مناطق السالمية وحولي والجھراء والفحيحيل ، لزيادة حركة انتعاش هذه الأسواق ، خصوصاً وأن الدولة تبنت مؤخراً مهرجان التسوق (مهرجان هلا فبراير) الذي يقام لمدة شهر في الفترة ما بين 24 يناير حتى 22 فبراير . أما دور السينما فهي موزعة في المحافظات بشكل متساو تقريباً .

ويري الباحث أن إنشاء مركز سوق شرق على الواجهة البحرية واحتواءه على أربعة دور سينمائية أدى إلى الازدحام الشديد في هذه المنطقة ، وبما أن سوق الخضار والفاكهة متلاصق معه فقد أدى ذلك إلى صعوبة التسوق من هذا السوق ، بسبب شدة الازدحام

وخصوصاً في المناسبات والعطلات الرسمية وعطلات نهاية الأسبوع ، لذلك كان يجب قبل إنشاء مثل هذه المراكز التجارية الكبيرة أن يراعي بها توفر مواقف انتظار المركبات واختيار أفضل المواقع المناسبة قبل أي اعتبارات هندسية أخرى خاصة بطبيعة الإنشاء .

3 - 3 - 7 الاستخدامات الأخرى

تشمل أنماط الاستخدامات الأخرى المراكز الدينية المتمثلة في المساجد ودور تحفيظ القرآن ، حيث تنتشر المساجد في جميع مناطق الكويت ولا تخلو أي منطقة سكنية من مجموعة من هذه المساجد ، يكون بعضها منها جامعاً تقام به صلاة الجمعة والبعث الأخر يكون مصلياً تقام به جميع الصلوات اليومية وبعض الدروس الدينية ، وقد بلغت أعداد المساجد الجامعة والمصليات نحو 811 مسجداً ومصلي عام 1997 ، موزعة على المحافظات ، حيث تضم محافظة العاصمة 159 مسجداً ومحافظة حولي 203 مسجداً ومحافظة الأحمدية 162 مسجداً ومحافظة الجھراء تضم 112 مسجداً ومحافظة الفروانية 175 مسجداً⁽¹⁾ .

ومن أنماط الاستخدامات الأخرى المقابر حيث توجد مقبرتان رئيسيتان في الكويت واحدة في منطقة الصليبيخات وهي الأكبر ، والأخرى في منطقة الرقة إضافة إلى وجود مقبرة في منطقة الصليبيخات خاصة بالشيعه .

ويرى الباحث أن الكويت بحاجة إلى مدينة رياضية متكاملة الخدمات ، تستغل أثناء انعقاد البطولات الإقليمية والدولية عندما تستضيفها دولة الكويت . ويقترح الباحث أن يكون موقعها على الطريق الدائري السابع جنوب غربى مدينة الكويت بعيداً عن الامتداد العمراني لتوفر الساحات التي يمكن أن تستخدم في مواقف السيارات وفي إقامة بعض الفنادق والأسواق .

أما المكتبات العامة فتوجد غالباً في مراكز الخدمة في المناطق السكنية وخاصة في مناطق إسكان غير الكويتيين ، وتوفر هذه المكتبات الكتب العلمية بالإضافة إلى توفير صالات إضافية للقراءة والاطلاع مع توفير خدمة استعارة الكتب .

(1) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية « مركز المعلومات : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في خمسين عاماً »

ص 251 ، 1997 ، الكويت .

أما جامعة الكويت فقد انشئت في منطقة الشويخ على الجون البحري في بداية الستينيات ، وبعد أن ازدادت عدد الكليات التابعة لها واتسع نشاطها انشئت بعض من هذه الكليات خارج الحرم الجامعي الرئيسي ، حيث توجد كلية الهندسة والعلوم في منطقة الخالدية وكلية الآداب والتربية في منطقة كيفان ، وكلية الطب في منطقة الجابرية ، بالإضافة إلى انتشار كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي في أنحاء متفرقة من المنطقة المعمورة ، وبدلاً من هذا التشتت كان من الأجدر أن يتم بناء مدينة جامعية متكاملة الخدمات تجمع بها كل هذه الكليات المتناثرة .

وتتوزع المرافق التعليمية والصحية من مدارس ومراكز صحية في مناطق إسكان الكويتيين وغير الكويتيين في جميع مناطق المنطقة المأهولة ، أما المستشفيات الحكومية العامة فعددها خمسة مستشفيات وهي : مستشفى الأميري على الواجهة البحرية لخدمة سكان محافظة العاصمة ومستشفى مبارك في منطقة الجابرية لخدمة سكان محافظة حولي ، ومستشفى الفروانية في منطقة صباح الناصر لخدمة سكان محافظة الفروانية ، ومستشفى العدان في منطقة الرقة لخدمة سكان محافظة الأحمدية ، ومستشفى الجهراء في منطقة الجهراء لخدمة سكان محافظة الجهراء ، بخلاف مجموعة من المستشفيات الخاصة وعيادات الأطباء الخاصة وغالباً يشتد تركيزها ما بين منطقتي حولي والجابرية ، وذلك يعود لشدة التركيز السكاني في محافظتي حولي والفروانية .

ومن أنماط الاستخدامات الأخرى مراكز الشرطة ومراكز الإطفاء أما الأخيرة فهي تتوزع في كل المحافظات بواقع مركزاً أو مركزين في كل محافظة حسب حاجتها ، حيث يوجد في محافظة الفروانية عدد ثلاثة مراكز إطفاء واحد في منطقة جليب الشيوخ والثاني في منطقة الفروانية والثالث في الشويخ الصناعية ، نظراً للكثافة السكانية في هذه المحافظة ولوجود المنطقة الصناعية ومنطقة الأسواق الإقليمية في الفروانية . أما مراكز الشرطة فتنتشر في مناطق الكويت لكل منطقة سكنية مركزاً للشرطة ويعرف محلياً (بمخفر الشرطة) .

يضاف إلى هذه الاستخدامات هناك الأراضي الفضاء المنتشرة هنا وهناك في كثير من المناطق السكنية والتي يمكن اعتبارها احتياطي عقاري للمستقبل ، وهي في الغالب إما أن تكون أملاك خاصة ، ولم يتم بناؤها أو أملاك للدولة حجزت لبعض المشاريع والمرافق العامة المستقبلية .

خاتمة :

- تعتبر الوظيفة التجارية من أهم وظائف استخدامات الأرض في مركز المدينة ، وذلك لتخصيصه لأن يكون منطقة أعمال مركزية تخدم الامتداد العمراني للمدينة وبذلك يعتبر هو المركز الرئيسي للتسوق والإدارة في البلاد .
- ولقد تغيرت أنماط الاستخدام التجاري من الأسواق العربية الإسلامية القديمة المسقوفة إلى الأسواق والمراكز التجارية الحديثة ، وأصبحت المدينة مركزاً رئيسياً لاستقطاب معظم رحلات التسوق من المناطق المحيطة .
- وتعتبر الأسواق القديمة من أكثر المناطق التجارية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من رحلات التسوق ، ومن أشهر أسواقها سوق السلاح وسوق الزل وسوق اللحم وسوق المقاصيص .
- وتمتاز المنطقة التجارية الأولى والثانية والثالثة بأنهما خصصا للاستخدام التجاري الخاص ، ويعتبر مركز المدينة بذلك المركز المالي للكويت .
- وكما توجد أغلب المباني الحكومية في مركز المدينة ، وقد ساعد على ذلك وجود قصر الحكم ومجلس الوزراء على الواجهة البحرية في منطقة السيف ، مما أدى إلى شدة الزحام في مركز المدينة لوجود أغلب الاستخدامات التجارية والحكومية فيه .
- خلو مركز المدينة من الاستخدامات الصناعية ما عدا منطقة صغيرة في الشرق خصصت لبعض الورش الخاصة بإصلاح السيارات ومحلات بيع قطع غيارها وبعض ورش الحدادة (السكرة) .
- ويستحوذ مركز المدينة على النصيب الأكبر من المتنزهات والمرافق الترفيهية حيث تقع أغلب هذه المرافق على واجهة المدينة البحرية ، وتنتشر معظم الفنادق الراقية إضافة إلى توفر بعض دور السينما .
- وتمتاز المناطق السكنية في الكويت بتوفر الخدمات والمرافق والطرق والحدائق لكل منطقة ، حيث يوجد مركز الخدمة في وسط المنطقة ويحتوى على سوق مركزي لبيع المواد الغذائية ومجموعة محلات لبيع مختلف السلع الأخرى ، ومركز الشرطة ومكتب البريد وغير ذلك .
- خصصت مناطق سكنية للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين وتمتاز مناطق سكان الكويتيين بأنها مناطق سكن نموذجية ، على العكس من ذلك تكون مناطق إسكان غير الكويتيين حيث تختلط بها أنماط استخدامات الأراضي .

- وظهور بعض الاستخدامات التجارية والاستثمارية في مناطق الاستخدامات السكنية وهذا غير من تخصص هذه المناطق ، وأدى إلى إقلاق راحة السكان .
- أنشئت مراكز تجارية إقليمية للمساعدة في التقليل من رحلات التسوق نحو مركز المدينة .
- تقتصر المنطقة العمرانية لبعض أفرع الأسواق التجارية واحتكارها لمناطق معينة ، مما يضطر الكثير من السكان الذهاب إلى هذه الأسواق يؤدي ذلك إلى الزحام الشديد .
- وتتسبب مجموعة المحلات الصغيرة في مناطق إسكان غير الكوئيين في المزيد من الازدحام نظرا لوجود الأسواق الإقليمية ، إلا أنها في الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي للأسواق لأنها توفر المزيد من السلع التي تلبي حاجة سكان هذه المناطق .
- توجد الصناعات الثقيلة في ثلاثة مواقع في دولة الكويت ، إلا أن أهم هذه المواقع الصناعية هي منطقة الشعيبه لما تضمه من مصانع ذات طبيعة اقتصادية كبيرة للاقتصاد الوطني .
- ويستلزم أن تقام المناطق الصناعية في القسم الجنوبي الغربي أو الجزء الشمالي الشرقي من البلاد ، وذلك لأن أغلب الرياح السائدة في الكويت هي رياح جنوبية وجنوبية شرقية أو رياح شمالية أو شمالية غربية .
- ومن أكبر المناطق الزراعية في الكويت منطقتي العبدلي والوفرة ، وتقوم هذه المزارع بإنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية ، وأغلب هذه المحاصيل تباع محليا ، لذلك تعتبر أهمية القطاع الزراعي في الكويت من الناحية الاقتصادية مازالت محدودة .
- ويستلزم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج المحاصيل محليا في السوق المحلي والأسواق المحيطة وفتح أسواق محلية تخصص بالإنتاج المحلي .
- ولا تعتبر حدائق المناطق منتزهات مناسبة لسكانها لخلوها من معظم أدوات الترفيه ، لذلك يضطر الكثير من السكان إلى الذهاب إلى المنتزهات الرئيسية مما يؤدي إلى ازدحامها وخصوصا أثناء المناسبات .
- وينبغي تشجيع إقامة الفنادق الراقية في مناطق الأسواق الإقليمية التي تقتصر إلى مثل هذه الفنادق ، لزيادة حركة انتعاش هذه الأسواق خصوصا أثناء انعقاد مهرجانات التسوق السنوية في الكويت ، مع ضرورة توفير مواقف السيارات والمساحات الكافية عند إنشاء مثل هذه الفنادق .

الفصل الرابع

التخطيط العمراني وعناصره

محتويات الفصل

تمهيد	1 - 4
المخطط الهيكلي الأول 1952	2 - 4
مخطط البلدية للتنمية 1967	3 - 4
المخطط الهيكلي الثاني 1970	4 - 4
إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني 1977	5 - 4
إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلي الثاني 1983	6 - 4
المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997	7 - 4

4 - 1 تمهيد

تناولت الدراسة في الفصل الثالث أنماط التركيب الوظيفي للعمران بالكويت . وتطرقَت الدراسة إلى الاستخدامات العمرانية المختلفة السكنية والتجارية والصناعية ، إضافة إلى التقسيم الإداري وتوزيع الخدمات والمرافق .

وفي هذا الفصل سوف نتناول الدراسة التخطيط العمراني وعناصره من خلال دراسة المخططات العمرانية التي تم تطبيقها في دولة الكويت وهي كالتالي :

- أ - المخطط الهيكلي الأول 1952
- ب - مخطط البلدية للتنمية 1967
- ج - المخطط الهيكلي الثاني 1970
- د - إعادة التطوير الأولى للمخطط الثاني 1977
- هـ - إعادة التطوير الثانية للمخطط الثاني 1983
- و - المخطط الهيكلي الثالث 1997

أعتبر الكثير من الباحثين أن عام 1946 كان بداية انطلاق المرحلة العمرانية الثانية في الكويت ، واستندوا في ذلك على أن أول شحنة نفط تم تصديرها إلى الخارج كانت في ذلك العام⁽¹⁾ . إلا أن العوائد النفطية لم تظهر بصورة واضحة إلا في مطلع الخمسينيات بدءاً من عام 1950 وماتلاه . ويتضح ذلك من خلال العوائد النفطية حيث قدرت في عام 1946 بنحو 0.22 مليون دينار ، وارتفعت لتصل في عام 1950 إلى 12.4 مليون دينار⁽²⁾ ، وقفزت بشكل ملحوظ بحلول عام 1955 لتصل إلى 282 مليون دينار . وأستمر حجم العائدات النفطية في الارتفاع ليصل في عام 1970 إلى نحو 897 مليون دينار⁽³⁾ . ويفضل هذا التطور في حجم العائدات النفطية تضاعف دخل الدولة في فترة زمنية قصيرة جداً ، وبدأت تضخ هذه العوائد في مشاريع التنمية في البلاد وكانت الضرورة ملحة لأن تقوم الدولة بتوجيه النمو العمراني المصاحب للطفرة الاقتصادية ، فقامت بتكليف بعض الاستشاريين الأجانب لإعداد خطة شاملة

(1) ارجع في ذلك إلى :

- أ - المنيس ، وليد عبدالله : مصدر سابق ، 1985 ، ص 190 .
 - ب - الصباح ، أمل يوسف : مصدر سابق ، 1990 ، ص 21 ، الكويت .
 - ج - أبو عيash ، عبدالله : مصدر سابق ، 1981 ، ص 11 ، الكويت .
- (2) الدينار الكويتي يساوي 3.30 دولار وفق سعر الصرف لعام 1999 . علماً بأن العملة المحلية في فترة الخمسينيات كانت الرربة الهندية .

Ministry of Planning : Op. cit. 1976, p. 66, T. 24, Kuwait .

(3)

تحدد مسارات التطور العمراني مع تعيين مواقع الأنشطة المختلفة . وقد ساعد على أهمية إعداد هذه الخطة عدة عوامل من أهمها مايلي :

- 1- زيادة عدد السكان .
- 2- التقدم في المستوى التعليمي .
- 3- الحاجة إلى التطور لمواكبة التقدم العالمي .
- 4- الرحلات الخارجية والاطلاع على التطور الحضاري في العالم .
- 5- تطور وسائل الاتصال بالعالم الخارجي .
- 6- دخول وسائل النقل الحديثة كالسيارة والطائرات .
- 7- ضيق الرقعة الحضرية داخل سور المدينة .
- 8- اتساع الأنشطة الحكومية وتطورها .
- 9- تبدل الأنشطة الاقتصادية للسكان .

ويتضح عامل زيادة عدد السكان في شقين : الشق الأول الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين ، أما الشق الثاني فيتلخص في تدفق الهجرات إلى الكويت التي كانت بمثابة منطقة جذب للقوى العاملة ، حيث ارتفع عدد السكان من 70 ألف نسمة في عام 1944 إلى 160 ألف نسمة في عام 1952 . وقدر عدد السكان في أول إحصاء رسمي في الكويت في عام 1957 بنحو 206 ألف نسمة يمثل الكويتيون منهم 56% ، وغير الكويتيين يمثلون نحو 44% (1) .

أما فيما يخص جانب التقدم في التعليم والحاجة للتطور لمواكبة التقدم العلمي ، فيتضح أثرهما من خلال تنظيم عملية التعليم حيث بدأت منذ عام 1936 بافتتاح مدرستى المباركية والأحمدية وضمنت نحو 600 تلميذ . وارتفع هذا العدد ليصل إلى 4500 تلميذ و 1772 تلميذة بحلول عام 1950 (2) . وقد أرسلت أول بعثة علمية إلى مصر في عام 1939 ، وقد سبق إرسال هذه البعثة بعض الذين درسوا على نفقتهم الخاصة في الأزهر في القاهرة أو في بغداد أو في الإحساء في المملكة العربية السعودية . وساهمت كثرة رحلات الكويتيين سواء كانت للتجارة أو لطلب العلم في مساعدتهم في الاطلاع على التطورات الحديثة في البلدان التي سافروا إليها ، مما شجعهم وحبيب إلى نفوسهم عند عودتهم حمل راية التطور والانخراط بالعمل في شتى مجالاته للمساهمة في رقي وتقدم بلدهم .

Ministry of Planning : Ibid, p. 23, T. 12 .

(1)

(2) حسين ، عبدالعزيز : محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ، 1960 ، ص 127 ، الكويت .

أما عامل " دخول وسائل النقل الحديثة " كالسيارة التي صاحبت ارتفاع دخل الفرد وجعلته يستغنى عن الوسائل القديمة كالدواب وغيرها ، حيث قدرت أعداد السيارات في عام 1955 بنحو 120 سيارة ، وقد فرض وجودها العمل على ظهور الطرق المعبدة والمتسعة التي أسهمت بدورها في الامتداد الحضري خارج المدينة ، كما تم إنشاء مطار الكويت في عام 1954 ليصاحب عملية النهضة العمرانية ، كذلك أسست في نفس العام شركة الطيران الكويتية .

ومع تزايد العائدات النفطية وزيادة عدد السكان ودخول وسائل النقل الحديثة برزت الحاجة إلى إيجاد امتدادات عمرانية جديدة خارج أسوار المدينة ، التي كانت تضيق بالسكن وبالسكان آنذاك ، وفي عام 1957 تقرر هدم السور المحيط بالمدينة لتبدأ مرحلة التنمية العمرانية والتخطيط .

أما عامل اتساع الأنشطة الحكومية وتطورها لمواكبة النهضة العمرانية فتتمثل في إنشاء إدارة البلدية ومجلسها البلدي في عام 1930 ومعاقب ذلك من المؤسسات الأخرى ، كدائرة الصحة والشؤون والموائئ التي ساعدت إنشاءها على إدارة عملية النهضة العمرانية بشكل فعال ، وشكلت أول وزارة في الكويت بعد الاستقلال في عام 1962⁽¹⁾ .

وتبدلت الأنشطة الاقتصادية للسكان من الإعتماد على الصيد البحري والغوص للبحث عن اللؤلؤ إلى الاتجاه إلى الأعمال الحكومية والتجارية ، وكان لابد أن يصاحب هذه النقلة عملية تطور في المساكن لإيجاد مساكن ذات طراز معماري حديث يتلائم والمرحلة الجديدة ، ولم تكن المساحة داخل السور كافية لسد حاجة السكان من الأراضي فاضطرت الحكومة لإيجاد البدائل الأخرى خارج السور ، وبدأت بذلك عملية التخطيط بدءاً بالمناطق المحيطة بسور المدينة بعد دمه في عام 1957 ، حيث تم إنشاء أحياء الشامية وعبدالله السالم والشويخ وغيرها .

4 - 2 المخطط الهيكلي الأول 1952

كلف حاكم الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح في إبريل عام 1951 الإستشارية المعمارية البريطانية مينوريو وسبنسلي وماكنزلرين *Minporio-Spencely and Macfarlane* ، لوضع خطة عمرانية لمدينة الكويت لتلائم النمو الحضري المتسارع ، على أن تكون هذه الخطة ملائمة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عمت البلاد في تلك الفترة .

(1) حسين ، عبدالعزيز : المصدر السابق ، ص 100 .

- وقد وضعت الخطة في عام 1952 موضع التنفيذ وكانت أهدافها الأساسية كالتالي⁽¹⁾ :
- 1- توفير شبكة من الطرق الحديثة تتناسب مع متطلبات وأحجام المرور في مدينة الكويت والمناطق الجديدة المجاورة لها .
 - 2- تخصيص مناطق لقيام المباني الحكومية والصناعات والمراكز التجارية والمدارس وباقي الاستخدامات المختلفة .
 - 3- تحديد مناطق للمساكن الجديدة والخدمات الضرورية لها داخل وخارج السور .
 - 4- تحديد بعض المواقع لاستغلالها للحدائق والميادين الرياضية العامة والملاعب الخاصة بالمدارس والساحات المكشوفة الأخرى .
 - 5- تطوير المنطقة التجارية المركزية وتحسين ساحة الصفاة مع مراعاة التناسق في توزيع مواقع المباني الحكومية حتى تضفي طابعاً مميزاً للمدينة .
 - 6- تحديد مناطق للتشجير بالطرق الرئيسية والمواقع الهامة الأخرى .
 - 7- توفير طرق رئيسية لربط مدينة الكويت بالمدن والقرى المجاورة .

وقد جاء المخطط الهيكلي معبراً عن هذه الأهداف حيث غطى حوالي 2205 هكتارات (5448.55 فدان) منها 755 هكتاراً (1865.60 فدان) داخل المدينة و 1450 هكتاراً (3582.92 فدان) خارج أسوار المدينة ، حيث يشمل جميع الاستعمالات التي جاءت في أهداف الخطة⁽²⁾ . كالاستخدام السكني والتجاري والإداري والصناعي والخدمات والمناطق الترفيهية والخضراء ، يوضح ذلك الشكل (1-4) . وبذلك تصبح هذه الخطة أول دراسة تقوم بتحديد استخدامات الأرض الحضرية في الكويت على أسس علمية . مع تبني أسس وضع الطرق الدائرية والطرق الإشعاعية في الكويت ، وإحاطة المدينة بأربعة طرق دائرية ، هي الأولى والثاني والثالث والرابع وتقطع هذه الطرق طرق إشعاعية كطريق الاستقلال وطريق القاهرة وطريق المغرب وطريق دمشق ثم طريق الرياض والجبراء وجمال عبدالناصر ، يوضح ذلك الشكل (2-4) . وعند تقاطع الطرق الدائرية مع الطرق الإشعاعية أقيمت ميادين مرورية . وفي عام 1957 أزيل سور الكويت ، واستطاعت هذه الطرق ربط مدينة الكويت بالمناطق الأخرى التي يصلها التخطيط الحديث في هذه الفترة .

(1) بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 24 .

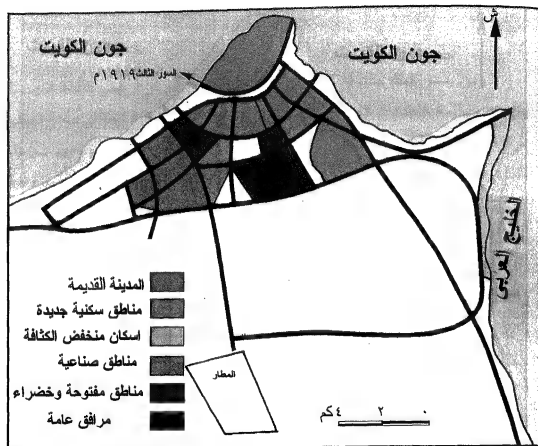
(2) بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 26 .

وأدخلت الخطة نظام الضواحي السكنية ومراكزها وتم فصل هذه الضواحي عن المدينة بحزام أخضر Green Belt ، وأخذ الامتداد السكنى بمحاذاة المدينة ما بين شارع الاستقلال شرقاً وشارع جمال عبدالناصر غرباً ، أما الاستخدام الصحى والترويحي والصناعى فيمتد بمحاذاة الساحل على طول امتداد شارع جمال عبدالناصر وصولاً إلى منطقة الشويخ الصناعية ، التى أعدت لبعض الصناعات الخفيفة كورش السيارات وبعض مصانع البلاط والأسمنت والطابوق ، إضافة إلى وجود ميناء الشويخ الرئيسى بها ، يوضح ذلك الشكلان (1-4) و (2-4) . أما المناطق التى خصصت لغير الكويتيين فكانت فى منطقة حولى والسالمية ما بين الطريق الدائرى الثالث والطريق الدائرى الرابع . وكان نظام البناء عبارة عن بنايات متعددة الأتوار مقسمة إلى وحدات سكنية صغيرة (شقق) .

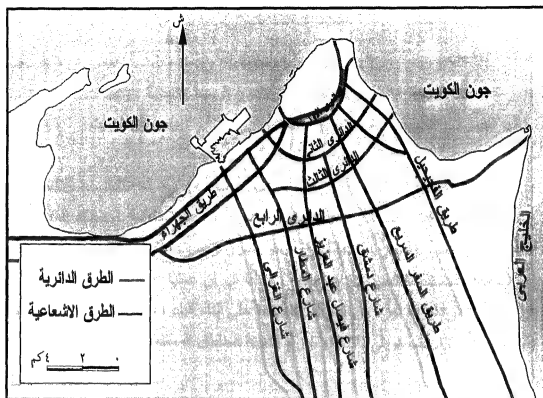
وحد مكان المطار الجديد إلى الجنوب من مدينة الكويت . وتم تحديد المنطقة التى تقع ما بين موقع المطار والدائرى الرابع للاستخدامات السكنية المستقبلية ، وكان ذلك قبل أن يتم استحداث طريقي الدائرى الخامس والسادس فى هذه الخطة .

واقترحت الخطة إنشاء محطة للنقل العام (الحافلات) فى الجزء الشمالى الشرقى من ساحة الصفاة ، للحد من كثرة انتشار المركبات التى ارتفعت أعدادها بعد اكتشاف النفط . مع تطوير الطرق المؤدية إلى المملكة العربية السعودية والعراق ، واعتبرتها طرق سفر مهمة بين الكويت والدول المجاورة .

وتم اقتراح منطقة الدوائر الحكومية والخدمات فى وسط المدينة ما بين بوابة نايف فى السور المطلوب إزالته وحتى ساحة الصفاة (مركز الأسواق التجارية القديمة) . واقترحت كذلك إعادة تنظيم الأحياء السكنية داخل المدينة ، إضافة إلى توفير المدارس والحدائق والملاعب لسكانها مع إنشاء مناطق سكنية خارج السور كما ذكر آنفاً . وتمثلت هذه المناطق فى منطقة الشويخ السكنية والشامية والفيحاء والقادسية والدسة والشعب والمنصورية . وكانت هذه الضواحي ضمن إطار الطريق الدائرى الرابع . وأقيمت فى الجزء الشمالى من منطقة بنيد القار ، والأجزاء الغربية من منطقة كيفان والشمالية مناطق خضراء وحدائق ، يوضح ذلك الشكل (1-4) .



الشكل (1-4) المخطط الهيكلي الأول .
 المصدر : Minoprio and Spencely and P. Macfarlane . Kuwait Municipality, p. 12, Kuwait .



الشكل (2-4) الطرق الدائرية والإشعاعية المفتوحة في الخطة الهيكلية الأولى 1952 .
 المصدر : Minoprio and Spencely and P. Macfarlane, Master Plan 1952, p.26 .

ومن ضمن المقترحات أن تكون مدينة الكويت (القديمة) المركز الرئيسي للنشاط التجاري والإداري لخدمة الامتدادات الحضرية . حيث خصصت منطقة الأسواق القديمة في ساحة الصفاة مركزاً للنشاط التجاري ، إضافة إلى المنطقة المحاذية لقصر السيف والميناء القديم ، ويبين ذلك الشكل رقم (3-4) . أما المنطقة الصناعية داخل المدينة فخصص لها موقع عند بوابة البريصي وموقع آخر عند بوابة الشامية ، يوضح ذلك الشكل (3-4) .

وقد خصصت الخطة معظم أجزاء المدينة للسكن باستثناء المناطق التجارية والصناعية ، حيث احتلت المنطقة السكنية داخل المدينة نسبة 54% ، أما القطاع التجاري والإدارات والوزارات الحكومية فقد نالت نحو 12% من مساحة المدينة ، واحتل قطاع الحدائق والساحات المكشوفة نحو 34% من إجمالي مساحة المدينة ، أما نسب استخدام الأراضي في المناطق النموذجية خارج المدينة فكانت 33% للسكن ، 10% للتعليم ، 3% للنشاط التجاري ، 23% للطرق ومواقف المركبات ، 6% مناطق عامة وحدائق ، 3% مناطق مفتوحة ، 22% أراضى خالية ⁽¹⁾ . وأوصت الخطة بتطوير الطرق الداخلية في المدينة كطريق دسمان والجھراء والبريصي ، ليتلائم مع المرحلة الحديثة ، إضافة إلى دورها في تنشيط الحركة التجارية وخدمة وسائل النقل الحديثة . مع اقتراح إنشاء بعض الساحات لمواقف المركبات بالقرب من الأسواق والهيئات الحكومية والمناطق السكنية .

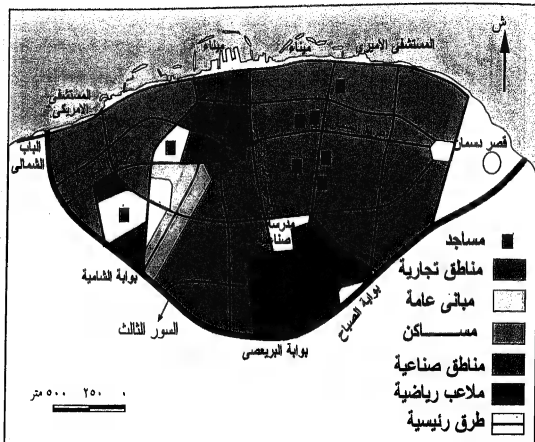
وبدأ التغيير يعج بمدينة الكويت داخلها وخارجها ، وبدأت ملامح العمران المعاصر تظهر ، وبدأت الطرق تبلط وترصف . وأزيل السور المحيط بالمدينة ، وانفتحت المدينة على نطاقها العمراني الجديد بعد ولادته إثر هدم السور .

ولتنفيذ أهداف الخطة في جعل المدينة (الكويت القديمة) مركزاً للنشاط الاقتصادي وإنشاء مناطق جديدة للاستيطان العمراني خارج السور ، قامت الحكومة باستملاك العقارات القديمة داخل السور بأسعار مرتفعة تفوق أسعار السوق ، بهدف إغراء السكان على الانتقال إلى المناطق المستحدثة تمهيداً لنزع الملكية . إضافة إلى أن عملية الاستملاك تهدف بطريقة غير مباشرة في توزيع جزء من العوائد النفطية على أبناء البلد ، وساعدت - كما أسلف - على دفع نحو 33 ألف كويتي للانتقال خارج المدينة للمناطق المستحدثة .

C. Buchanan : First Report, 1970, p. 40

(1) ارجع في ذلك إلى : أ -

ب - بلدية الكويت : مصدر سابق ، 1980 ، ص 28 .



الشكل (3-4) مخطط مدينة الكويت 1952 .

المصدر : Minoprio and Spencely and P. Macfarlane Master Plan 1952, p. 33 .

النتائج السلبية التي ترتبت على خطة 1952

بعد مرور مايقرب من ثماني سنوات على تنفيذ خطة 1952 ظهرت هناك عدة عيوب « قد يكون بعض منها كان دافعا وراء ظهور بعض الدراسات والخطط بهدف حاجة الدولة إلى تقييم تنفيذ هذه الخطة ، ومعرفة مدى ملائمتها لمراحل النهضة العمرانية الشاملة في الكويت ومعرفة مدى حاجة البلاد إلى خطة عمرانية جديدة ، وتمثلت تلك العيوب فيما يلي :

أ - جاءت التوقعات السكانية في خطة 1952 على أن السكان سوف يتراوح عددهم بين 150 - 250 ألف نسمة خلال الفترة من 1950 - 1970 ، حيث حددت مناطق التوسع العمراني حتى الطريق الدائري الرابع . إلا أن هذه التوقعات لم تكن دقيقة ، حيث بلغ عدد السكان في عام 1961 نحو 231 ألف نسمة ، وقدر عددهم في عام 1970 بنحو 733 ألف نسمة⁽¹⁾ . وكانت الزيادة نحو نصف مليون نسمة عن ما توقعته الخطة « ويرجع السبب إلى إغفال عامل الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن الهجرة الخارجية

(1) وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء : المراجعة الإحصائية السنوية ، 1974 ، ص 22 ، ج 3 ، الكويت .

الوافدة المتدفقة التي صاحبت النهضة التي عمت البلاد في تلك الفترة . وكانت النتيجة حاجة البلاد إلى إيجاد مناطق للتوسع الحضري لاستيعاب تلك الزيادة السكانية .

ب - أغفلت خطة 1952 الجانب الاجتماعي المتعلق بالبيئة الاجتماعية الكويتية ، فقد كان التخطيط في هذه الفترة أجنياً بالدرجة الأولى ، حيث لم تتوفر معلومات كافية عن البيئة الكويتية ، مما أدى إلى تغير شكل المدينة في أنماطها البنائية من الطابع العربي الإسلامي إلى الطابع الأوروبي بصفة عامة والإنجليزي بصفة خاصة . ويوضح ذلك الصورتان (1-4) (2-4) ، وأثر هذا النظام الأجنبي في توزيع بعض الأسر الكويتية التي كانت ترتبط بأحياء سكنية وفرجان وألفة اجتماعية إلى الانتقال للمناطق الجديدة خارج السور .

ج - أدى انتقال المواطنين الكويتيين إلى خارج مدينة الكويت القديمة بسبب سياسة الاستملاك العامة بأن حل مطهم سكان من غير الكويتيين ، وأصبحت بذلك التركيبة الاجتماعية في العاصمة نسيجاً من جاليات مختلفة ، وأقلية من أبناء البلد .

د - كانت نظرة المخطط قصيرة المدى ، ولم تراعى التوسعات العمرانية المستقبلية عند إنشاء المناطق الصناعية ومنطقة المطار ، حيث أصبحت بعد مرور عقد ونصف من الزمان في قلب الاستيطان العمراني .

4 - 3 مخطط البلدية للتنمية 1967

جاء مخطط البلدية للتنمية لمعالجة القصور في خطة 1952 ، ومحاولة إيجاد بدائل للنمو السكاني المرتفع بتوفير المزيد من الأراضي المنظمة للتنمية الآتية والمستقبلية ، حيث ارتفع عدد السكان من 321 ألف نسمة في عام 1961 إلى نحو 467 ألف نسمة في عام 1965 . وغطى العمران جميع الأراضي التي حددتها خطة 1952 وتجاوزها .

وتمكنت إدارة التنظيم في وزارة الأشغال⁽¹⁾ . في الفترة ما بين 1953 إلى 1966 من إعداد دراسات لتنظيم كثير من المناطق لإعدادها للاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية ، وفي عام 1967 تم جمع هذه الدراسات ، إضافة إلى دراسات المخطط الهيكلي الأول 1952 في مخطط عام أطلق عليه مخطط البلدية للتنمية 1967 . وقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن

(1) انضمت إدارة التنظيم إلى بلدية الكويت في عام 1961 .



الصورة (1-4) نموذج لأحد المساكن الحديثة والتي جاءت على نمط غربي ويتضح كثرة النوافذ العاكسة المظلة على الخارج ، وانخفاض الأسوار بما لايناسب البيئة .
المصدر : تصوير الباحث ، أغسطس ، 1998 .



الصورة (2-4) نموذج لأحد المساكن الحديثة ويتضح انعدام الأسوار الخارجية للمنزل وإنكشاف المنزل على الخارج ، مع بروز زوايا متعرضة للشمس مباشرة مما أدى إلى استخدام الواقيات على النوافذ .
المصدر : تصوير الباحث ، أغسطس ، 1998 .

هذا المخطط ينقصه دراسة ديموغرافية للسكان ، مما قلل من أهميته وعدم استمراره أكثر من ثلاث سنوات⁽¹⁾ ، كما سيتضح لاحقاً عند دراسة الخطط التي تلت مخطط البلدية .

أما عن منجزات خطة البلدية فقد أكملت الخطة الطرق الدائرية بإضافة طريقين دائريين هما الطريق الدائري الخامس والسادس ، إضافة إلى استكمال امتدادات الطرق الإشعاعية الرئيسية ، يوضح ذلك الشكل (4-4) . ونال الشريط الساحلي الحظ الأكبر في عملية التنمية حيث نظمت العديد من المناطق منها منطقة الرميثة وسلوى والمسيلة وكان أغلب الامتدادات العمرانية في خطة البلدية نحو الجنوب من مدينة الكويت حتى مدينة الأحمدى على امتداد الساحل ، وظهرت نحو 40 منطقة سكنية ، وتم تخصيص منطقة الشعبية لإقامة الصناعات الثقيلة بها ، وبذلك أصبحت هناك منطقتان صناعيتان واحدة للصناعات الخفيفة فى الشويخ وأخرى فى الشعبية للصناعات الثقيلة .

وبرزت مناطق الأسواق الإقليمية فى أحياء حولى والسالمية والفحيحيل والجھراء ، إضافة إلى مدينة الكويت ، وقد ساعد هذا المخطط على خلق المنطقة المتروبوليتانية Metropolitan Area لمدينة الكويت العاصمة . وتعتبر خطة 1967 مرحلة إنتقالية بين خطة ماكفارلين 1952 وخطة بيوكان 1970 ، وأصبحت بذلك مرحلة تمهيدية للخطط التى جاءت بعدها . إلا أنه كان ينقصها الرؤية المستقبلية لحجم السكان كما ذكرنا آنفاً ، لذلك برزت الحاجة لمخطط جديد يكون مواكبا للتطورات السريعة فى شتى المجالات فكانت خطة بيوكان 1970 .

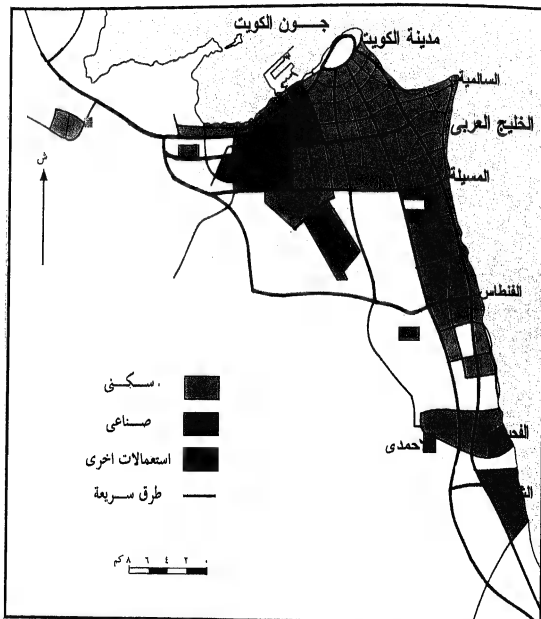
4 - 4 المخطط الهيكلى الثانى 1970

بعد مضى نحو 18 عاما على تنفيذ المخطط الهيكلى الأول 1952 وتعديلاته فى مخطط البلدية 1967 ، وتعرض البلاد لنهضة عمرانية شاملة نتيجة الزيادة السكانية المتسارعة ، حيث قدر عدد السكان فى عام 1965 بنحو 467 ألف نسمة ، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 738 ألف نسمة بحلول عام 1970 أى بزيادة قدرها نحو 270 ألف نسمة ، مما دعت الحاجة إلى توجيه النهضة العمرانية وتحديد خطوطها العامة لتسير على أسس علمية مدروسة . وفى عام 1965

(1) ارجع فى ذلك أ - شعبى ، حامد عبدالسلام : العمران والتخطيط فى الكويت ، بلدية الكويت ، (بدون

تاريخ) ، ص 9 ، الكويت

ب - إبراهيم ، أحمد حسن : مصدر سابق ، 1982 ، ص 358 .



الشكل (4-4) مخطط البلدية للتنمية العمرانية 1967 .
المصدر : بلدية الكويت ، التطور والعمران في الكويت 1980 .

استدعت الحكومة الكويتية مجموعة من الخبراء⁽¹⁾ في تخطيط المدن لدراسة الوضع في الكويت وإعداد تقرير يضم الحلول والإقتراحات التي يجب أن توضع لمواجهة تلك الزيادة السكانية مع تحديد مسارات النمو العمراني وأوجه التنمية العمرانية في البلاد .

(1) تكونت المجموعة من الدكتور جاكوب تايسى G. Thiyssee من معهد الدراسات الاجتماعية في هولندا ، وللمهندس عمود رياض من جمهورية مصر العربية والدكتور عمر عزام مستشار تخطيط المدن في المكتب الإقليمي للأمم المتحدة (بيروت) .

وبعد مضي ثلاث سنوات تقريبا من الدراسة (1965 - 1968) صدر تقرير الخبراء الذي أوصى بضرورة إعداد خطة شاملة للتنمية ، تكون طويلة الأجل حيث تمتد نحو 25 - 30 سنة تقريبا . وأوصت كذلك بأن تقوم حكومة الكويت متمثلة في المجلس البلدي بالتعاقد مع شركة عالمية متخصصة في إعداد الخطط الشاملة .

وفي عام 1968 رأت البلدية أن الكويت في هذه الفترة في حاجة ماسة لخطة هيكلية تنموية بسبب الزيادة السكانية المتسارعة وتدفق المزيد من الهجرات السكانية إلى الكويت ، لحاجة البلاد إلى كثير من الأيدي العاملة لتوظيفها في مشاريع التنمية المختلفة نظرا لعدم كفاية الأيدي العاملة المحلية ، حيث بلغ عدد السكان غير الكويتيين في عام 1968 نحو 325 ألف نسمة بنسبة 52.8% من إجمالي السكان . لذلك قامت البلدية في أواخر عام 1968 بالتعاقد مع البريطاني كولن بيوكان وشركاء Colin, Buchanan & Partners ، للقيام بإعداد خطة عمرانية لدولة الكويت ، وشكلت البلدية فريقا من الفنيين للمتابعة وكونت كذلك لجنة فنية من الخبراء⁽¹⁾ لأبداء آرائهم وتوجيهاتهم الفنية . وفي عام 1970 صدرت الخطة الهيكلية الثانية لدولة الكويت وكانت أهدافها كالتالي⁽²⁾ :

- 1- خلق البيئة المناسبة والمهيئة للإستجابة لزيادة السكان مع توفير كل الظروف الملائمة لمسكن صحي ، وخلق بيئة تتناسب مع التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد مع تهيئة الخدمات الحضرية المناسبة للسكان .
- 2- مواجهة التزايد في حاجات العمالة لأنواع مختلفة من المتطلبات الوظيفية وفي قطاع التجارة وذلك بتحديد مناطق للعمالة والمراكز التجارية والإدارية .
- 3- إيجاد نظام نقل متكامل لربط مراكز الخدمات والتسويق ومناطق العمالة بالمناطق السكنية لتقليل مدة الرحلات لكل الأغراض .
- 4- التخطيط على المدى الطويل ، يوزع بموجبه السكان والعمالة في كل أجزاء الدولة بشكل متوازن وذلك للتقليل من المركزية .
- 5- تحديد مجالات إسكان الكويتيين وغير الكويتيين على مستوى المراكز بالتطاعات .

(1) وضمت اللجنة البروفسور سوليز لي مارتن S. L. Marten والدكتور عمر عزام والبروفسور فرانكو أليبي

Franko A.

(2) انظر مثلا ، A - Buchanan, Colin : Master Plan for Kuwait, Second review . vols 1. 2. - A ، 3, 1971, p.9-40, Kuwait .

Buchanan, Colin : Master Plan for Kuwait, Long-term Plan, 1970, p. 1-34, Kuwait . - B

- 6- القيام بأقصى حد للاستخدام الاقتصادي للاستثمار لرأس المال الثابت الحالي فى المرافق الأساسية ، والتي اقترحت للمستقبل القريب . والتزود بطاقة إضافية قادرة على مواجهة المتطلبات المتنبأ لها .
- 7- التأكد من مرونة الخطة حتى يمكنها من مواجهة المعدلات المختلفة لنمو السكان أو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ربما تطرأ مستقبلا .
- 8- مكافحة التلوث ومحاولة الحد منه سواء كان التلوث الهوائى أو المائى فى البر أو البحر وحماية المناطق البيئية الحساسة كالمناطق الساحلية .
- 9- التأكد على الإنتقال التدريجي من التخطيط إلى التنفيذ بواسطة إيجاد نظام عال من التنسيق ومراقبة التنمية ومراجعة المخطط وتحديد المشاريع الجديدة.

ومن خلال استعراض أهداف خطة 1970 يتضح أنها كانت الأساس الذى أدى إلى النقلة الحضرية التي تمت فى الكويت ، وعلى أسس تخطيطية مدروسة ومع ذلك لايمكن تجاهل مخططي 1952 و 1967 لما أوردها من خطط ، ولكن كان ينقصهما الدراسات المستفيضة وكان يعيبهما قصر المدى في التنبؤ بالمستقبل ، لذا روعيت هذه العيوب فى مخطط 1970 الذى احتوى على خطط بعيدة المدى وتنبؤات مستقبلية امتدت نحو ربع قرن تقريبا .

ولتطبيق تلك الأهداف حددت الخطة أربعة أقسام رئيسية وهى (1) :

- الخطة بعيدة المدى - الخطة الطبيعية القومية - المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية للمدى القصير - المخطط الهيكلى لمدينة الكويت .

أ - المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية للمدى القصير 1970

وضعت الخطة للمدى القصير افتراضين للنمو السكاني ، الافتراض الأول يكون من خلال النمو السريع للسكان ، الذى يصل فيه عدد السكان نحو مليون وربع مليون نسمة بحلول عام 1978 ، أما الافتراض الثانى عن طريق النمو البطئ للسكان ، حيث يصل عدد السكان بحلول عام 1985 إلى نحو مليون وربع نسمة . واشتمل المخطط على المناطق التى سوف يكون الامتداد فيها فى المدى القصير فى المنطقة الممتدة من مدينة الكويت إلى الفحيحيل جنوبا على امتداد الساحل ، والمنطقة الممتدة من المدينة إلى الجهراء غربا ، يوضح ذلك الشكل (4-5) .

(1) ارجع فى ذلك إلى :

أ - بلدية الكويت : مخطط الكويت ، كولن بيركانن ، الخطة الطبيعية القومية ، 1971 ، ص 1-17 ، الكويت .
 ب - بلدية الكويت : مخطط الكويت ، كولن بيركانن ، الخطة القصيرة المدى ، ملخص المجلدات 1-2-3 وبيان بالمقترحات ، 1971 ، ص 1-37 ، الكويت .

وركز المخطط على إزالة العشيش (مساكن الصفيح) في مناطق صبيد العوازم والشدادية والناصرية وعشيرج غربي مدينة الكويت وفي الموقع جنوب المدينة ، إضافة إلى بعض المناطق الأخرى المتفرقة في أنحاء البلاد⁽¹⁾ .

وحددت خطة 1970 مجموعة من القيود والعقبات التي تحول دون التوسع الحضري في الكويت وهي المناطق النفطية ، ومناطق المياه الجوفية ، والمناطق الزراعية والبيئية ، إضافة إلى المناطق المخصصة للمنشآت المدنية والعسكرية ، يوضح ذلك الشكل (4-6) .

وقسم المخطط الهيكل للمناطق الحضرية للمدى القصير المراكز التجارية والإدارية إلى خمس درجات كالتالي :

الأولى : مدينة الكويت كمركز رئيسي أول وعاصمة للبلاد .

الثانية : إنشاء مركز رئيسي ثان لتخفيف الضغط على المدينة يكون في غربى القنطاس ليخدم المناطق جنوب الطريق الدائري السادس والتي تقدر بنحو 500 ألف نسمة .

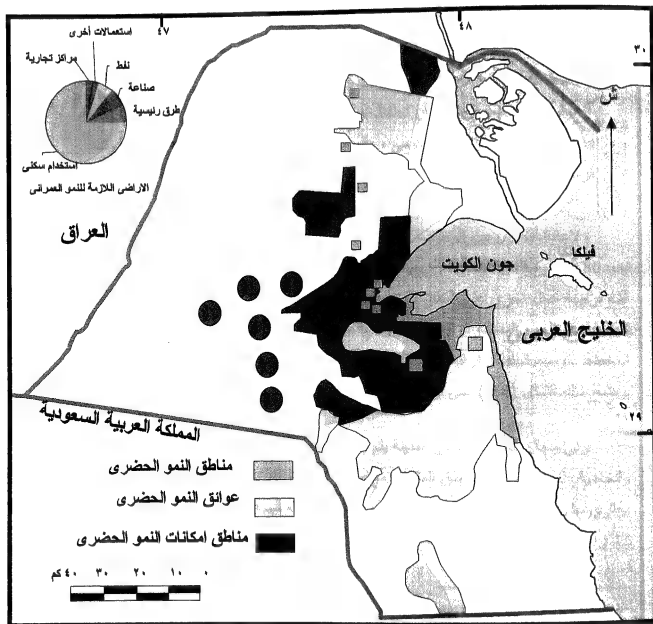
الثالثة : إنشاء مراكز من الدرجة الثالثة تجارية وإدارية ، تقع فى حولى والسالمية والفروانية والصليبيخات والفحيحيل والجهراء والمسيلة ، على أن يخدم كل مركز نحو 100 ألف نسمة .

الرابعة : إنشاء مراكز تجارية ثانوية على نفس النمط الذى تعمل عليه المراكز فى الضواحي السكنية .

الخامسة : إقامة مجموعة من الدكاكين لخدمة الأحياء السكنية .

وفى مجال الصناعة ينبغي التنسيق بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية ، لمحاولة الحد من طول وعدد الرحلات إلى العمل وبالعكس . لذلك تم اقتراح إقامة عشرة مناطق صناعية موزعة جغرافياً ، يوضح ذلك الشكل (4-5) . على أن تبلغ مساحة كل منطقة صناعية نحو 100 - 150 هكتار ، حيث تحتوى على نحو 5000 فرصة عمل مختلفة ويؤدى ذلك إلى القضاء على مركزية الصناعة التي ظهرت فى خطة 1952 ، والتي حددتها فى منطقة صناعية واحدة فى الشويخ الصناعية .

(1) تتألف الحاجة إلى المساكن فى المدى القصير بسبب مجموعة من العوامل تمثل فى ، الطلب الناجم على المساكن من جراء الزيادة فى السكان ، إستبدال العشيش ، إستبدال البيوت التقليدية فى مناطق التنمية الجديدة ، إزالة البيوت الأخرى الأيلة للسطوح ، إستبدال البيوت التقليدية خارج المناطق الملتزم بها ، تخفيف الإزدحام السكنى ، توفير احتياطي من الأماكن الشاغرة ، والإحتياطي الواجب إعداده ضمن مدة الخططة لمواجهة الطلب الذى سينشأ فيما بعد .



الشكل (4-6) عوائق النمو الحضري في خطة 1970 .

المصدر : Buchanan : Master Plan for Kuwait, 1970 . OP.CIT.

وفى مجال المواصلات يتم إعداد شبكة من الطرق الرئيسية السريعة والثانوية ، مع اقتراح نظام لمركبات النقل العام للمسافات البعيدة والقصيرة ، مع إقامة خط للمواصلات السريعة يربط الشريط الساحلى بمدينة الكويت . مع التوصية بدراسة موضوع النقل من الناحية الاقتصادية قبل البدء فى تنفيذه ، فى الوقت الذى يتوجب فيه البدء فى العمل مع بداية المرحلة الثانية من الخطة القصيرة المدى ، أى فى حوالى عام 1975 أو 1978 حسب ماستكون عليه معدلات النمو السكاني .

ب- المخطط الهيكلى لمدينة الكويت⁽¹⁾ 1970

أوصى المخطط الهيكلى بأن تحتفظ مدينة الكويت بمركزها كعاصمة للدولة ، وتمارس دورها التجارى والثقافى والحكومى ، على ألا تزيد العمالة فى هذا المركز عن 95 ألف فرصة عمل .

ولإعادة التوازن بين الوظائف فى المدينة والسكان أوصى المخطط بأن تحوى المدينة نحو 80 ألف نسمة من السكان⁽²⁾ . مع توسيع القلب التجارى للمدينة برفع عدد العمالة إلى 120 ألف فرصة عمل أخرى على المدى القصير . وتوسيع مناطق امتداد شارع عبدالله السالم إلى الجنوب ، وتوسيع المنطقة الواقعة بين شارعي عبدالله المبارك ومبارك الكبير ، أيضا أوصى المخطط بتوسيع المنطقة الواقعة فى الشرق عند تقاطع شارعي جابر المبارك وأحمد الجابر ، يوضح ذلك الشكل (4-7) على أن تحوى هذه التوسعات نحو 17 ألف فرصة عمل .

وفى مجال المواصلات فى المدينة يتم إعداد نظام من الطرق الرئيسية السريعة والثانوية والخدمية . مع تخصيص مناطق للمشاة . مع اقتراح إنشاء نظام متكامل للمواصلات العامة يحتوى على حافلات سريعة ومحلية (ذات أحجام كبيرة تتسع لـ 40 راكبا وصغيرة تتسع لـ 12 راكبا) ، كذلك إعداد خط للمواصلات السريعة القادمة من الجنوب . مع ضرورة إنشاء

(1) يتكون مركز المدينة فى المنطقة المعروفة قديما بمدينة الكويت والتى تحد الآن بالحزام الأخضر والطريق الدائرى الأول وتوجد فى هذه المنطقة الأنشطة التجارية والإدارية للدولة .

(2) ومن خلال الدراسة التمهيدية للخطة أتضح بأن المدينة تحوى بالفعل نحو 80 ألف نسمة من السكان قبل إعداد الخطة ، لذا شددت الخطة على توفير الرعاية الكاملة لهذا العدد من السكان للمحافظة على تواجدهم فى المدينة ، وعدم انتقاهم كغيرهم إلى المناطق الأخرى ، مع إعادة إسكان نحو 9 آلاف من الكويتيين وتقليل عدد غير الكويتيين بنحو 3 آلاف نسمة وتقليل عدد العمالة التى تسكن فى مساكن جماعية بنحو ٥ آلاف نسمة .

مواقف للمركبات تستوعب نحو 48 ألف مركبة ، من خلال إنشاء مبان متعددة الطوابق ، مع إنشاء مواقف للمركبات الخاصة لفترات قصيرة ، ومواقف أخرى للفترات الطويلة تكون على أطراف المدينة ، مع اقتراح استغلال مناطق المقابر القديمة لهذه الأغراض ، إضافة إلى استغلال بعض الساحات المكشوفة . ولم يغفل المخطط أيضاً ضرورة وجود مساحات مكشوفة وحدائق لتكون متنفساً للمدينة ، يوضح ذلك الشكل (4-7) .

4 - 5 إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني 1977

بعد تطبيق المخطط الهيكلي الثاني 1970 لبيوكائن ، قامت البلدية بإجراء بعض التعديلات في أجزاء مختلفة من المخطط نتيجة للزيادة غير المتوقعة التي طرأت على النمو السكاني بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي حدثت في الفترة 1970 - 1977 ، حيث بلغ عدد السكان نحو مليون نسمة في عام 1975 ⁽¹⁾ . إضافة إلى تغيير قانون البناء في هذه الفترة . ومضي سبع سنوات على تطبيق خطة 1970 . لكل هذه الأسباب مجتمعة رأت البلدية بأنه ينبغي تطوير هذا المخطط ، وقامت البلدية في إبريل 1977 بتكليف شركة استشارية عالمية⁽²⁾ للقيام بإعادة تطوير خطة 1970 ، وفي سبتمبر لنفس العام صدرت إعادة التطوير الأولى وتم اعتمادها من قبل المجلس البلدي .

وتكونت خطة التطوير الأولى 1977 على نفس المنهجية التي تناولتها خطة 1970 ، حيث تضمنت تقديرات رئيسية للسكان والخدمات والمرافق الأخرى . وعلى مخطط هيكل للمناطق الحضرية ، وعلى خطة طبيعية قومية ، ومخطط هيكل لمدينة الكويت ⁽³⁾ .

أ - المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية 1977

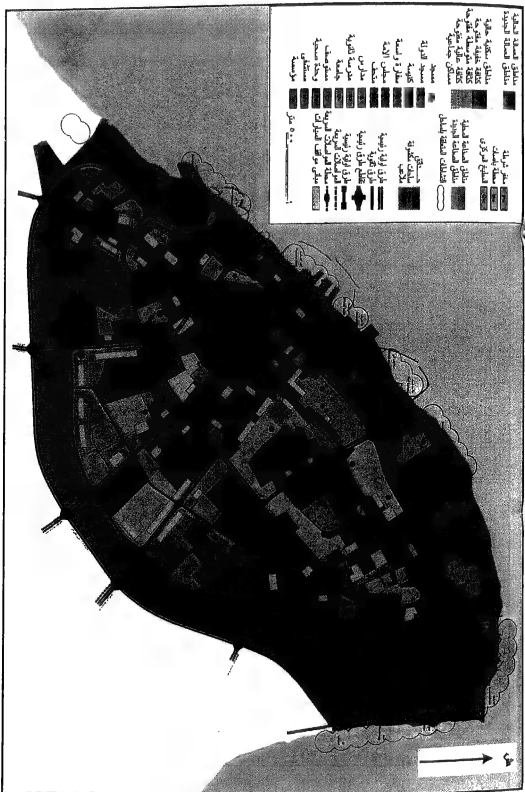
أشارت التوقعات المستقبلية للسكان أنه بحلول عام 2000 سوف يصل عدد سكان الكويت نحو 2.76 مليون نسمة ، وقد بنيت هذه التوقعات على أساس المتطلبات الوظيفية للسكان وكانت سنة الأساس لهذه التوقعات عام 1975 ، ويشكل الكويتيون منهم نحو 52% ، وتوقعت الخطة كذلك أن السكان سوف يصل عددهم نحو 3.14 مليون نسمة لنفس العام بافتراض ارتفاع نسبة الهجرة إلى الكويت .

(1) وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء : الجمهورية الإحصائية السنوية ، 1977 ، ص 23 ، ج 12 ، الكويت .

(2) شركة شانكلاند كوكس Shangkland, Cox .

(3) Cox, Shangkland : Master Plan for Kuwait, Final report , Planning & Policy, 1977 .

Kuwait Municipality, Kuwait .



الشكل (7-4) المخطط الهيكلي المقترح لمدينة الكويت .
المصدر : Buchanan, Master Plan for Kuwait, 1970, Op. cit. p.22

أما العمالة فقد قدرت الاحتياجات الوظيفية بنحو 487 ألف فرصة عمل في الفترة 1975 - 2000 وسوف يكون نصيب القطاع الصناعي منها نحو 20% من القوى العاملة ، وتوقعت أن تزداد مساهمة الكويتيين في القوى العاملة من 30% إلى 40% . أما الإسكان فقد قدرت احتياجات السكان من المساكن بنحو 17 ألف مسكن سنويا ولتحقيق هذا المعدل يتطلب زيادة سنوية في البناء قدرت بنحو 6.25% ، وقد للمخطط الهيكلي للمناطق الحضرية أن يستوعب حدا أقصى من السكان يبلغ نحو 1.668 مليون نسمة ، بعد إزالة كافة المباني القديمة وتخفيف الضغط على المناطق المكتظة . وقد يرتفع إلى نحو 1.706 مليون نسمة في عام 2000 إذ قدر عدد سكان الكويت بنحو 2.76 مليون نسمة ، الأمر الذي يتطلب إسكان مليون نسمة تقريبا خارج المناطق الحضرية المقررة سابقا. إذا ما تم قبول جزء من الإكتظاظ الحالي لمساكن غير الكويتيين .

واشتمل المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية على ثلاثة مناطق رئيسية مقترحة للتوسع الحضري يوضحها الشكل (4-8) وهي على النحو التالي :

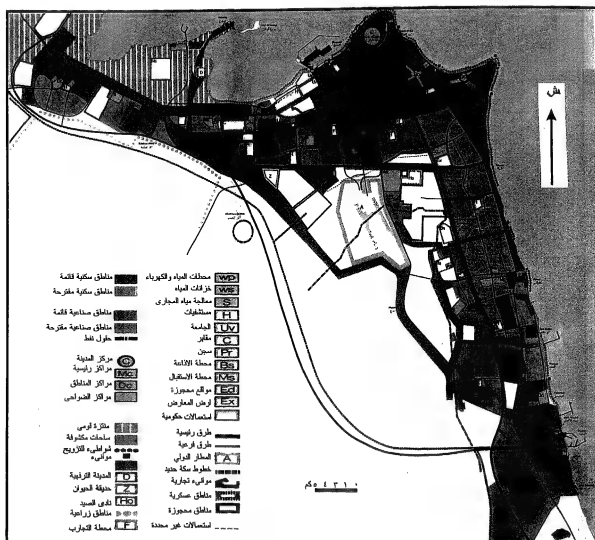
- مابين الصليبيخات والجبراء في الغرب .
- من ضاحية صباح السالم (المسيلة) إلى الجنوب حتى الشعبية وميناء عبدالله .
- المنطقة الوسطى شمال طريق الدائري السادس حتى مدينة الكويت .

وتمتد هذه المناطق على نفس المنوال الذي تتبعه معظم المناطق الحضرية بامتدادها موازية لامتداد الشاطئ وذلك لعدة موانع تعيقها ، كآبار البترول ومناطق حقول المياه وغيرها . وهناك عامل الصحراء التي لاتعطي الكثير من المصنعات الطبيعية للبيئة لكى تشجع قيام مناطق جديدة أو توسعة المناطق القائمة حاليا .

وركزت الخطة على تكثيف المناطق السكنية القائمة ، وتشمل امتداد شمال الطريق الدائري الخامس ومنطقة الصليبيخات وسلوى ومشرف ، إضافة إلى مجموعة المواقع على الشريط الساحلى . ويكتمل بناء هذه المواقع بحلول عام 1995 . ومع اكتمال هذه المرحلة يتم الانتهاء من بناء منطقة السرة السكنية .

وتقوم بخدمة هذه المناطق السكنية سلسلة من الأنشطة التجارية تتدرج في شكل هرمى من دكاكين الأحياء⁽¹⁾ ومراكز الضواحي إلى المراكز التجارية الرئيسية ، يوضح ذلك الشكل (4-9) .

(1) حيث يسبب نقص مثل هذه الخدمات في بعض المناطق مثل منطقة الرقة في جنوب الكويت نوعا من المعاناة للأسر التي لا تملك سيارة لكي تتمكن من الوصول إلى مركز الضاحية أو أقرب مركز تجاري لذلك حرصت الخطة على توفير هذه الخدمات عند تصميم المناطق السكنية الجديدة .



الشكل (4-8) المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية 1977 .

المصدر : Cox, Master Plan for Kuwait, 1977, Op. cit. p.34

وفى مجال المواصلات يتوقع ارتفاع معدلات ملكية المركبة⁽¹⁾ ، لذلك اقترح المخطط برنامجاً زمنياً لتحسين شبكة الطرق يستمر حتى عام 1985 ، ويعمل هذا البرنامج على رفع مستوى طريق الفحيحيل إلى مستوى الطرق السريعة ثم امتداد طريق السفر السريع إلى ميناء سعود وحتى الحدود مع المملكة العربية السعودية . مع إنشاء امتداد الطريق الدائري السادس إلى الجهراء ليكون موازياً لطريق الجهراء الحالي الذى سيطور إلى مستوى الطرق السريعة وإنشاء طريق خارجى يربط منطقة الشعبية الصناعية بالجهراء . مع ضرورة توفير مسارات فعالة للحافلات عند تنظيم المناطق السكنية الرئيسية .

وفى مجال الأنشطة الصناعية قُدرَ الاحتياج بتوفير مساحة 2000 هكتار ، إضافة إلى تلك المساحات المتوفرة فى المناطق القائمة لتكون مواقع صناعية ، وتوزيع مواقع إضافية صغيرة يتراوح مساحة كل موقع نحو 60 إلى 200 هكتار تكون مرتبطة بالمناطق السكنية . مع توسيع منطقة الشعبية الصناعية خاصة الجزء الجنوبى منها ، كما يبدو ذلك من الشكل (4-8) . مع الاهتمام بالمراكز التجارية والإدارية ويتوقع أن تبلغ الاحتياجات من حيز الأرض للبيع بالمفرق نحو 2.971 مليون متراً مربعاً لعام 2000 ، منها 2.046 مليون متراً مربعاً تخصص فى المناطق الحضرية . ويرجع السبب فى ذلك إلى زيادة عدد السكان وارتفاع دخل الفرد بالدرجة الأولى .

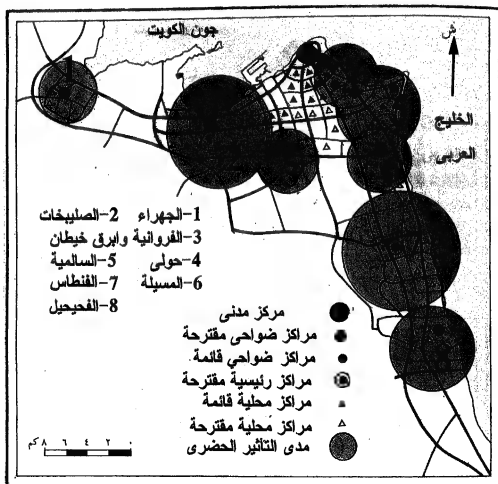
وطالبت الخطة بالإسراع فى إنشاء المركز التجارى الثانى بالنفطاس لتخفيف الضغط والإزدحام على مركز المدينة ، وتضمنت كذلك تقديرات للجوانب المتعلقة بالمرافق العامة والخدمات⁽²⁾ .

ب - المخطط الهيكلى لمدينة الكويت 1977

توقع المخطط الهيكلى للمدينة أن يبلغ الحد الأقصى من العمالة فى مركز المدينة نحو 140 ألف وظيفة كما يبلغ عدد السكان حوالى 117 ألف نسمة ، لذلك يتطلب الأمر تعديلات فى

(1) حيث ارتفعت ملكية المركبة من 197 مركبة لكل 1000 شخص فى عام 1975 إلى نحو 216 مركبة لكل 1000 شخص فى عام 1976 .

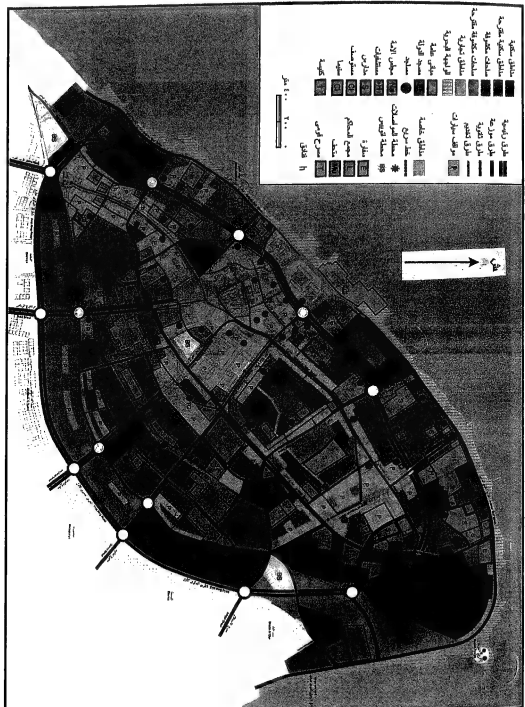
(2) حيث يبلغ احتياج البلاد من الكهرباء نحو 11.500 ميغاوات فى عام 2000 ، و 3.650 مليون لترأ من المياه فى اليوم الواحد ، لذلك يتطلب الأمر توفير أربعة مجمعات لتحلية المياه (من البحر) وتوليد الطاقة الكهربائية .



الشكل (4-9) مراكز الضواحي ومدى تأثيرها الحضري 1977 .
المصدر : Cox, Master Plan for Kuwait, 1977, Op. cit. p.41

بعض جوانب الخطة . يوضح الشكل (4-10) أن الإستعمالات التجارية تتركز في منطقة السوق وشارع فهد السالم ، بالإضافة إلى مركز ثانوي حول منطقة البلوش في الشرق (1) . مع ضرورة توفير مساكن لذوي الدخل المحدود والمتوسط في مركز المدينة لغير الكويتيين من العائلات والعزاب .

(1) لاحظت الخطة أن نسب البناء في الإستخدامات التجارية مرتفعة في عام 1976 ، ويجب أن لا ترتفع مرة أخرى لأنها سوف تسبب زيادة في العمالة وضغط أكثر من اللازم على شبكة الطرق والخدمات ، إضافة إلى زيادة الصعوبة في تطبيق اللامركزية في الأنشطة .



الشكل (10-4) المخطط الهيكلي لمدينة الكويت 1977 .
Cox, Master Plan for Kuwait, 1977, Op. cit. p. 72 : المصدر

وفى مجال الترفيه اقترح المخطط أن يتخلل الحزام الأخضر المحيط بمدينة الكويت وسائل الترفيه الرئيسية ، أما فى داخل المركز فسوف توفر الساحات المكتشوفة الرئيسية التى تقع على امتداد ساحة الصفاة ومقبرة الصالحية وميدان قصر السيف والبلوش كعناصر تجميلية فى مركز المدينة . وتكتمل هذه الساحات بممرات المشاة المنتشرة فى أنحاء المركز . واقترحت الخطة المحافظة على المباني القديمة داخل مدينة الكويت كمناطق السوق القديم وأجزاء من منطقة الشرق على شارع الخليج العربي وكافة المساجد القديمة وذلك لأهميتها التاريخية والمعمارية .

وأكدت الخطة على استكمال الطرق كما جاء فى خطة 1970 ، يوضح ذلك الشكل (4-10) مع توفير 35 ألف موقف للمركبات للاستعمالات السكنية و 63 ألف موقف للإستعمالات الأخرى ، مع فرض بعض القيود على حركة المرور . واستبعدت استخدام الحزام الأخضر لمواقف المركبات للمحافظة على البيئة .

ولم تغفل الخطة الجانب المتعلق بالمواصلات حيث دعت إلى توفير شبكة شاملة لوسائل النقل العام من الحافلات ، بالإضافة إلى شبكة داخلية محلية فى المدينة تعمل من خلال محطتين رئيسيتين الأولى من بوابة الجبراء (موقعها فى السور القديم) والثانية من المرقاب . مع إمكانية تشغيل نظام ألى للمواصلات العامة .

4 - إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلى الثانى 1983

بعد مضى خمس سنوات على إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلى الثانى 1977 ، رأت البلدية أن تعيد النظر مرة أخرى فى إعادة التطوير الأولى ، بالإضافة إلى ظهور كثير من المتغيرات المصاحبة للتوقعات الأساسية فى الخطة . لذلك رأت البلدية أن تكلف نفس الشركة التى قامت بإعداد المخطط الثانى 1970⁽¹⁾ ، باعتبار أنها ستكون أقدر على إعادة تطوير الخطة التى قامت بوضعها مسبقاً . واشتملت هذه الإعادة على دراسات عن التخطيط ولوائحه ودراسة عن استعمالات الأرض والمواصلات وغير ذلك . وتميزت هذه الخطة بأنها طويلة المدى حيث تمتد نحو 25 سنة للفترة ما بين 1980 و 2005 ، وتضمنت مجموعة أهداف هى⁽²⁾ :

(1) المستشار كولن بيوكان وشركاء Colin, Buchanan & Partners .

(2) ارجع فى ذلك إلى :

Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for - A

Kuwait, First review, vols 1. 2. 3, 1983, , Kuwait .

Kuwait, Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for - B

Kuwait, Second review, Land use & Transport Studies, 1983, Kuwait .

- 1- توفير المساكن اللازمة بالمعايير الفنية والاجتماعية المطلوبة ، مع توفير الأراضي اللازمة في مواقع مناسبة مع توفير الخدمات الضرورية لها.
- 2- تيسير الوصول إلى مناطق الخدمات والمراكز التجارية والإدارية عن طريق توفير سبل مواصلات فعالة لتخدم تنقل السكان إلى مناطق الأنشطة المختلفة .
- 3- تخصيص القدر اللازم والتوزيع السليم لحيز الأرض للبيع بالمفرق بمختلف الأنواع ، ومحاولة الاستفادة القصوى من الخدمات العامة المتوفرة والملتزم بها لتحقيق المردود الأمثل
- 4- الاهتمام بمركز المدينة لأنه يمثل أهمية قومية وله خواصه المميزة .
- 5- تحسين وتطوير البيئة العمرانية والبيئة الصحراوية والبحرية مع المحافظة على الموارد الطبيعية كالثروة النفطية والنباتات الطبيعية .
- 6- توفير الفرص لأنواع متعددة من الأنشطة الترفيهية حتى تكون في متناول الجميع .
- 7- مراعاة المرونة في الخطة لإمكانية التأقلم مع التغييرات المستقبلية وإعداد برنامج واقعي للتنفيذ .

ومن خلال هذه الأهداف حاول المخطط الهيكلى لعام 1983 أن يوفر الإطار العام للتخطيط واستعمالات الأراضي لتوجيه النمو العمراني الذى على ضوئه تتمكن الجهات المختلفة من تحديد أحجام مشاريعها ووضع البرنامج الزمنى لها ، ولم يحدد هذا المخطط تفاصيل خاصة بكل منطقة بل يمثل المضمون الذى على ضوئه يمكن عمل المخططات الهيكلية والمفصلة للمناطق المختلفة . واشتمل هذا المخطط كغيره من المخططات السابقة على أربعة أجزاء وهى⁽¹⁾ : - الخطة بعيدة المدى - الخطة الطبيعية القومية - المخطط الهيكلى للمناطق الحضرية - المخطط الهيكلى لمركز المدينة .

(1) أنظر:

Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for - A
Kuwait, First review, Planning & Policy, 1983, Kuwait .
Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for - B
Kuwait, Final report, vol 1, 1983, Kuwait .

أ - المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية 1983

جاء مخطط المناطق الحضرية ليكمل التنمية التي وردت في المخططات الحضرية السابقة 1970 ، 1977 ، حيث أقرح إكمال التنمية في الأراضي شمال الطريق الدائري السادس وفي الشريط الساحلي بين منطقتي مشرف والشعبية وفي الجبراء خلال الفترة الزمنية للخط . ولم يتم هذا المخطط بتغيير المبادئ والأسس العريضة التي وضعها المخططات السابقة ، حيث اعتبر العناصر التالية ذات أهمية بالغة ، وهي التي تقوم عليها الخططة الهيكلية للمناطق الحضرية كالتالي⁽¹⁾ :

- الطاقة السكنية في المنطقة الحضرية والأسلوب الذي يتم عليه استخدام أو تجديد إجمالي المساكن الحالية ، وأيضا التطوير المقبول لباقي المساحات المخصصة للإستعمالات السكنية ، والطريقة التي يمكن بواسطتها تحسين الأوضاع في المناطق المكتظة بالسكان .
- تطبيق برنامج المراكز التجارية والإدارية ، وإعداد منطقة الفنتاس كمركز تجاري رئيسي ثاني .
- توزيع وتحسين وسائل المواصلات .
- توزيع المواقع الصناعية بالقدر الكافي والمنسجم مع الأهداف الاقتصادية للخططة .
- انجاز المشاريع التي تهدف إلى تجميل البيئة ، مع ضبط وتوجيه التنمية في مركز المدينة .

ولتطبيق هذه العناصر تم إعداد دراسات عن السكان والمساكن والأراضي كافة استخداماتها ، وعن التعليم والصحة والنواحي البيئية والكهرباء والمياه المتعلقة بالمنطقة الحضرية ، وفيما يلي إشارة لهذه الجوانب بشكل موجز كما يلي :

توصلت الدراسات التمهيدية للخططة إلى أن السكان في المناطق الحضرية سيصلون نحو 2.080 مليون نسمة بحلول عام 2005⁽²⁾ منهم 178 ألف أسرة كويتية و 207 ألف أسرة غير كويتية ، وسوف يحتاج هؤلاء السكان 395 ألف وحدة سكنية في المنطقة الحضرية في المدى الزمني للخططة ، وسوف يكون الفائض السكاني المقدّر بنحو نصف مليون نسمة موزعة

(1) نقلا عن : Kuwait Municipality : Master Plan for Kuwait, Op. cit. 1983, Kuwait .

(2) مدينة الكويت وامتداداتها الحضرية على الساحل الجنوبي والغربي ، إضافة إلى الداخل واعتبرتها الخططة منطقة متروبوليتانية أو ظاهر متروبوليتانية Metropolitization .

على المدن الجديدة فى الصبية والخيران والتجمعات الريفية فى الوفرة والعبدلى⁽¹⁾ . يوضح الشكل (4-11) إمتدادات المنطقة الحضرية ، حيث نلاحظ أن خطة 1983 جاءت لتكمل خطة التطوير الأولى 1977 فى امتداداتها الرئيسية مابين الصليبيخات والجھراء فى الغرب ، وبين منطقة صباح السالم حتى منطقة الشعبية (امتداد الساحل الجنوبي) ، إضافة إلى المنطقة الوسطى شمال الطريق الدائرى السادس حتى مركز مدينة الكويت .

أما عن الصناعة فيتوقع أن يزداد الطلب على الأراضي الصناعية خلال الفترة الزمنية للخطة حتى تصل إلى نحو 5650 هكتاراً فى عام 2005 ، وللقضاء على مركزية منطقة الشويخ الصناعية اقترحت ستة مواقع صناعية جديدة فى صبيد العوازم وجنوب الفينيطيس وغرب الرقة والفينيطيس وأبوحليفة وجنوب الجھراء ، حيث يبلغ مجموع مساحة هذه الأراضي حوالى 830 هكتاراً ، مع اقتراح منطقة للتخزين فى شبه جزيرة الدوحة ويوضح ذلك الشكل (4-11) .

وحول سياسة المراكز التجارية والإدارية اقترح المخطط أن تحتفظ مدينة الكويت بمركزها الرئيسى لهذه الأنشطة ، مع التوصية بالأسراع فى إنشاء مركز الفنتاس التجارى والإدارى خلال فترة التنفيذ ، للحد من التركيز فى مركز المدينة ولمواكبة النمو المطرد للسكان ، مع المحافظة على المراكز التجارية الإقليمية فى السالمية وحولى والفروانية والفحيحيل والجھراء . أما المكاتب فسوف تكون فى مركز المدينة ومنطقة الشويخ الصناعية ومشرف والفنتاس .

وفى مجال الرعاية الصحية اقترحت الخطة إقامة مستشفيات إضافية فى المنطقة الحضرية أحدهما فى جنوب الفينيطيس ويضم نحو 511 سريراً ، والثاني فى السالمية ويضم نحو 150 سريراً ، مع توسعة منطقتى الفروانية والعدان الصحييتين ، الشكل (4-11) .

أما التعليم فيتوقع أن يرتفع عدد المدارس إلى 992 مدرسة فى جميع المراحل التعليمية تستوعب حوالى 536 ألف تلميذ بحلول عام 2005 ، مع اقتراح إقامة جامعة ثانية فى المدينة الجديدة فى الصبية ، لتكون قريبة من النمو السكانى هناك . وفى المجال الرياضى اقترح إقامة مدينة رياضية فى منطقة صبيد العوازم فى الفترة الزمنية للخطة .

(1) بواقع 250 ألف نسمة فى الصبية و 116 ألف نسمة فى الخيران و 10 آلاف نسمة فى الوفرة ومثلها فى العبدلى .

وفي مجال تجميل المدن وتحسين البيئة اقترح المخطط إقامة خمس منتزهات رئيسية في غرب بيان والمنقف والجبراء والدوحة وصيهب العوازم ، وإقامة منتزهات صغيرة أخرى في نواحي متفرقة من المنطقة الحضرية المتروبوليتانية أطلق عليها منتزهات الأحياء⁽¹⁾ ، مع إقامة الساحات والحدائق العامة وفق المعايير التخطيطية والدراسات التنظيمية .

واقترح كذلك اكمال مشروع الواجهة البحرية من رأس الأرض إلى الشويخ خلال الفترة الزمنية للخطة وعلى ست مراحل ، الشكل (4-12) يوضح هذا المشروع الذي يحتوي على أنشطة ترفيهية وسياحية وتسويقية ، ويحتوي على الجزيرة الخضراء ، مجمع متحف الأحياء المائية ومعرض الدلافين ، نادي اليخوت ، منتزه الأطفال المائي ، متحف القوارب التقليدية ، المسبح ، مساح مكتشوفة ، شواطئ للسباحة ، عدد من المطاعم والمقاهي ، مراكز الخدمة والإنقاذ ، مواقف مركبات ، ويمتد طوله حوالي 21 كم .

واحتوت الخطة على اقتراحات لشبكة الطرق العامة والرئيسية تمثلت في اكمال طريق الجبراء السريع وطريق الغزالي السريع ، والطريق الخارجي السريع وطريق الرياض السريع وطريق السفر السريع (يعرف حالياً بطريق الملك فهد) والطريق الدائري السادس السريع والخامس السريع والرابع السريع لمركز المدينة ، مع تطوير وسائل المواصلات العامة الكبيرة والصغيرة وتوفير مواقف للمركبات لاستيعاب الأعداد المتزايدة للمركبات في الفترة الزمنية للخطة 1980 - 2005 .

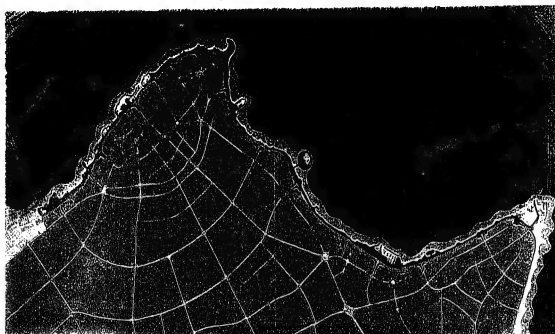
وفي مجال المرافق المتعلقة بخدمات المياه والكهرباء ، اقترحت الخطة إلغاء المجمعات المقامة في الشويخ والشعبية خلال الفترة الزمنية للخطة ولم تحدد مواقع بديلة لها . واقترحت إقامة خزانات للمياه العذبة في الرقة وصبحان والصليبيخات وفي شمال الأحمدية لخدمة المناطق السكنية المقترحة هناك .

ب - المخطط الهيكلي لمركز المدينة 1983

توقع المخطط الهيكلي لمركز المدينة أن يبلغ عدد السكان في المركز حوالي 100 ألف نسمة وتبلغ العمالة نحو 140 ألفاً ، حيث تعتبر هذه التوقعات جزءاً لا يتجزأ من

(1) في السالمية ، جنوب السرة ، مركز المدينة ، الحزام الأخضر ، طريق المطار ، الرابية ، جليب الشيوخ ، الجبراء ، صباح السالم ، جنوب صباح السالم ، الفطاس .

استراتيجية النمو الشامل للمناطق الحضرية⁽¹⁾ . وتبلغ نسبة الكويتيين حوالي 27% من إجمالي السكان في المدينة ويرجع ذلك إلى محدودية الأراضي السكنية في مركز المدينة . لذا يقترح المخطط إعادة إسكان الكويتيين مرة أخرى في مركز المدينة ليصلوا إلى نسبة 52% على الأقل بحلول عام 2005 ، ويتم ذلك من خلال توفير الأراضي السكنية في المقوع الشرقي ومنطقة نسمان وشمال منطقة الشرق . على أن يكون نظام البناء من خلال بنايات مقسمة إلى وحدات سكنية (شقق) كمشروع إسكان الصوابر في وسط المدينة ، توضح الصورة (3-4) هذا المشروع .



الشكل (4-12) مشروع الواجهة البحرية 1983 .
المصدر : بلدية الكويت ، بعض مشاريع البلدية ، (بدون تاريخ) ، ص 11 .

Kuwait Municipality : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, (1)
Final report, vol 1. 2. 3, 1983, Kuwait .

أما الأراضي المخصصة للنواحي التجارية فيتوقع أن يصل إجمالي حيزها حوالى 3.8 مليون متر مربع ويتطلب ذلك نحو 180 ألف فرصة عمل ، مما يؤدي إلى زيادة عمالية تقدر بحوالى 40 ألف عاملاً . لذلك يجب أن يخفض حيز الأراضي التجارية إلى نحو 2.4 مليون متر مربع من خلال تعديلات فى نظام البناء لتحديد الإستعمالات التجارية فى المباني فى أدوار معينة فقط⁽¹⁾ .

وفى مجال النقل اقترح المخطط إكمال الطريق الدائرى السريع والطرق الفرعية فى وقت مبكر من الفترة الزمنية للخطه ، مع إغلاق بعض أجزاء شارع فهد السالم وجابر المبارك التجاريان أمام حركة المرور العام ، وذلك لظروف بيئية للحد من الإزدحام وتحويله للمشاة والتسوق فقط . يوضح الشكل (4-13) المخطط الهيكلي لمركز المدينة . مع توفير نحو 93 ألف موقف للمركبات أي بزيادة عن ماهو ملتزم به بحوالى 22 ألف موقف ، وتخصيص مواقع لنفس الغرض فى مقوع الشرق وشارع الهلالى ، مع وضع بعض



الصورة (4-3) مشروع إسكان الصوابر فى مركز المدينة الذى أنشئ عام 1983 .
المصدر : وزارة الاعلام ، حقائق وأرقام ، (بدون تاريخ) ، ص 56 .

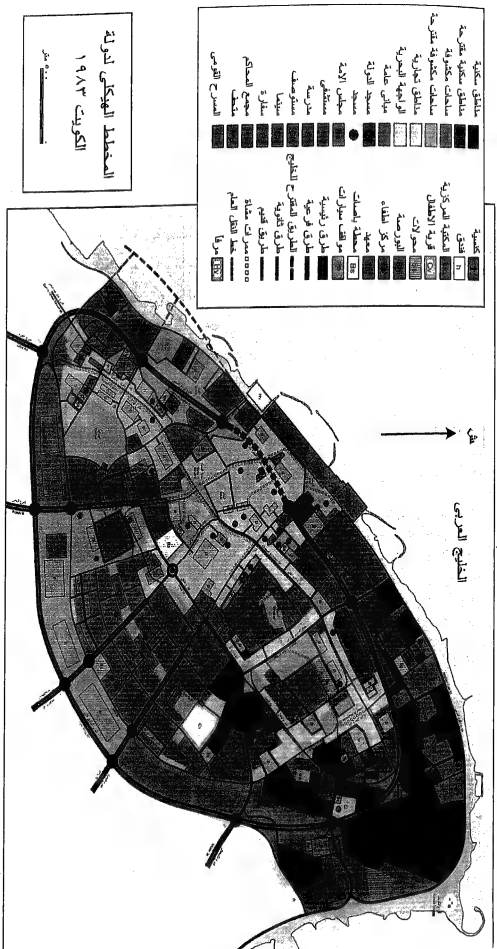
(1) وذلك عن طريق الترخيص للدور الأرضى للإستخدام التجارى ، أما باقى الأدوار فى المبنى ترخص للإستخدامات السكنية فقط ، حيث يتم عند إعداد الخطه وفق قانون البناء السائد حالياً ترخيص الدور الأول (الميزانين) للمكاتب ، إضافة إلى الأدوار العليا ، المصدر : متابعة ميدانية للباحث ، 1999 .

الضوابط الخاصة برحلة الانتقال من وإلى مكان العمل . وفي مجال النقل العام يقترح إلغاء محطات الحافلات في موقع الشرق وبوابة الجبراء ، والاحتفاظ بموقعي المحطتين في دسمان والوطية ، مع اقتراح موقع في الواجهة البحرية عند منطقة القبلة يكون مرفأً للحوامات Hovercraft يربط مدينة الكويت بالمدينة الجديدة في الصبية ، الشكل (4-13) .

وفي مجال تحسين البيئة تم تحديد مجموعة مناطق يمكن عن طريقها توجيه عمليات التنمية ويتم ضبطها ، وسوف يؤدي ذلك إلى ظهورها كمناطق بيئية متميزة وهي مناطق قصر السيف ، والسوق وشارع فهد السالم والقبلة ، يوضح ذلك الشكل (4-13) . مع المطالبة بعمل دراسات كاملة من أجل تجميل مركز المدينة من خلال إستخدام أفضل الإقتراحات والبرامج المعدة في هذا المجال ، مع التوصية بالمحافظة على المباني التاريخية القديمة وعدم إزالتها من مركز المدينة لأنها إحدى أبرز معالم التراث الحضاري في الكويت . وشدد المخطط على تطبيق مجموعة من الضوابط لتنمية في مركز المدينة حتى يتم تنفيذ هذه الخطة على أكمل وجه وتمثلت هذه الضوابط في ضبط التوسع في حيز الأرض ، وضبط الإستعمالات المسموح بها لحيز الأراضي ، والتغييرات في نظام البناء ، والأحكام والإجراءات الخاصة المتعلقة بمركز المدينة ، وسياسة ضبط الحركة ورسوم المرافق ، وتنفيذ مشروعات تجميل المدينة ، بالإضافة إلى خدمات المواصلات العامة .

ونال التعليم جانباً من اهتمام المخطط الهيكلي لمركز المدينة حيث اقترح إقامة 16 مدرسة موزعة في المدينة ، ومن هذه المدارس خصصت مدرستان لتعليم الكبار ومعاهد التدريب تكونان في المقوع الشرقي ومنطقة الشرق يوضح ذلك الشكل (4-13) .

وفي مجال مرفقي الكهرباء والمياه ، فمن المتوقع أن ترتفع الحاجة إلى الكهرباء في مركز المدينة إلى نحو 700 ميغاواط في الفترة الزمنية للخطة ، لذلك اقترحت إقامة محول كهرباء يسع 300 كيلو فولت في منطقة الشرق ليواجه هذه الزيادة في الحمل الكهربائي ، أما المياه فقد طالب المخطط بنقل محطة تعبئة المياه الواقعة حالياً في الحزام الأخضر إلى موقع جديد شمال شارع جمال عبدالناصر ، وذلك عندما يبدأ العمل في تطوير الحزام الأخضر .



الشكل (4-13) المخطط الهيكلي لمركز المدينة 1983 .
المصدر . Buchanan, Master Plan for Kuwait, 1983, Op. cit. p. 300 .

4 - 7 المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997

لقد استطاعت دولة الكويت أن تقوم بإعداد مجموعة خطط شاملة لمحاولة النهوض بالكويت على أسس علمية ونمط تخطيطي حديث ، وقد تم إعداد 5 خطط هيكلية للدولة في خلال الفترة من 1952 حتى 1983 . إلا أن ما ألم بالكويت من زلزال سياسي واقتصادي واجتماعي على أثر العدوان العراقي الفاشم في الثاني من أغسطس عام 1990 ، قد ترك بصمات عميقة على جميع أجهزة الدولة ، ولم يكن هذا الغزو احتلال دولة لأخرى ولكنه كان مخططا عدوانيا استهدف محو الهوية الوطنية ، على نحو لم تسلم منه أي مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية ، من خلال الممارسات الوحشية والتي جاء في نهايتها احراق الأبار النفطية ، وإتلاف البيئة ، والتي استمرت قرابة عشرة أشهر كاملة ، واستنزفت نحو ستة ملايين برميل من النفط الخام ، وحوالي سبعين مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي(1) .

ولإيضاح مقدار الدمار الذي خلفه الغزاة ، نود أن نقوم باستعراض بعض الأرقام التي نتلنا على مقدار التكلفة التي تحملتها الدولة لإعادة الحال إلى ماكان عليه ، حيث قدر حجم الإنفاق لبناء المؤسسات في مختلف القطاعات نحو 17.3 مليار دينار كويتي (حوالي 57 مليار دولار أمريكي) للأعوام 91/90 - 94/93 ، في حين لم تعد إيرادات الدولة في هذه السنوات عن 4.4 مليارات دينار كويتي ، ويتضح من ذلك العجز المالي المقدر بنحو 12.9 مليار دينار كويتي(2) ، والذي اضطر الحكومة إلى الاستعانة بصندوق الاجيال القادمة وإلى القروض الخارجية .

وفي عام 1992 رأت البلدية أن دولة الكويت بحاجة إلى خطة هيكلية جديدة ، لتواجه المرحلة الصعبة التي خلفها الغزو العراقي ، من دمار شامل لجميع القطاعات والبنى التحتية للدولة مما استدعى إعادة هيكلة بعض القطاعات من جديد . وقد أصبح من الضروري البدء في مشروع تخطيط شامل لأعمال التطوير بالنظر لما شهدته البلاد من

(1) الكندري ، عبدالله رمضان : مصدر سابق ، 1992 ، ص 269 .

(2) وزارة التخطيط : مشروع الإطار العام للخطة الإنمائية الخمسية للسنوات (90-1991-94-

1995) ، مارس 1990 ، ص 25-26 .

تحول وتغير خاصة في التركيبة السكانية والبنية الاقتصادية ، وبعد إجراء دراسة تقييمية مبدئية في عام 1992 لتحديد وإعداد البيانات اللازمة للمخطط الهيكلي لدولة الكويت ، باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية GIS كجزء جوهري من المخطط الهيكلي الجديد . كلفت البلدية كلا من سالم المرزوق وصباح أبي حنا بالإشراف مع دبليو اس . اتكنز وشانكلاند كوكس ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بإعداد هذا المخطط ، وفي عام 1997 صدرت الخطة ، غير أنها لازالت قيد إقرار المجلس البلدي واللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

تفوق المخطط الهيكلي الثالث بعدة خصائص جعلته متميزاً عما سبقه من مخططات ، خاصة وأنه واجه مرحلة صعبة احتاجت إلى كثير من الدراسات المتعلقة بحصر الدمار الذي خلفه الغزو العراقي ، الذي تسبب في إتلاف معظم المرافق والخدمات والقطاعات المختلفة للأنشطة ، مما استدعى العمل بها بدءاً من الصفر في كثير من الأحيان . وانعكس هذا بدوره على امتداد فترة العمل في إعداد هذا المخطط إلى قرابة خمس سنوات ، تناولت الدراسات الأساسية للمخطط خلالها تقييماً شاملاً للوضع الراهن ، تضمن دراسات عن السكان والخدمات العامة والموارد واستعمالات الأراضي ، وإعداد خطط مستقبلية تمتد نحو 25 سنة ، وتشابه بذلك مع الخطط الحضرية التقليدية التي يمتد مداها الزمني ما بين 20 و 30 سنة ، إلا أن الفارق هنا أن فترات المراجعة المرحلية تمتد ما بين سنتين وسبع سنوات حيث تتشابه بذلك مع الخطط الحضرية المعاصرة⁽¹⁾ ، ومن مزايا هذا المخطط تبني تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS⁽²⁾ ، إضافة إلى مشاركة العنصر الكويتي في إعداد المخطط مع المستشارين الأجانب .

وتضمن المخطط الهيكلي الثالث مجموعة أهداف تشمل استراتيجية شاملة للتطوير المنسق لاستعمالات الأراضي والنقل ، تسمح للحياة الاجتماعية والاقتصادية

(1) أنظر ، للنيس ، وليد عبدالله : مصادر سابق ، 1996 ، ص 59 ، الكويت .

(2) Geographical Information System ، حيث يطبق لأول مرة في الكويت ويتم عبر هذا النظام توفير جميع المخططات إلكترونياً ، ويمكن هذه الطريقة البلدية من الوصول الفوري والمباشر إلى المعلومات الخاصة بالتخطيط والمراقبة المستمرة ، وتحديث قواعد البيانات وسياسات التخطيط ، أنظر ، العنقري ، خالد بن محمد : تطبيق نظم المعلومات الجغرافية : دراسة تحليلية ، المجلة الجغرافية ، العدد 134 ، جامعة الكويت ، 1990 ، ص 20 وما بعدها ، الكويت .

في الكويت بالازدهار ، وتساعد على جعلها مكانا مريحا وجذابا للعيش فيه ، تمثلت على النحو التالي (1) :

أ - توزيع أمثل وجذاب للتجمعات السكانية عن طريق ابتكار تدرج في التجمعات السكانية يعمل على توزيع السكان في جميع أنحاء الدولة ، مع ابتكار شكل عمراني يعطى هوية قوية لكل تجمع سكاني .

ب - توفير رخاء اقتصادي واجتماعي من خلال توفير مواقع ملائمة يسهل الوصول إليها للقيام بالأنشطة الاقتصادية الأساسية ، مع توفير وظائف ذات قيمة عالية للكويتيين .

ج - توفير موارد طبيعية محمية من خلال تقليل عمليات التطوير في مناطق النفط المحدودة ، ومناطق المياه الجوفية المحدودة ، والمناطق الزراعية المحدودة .

د - توفير بيئة طبيعية يتم الحفاظ عليها عن طريق تجنب التأثيرات السلبية للتطوير على المناطق ذات الأهمية البيئية ، مع تقليل التأثيرات البصرية السلبية على المناطق التي تتمتع بقيمة جمالية ، ومحاولة تقليل تأثير الطقس على المناطق العمرانية الجديدة .

هـ - توفير أنظمة نقل ملائمة وذلك بالتقليل من الحاجة إلى بذل الجهد للتنقل بين المنزل ومكان العمل ، مع محاولة تحقيق الاستخدام الأمثل لشبكة الطرق من خلال إعادة توزيع الحركة المرورية ، بالإضافة إلى التقليل من الحاجة إلى إنشاء طرق جديدة أو رفع كفاءتها في المناطق القائمة

و - توفير شبكات المرافق العامة بتحقيق الإستخدام الأمثل لشبكات أنابيب الخدمات للشبكات السلكية القائمة ، والتقليل من ضرورة توفير خدمات رئيسية جديدة عبر المناطق القائمة .

يتضح من خلال هذه الأهداف أن المخطط يعمل على الحد من زيادة الكثافة السكانية في الرقعة الحضرية التي أصبحت تمثل مايقارب 20% من مساحة الدولة ، من خلال توزيع أمثل للسكان في جميع أنحاء البلاد ، ومن خلال استراتيجية إنشاء المدن

Kuwait Municipality : Kuwait Master Plan Third Review, Briefing , Documents, (1)
1996, p. 29-30, Kuwait .

الجديدة ، ويحاول المخطط ابتكار مواقع اقتصادية جديدة تهدف إلى توفير رخاء اقتصادي واجتماعي حيث تعتبر التنمية هي عملية مقصودة أو مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع⁽¹⁾ .

ويسعى المخطط إلى حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد النفطية والزراعية وموارد المياه الطبيعية ، من خلال تقليل عمليات تطوير الأراضي للاستخدامات المختلفة في هذه المناطق الطبيعية . ويهدف المخطط من خلال سياسة أنظمة النقل إلى الحد من استخدام المركبة بشكل فردي والتشجيع على استخدام النقل الجماعي ، للمساهمة في الحد من الاختناقات المرورية ، إضافة إلى توفير أفضل السبل لوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية . وفي تنفيذ الخطة جاءت السياسات لتلبي الحاجة إلى خفض التكلفة المالية للبنية الأساسية ، عن طريق وضع برنامج مراقبة قادر على الإستجابة للتغيرات المفاجئة ، إضافة إلى التقليل من التكاليف المالية لبعض مشاريع الخدمات والمرافق المختلفة .

واستندت سياسات المخطط الهيكلي الثالث على هذه المجموعة من الأهداف ، وتضمنت أربعة أوجه هي :

- التوقعات الأساسية - استراتيجة الخطة القومية الطبيعية - الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية - الخطة الهيكلية لمدينة الكويت .

1- الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية (الكويت الكبرى) 1997

تغطي الخطة الهيكلية الرقعة الحضرية ما بين الجهراء وميناء عبدالله جنوباً وتمتد غرباً لتشمل المدن الغربية الجديدة المقترحة في الخطة القومية الطبيعية ، ويبين ذلك الشكل (4-14) .

وتشمل سياسات الخطة مجالات عدة مثل السكان والإسكان والعمالة والمناطق التجارية والصناعية والطرق والنقل والخدمات العامة وغيرها . وتم تقسيم المنطقة

(1) الحبيب ، فايز إبراهيم : التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، جامعة الملك سعود ،

1985 ، ص 115 ، المملكة العربية السعودية .

الحضرية إلى مناطق متكاملة من استعمالات الأراضي المختلفة التي يمكن تطبيق معظم هذه السياسات عليها ، وهي على النحو التالي (1) :

أ - تقييم الوضع الحضري الحالي

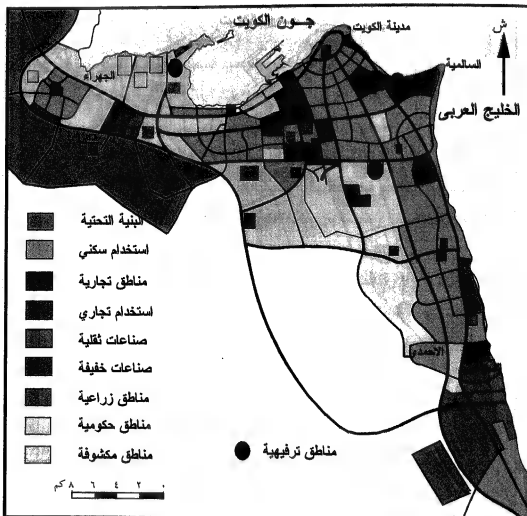
لقد جاء التطوير في جميع أنحاء الكويت بشكل متسارع خلال السنوات الخمس التي أعقبت فترة الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 خلال الفترة من 1991 إلى 1995 ، ولاحظ المخطط أن الحجم الحالي لنشاط الإنشاءات يضاهي عمليا أواخر فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، عندما كانت إيرادات النفط في أعلى مراتبها ، وقد تم تخصيص جميع الأراضي في الرقعة الحضرية تقريبا ، للتطوير طبقا لسياسات الخطة الهيكلية السابقة ، إضافة إلى إعادة تعمير وترميم ما أثلفه الغزو العراقي في عام 1990 .

ونتيجة لطول قائمة الانتظار للمستحقين للرعاية السكنية الحكومية من الكويتيين حاول المخطط الهيكلية الثالث لدولة الكويت توفير مواقع إضافية كإجراء قصير الأجل وسريع للمساهمة في حل المشكلة الإسكانية . مع الملاحظة أن هناك ضغوطا تجارية راجية في زيادة نسب البناء ، وكذلك تغيير بعض المناطق السكنية الاستثمارية من مناطق ذات كثافة متوسطة إلى مناطق عالية الكثافة . غير أن السماح في زيادة نسب البناء ورفع كثافة المناطق السكنية ، سوف يؤدي إلى الضغط على الخدمات والمرافق ، إضافة إلى خلق إزحامات واختناقات مرورية جديدة يحاول المخطط إيجاد الحلول المناسبة لها ، لذلك نرى أهمية تشجيع الإنتقال إلى المدن الجديدة خارج نطاق المنطقة الحضرية .

ولقد شهد النمو التجاري أيضا نموا معقولا ، مما أدى إلى تزايد حركة المرور المتجهة إلى المركز والأسواق الإقليمية ، مثل منطقة السالمية مما يهدد تشغيلها بشكل ناجح حيث أنها مختنقة مروريا أصلا . وحاليا تزيد المساحة الصافية من الأرض التجارية سواء التي يتم بناؤها أو قد تم تخصيصها عن القدر المطلوب للعشرين سنة القادمة ، ونتيجة لذلك فإن الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات ستكون موضعاً للشك .

(1) أوجع في ذلك إلى :

بلدية الكويت : للمخطط الهيكلية الثالث لدولة الكويت ، مستندات توضيحية ، 1997 ، ص 67 - 87 ، الكويت .



الشكل (4-14) المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية للفترة 1997 - 2015 .
المصدر : بلدية الكويت ، المخطط الهيكلي الثالث 1997 مصدر سابق ، ص 70 .

إن تعداد السكان الحالي بدأ يقترب من المستوى الذي كان عليه قبل الغزو والذي كان يصل إلى نحو 2.1 مليون نسمة . ونتيجة لذلك بدأت تحدث كثير من الاختناقات المرورية على طول الطرق الدائرية والتقاطعات الرئيسية ، لذلك هناك حاجة إلى مد شبكة الطرق الأساسية كما كانت في الثمانينيات ، ومازالت رحلات العمل متركزة بصورة كبيرة باتجاه موقعين فقط وهما مركز المدينة والشويخ الصناعية بالرغم من بعض الأمثلة التي ذكرناها أنفا حول لامركزية الإدارة مثل وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة ، اللتان نقلتا إلى منطقة جنوب السرة على إمتداد الطريق الدائري السادس السريع .

واحتوت الخطة على دراسة للعوائق والفرص المختلفة لأحداث التغيير من قبل المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، ولكن لم تعد التغييرات الهيكلية الجزرية ذات جدوى من الناحية الاقتصادية ، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها الكويت بعد الغزو ، وبالتالي تم التأكيد على الترتيب الأساسي بخصوص استعمالات الأراضي مع بعض التغييرات الطفيفة لبعض المناطق ، وتقدم الخطة الهيكلية التنفيذية للرقعة الحضرية على تحقيق لامركزية معقولة للأنشطة الاقتصادية ، وخاصة من مدينة الكويت ومنطقة الشويخ الخدمية والحرفية .

ب - المبادئ والإرشادات الأساسية من منظور الخطة الهيكلية للرقعة الحضرية

تستند الخطة الهيكلية التنفيذية على تحديد الطاقة الاستيعابية للرقعة الحضرية بنحو 2.3 مليون نسمة وذلك لاعتبارات بيئية ولبنية التحتية ، وسوف يصل السكان إلى هذا الحد بحلول عام 2005 تقريبا ، وسوف يوجه التطوير الذي يزيد عن طاقة الرقعة الحضرية إلى التجمعات السكنية الغربية الجديدة ، لذلك ينبغي البدء فوراً في تخطيط وتصميم المدن والتجمعات السكنية الجديدة ، وحددت مجموعة إجراءات لضمان عدم تجاوز السكان العدد المطلوب في المنطقة الحضرية والبالغ 2.3 مليون نسمة وتشمل الإجراءات مايلي :

- 1- عدم الإفراج عن المزيد من الأراضي داخل المنطقة الحضرية ، مع إلغاء القوانين التي تسمح بفرز القسائم (أي تقسيمها) .
- 2- تعديل بعض القوانين لتتص على ساحات كافية لانتظار المركبات فسي جميع القسائم السكنية ، مع متابعة تطوير السكن الإستثماري خارج الإلتزامات الحالية في المنطقة العمرانية مالم يكن لإحلال مباني قديمة أو متهاكة .
- 3- إلغاء تراخيص البناء في حالة عدم البدء في البناء بعد عامين من إصدارها في المنطقة العمرانية ، مع عرض أراضي بديلة للمستثمرين بالمدن والتجمعات السكنية الجديدة .

ويمكننا أن نقترح بعض الإجراءات للإفادة منها وهي :

- 1- تخفيض أسعار القسائم في المدن الجديدة المقترحة في غرب مدينة الكويت «
وزيادة القرض الإسكاني الحكومي الممنوح لها .
- 2- توجيه المشاريع الحكومية في الكويت الكبرى إلى المدن الجديدة ، مع الإسراع
في بناء المرافق وتوفير الخدمات المختلفة في المدن الجديدة .

جـ - السكان والعمالة :

يتوقع أن عدد السكان سوف يصل إلى نحو 3.8 مليون نسمة بحلول عام 2015
يمثل الكويتيون منهم نحو 39% غير الكويتيين نحو 61% ، وقدر عدد السكان الذن
يمكن للتجمعات الحضرية القائمة أن تستوعبهم في ظل ظروف معيشية وعملية مقبولة
بنحو 2.3 مليون نسمة ، أي أن هناك فائض سكاني قدره 1.5 مليون نسمة ، يتم
إسكانهم في مدن جديدة خارج نطاق التجمعات الحضرية القائمة .

أما عدد العاملين فيتوقع بلوغهم نحو 1.94 مليون نسمة بحلول عام 2015 يمثل
الكويتيون منهم 21% وغير الكويتيين 79% ، ويرجع ارتفاع نسبة عدد العاملين التي تمثل
نحو 50% من إجمالي عدد السكان ، إلى ارتفاع نسبة أعداد العاملين الوافدين حيث
قدرت نسبتهم في عام 1997 بنحو 66% للذكور و 18% للإناث ، أما الكويتيون فيمثل
الذكور نحو 11% والإناث 5% (1) .

وتدل نسب السكان والعمالة المتوقعة في الخطة أن تبقى نسبة الكويتيين ضئيلة
مقابل نسبة غير الكويتيين ، لذلك يجب أن تعمل الدولة على إعداد برامج تدريبية
لتشجيع بناء قوة العمل الكويتية ، إضافة إلى تقديم الحوافز للأعمال المهنية لسترغيب
الكويتيين فيها ، ويطالب الباحث بالركي بخصائص الفرد الكويتي وتطوير إمكانياته
وتأهيله للعمل الفني والتقني الذي يحتاجه السوق لسد النقص الذي يعوض باستقدام
العمالة الأجنبية(2) . ويجب تقنين ضبط عملية دخول غير الكويتيين إلى الكويت ، من
خلال إعداد دراسات لمعرفة مدى حاجة السوق الكويتية لهذه الفئة .

Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p. 87, T. 73, Kuwait .

(1)

(2) أنظر ، الفيل ، محمد رشيد : التكافل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي ،

جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص 272 ، الكويت .

د - الإسكان

تحاول بلدية الكويت⁽¹⁾ إيجاد حل لمشكلة الإسكان المتمثلة في تراكم الطلبات لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمواطنين الكويتيين للحصول على مساكن⁽²⁾. لذلك تحاول الخطة الهيكلية التنفيذية للمنطقة الحضرية تخصيص مزيد من الأراضي لحل الاحتياجات الإسكانية في الأمد القصير، وتهدف بذلك إلى توفير الأراضي لأغراض الإسكان الحكومي والخاص عن طريق توسيع الرقعة الحضرية وإيجاد مدن جديدة في اتجاه الغرب وفي منطقتي الزور والصبية. ورأت القيام بتجديد حضري واسع النطاق للمساكن القديمة في عدة مناطق، كالفروانية وخيطان والفحيحيل والجهراء وجليب الشيوخ، كنزع ملكية بعض العقارات القديمة جداً، وإعادة تخطيط بعض القطع وتوزيعها أو بيعها في الأسواق العقارية.

ونظراً للحاجة المتزايدة لسكن العزاب تم تخصيص أراضي لبناء أنظمة إسكانية مناسبة لهذا القطاع من السكان، وتم اقتراح مواقع متناثرة يتوافر بها إمكانية الوصول إليها من خلال النقل العام والخدمات العامة مع تدعيم المقاييس المساحية المقبولة، يبين ذلك الشكل (4-14)، ومحاولة إيجاد حل لمشكلة مساكن العزاب المنتشرة في بعض الأحياء السكنية التي تسكنها العائلات، كما هو الحال في مناطق جليب الشيوخ وخيطان والمرقاب وينبذ القار⁽³⁾، وذلك بإيجاد مناطق مناسبة أو قطع تنظيمية خاصة بهم منفصلة عن سكن العائلات.

هـ - المراكز الإدارية والتجارية

بالرغم من عدم التنفيذ بتنفيذ المراكز الإدارية والتجارية المعتمدة بالخطط الهيكلية السابقة، إلا أن سياسة توفير المراكز الإدارية والتجارية مازالت سارية، والتي قام القطاع الخاص بسد الفجوة الظاهرة في مساحة أرضية البيع التجاري بالتجزئة. ولقد تطورت العديد من المناطق إلى مراكز إدارية وتجارية هامة مثل السلمية

(1) بلدية الكويت مسؤولة عن كل المحافظات الحضرية في دولة الكويت.

(2) بلغ إجمالي الطلبات المقدمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية للفترة 1987 - 1997 نحو 38740 طلب.

Ministry of Planning : Op-cit, 1997, p. 73, T, 62.

المصدر :

(3) متابعة ميدانية للباحث، 1998.

ومنطقة الضحيج⁽¹⁾ والشويخ الصناعية ، وما زالت هناك حاجة إلى مراكز إدارية وتجارية جديدة في الكويت كتوازن مضاد لمركز المدينة ، ولتوفير التسوق المريح ذو النوعية العالية في مناطق النمو السكاني المرتفع . كذلك أوصت الخطة بتنفيذ سياسة النمو المتزايد في المراكز التجارية الحالية وإعادة تنظيم المناطق التجارية غير المطورة لاستعمالات أخرى ، مثل الحدائق المركزية إضافة إلى إلغاء تصاريح البناء غير المنفذة والمطالبة بتوفير مواقف مركبات كاملة للمباني التجارية التي أعيد تطويرها .

كما أوصت الخطة بتنفيذ مراكز إدارية وتجارية جديدة في مواقع متوفرة ومخصصة لهذا الغرض ، في الفنتاس ومشرف والجھراء ، إضافة إلى تغيير في استعمالات الأراضي في منطقة سكنية هي غرناطة ، كذلك إنشاء مراكز تجارية في المدن والتجمعات السكنية الجديدة ، لنقل بعض الأنشطة التجارية الموجودة في مركز المدينة وفي منطقتي الشويخ والري .

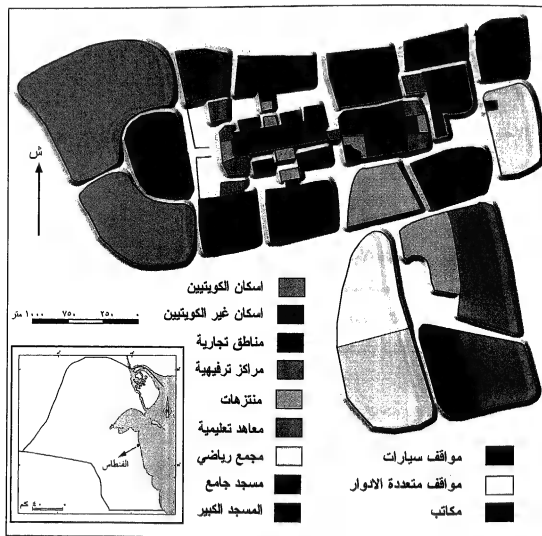
والمخطط الثالث هنا يحاول أن يقيم مراكز تجارية في مناطق سكنية متعددة ، كمناطق مشرف وغرناطة لتخفيف الضغط وتقليل الاختناقات المرورية في مركز المدينة ، إلا أن ذلك سوف ينقل تلك الاختناقات المرورية إلى هذه المناطق ، لذا كان من المجدى أن يركز المخطط على الإسراع في إنجاز مركز الفنتاس التجاري الثاني الذي أوصت جميع الخطط الهيكلية السابقة على إنشائه ولم ينفذ حتى الآن ، والشكل (4-15) يوضح المخطط المقترح لمركز الفنتاس التجاري والإداري ، إضافة إلى المراكز التجارية الإقليمية في الجھراء والفحيحيل وحولي والسالمية والقروانية وجلب الشويخ ، لتخدم المناطق السكنية في الرقعة الحضرية وإيجاد الأنشطة التجارية من داخل الأحياء السكنية لتلبية الراحة والهدوء للسكان .

و - المناطق الصناعية

بما أن هناك نقص في المواقع المناسبة للصناعات ذات التقنية العالية والمكاتب المهنية ، لذلك اقترحت الخطة موقعين : الأول في الدوحة قرب المدينة الجامعية الجديدة من أجل تنشيط أنشطة البحث المشتركة ، كما تم اقتراح الموقع المخصص سابقاً في أبوحليفة من قبل المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي .

ويرى الباحث أن هذا الموقع لا يصلح لإقامة أنشطة صناعية حيث تعتبر منطقة أبوحليفة منطقة سكنية ذات كثافة عالية ، وسوف يؤدي هذا الاقتراح إلى هجرة السكان

(1) سميت منطقة الضحيج لما تعانيه من زجاج الطائرات أثناء الإقلاع والهبوط نظراً لقرعها من المطار الدولي .



الشكل (4-15) المخطط المقترح لمركز الفنطاس التجاري والإداري ، 1977 .
المصدر : بلدية الكويت ، بعض مشاريع بلدية الكويت ، 1977 ، ص ٨ .

منها بسبب ماستحدثت الصناعة من تلوث وإزعاج بالإضافة إلى الإزدحام المروري الذي يحدث أيضاً نتيجة الحركة الصناعية .

ز - الخدمات الصحية والتعليمية

أكدت الخطة على أن مرافق الخدمات الصحية تكفي بصفة عامة للعشرين سنة القادمة ، مع ضرورة تنفيذ الخطط الحالية لبناء مستشفيات عامة جديدة ، وتقييم تراخيص إقامة المستشفيات والعيادات في ضوء المعايير المحددة والمقررة .

أما الخدمات التعليمية فيمكن استغلال مباني المدارس الخالية الموجودة حالياً لتوفير الاحتياجات من أماكن الدراسة ، مع تقليل كثافة مرحلة رياض الأطفال من 300 إلى 150 مكان في المناطق السكنية التي تحتوي على 450 - 500 وحدة سكنية تقريباً .

ح - الترويح والترفيه

من الضروري إعطاء الأولوية في التنفيذ للمنتزه القومي في جال الزور ، واستبدال مواقع المنتزهات القومية المخصصة سابقاً بحدائق عامة مركزية ، مرتبطة بمواقع للمراكز الإدارية والتجارية ، مع إقامة حدائق محلية طبقاً لمتطلبات المناطق السكنية ، ولابد أن تسعى الخطة إلى تطوير الحدائق العامة لأنها لا تستخدم في الوقت الراهن إلا لفترات بسيطة خاصة في فصل الربيع .

ويرى الباحث أنه من الضروري تشجيع مشروع " تخضير الكويت " لمكاسبه البيئية الهامة للدولة⁽¹⁾ ، أما مواقع الترحيح والمساحات المكشوفة فسوف تحتاج إلى تعديل بسبب توسيع المخطط الهيكلي للمنطقة الحضرية ، مع إمكانية توفير فرص الترفيه العام داخل

(1) في عام 1987 أبدى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح رغبة سامية لتخضير وتجميل دولة الكويت ، حيث أمر بتشكيل اللجنة العليا لتخضير لإعداد الخطة الحالية لتطوير وتحضر وتحسين البيئة في دولة الكويت (1988-1990) ، وكان من نتائج هذه اللجنة ضرورة إعداد خطة شاملة طويلة المدى لتخضير ، وتطوير الزراعة التجميلية على مدى الـ 20 سنة القادمة لتصبح في المستقبل خطة قومية لتخضير ، وقسمت الخطة للمساحة المتاحة لتخضير الكويت بحوالي 23.055 هكتاراً أي نحو 56968 فدناً منتشرة في أنحاء البلاد .
أنظر : أ - معهد الكويت للأبحاث العلمية ، المراجعة العامة لتخضير الكويت ، دراسة مقدمة لبلدية الكويت ، 1989 ، الكويت
ب- بلدية الكويت ، المجلدات التنظيمية الرئيسية للخطة القومية لتخضير ، اللجنة العليا

للتخضير ، المجلدات (1 - 2 - 3) ، 1989 .

مناطق التحريج في الدوحة والصليبية ، وسوف يتم الاحتفاظ بهذه المناطق لإقامة المخيمات بها في فصل الربيع ، وكذلك أنشطة الترفيه الأخرى مثل لعبة الغولف .

ط - النقل والمواصلات

تقدم الخطة أسساً مناسبة للوصول والتحكم في المرور . وبحلول عام 2015 يجب تطبيق لامركزية مواقع الاستخدام والتوظيف داخل المنطقة الحضرية ، والذي من شأنه أن يحد من الإزدحام وتقليص الكثافة العمالية فيها ، مع ضرورة أن تكون المدن الجديدة مستقلة بصورة كبيرة في عملية التوظيف ، وأكدت على أهمية تحقيق هذه الافتراضات وإلا فسوف تواجه رحلات الإنتقال عوائق بصورة كبيرة ، ستؤدي بدورها إلى زيادة التعديلات المطلوبة على الطرق بما يتجاوز الميزانيات المالية المخصصة ، وأيضاً الحدود البيئية المقبولة ، مع وضع نظام نقل سريع منفصل عن المركز التجاري والإداري ، يخدم المنطقة الحضرية والمطار والتجمعات السكنية المقترحة الجديدة .

ي - المحافظة على المواقع والمباني التاريخية

لم تكن المحافظة على المواقع والمباني التاريخية للدولة بشكل عام ذات الأولوية في التخطيط لإستعمالات الأراضي في الماضي ، ونتيجة لذلك بقي عدد قليل فقط من المباني التاريخية والتي ترمز للتراث المعماري الكويتي . وكانت الدراسات السابقة للمباني التاريخية تغطي أساساً مدينة الكويت⁽¹⁾ . ولم تأخذ هذه الدراسات في الحسبان المباني التاريخية في المناطق الأخرى كجزيرة فيلكا والجهداء والسالمية وحولي² . لذلك حاول المخطط الهيكل الثالث لدولة الكويت التركيز على الجانب المتعلق بالمحافظة على المواقع والمباني التاريخية ، من خلال تكليف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بإعداد سجل شامل للمباني والمنشآت التي يجب حمايتها والمحافظة عليها .

وتقوم الخطة بتحديد المباني والمنشآت ذات الأهمية للتاريخية والمعمارية في الخطط المحلية ومخططات البلدية المساحية ، ويتم إصدار وثائق أمر للمحافظة على المباني لضمان التزام ملاك العقارات بالحاجة إلى المحافظة على المباني التاريخية . وأوصت بإنشاء أمانة عامة

(1) أنظر « دراسات المخطط الهيكل الثاني 1970 ، مصدر سابق : ص 243-250 ، ودراسة المهندس سبابا

جورج شر ، 1960 ، مصدر سابق ، ص 121-122 .

للمباني الكويتية التاريخية تتألف من ممثلين عن جميع الجهات الحكومية ، المعنية بالمحافظة على المواقع والمباني التاريخية ، إضافة إلى بعض المهتمين من القطاع الخاص ، مع إصدار قانون جديد للأمانة يكون شاملاً للمباني التاريخية وقادر على المحافظة عليها . ومن مزايا هذا القانون أنه سيحد من إزالة المباني التاريخية التي لم يبق منها إلا القليل ، خاصة بعد إزالة الأسواق التقليدية القديمة مثل سوق السلاح وسوق الخضار واللحم والفواكه ، إضافة إلى المباني التاريخية القديمة المنتشرة في مدينة الكويت وضواحيها .

2 - الخطة الهيكلية لمدينة الكويت 1997

بالرغم من الخطط التنظيمية التي غطت دولة الكويت على مدى أربعين سنة ماضية ، إلا أن هناك أجزاء كثيرة في مدينة الكويت ينبغي تطويرها ، حيث كانت مدينة الكويت حتى منتصف الخمسينيات تحتفظ بكثير من مقومات المدينة العربية الإسلامية ، ولقد تغير هذا الوضع بسرعة مذهلة عندما تم هدم السور القديم الذي يحيط بها في عام 1957 ، وكان العامل الحاسم الذي أثر في الإحتفاظ بالمدينة العربية القديمة داخل السور ، هو القرار الذي اتخذ في ذلك الحين لإقامة عاصمة لدولة حديثة داخل الإطار الجغرافي للمدينة القديمة ، من خلال تهديم أقسام شاسعة من المدينة التاريخية ، بغية الحصول على مساحات تتسع لشبكات الطرق الحديثة والمنشآت والخدمات التي تتطلبها عاصمة حديثة⁽¹⁾ . وبحلول أوائل الثمانينيات كانت غالبية المساكن الكويتية القديمة قد تم إزالتها لإقامة الطرق الجديدة والأسواق التجارية الحديثة ، ومنذ عام 1952 وعملية تطوير مدينة الكويت جزءاً لا يتجزأ من عمليات المخطط الهيكلي الشامل للدولة .

وبعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي المممر في عام 1991 ، ومضى حوالى خمس سنوات ، استعادت حركة التطوير في مدينة الكويت عافيتها ، وقام القطاع الخاص بمشاريع تجارية وسكنية واستثمارية واسعة النطاق .

وقد شجعت بلدية الكويت تكملة مشروع الواجهة البحرية الحيوي من خلال طرحه للقطاع الخاص ، إضافة إلى مشروع تطوير شارع عبدالله الأحمد ، الذى بدأ العمل فيه قبل الغزو العراقي وجارى تنفيذ خطواته الأولى حالياً ، وكذلك مشروع

(1) أنظر ، على أيهليلن سيموس : دراسة للحفاظ على الآثار التاريخية في الكويت ، المجلد الأول ، مدينة

الكويت القديمة ، بلدية الكويت ، 1988 ، ص 3-6 ، الكويت .

الديوان الأميري على الواجهة البحرية ، الذي يضم مجمعا رئيسيا من المكاتب الحكومية ، وقد أصبح على وشك الإنتهاء حاليا .

وتركز البلدية على ضرورة إعادة توفير الإسكان داخل مدينة الكويت ، من خلال تخصيص موقعين كبيرين في منطقة المرقاب وشمال شرق منطقة الشرق ، للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتطوير أنماط خاصة من السكن الكويتي من نوع الفيلات ، لتوزيعها للمستحقين من السكان الكويتيين .

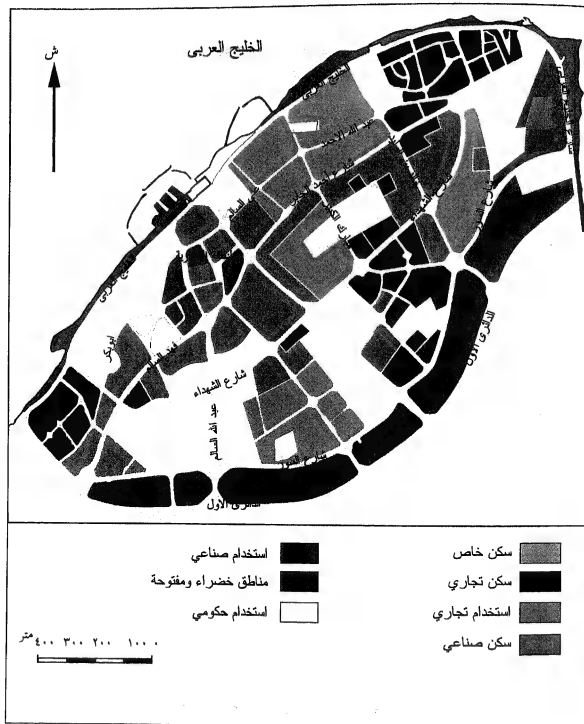
ويشمل المخطط الهيكلي لمدينة الكويت لعام 1997 مجموعة من الخطط المقترحة مع مخطط الإستراتيجية ، التي تفسر جوانب معينة من الخطة التنفيذية الهيكلية ، وتشمل إدارة الطرق والممرور والمحافظة على المباني التاريخية والتراثية والمرافق العامة والزراعة التجميلية والمساحات المكشوفة⁽¹⁾ .

وتؤكد الخطة على أهمية الهدف الذي حدده المخطط الهيكلي الثاني (1970) ، لخلق عاصمة مناسبة للدولة ذات تجمعات سكنية ومراكز تجارية متوازنة ، وتبقى اللامركزية أيضا أساسية لتجنب تدهور البيئة والإختناق المروري المتزايد وغير المقبول داخل المدينة ، والهدف من وراءها هو الاستغلال الأمثل لاستثمارات الدولة الضخمة في الطرق والبنية الأساسية ذات الجودة العالية خلال العشرين سنة الماضية .

أ - الإسكان

أوصت الخطة بإعادة تطوير المناطق السكنية الخاصة بإسكان الكويتيين وفق ضوابط ونظم واضحة حول مظهر وتصميم المباني ، والهدف من التنظيم هو إيجاد تجمعات سكنية مترابطة ، في المرقاب ودمسان والجزء الشمالي الشرقي من حي الشرق ، وفي وسط حي الشرق وفي حي الوطنية يبين ذلك الشكل (4-16) .

وأكدت على أهمية وضع تنظيم وضوابط خاصة بإدارة حركة المرور ، لخلق بيئة هادئة تتوفر فيها مقومات الحياة الأسرية ، والقيام بخطوات تنفيذية موجزة لإرشاد عملية



الشكل (4-16) المخطط الهيكلي لمدينة الكويت (CBD) ، 1997 .
المصدر : بلدية الكويت ، المخطط الهيكلي الثالث ، 1997 مصدر سابق ، ص 93 .

تطوير المرقاب والوطيه ، وتشارك في هذا الجانب الخطط الهيكلية السابقة عن طريق إعادة إسكان الكويتيين في مركز المدينة ، لإعادة تركيبها الداخلي الذي أصبح يمثل فقط الاستخدامات التجارية وبعض مساكن العزاب .

ب - النقل والمواصلات

اقترحت الخطة الهيكلية لمدينة الكويت مد الطريق الدائري الأول عبر بوابة الجهراء لربطة مع شارع الخليج العربي ، مما يساعد على تجنب الاختناقات عند المنافذ وفي التقاطعات الرئيسية ، وإنشاء وصلة منخفضة على امتداد شارع الخليج العربي مما سيسمح بخلق منفذ خاص أمام قصر السيف والديوان الأميري ، ويعمل على تسهيل حركة المرور بين الأجزاء الغربية والشرقية من مركز المدينة .

ومن الدراسات التمهيدية التي تم إعدادها في مجال النقل العام توقعات الخطة أن حجم الحركة المرورية سوف يزداد خلال العشرين سنة القادمة ، مما سيكسب النقل مزيداً من الأهمية في عملية الانتقال من وإلى مركز المدينة ، لذلك خصصت ممرات لنظام النقل العام السريع ، يخدم الشريط الساحلي والتجمعات السكنية ، مما سيوفر إمكانية الوصول المباشر إلى مدينة الكويت ، كما أكدت على توفير نظام نقل عام سريع وآلي كما جاء في الخطط الهيكلية السابقة ، مع إمكانية إعداد هذا النظام من خلال حافلات أو مركبات ذات مسارات ثابتة وفقاً للدراسات الفنية التفصيلية اللاحقة .

وتضمنت إنشاء مواقف انتظار للمركبات المخصصة لمدينة الكويت عن طريق إلزام جميع المشاريع الجديدة داخل المدينة على توفير مواقف للمركبات اللازمة بالكامل للموظفين والمتريدين عليها ضمن حدود موقعها ، مما سيؤدي إلى عدم انتظار المركبات على جوانب الطرق في الأماكن المخالفة ، مما يترتب عليه تشويه المنظر العام ويشكل خطراً على جانبي الطريق ويساهم في زيادة مشكلة الإزدحام .

وقد أغفلت الخطة اقتراح مواقع لإنشاء عمارات (بنابات) متعددة الأدوار تخصص كمواقف انتظار المركبات للمدى القصير ، للحد من تراكم انتظار المركبات على جوانب الطرق ، وقد أنشئت بعض هذه العمارات في المدينة إلا أنها غير كافية ، لذلك كان من الضروري أن يكون هذا الاقتراح ضمن سياسات خطة 1997 .

وأوصت الخطة بتطبيق سياسات وقيود على المرور والانتظار في مدينة الكويت لتقليل استعمال المركبات ، وتشجيع استخدام النقل العام والأشتركة في مركبة واحدة ، ولتقليل ضرورة إيقاف المركبات في وسط المدينة يتم تشجيع إنشاء مواقف انتظار للمركبات في محيط المدينة ، مع توفير النقل منها وإليها في وسط المدينة .

وقد وضع المخطط مجموعة من السياسات التي يجب تطبيقها على وسائل النقل بغية الوصول إلى الأهداف المرسومة للنقل والمواصلات في الكويت ، وتشابه أهداف المخطط هنا في مجال النقل مع أهداف كثير من الدراسات ، حيث تعمل الأهداف الرئيسية على وضع قيود على استخدام المركبات الخاصة ، مع توفير سهولة الحركة والوصول إلى مراكز الأنشطة الرئيسية ، إضافة إلى التوزيع المتوازن للطلب على شبكة الطرق وزيادة وتسهيل استخدام وسائل النقل الحالية ، ودعم تشغيل وتطوير خدمات النقل العام (1) .

ج - المحافظة على الطابع التاريخي في مدينة الكويت

أكدت الخطة على أهمية المحافظة على المباني التاريخية المتبقية والاماكن الهامة وترميمها لتذكير الأجيال بمآثر الأجداد والإفتخار بإنجازات الماضي ، ولتحسين مظهر الكويت وجذب كل من المقيمين والزائرين ، ولتشجيع السياحة .

ويرى الباحث أنه ينبغي إعداد بيان لمواقع جميع المباني التي يجب المحافظة عليها داخل مدينة الكويت « مع إعداد سجل يبين اسم المبنى أو الإنشاء ونوع القيد والتشريعات والتوصيات ، ليتم بعد ذلك إجراء علاج عاجل لهذه الإنشاءات المهددة بالانهيار أو التدهور الخطير (2) . وكذلك إقامة أحياء تراثية خاصة في مدينة الكويت تعمل على المحافظة على موقع وملاحم المناطق التاريخية الهامة ، مثل السوق القديم وقرية التراث المستقبلية في شارع عبدالله الأحمد » وقد بوشر فعلياً في إنشاء السوق القديم بحلة جديدة على طراز معماري عربي قديم ومازال قيد التنفيذ .

(1) أنظر : أ - أبو عياش ، عبدالله : مصدر سابق ، 1981 « ص 18 .

ب - المارون ، عبد الوهاب راشد وأبو عياش ، عبدالله : نظام النقل العام والخدمات الترويجية في الكويت : دراسة ميدانية ، الجمعية الجغرافية الكويتية « العدد 16 ، جامعة الكويت ، 1980 ، ص 28 - 29 ، الكويت .

(2) تقدر نسبة المباني الشعبية الباقية والتي تأثرت بمشاريع التخطيط الحكومية المنفذة في قلب المدينة بنحو 72% .
المصدر : على ، إيفلين سيموس : مصدر سابق « ص 3 - 4 .

٥ - التجميل وتحسين البيئة

وجد أن أجزاء كثيرة من مدينة الكويت تنظر إلى أدنى العناصر البيئية ، وهناك حاجة ملحة لتوحيد مدينة الكويت وإبراز تركيبها ، بهدف تجميل الصورة العامة للمدينة كبيئة حضرية متقدمة . لذلك حددت سياسات التصميم الحضري لمدينة الكويت والأحياء المتميزة داخل المدينة والإرتدادات والواجهات ، مع استخدام إرتفاعات المباني بصورة جمالية مناسبة لبيان خط السماء أو الأفق Sky Line (1) ، كما يجب أن تحتفظ بعض الأحياء القريبة من الواجهة البحرية وكذلك السوق القديم ، بشخصيتها وتميزها بالإرتفاعات المنخفضة (3 أدوار فقط) ، مع السماح للمباني العالية داخل المركز التجاري والإداري لمدينة الكويت وفي مواقع مختارة على مداخل المدينة .

تقدم الخطة التنفيذية الهيكلية لمدينة الكويت دليلاً شاملاً للتطوير للعشرين سنة القادمة ، مع ضرورة مراقبة تنفيذها عن كثب ، مما يساعد ذلك على تحديد المجال الذي تكون فيه مراجعة معينة مطلوبة لمناقشة الظروف والملابسات المختلفة ، غير إن الخطة أكدت على إبقاء الأهداف والسياسات ثابتة دون تغيير ، ويجب مقاومة الضغط الذي يبذله أصحاب المصالح التجارية ، حيث أن المخطط الهيكل الثالث لدولة الكويت يقدم بدائل واضحة ومدروسة يجب التقيد بها .

3- نظم المعلومات الجغرافية للمخطط الهيكل الثالث الجديد

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية GIS نظام لصنع الخرائط حتى لو كانت مرسومة بنسب مختلفة ، وتبرز بشكل مختلف وألوان مختلفة ، وكثير من المعلومات مخزنة على الخرائط وتحتاج إلى أن تتحول إلى بيانات يتقبلها الحاسوب ، وهذا النظام لا يحتوي على خرائط وصور بل يحتوي على قواعد بيانات جغرافية ينتج منها صور وخرائط .

ويوفر المخطط الهيكل الجديد إطار عمل شامل لتوجيه التطوير العمراني في الكويت ، مما يعكس تطوير نظم المعلومات الجغرافية للمخطط الهيكل الجديد المخططات الثلاثة الأساسية المكونة له ، من حيث كيفية حفظ البيانات المتعلقة بالسكان والتوظيف والبناء وكيفية عرضها والتعامل معها .

(1) هو خط إلتقاء همامات المباني مع السماء وله شروط معمارية جمالية فلا يكون مثلاً على شكل خط مستقيم (أى أن المباني بارتفاع واحد) ولا يكون بها إنكسارات حادة (أى أن هناك تفاوت حاد في إرتفاعات المباني) .

وفي إطار الخطة القومية تحفظ البيانات على مستوى (المحافظة) ، وفي إطار الخطة الهيكلية للمنطقة الحضرية تحفظ البيانات على مستوى (المنطقة) ، ومستوى (القطعة) Block ، أما التفاصيل الكاملة فإنها ستحفظ فقط لمدينة الكويت وستكون على مستوى القسيمة (قطعة أرض) وسوف يتم توقيع التفاصيل الكاملة على مستوى القسيمة للدولة بأكملها⁽¹⁾ ، حيث يعتبر مشروع GIS للمخطط الهيكل الثالث الجديد مشروع مبدئي على المدى القصير ، ويمكن اعتباره نقطة إنطلاق متواضعة نحو نظام معلومات جغرافي كامل يفي باحتياجات دولة الكويت بأكملها⁽²⁾ .

تتضمن قاعدة البيانات لنظام GIS صوراً للأقمار الصناعية ، التي توفر أساساً مرئياً تفصيلياً لشكل الطبقة الأساسية الأولى لنظم المعلومات الجغرافية ، وتشكل مجموعات بيانات كودامس الطبقة الثانية التي تسقط على الطبقة الأساسية ، مستخدمة الخرائط الطبوغرافية وخرائط مسح الخدمات ، أما الطبقة الأساسية الثالثة فهي الإستخدام الحالي للأراضي ، والتي يتم الحصول عليها من البيانات التخطيطية ويجرى إعداد هذه الطبقة داخليا ضمن أعمال البلدية . ويمكن إضافة طبقة رابعة تبين معلومات محددة عن الاستخدامات من قبل مخططي المدن ، انطلاقاً من مخططات القسائم الموجودة حالياً . وسوف تساعد هذه الطبقة على تسهيل عملية التحليلات اللازمة للمخططين ومتخذي القرار⁽³⁾ .

وسوف تستخدم نظم المعلومات الجغرافية في مراحله الأولى كوسيلة تحليل وأداة تنفيذ في إتخاذ القرارات لمخططي المدن ، إضافة إلى أنه يستخدم لرسم السياسات والإقتراحات الناتجة عن المخطط الهيكل ، حيث يوفر هذا النظام الوقت والمال والجهد .

(1) ارجع في ذلك إلى :

- أ - العنقري ، خالد بن محمد : مصدر سابق ، ص 10 - 15 .
- ب - معهد الكويت للأبحاث العلمية : أنظمة المعلومات الجغرافية ، لماذا ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد 24 ، 1995 ، ص 28-33 ، الكويت .
- ج - الجاسم ، وليد خليفة : عطاء هيكل جديد للدولة الكويت ، مجلة المهندسين ، العدد 52 ، 1996 ، ص 6 - 11 ، الكويت .
- (2) بدأت الدراسة لمشروع نظام المعلومات الهندسية (كودامس) في سنة 1980 بواسطة خبراء من جامعة هانوفر في ألمانيا ، بتكليف من بلدية الكويت وبدأ تنفيذ للمشروع في عام 1983 ، وتطورت الفكرة عالمياً لخلق مايسمى بنظم المعلومات الجغرافية GIS .
- (3) متابعة ميدانية للباحث من خلال عمله في بلدية الكويت منذ عام 1982 حتى عام 1999 .

يحتوى نظام المعلومات الجغرافية الذى تم استخدامه فى الكويت على قاعدة بيانات أساسية « على نطاق قومي ضيق وبيانات على نطاق واسع » بيانات هيكلية وبيانات أساسية وأرقام وصور أصطناعية « حيث تحتوى كل منها على مجموعة تغطية ومعلومات تخزين حول كافة أوجه الدولة « حيث تتكون مجموعات بيانات النطاق الضيق من التغطيات الخاصة بالطبوغرافيا والنفط والماء والكهرباء والطرق والتخطيط « وتتكون بيانات النطاق الواسع من عشر تغطيات تعنى بالطبوغرافيا والقوائم والمباني والخدمات « وجميعها مرتبة للاستخدام من قبل المحافظات الخمس التى تمثل التقسيم الإداري .

إن المرحلة الأخيرة من المخطط الهيكلي سوف تركز على عرض المخططات الهيكلية الكترونياً « واستخدامها على نطاق واسع بواسطة أجهزة الحاسوب الشخصي » ويمكن بسهولة استخدام خرائط مبين عليها المعلومات بالكود اللوني « واستخراج جداول البيانات الإحصائية أو التحليلية الخاصة بها « وبذلك سوف تسهل مهمة المحللين والمخططين ومتخذى القرار (1) .

ومن مميزات نظام المعلومات الجغرافية هو ابتكار نظام جديد أكثر كفاءة وأرخص وسيلة بديلة عن إنجاز المهام اليدوية « حيث يستطيع هذا النظام تزويد المستخدم بالمعلومات المتناسقة بسرعة كبيرة ، وسوف يساعد ذلك على زيادة قدرة بلدية الكويت على تحقيق الأهداف والسياسات التى يرمى إليها المخطط الهيكلي الثالث .

وسوف توفر نظم المعلومات الجغرافية للإدارة الفنية بالبلدية مجموعة كاملة من الخرائط المتعلقة بالأراضي واستخدامها ، إلى جانب المعلومات المرتبطة بخطة التطوير سواء الكترونياً أو طباعة « وسوف يوفر المشروع خريطة أساسية متكاملة Base Map لدولة الكويت « موضحاً عليها جميع خدمات وزارة الكهرباء والماء « إضافة إلى جميع المشاريع الإنشائية والميكانيكية والكهربائية « بحيث تكون جميع البيانات للمخططات سهلة الحفظ والاسترجاع والتخزين ، مما يساعد متخذى القرار فى المستويات الإدارية المختلفة على سرعة ودقة اتخاذ القرارات .

ويعتبر هذا النظام فى مرحلته الأولى لإنشاء نظام معلومات جغرافي متكامل ، أو قاعدة للبيانات الشاملة تستفيد منه جميع الجهات المعنية « بما يحقق تنفيذ الاستراتيجيات المطلوبة بطريقة سليمة .

(1) متابعة ميدانية للباحث من خلال عمله فى بلدية الكويت .

خاتمة :

لوحظ من خلال استعراض الخطط العمرانية التي تم تطبيقها منذ عام 1952 إلى 1997 جملة أمور أثرت في عملية التنمية العمرانية والتخطيط في دولة الكويت أهمها مايلي :

- في خلال ثلث قرن تقريباً مرت الكويت بخمس خطط عمرانية ، وانتقلت الكويت من مرحلة المدينة المسورة التي تعيش داخل إطار محدد للنمو حتى عام 1957 ، إلى مدينة مفتوحة ذات امتدادات حضرية متسعة تتعدى حدود أسوارها ، ودبت بها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وكان ذلك بسبب ظهور النفط و تراكم عائداته .
- انتهج التخطيط العمراني في الكويت منذ بروز الخطة الأولى 1952 أسلوب المدرسة الإنجليزية ، وتمثل ذلك من خلال الشركات التي أعدت الخطط وهى الاستشارات الإنجليزية والتي كانت غريبة عن البيئة الاجتماعية في الكويت .
- اتجهت دولة الكويت إلى أسلوب التخطيط الحديث لضبط عملية النمو في كل المرافق ، وضبط التطورات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وظهرت بذلك الخطط الخمسية الاقتصادية والخطط الهيكلية ، والتي بدأت ضيقة في الخمسينيات ثم اتسعت لتصبح خططاً قومية تشمل الدولة ككل بدأ من السبعينيات تقريباً .
- صاحب ظهور التخطيط العمراني الحديث في الكويت تطور فى مهام الأجهزة التخطيطية ، إضافة إلى تطور مهام المجلس البلدى وأساس الجهاز التنفيذى فى البلدية .
- من أبرز منجزات خطة 1952 أنها أنشأت الطرق الدائرية والطرق الأشعاعية ، حيث كونت أربع طرق دائرية تتخللها طرق أشعاعية ، تحيط بمدينة الكويت القديمة مع إنشاء حزام أخضر يحيط بالمدينة .
- وأدت خطة 1952 إلى تغيير التركيبة السكانية لمركز المدينة (الكويت القديمة) حيث حل محل السكان الكويتيين مزيج من جاليات متعددة الجنسيات .
- أهتم مخطط البلدية 1967 بالشريط الساحلى وركز على النمو العمراني على امتداد الساحل نحو الجنوب ونحو الغرب مع ظهور التخطيط الصناعي المتخصص ، كذلك أبرزت هذه الخطة الأسواق الأقليمية .

- خلق مخطط البلدية 1967 من مدينة الكويت مدينة متروبوليتانية Metropolitan Area ، ذات امتدادات حضرية متسعة وجعل مركز المدينة نواة لها ، وخصص للاستخدامات التجارية والإدارية التي تخدم الامتدادات الحضرية بشكل رئيسي .
- أظهرت خطة 1970 توزيع مناطق الصناعة الخفيفة في الكويت لمحاولة القضاء على المركزية الموجودة في منطقة الشويخ الصناعية ، لذلك اقترحت مايقارب 13 منطقة صناعية ، إلا أنها لم تأتى بجديد في شأن الصناعات الثقيلة حيث أبقت على منطقة الشعبية للصناعات الثقيلة .
- ولتخفيف الضغط على مركز المدينة ، اقترحت خطة 1970 إنشاء مركز تجاري وإداري آخر في منطقة الفطاس ، ليخدم الإمتدادات الحضرية البعيدة في جنوب مدينة الكويت على الساحل .
- وأظهرت خطة 1970 التخطيط للترويحى والإسكاني والبيئى معا . حيث قامت بالتخطيط للمناطق الترفيهية ، إضافة إلى إهتمام الخطة بالشواطئ الساحلية والمطالبة بتطويرها والإهتمام بها .
- وأبرزت خطة 1970 مشروعا لخط سكة حديد يربط الكويت مع جيرانها ، إلا أن هذا المشروع لم يتم تنفيذه حتى وقتنا هذا ، وقد يكون السبب متعلقاً بالقرار السياسي .
- اهتمت خطة 1970 بإعادة إسكان الكويتيين في مركز المدينة . واقترحت تقليل عدد السكان غير الكويتيين ، مع تقليل عدد العمالة التي تسكن في المركز فى مساكن جماعية .
- اقترحت خطة 1977 إنشاء مدن جديدة خارج نطاق الإمتداد الحضرى في كل من مدينة الصبية في الشمال ومدينة الخيران في الجنوب ، وحددت قدرة استيعاب المدينتين بنحو نصف مليون نسمة لكل منهما ، مع جعل هذه المدن مستقلة بخدماتها دون الحاجة إلى مركز المدينة بغية الوصول إلى تغير مفهوم المدينة الرئيسية الذى استمر حتى السبعينيات .
- أظهرت خطة 1983 مناطق المحميات الطبيعية وحددتها في منطقة وادى الباطن في غرب البلاد وحول خور المفتاح في جنوب البلاد ، حيث تؤدي هذه المحميات دورها كمنتزهات طبيعية ، مع إبراز فكرة المستوطنات الزراعية فى منطقتي الوفرة والعبدلي .

- اقترحت خطة 1983 تحويل جزء من مدينة الخيران على الساحل الجنوبي للبلاد إلى منطقة سياحية لإقامة منتجعات سياحية بها ، إضافة إلى دورها في السكنى .
- طالبت خطة 1983 بالإسراع فى إنشاء المدن الجديدة ، وإنشاء التجمعات الريفية لمحاولة الحد من التكدس السكاني فى الإمتدادات العمرانية القائمة نتيجة للنمو السكاني السريع .
- حددت خطة 1983 موقعا للمطار الدولى الجديد بالقرب من منطقة الوفرة فى جنوب البلاد ، وعرضت نقل المطار الحالى من منطقة صباحان إلى هذا الموقع فى فترة الخطة الزمنية ، كما حددت طريق حديث للمواصلات البحرية يربط بين مدينة الكويت ومدينة الصبية عبر جون الكويت عن طريق الحوامات Hovercrafts .
- وجاءت خطة 1983 لاستكمال عمليات التنمية فى الاراضى الواقعة شمال الطريق الدائري السادس ، إضافة إلى إستكمال الإمتدادات فى الشريط الساحلى من الطريق الدائري السادس حتى منطقة الشعبية جنوبا .
- للقضاء على المركزية فى الشويخ الصناعية اقترحت خطة 1983 إنشاء ستة مواقع صناعية جديدة تختص فى الصناعات الخفيفة .
- طالبت خطة 1983 بضرورة الاسراع فى إنشاء المركز التجارى الثانى فى الفنطاس خلال الفترة الزمنية للخطة ، للحد من الازدحام المرورى فى مركز المدينة ولمواكبة النمو المطرد للسكان ، ومحاولة توزيع الأسواق التجارية بشكل متساو على الرقعة الحضرية للكويت ، إضافة إلى توزيع الأسواق الإقليمية .
- راعت خطة 1983 عدم كفاية المستشفيات القائمة لذلك اقترحت إقامة بعض المستشفيات فى المنطقة الحضرية ، إضافة إلى اقتراح إقامة مستشفيات تتبع المدن الجديدة المقترحة فى الصبية والخيران والعبلى والوفرة .
- تضمنت خطة 1983 إنشاء مدينة رياضية ، كما أهتمت الخطة بالمحافظة على البيئة عن طريق إنشاء المنتزهات والحدائق العامة .
- وطالبت خطة 1983 باستكمال مشروع الواجهة البحرية الذى يمتد نحو 21 كيلو متراً ، ويتضمن أنشطة ترفيهية وسياحية وتسويقية . ويتكون من خمس مراحل .

- دعت خطة 1983 إلى إعادة إسكان الكويتيين في مركز المدينة من خلال تخصيص الأراضي السكنية في مواقع مختلفة ، مع محاولة تخفيض حيز الأرض التجارية بتحديد الاستعمالات التجارية في نظام البناء .
- واستكملت خطة 1983 الطرق الدائرية حول مركز المدينة لتصبح الطرق الدائرية سبعة طرق ، إضافة إلى استكمال امتدادات الطرق الاشعاعية لتصل الامتدادات الحضرية عند طريقي الدائري السادس والدائري السابع .
- كما تضمنت خطة 1983 الإهتمام بتجميل المدن وخاصة مركز المدينة لكونه عاصمة البلاد ووجهها الحضاري ، مع المحافظة على المباني الأثرية والتاريخية وعدم إزالتها من مركز المدينة .
- أدى الغزو العراقي في عام 1990 إلى تدمير البنى التحتية لدولة الكويت ، في جميع القطاعات مما دعت الحاجة إلى إعداد مخطط هيكل جديد ، هو المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 1997 .
- ومن مزايا خطة 1997 أنها تبنت أحدث النظم التحليلية من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية ، لتحليل البيانات وأعداد الخرائط .
- حددت الخطة الحديثة لدولة الكويت مواقع كمدن جديدة غرب مدينة الكويت لإسكان الفائض السكاني ، وللتخفيف من الازدحام والضغط على الخدمات والمرافق ، إضافة إلى الاعتبارات البيئية ، واهتمت بضرورة توفير الخدمات الخاصة بالمدن الجديدة ، والتي بدورها تسد حاجة السكان وتوفر لهم عدم الإنتقال إلى المنطقة الحضرية بشكل مستمر .
- وأوصت خطة 1997 بتوزيع المراكز الصناعية والتجارية بصورة متناسقة على أرض الكويت وإمتداداتها الحضرية لتحقيق توزيع أفضل للعمالة وللحد من الازدحام المروري كما هو في منطقة الشويخ الصناعية ومركز المدينة التجاري .
- وفي مجال الخدمات الصحية طالبت بإنشاء بعض المستشفيات والمراكز الصحية في المنطقة الحضرية وفي المدن الجديدة المقترحة غرب مدينة الكويت .
- وفي مجال الخدمات التعليمية تنبأت بأن المنطقة الحضرية سوف تحتاج إلى مجموعة من المدارس ، والمدن الجديدة سوف تحتاج إلى مجموعة أكثر من المدارس في جميع المراحل الدراسية خلال الفترة الزمنية للخطة .

- وأتمت خطة 1997 في مجال الترفيه بتطوير المنتزه القومي في جال الزور غربي مدينة الكويت ، وإتمام مشروع الواجهة البحرية ، إضافة إلى الخدمات الترفيهية الأخرى داخل وخارج المنطقة العمرانية .
- وأكدت على ضرورة المحافظة على المواقع والمباني التاريخية ، وأهمية إنشاء أمانة عامة تتألف من الجهات الحكومية ، المعنية بالمحافظة على المواقع والمباني التاريخية والإشراف عليها ، إلى جانب المهتمين من القطاع الخاص .
- حاولت خطة 1997 المساهمة في حل مشكلة تراكم طلبات المتقدمين للحصول على مسكن ، عن طريق تخصيص بعض الأجزاء من الأراضي داخل المنطقة الحضرية ، مع وضع معايير لعدم وجود فائض سكاني يزيد عن الطاقة المقدرة للمنطقة الحضرية .
- وطالبت بتقليل حجم الأرض المتاحة لإنشاء المساكن في المنطقة الحضرية ، لتشجيع السكان على الانتقال إلى المدن الجديدة المقترحة ، من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التي تساعد على الاستغلال الأمثل للأراضي السكنية في المنطقة الحضرية ، والتي من شأنها أن تساعد على الانتقال المكثف للسكان إلى المدن الجديدة المقترحة ، ويقترح الباحث بعض الإجراءات التي سوف تساعد على إنتقال المواطنين إلى المدن الجديدة المقترحة ، وهي كالتالي :
- أ - اتخاذ أسلوب الارتفاع الرأسي للمباني متعددة الأدوار .
- ب - مساهمة القطاع الخاص في توفير المساكن ذات الكثافة العالية نسبيا .
- ج - تخصيص مساحات أكبر نسبيا للأراضي في المدن الجديدة تصل إلى 750 متر مربع .
- د - زيادة القروض الإسكانية للراغبين في الانتقال للمدن الجديدة ليصل إلى 90 ألف دينار كويتي .
- هـ - الحد من بناء المساكن الحكومية ذات مساحة 400 متر مربع في المنطقة الحضرية .
- و - الإسراع في توزيع الأراضي في المدن الجديدة للراغبين في الإنتقال إليها .
- ز - السماح بالزيادة في نسب البناء في مساكن المدن الجديدة .

الفصل الخامس

مشكلات التخطيط العمراني والتنمية

محتويات الفصل

تمهيد	1 - 5
عينة الدراسة	2 - 5
التخطيط العمراني	3 - 5
مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه	4 - 5
التنمية البشرية	5 - 5
التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية	6 - 5
التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية	7 - 5
تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية	8 - 5

5 - 1 تمهيد

تناولت الدراسة فى الفصل الرابع التخطيط العمراني وعناصره ، وفي هذا الفصل تتناول الدراسة تحليل نتائج البحث الميداني ، والاستبيان الخاص بمشكلات التخطيط العمراني والتنمية ، والذي يتمثل في : التخطيط العمراني ، مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه ، التنمية البشرية ، التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية ، التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية ، تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية .

قام الباحث بإعداد الاستبانة بعد الإطلاع على مجموعة من المراجع المتخصصة والدراسات والبحوث والنقصي الميداني المتعلق بالتخطيط العمراني وجوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تم تقييم الاستبانة من قبل مجموعة من المتخصصين⁽¹⁾ . وذلك للتأكد من سلامة صياغة البنود من ناحية ومدى مناسبتها للظاهرة المدروسة من ناحية أخرى .

وقد احتوت الاستبانة على 100 فرض على هيئة أسئلة مقسمة إلى ستة أقسام⁽²⁾ موزعة على النحو التالي :

أولاً : التخطيط العمراني

اشتمل هذا الجزء على 9 فروض تختص بعوامل التخطيط العمراني ، أصحاب القرار التخطيطي في الكويت ، نوعية المخططين ، مشاكل التخطيط العمراني ، أسباب تعدد الخطط العمرانية ، سبلات قانون البلدية ، أسباب مشاكل المرور ، أسباب الازدحام في مركز المدينة ، العوامل التي تساعد على توجيه المواطنين على استخدام وسائل النقل العام .

ثانياً : مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه
اشتمل هذا الجزء على 25 فرضاً ، حول مفاهيم التنمية العمرانية وأسبابها ونتائجها ، والمدن الجديدة ، والنقل والمواصلات .

ثالثاً : التنمية البشرية

اشتمل هذا الجزء على 14 فرضاً تختص بركائز التنمية البشرية ، والاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في التخطيط ، وأسباب المشاكل الإسكانية ، وتوزيع التخطيط العمراني

(1) هم : - الأستاذ الدكتور وليد عبدالله المنيس - قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

- الدكتور بدر محمد الأنصاري - قسم علم النفس - جامعة الكويت .

- الدكتور عبدالوهاب محمد الظفيري - قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت .

(2) أنظر للملحق رقم (1) .

للمناطق السكنية ، والتركيبية السكانية ، والاستفادة من العمالة ، ابتعاد العمالة الكويتية عن الأعمال الفنية والحرفية ، ضوابط مشاركة المرأة الكويتية في العمل ونتائجها ، ندرة بعض تخصصات خريجي الكليات الجامعية ، المدارس المفضلة في تعليم الأبناء ، الجهات التي تقدم لمسوق العمل ما يحتاج إليه ، أسباب تدني بعض الخدمات الصحية في الكويت ، وكيفية النهوض بها .

رابعاً : التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية

اشتمل هذا الجزء على 19 فرضاً حول مفاهيم التنمية الاجتماعية ، والسكن والإسكان ، والتعليم ، والعمل ، والخدمات الصحية .

خامساً : التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية

اشتمل هذا الجزء على 11 فرضاً تختص بالمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الكويت ، وعوامل التنمية الزراعية ، والعوامل التي تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية ، وحماية البيئة الطبيعية ، وسياسة التخطيط العمراني في مجال الصناعة ، والصناعات التي لها مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ، وإدارة الصناعة ، والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي ، وأسباب تخلف الكويت عن جاراتها في التنمية الصناعية والزراعية . والسوق الحرة ، وأفضل توجيه لرأس المال الكويتي .

سادساً : تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية

اشتمل هذا الجزء على 22 فرضاً حول مفهوم التنمية الاقتصادية ، والتنمية التجارية ، والأسواق ، والتنمية الصناعية ، والتنمية الزراعية .

5 - 2 عينة الدراسة :

اشتملت العينة على آراء 300 فرد من المواطنين العاملين في الحكومة والشركات الخاصة ، وقد تم جمع عينة من كل جهة بواقع 10 استبانات ، يبين ذلك الجدول (5-1) حيث تم اختيار أفراد العينة الكلية بطريقة " العينة العمدية " وذلك من خلال اختيار الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة والتي لها علاقة بموضوع العمران والتنمية في دولة الكويت لتمثيل المجتمع الأصلي ، وقام الباحث بتوزيع نحو 600 استمارة استبيان ، تم جمع فقط 300 استمارة استبيان سليمة .

جدول (5-1)

توزيع أفراد العينة من الموظفين العاملين في قطاعات الدولة ، والقطاع الخاص حسب
الجهة والمؤهل العلمي ، ديسمبر/ 1999

المؤهل	العدد	الجهة
ثانوي	10	مجلس الأمة
جامعي	10	مجلس الوزراء
جامعي	10	المجلس الأعلى للتخطيط
جامعي	10	المجلس البلدي والبلدية
جامعي	10	وزارة التجارة والصناعة
جامعي	10	وزارة الأشغال العامة وإشغالات الطرق
جامعي	10	وزارة التخطيط
دبلوم (نون الجامعي)	10	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
جامعي	10	وزارة الإعلام
جامعي	10	وزارة الصحة
جامعي	10	وزارة الكهرباء والماء
جامعي	10	وزارة المواصلات
دراسات عليا	10	معهد الكويت للأبحاث العلمية
ثانوي	10	الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية
دبلوم (نون الجامعي)	10	ديوان الخدمة المدنية
دراسات عليا	10	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دراسات عليا	10	جامعة الكويت - كلية الهندسة - قسم الهندسة المدنية
دراسات عليا	10	جامعة الكويت - كلية العلوم الاجتماعية - قسم الجغرافيا
جامعي	10	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
جامعي	10	الهيئة العامة للبيئة
دبلوم (نون الجامعي)	10	الهيئة العامة للشباب والرياضة
جامعي	10	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
جامعي	10	دار الآثار الإسلامية
جامعي	10	المكاتب الهندسية (قطاع خاص)
دراسات عليا	10	جمعية حماية البيئة (قطاع خاص)
متوسط	10	شركات المقاولات والمباني (قطاع خاص)
ثانوي	10	شركات مواد البناء (قطاع خاص)
دبلوم (نون الجامعي)	10	شركات تجارية مختلفة (قطاع خاص)
متوسط	10	أصحاب مصانع (قطاع خاص)
ثانوي	10	أصحاب مزارع (قطاع خاص)
	300	المجموع

وتم تحليل نتائج الدراسة إحصائياً من خلال النسب المئوية للتكرارات لأفراد العينة الكلية باستخدام الكمبيوتر عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية⁽¹⁾ .

5 - 3 التخطيط العمراني :

5 - 3 - 1 العوامل التي يقوم عليها التخطيط العمراني :

تتعدد العناصر التي يقوم عليها التخطيط العمراني من دعم مالي ودراسات دقيقة تنبثق عنها قرارات سليمة في أماكن مناسبة ، مما ينتج عنه تخطيط يلأئم احتياجات الناس ، وفي هذا المجال دلت نتائج الدراسة على أن أعلى نسبة لأراء أفراد العينة تمثلت في : عوامل الوفرة المالية ، وقرار صائب ، تخطيط يفي باحتياجات الناس بنسبة 65% لأفراد العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فتمثل 7% من العينة الكلية في : مناسبة في المكان ، ودقة في التصميم ، انظر الملحق رقم (1) . وهذا يدل دلالة واضحة على أن أفراد العينة يرون أن التخطيط العمراني يكون فعالاً إذا ما توفر له الموارد المالية والقرار الصائب في كل الأحوال ، إضافة إلى أنهم يتطلعون إلى تخطيط عمراني يفي باحتياجاتهم ومتطلباتهم العمرانية والاجتماعية والاقتصادية .

ونلاحظ أن أفراد العينة يرون أن القرار التخطيطي في الكويت ، يجب أن يكون في دائرة مجلس الوزراء ، والمجلس البلدي ، ووزارة التخطيط بنسبة 47% بينما يضيف البعض وزارة الأشغال ، أما أدنى فئة فتري أن أصحاب القرار التخطيطي هم : الإعلام ، والمكاتب الاستشارية ، والمواطنون بنسبة 9.3% لأفراد العينة الكلية ، وذلك يدل على أن أفراد العينة يرون بأن القرار يرتبط بصورة أكبر بمجلس الوزراء ، والمجلس البلدي ، ووزارة التخطيط ، وهذا يدل على تفهمهم للخطوط العامة للتخطيط من المنظور الإداري التنفيذي .

وفيما يتعلق بنوعية القائمين بالتخطيط والتنمية العمرانية ، دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة تفضل أن تكون فئة المتخصصين من أبناء البلد القائمين بالتخطيط والتنمية العمرانية ، حيث بلغت 45.3% ، يلي ذلك فئة الاستشاريين الأجانب ومشاركة أبناء البلد بنسبة 40.7% ، وأدنى نسبة تمثلت في الاستشاريين الأجانب بنسبة 14% ، ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في مراعاة ضوابط التخطيط المحلي الذي كان سائداً قبل الخمسينيات والذي كان متماشياً مع احتياجات السكان آنذاك .

(SPSS) personal Computer

(1)

5 - 3 - 2 أهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت :

جاءت نتائج الاستبانة فيما يتعلق بأهم المشاكل التي صاحبت التخطيط العمراني في الكويت ، أن غياب التخطيط المتكامل يمثل أهم هذه المشاكل بنسبة 41.3% ، يلي ذلك في الدرجة الثانية من الأهمية تضارب التنفيذ مع كيفية التطبيق بنسبة 23.3% ، يليها بنفس المستوى تقريبا مشكلة تداخل الجهات المسؤولة عن التخطيط العمراني بنسبة 22.7% لأفراد العينة الكلية ، بينما كانت مشكلة نقص الميزانية المخصصة للتخطيط في المرتبة الأخيرة بنسبة 12.7% لأفراد العينة الكلية . ويدل ذلك على أن التخطيط العمراني في الكويت حسب تصور أفراد العينة يعاني من مشكلة عدم تكامل جوانبه ، سواء كان ذلك من خلال التركيز على بعض المناطق وإهمال البعض الآخر ، مما يؤدي إلى الإخلال بالتناسق الإقليمي ، وظهور فجوات اقتصادية واجتماعية بين المناطق ، وكذلك نمط تركيز الأنشطة التجارية في مناطق محددة دون غيرها .

ومن مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت عدم التنسيق الدقيق في تنفيذ الخطط من جهة ، وتداخل تطبيقها من جهة أخرى، نظرا لتعدد الجهات المسؤولة عن ذلك كوزارة الأشغال العامة ، والبلدية ، ووزارة المواصلات ، ووزارة الكهرباء والماء ، وغيرهم ، مما يحتاج إلى تنسيق دقيق مستمر .

5 - 3 - 3 أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت :

دلت نتائج آراء أفراد العينة على أن أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت وإعادة تطويرها قبل انقضاء المدة المقررة لها ، يرجع إلى التوقعات الأساسية غير الدقيقة للمكان والعمالة بسبب فتح أبواب البلاد للهجرات ، وعدم الالتزام الدقيق بشروط الخطط ، ومن جهة أخرى فإن النهضة العمرانية المتسارعة أدت إلى مشاكل متسارعة ، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في البلاد منذ 1952 . حيث جاءت آراء أفراد العينة الكلية بنسبة 29.3% لهذه العوامل مجتمعة ، وجاء السبب المتعلق بعدم الالتزام بشروط الخطط بنسبة 26.7% لأفراد العينة الكلية ، انظر الملحق رقم (1) مما يدل دلاله واضحة على أن عدم الالتزام بالشروط التي جاءت بها الخطط العمرانية ، يؤدي إلى حدوث مشاكل تحتاج في النهاية إلى إعادة تطوير للخطة أو ربما إلى خطة عمرانية جديدة ، كعدم الالتزام بإنشاء المدن الجديدة خارج النطاق العمراني في الصبية والخيران ، لاستيعاب الفائض السكاني في المنطقة الحضرية القائمة ، والتي جاءت بها إعادة التطوير الأولي للمخطط الهيكلي الثاني مما أدى إلى إعادة تطوير جديدة في عام 1983 لإيجاد مواقع إسكانية جديدة لاستيعاب الفائض ، وقد ظهرت في

خلال 45 سنة نحو 7 خطط عمرانية هي خطط 1952 - 1967 - 1970 - 1977 - 1983 - 1989 - 1997 أي بمعدل خطة كل ست سنوات ونصف تقريباً .

5 - 3 - 4 سلبيات قانون البلدية الخاص ببناء وتنظيم القسام والمباني في دولة الكويت .
في محاولة لإبراز مدى سلبيات قانون البلدية الخاص بالبناء والتنظيم ، أورد الباحث مجموعة من الأسباب ، وتكمن حسب أهميتها كما أفادت بذلك نتائج الاستبانة في التعديلات المتكررة والمستمرة في قانون البناء ، وفي عدم أخذ آراء عينة من المواطنين في قانون البناء ، وأخيراً عدم الحزم في تطبيق القانون ، وقد جاءت هذه الأسباب مجتمعة بنسبة 37.3% من آراء أفراد العينة ، انظر الملحق رقم (1) .

وبالفعل فإن من إفرازات هذه السلبيات الموجودة في بعض المناطق السكنية في الكويت تظهر من خلال التغير المستمر في الاستخدامات حيث توضح الصورة (5-1) تداخل الاستخدامات الاستثمارية التجارية والسكنية للأرض الحضرية ، في منطقة الفروانية التي كانت معدة أصلاً للسكن ، مما أدى إلى انتقال كثير من السكان منها إلى مناطق أخرى للاجتماع عن الازدحام والإزعاج . ومن السلبيات المتعلقة بالتعديلات المتكررة في قانون البناء وتنظيم القسام أيضاً ، نذكر فرز القسام الكبيرة إلى قسام صغيرة على نظام القطع السكنية ، مما يؤدي إلى زيادة في الكثافة السكنية والسكانية والضغط على الخدمات والمرافق في المناطق السكنية . ويرى الباحث أنه لا بد من تطبيق القانون بحزم ، ولا مانع من أخذ آراء الناس بعد كل فترة عند ظهور أي سلبيات على قانون البناء ، مما سوف يعطى بعض المؤشرات لهذه السلبيات يمكن الاستفادة منها أثناء تعديل قانون البناء .

5 - 3 - 5 المرور ومشكلاته

أما عن أسباب المشاكل المرورية في دولة الكويت فقد دلت نتائج آراء أفراد العينة ، أن هذه الأسباب تتمثل في عدم الالتزام بقانون المرور بنسبة 65.1 % لعينة الكلية ، بينما كانت كثرة المركبات وضيق الطرق تمثل نسباً ضئيلة 8.3% و 6.3% ، وهذا صحيح لأن الطرق كافية وفيها الشروط العالمية . ورغم ذلك تعاني دولة الكويت من كثرة حوادث المركبات والتي بلغت في عام 1992 نحو 15293 حادثاً ، وارتفعت لتصل إلى نحو 24120 حادثاً في عام 1996 في كل المحافظات ⁽¹⁾ . ويرى الباحث أن عدم الالتزام بقانون المرور يعود إلى ضعف الوعي المروري عند الكثير من المواطنين ، إضافة إلى عدم الحزم في تطبيق اللوائح

Ministry of Planning : Op.cit, 1997, p214, T.168. Kuwait .

(1)



صورة (5-1) تداخل الاستخدامات الاستثمارية والتجارية والسكنية للأرض الحضرية في منطقة الفراوية السكنية ، حيث يتضح على يمين الصورة الاستخدامات التجارية وعلى يسارها الاستخدامات الاستثمارية والسكنية معاً .
المصدر : تصوير الباحث ، مايو ، 1999 .

المرورية مما يجعل البعض لا يكثر بقانون المرور ، ولا يلتزم به مما يؤدي إلى الإستهتار والرعونة ، وبالتالي الحوادث الكثيرة . ونرى أن كثرة أعداد المركبات لها دور أساسي ومهم في كثرة المشاكل المرورية ، حيث بلغت أعداد المركبات 730.833 مركبة بشتى أنواعها في عام 1992 وارتفعت لتصل عام 1996 إلى نحو 861152 مركبة⁽¹⁾ ، وهي في ارتفاع مضطرد إذا لم تعد دراسات من شأنها أن تحد من ارتفاع أعدادها ، بسن بعض القوانين كإضافة الرسوم على المواطنين الذين يملكون أكثر من مركبة ، أو عدم الموافقة بإعطاء تراخيص مرورية للمركبات إلا بأعداد الذين يحصلون على رخصة قيادة وتحسب لكل فرد مركبة واحدة فقط .

وفي مجال بحث أسباب الازدحام في مركز مدينة الكويت دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون أن أسباب الازدحام فيه ، يعود إلى مجموعة عوامل كتركز أغلب الأنشطة التجارية فيه ، وتركز أغلب الأنشطة الحكومية ، إضافة إلى قلة المخارج والمداخل منه وإليه ، وجاء هذا الرأي بنسبة 38 % لأفراد العينة الكلية ، ويرى 30 % من أفراد العينة

Ministry of Planning: Ibid , P215, T 169 .

(1)

الكلية بأن تركز أغلب الأنشطة التجارية هو السبب الرئيسي في الإزدحام الشديد في مركز مدينة الكويت وقلبها التجاري ، انظر الملحق رقم (1) .

ويرى الباحث أن من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإزدحام في مركز مدينة الكويت عدم الالتزام بتنفيذ مركز الفنتاس التجاري جنوب البلاد ، الذي أقرحه المخطط الهيكل الثاني 1970 ، والذي يتوقع أن يخدم نحو 500 ألف نسمة ، وهذا من شأنه أن يحد من تركز الأنشطة التجارية في مركز المدينة والتخفيف من الإزدحام فيه .

وعن العوامل التي تساعد على توجيه المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العام ، فقد أبرزت نتائج الدراسة ، أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير وسائل نقل عام متطورة وذات أحجام مختلفة بنسبة 40.3 % لأفراد العينة الكلية ، بينما تضيف فئة أخرى من أفراد العينة عوامل أخرى ، إذا ما جاءت مجتمعه فإنها سوف تساعد على توجيه المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العام ، وتتمثل هذه العوامل في تخفيض أسعار النقل العام إضافة إلى زيادة أسعار الوقود والرسوم على السيارات الخاصة ، وتحسين خدمات النقل العام ، وتوفير وسائل نقل عام متطورة وذات أحجام مختلفة بنسبة 32.8% من العينة الكلية ، انظر الملحق رقم (1) .

ويرى الباحث في هذا الخصوص أنه من الواجب الاهتمام بوسائل النقل ومحاولة تطويرها لتجذب الكثير من المواطنين لاستخدامها والاستغناء عن استخدام وسائل النقل الخاصة . أضفاه إلى توفير هذه الوسائل بأحجام مختلفة . حيث قدرت أعداد الحافلات المخصصة للنقل العام والمسجلة في نهاية عام 1993 بنحو 22246 حافلة ، أما المركبات الخاصة فقدرت لنفس السنة بنحو 595526 مركبة ، أي تمثل نسبة 96.3% من إجمالي المركبات . وفي عام 1996 قدرت أعداد الحافلات بنحو 21084 حافلة ، وقدرت أعداد المركبات الخاصة بنحو 696555 مركبة ، أي بنسبة 97% من إجمالي المركبات⁽¹⁾ .

5 - 4 مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه

5 - 4 - 1 المجال الأول : المفاهيم العامة للتخطيط العمراني والتنمية

- 1- التنمية في جوهرها محاولة منظمة إرادية ومستمرة لاختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة في زمن معين .

Ministry of Planning : Monthly Digest of Statistics, 1998, P 78-79, T-50 – 51. Kuwait . (1)

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق) وهي 38% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 32.3 % ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 3.7% انظر الملحق رقم (1) . وذلك يدل على أن نحو 70 % من أفراد العينة يدركون المفهوم العام للتنمية ويفهمون معناها.

2- التنمية الشاملة هي عبارة عن دراسة عامة شاملة عن توزيع واستخدام الخدمات والمرافق والمواصلات، والتجمعات العمرانية واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والاقتصادية وتطورها .

كانت أعلى نسبة لفئة (موافق جداً) وهي 45% يلي ذلك فئة (موافق) بنسبة 40.3 % لأفراد العينة الكلية ، أما فئتا (معارض ومعارض جداً) فلم تتعد مجموعها عن 3.4 % انظر الملحق رقم (1) . ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً على أن نحو 85 % من أفراد العينة الكلية يدركون جيداً معنى التنمية الشاملة أو العامة التي تعني بدراسة شاملة عن توزيع واستخدام الخدمات والمرافق والمواصلات والتجمعات العمرانية ، واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والاقتصادية وتطورها . وسوف يساعدنا ذلك في الحصول على نتائج دقيقة على بقية أسئلة الاستبانة من خلال فهم أفراد العينة لمفاهيم التنمية العامة .

3- التخطيط العمراني الشامل يعتبر أفضل أنواع التخطيط اللامركزي الذي يمكن أن يطبق في دولة الكويت

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة تمثل فئة (موافق جداً) وهي 44.3 % يلي ذلك فئة (موافق) بنسبة 37.7 % بينما بلغت نسبة (غير الموافقين والمعارضين) 1.7% فقط أي أن 82% من أفراد العينة الكلية يوافقون على أن أفضل أنواع التخطيط العمراني الذي يمكن أن يطبق في دولة الكويت هو التخطيط العمراني الشامل انظر الملحق رقم (1) ، ونعني به ذلك التخطيط اللامركزي المتناسق والمتكامل ، من خلال تضافر إدارات التخطيط بانسياب وتكامل ، وليس الشمولية المركزية بالمفهوم الاشتراكي .

4- طبقت دولة الكويت التخطيط والتنمية منذ فترة مبكرة تعود إلى الثلاثينيات إلا أن التخطيط العمراني المعصري لم يطبق إلا منذ الخمسينيات والذي أدى إلى تغيير استخدامات الأرض وتوزيعها المكاني .

دلت نتائج الدراسة على أن أعلى نسبة تمثلت لفئة (موافق) وهي 47 % لأفراد العينة الكلية يليها (موافق جداً) بنسبة 26.3 % ، أما أدنى نسبة فكانت (غير موافق) بقدر 1.7% (معارض جداً) بقدر 2% لأفراد العينة الكلية انظر الملحق رقم (1) ، ولعل ذلك يدل على أن

الأغلبية من أفراد العينة والمقدرة بنحو 73% يوافقون على هذا الفرض ، إلا أن التخطيط العمراني العصري والذي جاء على يد الاستشاريين الأجانب ، لم يطبق إلا منذ الخمسينيات وعلى وجه التحديد عام 1952 مع ظهور أول خطه هيكلي لدولة الكويت ، والتي أدت إلى تغيير استخدامات الأرض وتوزيعها المكاني على نمط غربي حيث لم تعهده الكويت من قبل .

5- الإحاطة بأنواع وأنماط وأزمنة التخطيط يمكن صاحب القرار من تحقيق التنمية المطلوبة والتخطيط الملائم .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق) وهي 48.3% يليها (موافق جداً) بنسبة 42.3% أما أدنى نسبة فكانت بقدر 0.3% (معارض جداً) و(غير موافق) بقدر 2% لأفراد العينة الكلية أنظر الملحق رقم (1) . ويعطينا ذلك مؤشراً واضحاً على أنه من الضروري جداً أن يكون صاحب القرار المسؤول عن عمليات التخطيط الخاصة بالتنمية ، على دراية كاملة بأنواع التخطيط وأنماطه وأزمته ، والذي سوف يمكنه من تحقيق التنمية المطلوبة من خلال إعداد الخطط الملائمة لها .

5 - 4 - 2 المجال الثاني : أسس التنمية العمرانية

1- لكي يكون التخطيط فعالاً لا بد من جعل التخطيط والتنمية في وزارة أو هيئة مستقلة .
دلت نتائج الدراسة يتضح أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق جداً) وهي 47.7% لأفراد العينة الكلية يلي ذلك فئة (موافق) بنسبة 38% من العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فكانت لفئة (معارض جداً) بقدر 1.3% من العينة الكلية ، أنظر ملحق رقم (1) مما يدل على أن دولة الكويت بحاجة ماسة إلى إنشاء وزارة للتخطيط والتنمية ، تكون مسؤولة عن إعداد الخطط العمرانية الشاملة وأعداد سياسات من شأنها ، أن تحدث تنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

2- ينبغي فرض ضوابط دقيقة عند تطبيق الخطة لضمان الالتزام بأسس المخطط العمراني .
دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت بنسبة 47.7% لفئة (موافق) يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 40% ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 1% (معارض جداً) . مما يدل على أن نحو 88% من أفراد العينة الكلية يرون بأنه ينبغي فرض ضوابط دقيقة عند تطبيق الخطة ، لضمان الالتزام بأسس المخطط العمراني ، ويقترح الباحث مجموعه ضوابط وهي على النحو التالي :

- إصدار قانون يمنع الخروج عن أسس المخطط العمراني ويلزم الجهات التي تقوم بتطبيق المخطط ، بعدم الخروج عن مبادئه من خلال وضع جزاءات لمن يخالف هذه المبادئ والأسس .

- تكليف جهة عليا للإشراف على تطبيق المخطط العمراني ومراقبة الجهات التي تخالف الأسس العامة للمخطط العمراني ، وتشكيل فريق عمل مهمته المتابعة والمراقبة لمرحلة تنفيذ الخطة .

- عدم الموافقة على إصدار خطط مؤقتة من شأنها أن تعرقل عمل المخطط العمراني ، وتعيق تنفيذه .

- وضع مراحل تنفيذية وزمنية لأسس المخطط العمراني يمكن من خلالها أن تتم المتابعة الدقيقة بعد انتهاء كل مرحلة .

3- ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني على دائرة أوسع من التخصصات التي تهتم بجوانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق) وهي 47.3 % لأفراد العينة الكلية يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 41.3% ، أما أدنى نسبة فكانت لفئة (غير موافق ، ومعارض جداً) بنسبة 2.4% ، وتعطى هذه النسب مؤشراً على أن الأغلبية من أفراد العينة والمقدرين بنحو 89% يوافقون على أنه ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني ، على دائوة أوسع من التخصصات . ويرى الباحث أن هذه التخصصات تتمثل في الهندسة ، الجغرافيا ، البيئة ، الاجتماع ، الاقتصاد ، القانون ، التاريخ ، الزراعة ، الجيولوجيا ، الإدارة ، المحاسبة ، الحاسب الآلي ، الرسم والتصميم .

4- يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقه عن البيئة

المحلية في دولة الكويت (البيئات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية)

دلت نتائج الدراسة أن الأغلبية من أفراد العينة جاءت إجاباتهم لفئة (موافق وموافق جداً) بنسبة 87% لأفراد العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فكانت 1% (معارض جداً) ويعطينا ذلك مؤشراً واضحاً على أنه يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقة وشاملة عن البيئة المحلية في دولة الكويت ، كإعداد دراسات عن البيئة الطبيعية المتمثلة في الموقع والموضع ، التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح ، التربة ، المناخ ، موارد المياه والثروات الطبيعية . ودراسات عن البيئة الاجتماعية المتمثلة في الخصائص الديموجرافية للسكان ، الخصائص الاجتماعية والخصائص الاقتصادية للسكان والعادات والتقاليد

الاجتماعية . وإعداد دراسات عن البيانات الاقتصادية المتمثلة في دخل الدولة ، الموارد الاقتصادية الطبيعية ، مجال الاستثمار في الدولة والأنشطة الاقتصادية . وسوف تساعد هذه الدراسات المخطط من إعداد الخطط الملائمة لهذه البيانات والمتكيفة معها .

5 - 4 - 3 المجال الثالث : نتائج التخطيط العمراني

1- من أهم الأسباب التي جعلت دولة الكويت تتخذ عدة خطط في فترة زمنية وجيزة التغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والقطاعات الاقتصادية .

دلت النتائج أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق) وهي 46.3% يلي ذلك فئة (موافق جداً) بنسبة 27.7% ، أما أدنى نسبة فكانت لفئة الإجابة (معارض جداً) وهي 2.3% ، الملحق رقم (1) وتغطي هذه الإجابات مؤشراً على أن التغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والتي صاحبت النهضة الاقتصادية والعمرانية المتسارعة ، وراء تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت في خلال 45 سنة من عام 1952 وحتى عام 1997 والتي أفرزت نحو 7 خطط عمرانية .

2- أفرغت الخطط العمرانية بعد عام 1952 مدينته الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت من أعداد السكان الوافدين ومن الأجدر أن تعمل على إعادة إسكان الكويتيين إليها مرة أخرى . دلت النتائج على أن أعلى نسبة كانت لفئة (موافق جداً) وهي 39.7% يلي ذلك فئة (موافق) بنسبة 35% ، أما أدنى نسبة فكانت (معارض جداً) بنسبة 2% . مما يدل على أن الخطط العمرانية الحديثة والتي تمت بعد عام 1952 ، قد أفرغت مدينته الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت أعداد السكان الوافدين من خلال عمليات التثمين (نزع الملكية) التي تمت للعقارات والتي أفرزت عاصمه للبلاد بلا مواطنين ينتمون إليها ، لذا فمن الأجدر أن يؤخذ بالحسبان في الخطط العمرانية الحديثة ، إعادة إسكان الكويتيين إلى العاصمة مدينته الكويت مرة أخرى للحفاظ على تجانس التركيبة السكانية بها .

3- لم تظهر مشاكل التخطيط العمراني إلا في عقد الثمانينيات وما تلاها . أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت لفئة (محايد) 31.4% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 27% ، أما أدنى نسبة فكانت (معارض جداً) وهي 6% ودلت النتائج أن أفراد العينة يأخذون في الغالب وضع الحياد ، بالنسبة لهذا الغرض وإن كان مجموع الموافقين عليه تصل إلى 51.6% من أفراد العينة الكلية الملحق رقم (1) . ويرى

الباحث أن مشاكل التخطيط العمراني ظهرت في الثمانينيات وماتلاها بسبب ارتفاع سعر البترول في تلك الفترة ، وتزايد نمو السكان بسبب الهجرة إلى الكويت ، وزيادة معدلات الأنشطة الاقتصادية والتنمية ، مع البطء في تنفيذ المخططات العمرانية .

4- للبلدية والمجلس البلدي في دولة الكويت دور مؤثر وأساسي في الخطط العمرانية السابقة والمستقبلية .

دلت نتائج آراء أفراد العينة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 38.4 % يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 36% من العينة الكلية ، أي أن 74.4 % من أفراد العينة يوافقون على أن للبلدية ومجلسها المنتخب دور مؤثر وأساسي في الخطط العمرانية السابقة والمستقبلية ، أما أدنى نسبة فكانت 4.3 % لفئة (غير موافق) . فالبلدية منذ أن تأسست عام 1930 وهي تعنى بأمور تنظيم البلاد وتحديد استخدامات الأرض ، ووضع اللوائح والقواعد المنظمة لذلك ، إضافة إلى أن جميع الخطط العمرانية منذ الخطة الأولى عام 1952 وحتى آخر خطة عام 1997 ، لم تخرج عن مظلة إشراف البلدية والمجلس البلدي المنتخب .

5- عزلت الاستشارات الأجنبية دولة الكويت عن ماضيها وتراثها الحضري الإسلامي والعربي ، وأنشئت مدينه مخططة على النمط الغربي .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت تمثل (موافق جداً) بنسبه 49.8 % يلي ذلك (موافق) بنسبه 30.7 % أما أدنى نسبة 4 % وكانت (معارض جداً) . مما يدل على أن الاستشارات الأجنبية التي قامت بأعداد المخططات العمرانية لدولة الكويت منذ 1952 ، قد أنشئت مدينه مخططة على النمط الغربي وبذلت معالم المدينة الكويتية ، من النمط العربي الإسلامي القديم إلى نمط أشبه بمدن أوروبا والعالم الحديث .

6- تخطيط مدينه الكويت على النمط الغربي جلب معه مشاكل حضرية تشبه تلك التي توجد في مناطق التحضر الغربي كالتلوث والزحام وحوادث السيارات وغيرها .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 39.3 % يلي ذلك (موافق) بنسبة 37 % وأدنى نسبة 3.7 % (معارض جداً) . ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً بأن تخطيط مدينة الكويت الحديث بعد عام 1952 جلب معه مشاكل حضرية ، كالتلوث وازدحام السيارات وتكاثر حوادثها والذي ساعد على هذا الازدحام والكثافة السكانية ، تحول مدينة الكويت إلى مدينة ميتروليكانية وعدم الأخذ بمقترحات

المخططات ، بخلق مدن تنمية جديدة خارج النطاق الميتروبوليتاني لمدينة الكويت الكبرى ، كالمدينة المقترحة في شمال الكويت في الصبية .

7- أن دراسة عناصر البيئة العمرانية لدولة الكويت والمؤثرة في النمو الحضري سوف يؤدي إلى معرفة طبيعة هذه البيئة ومن ثم تحديد أنواع الخطط الملائمة لها .
أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت (موافق) وهي 51 % يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 36.3% أما أدنى فئة فكانت بنسبة 0.7 % (معارض جداً) من العينة الكلية الملحق رقم (1) . مما يؤكد نتيجة السؤال الرابع في المجال الثاني القتال ، بأنه يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقة عن البيئة المحلية في دولة الكويت (البيئات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية) .

8- استدعاء الاستشارات الأجنبية لوضع الخطط العمرانية ساعد على سرعة نقل مدينة الكويت نحو التحضر السريع .
أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة (موافق) وهي 46.7% يلي ذلك (موافق جداً) وهي 34.3 % ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 2% (معارض جداً) . الملحق رقم (1) مما يعطى مؤشراً بأن الخطط العمرانية الحديثة أنت إلى نقل مدينة الكويت نحو التحضر السريع ، من خلال إنشاء نظام المناطق وتطوير نظام الإسكان وهم مسكن الصفيح ، مما شجع الكثير من البدو الرحل إلى الاستقرار في المدينة والحصول على مساكن ، الأمر الذي زاد من نسبة التحضر حيث ارتفعت من 60% عام 1957 إلى 90% عام 1965 ومن 92% عام 1975 إلى 98% في عام 1995⁽¹⁾ .

9- مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط لشملة تجنب الكويت مشاكل كثيرة .
دلت نتائج الدراسة أن آراء أفراد العينة كانت بنسبة 47 % (موافق) و 36.7% (موافق جداً) ونسبة 3.3% لفئة الإجابة (معارض جداً) أنظر الملحق رقم (1) وذلك يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 83.7% على أن مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة قد جنبت دولة الكويت مشاكل كثيرة . ويرى الباحث أن هذه المشاكل تكمن في عدم ملائمة بعض جوانب الخطط للمجتمع والبيئة المحلية . وقد تساعد مشاركة الخبرة الكويتية في قدرة ابن البلد على تلمس حاجيات المواطنين ومن ثم تلبيتها أثناء إعداد الخطة ، إضافة إلى فهم ابن البلد للقيم والعادات

(1) العازمي ، خالد حريميس : للسكان في البيئة الصحراوية ، دراسة تحليلية لدى التوافق البيئي والعمراني مع التطبيق على منطقتي القرين والاندلس في دولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، 2000 ، ص 2 .

الاجتماعية للمجتمع المحلي والتي سوف تساعده عند إعداد الخطط الخاصة بالتنمية الاجتماعية إلى إعداد أفضل أنواع الخطط الملائمة لها .

10- راعت الخطط العمرانية الجوانب المتعلقة بالترفيه للسكان وتم توفير أماكن ترفيهية متعددة ومنتشرة في أنحاء دولة الكويت .

أظهرت النتائج أن آراء أفراد العينة كانت بنسبة 32% (معارض جداً) وهى أعلى نسبه ، وكانت نسبة (غير الموافقين) 16.7% ومجموع هاتين الفئتين 48.7% ، أما أدنى نسبة فكانت (محايد) وهى 12.3% . مما يدل على أن الخطط العمرانية لم تراع في كثير من جوانبها النواحي المتعلقة بالترفيه للسكان ، إلا أننا في هذا الصدد لا بد أن نسجل أن هناك جوانب كثيرة خاصة بالترفيه قد راعتها الخطط العمرانية ، ومنها تطوير الواجهة البحرية وإنشاء بعض المنتزهات عليها كمنتزه الجزيرة الخضراء على الواجهة البحرية وتوضيح الصورة (5-2) هذه الجزيرة ، إضافة إلى إنشاء العديد من الحدائق الداخلية في المناطق السكنية والمنتزهات العامة المنتشرة في أنحاء دولة الكويت .

11- لابد من الحفاظ على الشريط الساحلي ليكون متنفساً عاماً للسكان

إن أفراد العينة يوافقون بشدة على الحفاظ على الشريط الساحلي ليكون متنفساً عاماً للسكان بنسبه 65.6% لأفراد العينة الكلية انظر الملحق رقم (1) ، لذلك يستلزم على الدولة تطبيق مقترحات الخطط العمرانية السابقة منذ خطه 1977 ، بإزالة المنشآت المقامة على طول الساحل والتي تعتبر ممتلكات خاصة للأفراد ، ليتسنى للجميع الاستمتاع بالشريط الساحلي وحتى لا يكون حكراً على فئة معينة فقط من السكان .

5 - 4 - 4 المجال الرابع : المدن الجديدة

1- من الضروري تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية في

العبدلي والوفرة لخلق تنمية زراعية وللضرورة الأمنية .

أظهرت نتائج آراء أفراد العينة أن نسبة 40.6% (موافق) ونسبة 33.7% (موافق جداً) ونسبة 5.7% (غير موافق) يوضح ذلك الملحق رقم (1) ، ويعنى ذلك أن أفراد العينة يوافقون بنسبه 74.3% لأفراد العينة الكلية ، بضرورة تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية المقترحة في العبدلي والوفرة ، لخلق تنمية زراعية وللضرورة الأمنية والتي اقترحت في خطة 1983 ، حيث حددت إمكانية التوسع الزراعي في الوفرة والعبدلي واعتبارهما كمجتمعات ريفية في المستقبل .



صورة (2-5) منتزه الجزيرة الخضراء في مشروع الواجهة البحرية ، وهي جزء من المخطط التجميلي - الترويحي للمدينة الذي تم تنفيذه .

ويرى الباحث أن هذا الاقتراح لم ينفذ ، لذلك ينبغي الإسراع في إنشاء وتنمية هذه المدن الريفية في الحدود الشمالية والجنوبية للبلاد ، والتي من شأنها أن تخلق تنمية ريفية في المستقبل إضافة إلى دورها في تثبيت الحدود ، والتي أصبحت ضرورة ملحة بعد الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في أغسطس عام 1990 .

2- إن إنشاء وتنمية مدن جديدة ذاتية الاعتماد خارج النطاق العمراني القائم يقود دولة الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي الذي يساعد على تقليل الإزدحام وتخفيض التركيز على المناطق المعمورة حالياً .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت فئة (موافق جداً) بنسبة 43.7% يلي ذلك (موافق) بنسبه 38.7%، أما أدنى فئة (غير موافق) بنسبه 2.3% من العينة الكلية يبين ذلك الملحق رقم (1) . ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً على أنه من الضروري إنشاء المدن الجديدة خارج النطاق العمراني الحالي ، والذي اقترحت الخطط 1977-1983-1989-1997 أي منذ 20 سنة تقريبا ، وما زالت هذه الاقتراحات لم تنفذ ، حيث اقترحت خطه 1977 إنشاء مدينتي الصبية والخيران على أن تستوعب كل مدينه نحو نصف مليون نسمة ، وتكون هذه المدن مكتفية ذاتيا من العمالة والخدمات

وغيرها . ويرى الباحث بأنه ينبغي الإسراع في تنفيذ إنشاء مدينة الصبية ، والتي من شأنها أن تقلل من الضغط السكاني في المنطقة المعمورة وتخفف من التلوث ، إضافة إلى دورها في خلق نوع من التوازن الإقليمي للانتشار الحضري في دولة الكويت .

5 - 4 - 5 المجال الخامس : النقل والمواصلات

1- كان لتنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية أثراً واضحاً في انسياب الحركة المرورية في دولة الكويت .

أظهرت نتائج آراء أفراد العينة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 40.6% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 33.7% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 5.7% انظر الملحق رقم (1) . مما يدل على أن تنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية ساعد على انسياب الحركة المرورية في دولة الكويت . وقد تبنت خطه 1952 أسس وضع هذه الطرق وأحاطة المدينة بأربعة طرق دائرية ، هي الدائري الأول والثاني والثالث والرابع ، وتقطع هذه الطرق طرق إشعاعية . ويرى الباحث أن استبدال الدوريات التي كانت قائمة عند تقاطع الطرق الدائرية مع الطرق الإشعاعية بالجسور قد ساعد على انسياب الحركة المرورية وخفف من حدة الازدحام بها .

وقد أتمت الخطط التي توالى بعد خطة 1952 إكمال هذه الطرق ، وأنشئت الطرق الدائرية الخامس والسادس والسابع وأتمت الطرق الإشعاعية التي تتقاطع معها .

2- استبدال الإشارات الضوئية بالجسور والأنفاق أدى إلى سهولة المرور وتقليل زمن الرحلة في دولة الكويت .

جاءت آراء أفراد العينة بنسبة 36.3% (موافق) ونسبة 32.6% (موافق جداً) ، أما أدنى نسبة فكانت (غير موافق) بنسبة 4.7% ، ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً بأن للجسور والأنفاق دور مهم في سهولة المرور وسيولتها وتقليل زمن الرحلة في دولة الكويت ، وقد بدأت دولة الكويت في إنشاء الجسور والأنفاق منذ منتصف الثمانينيات ، إلا أن الجسور في البداية كانت على هيئة جسور مؤقتة وتحولت فيما بعد إلى جسور دائمة ، وعلى نمط عصري حيث ومن خلال تقنيات متطورة ، كما يبدو ذلك من الصورة (5-3) .



صورة (5-3) أحد الجسور الحديثة في دولة الكويت .
المصدر : تصوير الباحث ، مايو ، 1999 .

3- مطار الكويت الحالي في موقع مناسب ولا حاجة لنقله إلى أي مكان آخر لأنه لا يشكل أي آثار بيئية ضارة على السكان .

دلت نتائج الدراسة أن نحو 70% من أفراد العينة الكلية يعارضون هذا الغرض ، مما يدل على أن موقع المطار غير مناسب لأنه يقع بين مناطق أهلة بالسكان ، وهي مناطق الفراوانية وخيطان والعمرية والرابية وجليب الشويخ⁽¹⁾ ، لذلك يستلزم أن تؤخذ مقترحات المخططات العمرانية السابقة بعين الاعتبار ، فيما يختص بنقل المطار الحالي إلى الموقع المقترح جنوب طريق الوفرة إلى الجنوب من مدينه الكويت . وقد ورد ذلك في مقترحات خطه 1983 .

(1) متابعة ميدانية للباحث « 1999 .

5 - ٥ التنمية البشرية :

5 - 5 - 1 الركائز الأساسية للتنمية البشرية :

دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون أن أكثر الركائز الأساسية للتنمية البشرية تكمن في مجموعة من العوامل أهمها : توفير الأعمال والوظائف المناسبة ، وتحقيق الأمن النفسي ، وتوفير المساكن الملائمة ، الاهتمام بالإنسان ونشأته دينياً واجتماعياً مع الإهتمام بالتعليم والثقافة ، والخدمات الصحية . وقد جاءت هذه الإجابات بنسبة 49.3% لأفراد العينة الكلية ، أما أدنى نسبة فتمثل العامل المتعلق بالاهتمام بالخدمات الصحية بنسبة 5.7% لأفراد العينة الكلية ، يوضح ذلك الملحق رقم (1) ، وهذه النتائج تعطي مؤشراً واضحاً على حقيقة استحقاقها اهتمام الدولة للدهوض بالتنمية البشرية بصورها المرجوة .

ويرى أفراد العينة بأنه من نتائج الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية في دولة الكويت في مجال التخطيط الإسكاني ، يتمثل في إفراز نمط عمراني لا يتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت بنسبة 51% لأفراد العينة الكلية ، كما يبدو من الملحق رقم (1) . بينما يرى 26.7% من أفراد العينة الكلية من خلال إجاباتهم بأن النمط العمراني الموجود في الكويت ، والذي جاءت به الاستشارات الأجنبية يتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية .

ويرى الباحث بأن المساكن الحالية الحديثة والتي شيدت بفنون معمارية غربية لا تلائم إلا البيئات الأوروبية ذات المناخ البارد والبيئات الاجتماعية والتقاليد السائدة هناك ، ويؤكد ذلك نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في مرحلة الماجستير والتي دلت على أن المسكن الحديث لا يراعى به ضوابط البيئة المحلية ⁽¹⁾ .

ويتميز المسكن العربي القديم بمجموعة من العناصر من أهمها :

- يبنى من الطين والرمل والمواد المحلية المستخلصة من البيئة المحلية .
- انغلاق البيت إلى الخارج وانفتاحه إلى الداخل .
- وجود مخارج ومداخل للهواء كالبابكير ⁽²⁾ .

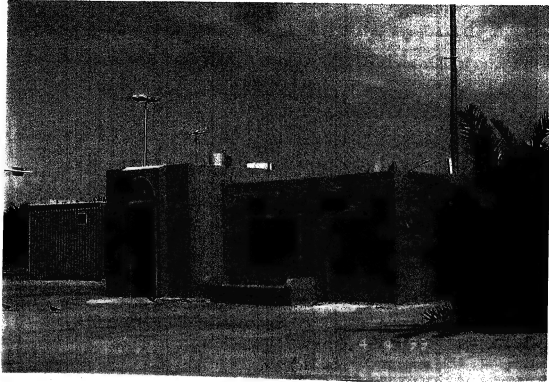
(1) العازمي ، خالد حريميس : مصدر سابق ، 2000 ، ص 187 .

(2) تساعد هذه الأبراج على عملية التهوية في فصل الصيف ، ويكون داخل هذه الأبراج خشبة إنزلاقية يمكن

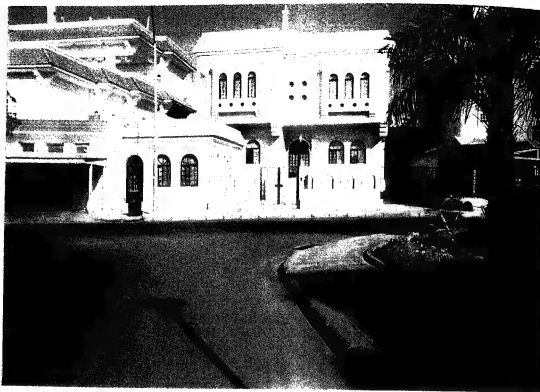
غلقها خلال العواصف الرملية

المصدر : العازمي ، خالد حريميس : المصدر السابق ، ص 65 .

- تصنع النوافذ من الخشب المساج الخالص ذات الأحجام والتصميم المناسب للبيئة الاجتماعية مع مناسبتها لحركة الهواء ونسبة الضوء المطلوبة .
 - تميز الهيكل الخارجي بنمط متقارب .
 - صفة الخصوصية المعمارية التي تجعل من البيت محيطا سكنيا خاصا بالأسرة .
 - البساطة في التصميم وسهولة العلاقات الوظيفية بين أجزائه .
- أما المساكن ذات الطراز الغربي فتتميز بمجموعة خصائص أهمها :
- يبنى من الخرسانة والأسمنت المسلح والمواد المستوردة .
 - انفتاح البيت إلى الخارج وإغلاقه إلى الداخل .
 - صمم لاستخدام أجهزة التكييف الحديثة باستمرار .
 - تصنع النوافذ من الألمنيوم والزجاج .
 - تعددت وتنوعت أشكاله الخارجية .
- وتوضح الصورتان (4-5) و (5-5) نموذجين أحدهما للنمط العربي والآخر للغربي .



صورة (4-5) أحد المساكن القديمة في دولة الكويت والتي مازالت قائمة حاليا .
المصدر : تصوير الباحث « إيريل » ، 1999 .



صورة (5-5) أحد المساكن الحديثة في دولة الكويت والتي شيدت على نمط غربي حديث .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

إلا أنه من خلال الدراسة الميدانية تم تلمس بعض الاتجاهات التي تتأدى بالاستفادة من عناصر التراث المعماري ، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو الأفراد ، وقد نادت هذه الفئات باختيار نظام عمراني ملائم للكويت يجمع مابين عناصر ونمط العمارة المحلية وتقنيات البناء الحديث ، ويبين ذلك الاتجاه الصورة (5-6) .

وفيما يختص بأسباب المشاكل الإسكانية في دولة الكويت أبرزت نتائج آراء أفراد العينة على أن ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن ، يعتبر من أهم أسباب المشاكل الإسكانية في دولة الكويت بنسبة 34.3% لأفراد العينة الكلية ، فضلا عن نمو عدد الأسر الكويتية الصغيرة والتي تحتاج إلى سكن بنسبة 21.3% ، وعزوف بعض الأسر الكويتية عن العيشة في العمارات ذات العديد من الوحدات السكنية (الشفق) بنسبة 13.3% ، أما أدنى نسبة فقد جلمت للسبب المتعلق بضيق الأراضي المتاحة للسكن بنسبة 6.7% لأفراد العينة الكلية ، مما يدل على صعوبة حصول المواطن الكويتي على مسكن من خلال الاعتماد الذاتي ، إلا في أضيق الحدود من خلال بعض الحالات التي قد حصلت على أرث أو لديها منخرات شخصية ، مما يجعل الأغلبية يتجهون إلى الحكومة للحصول على مسكن خاص ، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة تراكم الطلاب لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، مما يجعل المؤسسة غير قادرة لإيفاء جميع الطلاب في وقت قياسي ، وبروز مايعرف بالمشكلة الإسكانية المتمثلة في طول فترة الانتظار للمتقدمين بالحصول على مسكن حكومي .

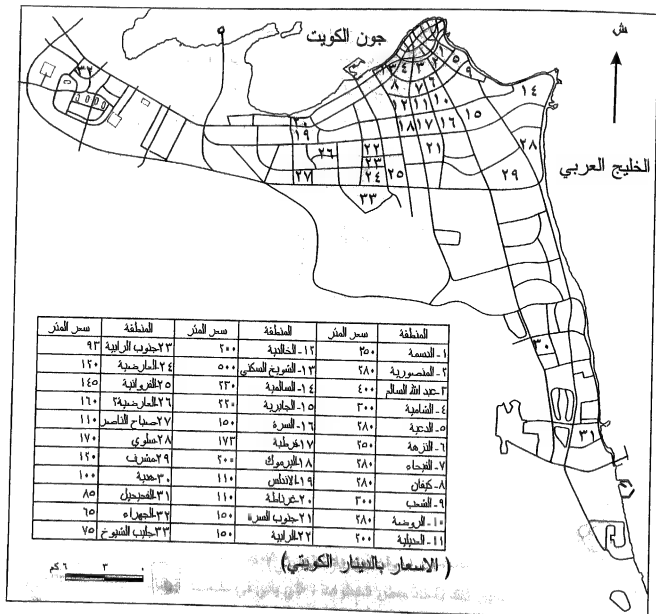


صورة (5-6) أحد المساكن الحديثة والتي استخدم بها بعض ملامح العمارة العربية القديمة ، كالنوافذ الخشبية وعلو الأسوار الخارجية ولون الكساء الخارجي الفاتح الملائم للبيئة .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

ويرى الباحث بأن ارتفاع أسعار الأراضي في الكويت يعود إلى الضغط المتزايد على المنطقة المعمورة ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي والنتيجة الحتمية ارتفاع أسعارها .

أما عن توزيع التخطيط العمراني للمناطق السكنية في دولة الكويت فنلاحظ أن أفراد العينة يرون أن التخطيط العمراني الحديث ، والذي بدأ منذ عام 1952 في دولة الكويت ، قد راعى توزيع المناطق السكنية تبعاً لأسعار الأراضي بنسبة 39.6% لأفراد العينة الكلية ، وفي المقام الثاني تبعاً للتركيب الاجتماعي والثقافي للسكان . أما أدنى نسبة فكانت لعامل القرب والبعد عن مركز المدينة بنسبة 13.7% . مما يعطى مؤشراً على أن التخطيط العمراني في دولة الكويت قد قام بتوزيع المناطق ، من خلال أسعار الأراضي السكنية فكلماً بعدت الأراضي عن المركز انخفض سعرها تدريجياً وبالعكس⁽¹⁾ . ويوضح الشكل (5-1) متوسط أسعار الأراضي في مناطق دولة الكويت .

(1) يتراوح سعر المتر المربع للأراضي في منطقة قريبة من مركز المدينة مثل منطقة قرطبة السكنية ما بين 170 - 175 ديناراً كويتياً ، أما سعر المتر للأراضي في منطقة بعيدة عن المركز مثل منطقة الجواهر السكنية فيتراوح ما بين 65-70 ديناراً كويتياً .
المصدر : تقصى ميداني للباحث ، 1999 .



الشكل (5-1) متوسط سعر المتر المربع للأرض السكنية في مناطق دولة الكويت لعام 1999 .

المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على التقصي الميداني .

ويرى الباحث أن عامل فئات السكان من حيث الدخل يتأثر مع عامل أسعار الأراضي ، قد تعكس أسعار الأراضي وتوزيعها على المستويات الاقتصادية للسكان .

5- 2 تركيب السكان وقوة العمل :

أظهرت النتائج أن أفراد العينة يتجهون إلى مجموعة من الحلول من شأنها أن تساعد على الحفاظ على تجانس التركيبة السكانية في دولة الكويت ، وهي ضرورة زيادة نسبة السكان الكويتيين عن غيرهم من الوافدين للحفاظ على الهوية الكويتية ، وفي ذلك يأتي في المقام الأول ضرورة تقليل نسبة العمالة المنزلية والعمالة غير المنتجة ، وتقليل نسبة الجاليات غير العربية مع ضبط الهجرات العربية للحد من تكس العمالة وزيادة البطالة ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 42.3% لأفراد العينة الكلية . مما يدل على أهمية إعادة النظر في شكل التركيبة السكانية من قبل الهيئات المختصة في دولة الكويت ، بغية الوصول إلى نسبة سكانية مرتفعة من الكويتيين في مقابل تجانس الفئات الأخرى ، خاصة إذا علمنا أن نسبة السكان الكويتيين 41% تقريبا من إجمالي السكان في عام 1995⁽¹⁾.

ويرى الباحث بمناسبة حصول دولة الكويت على لقب عاصمة الثقافة العربية لعام 2001 أن دورها هام في نشر الثقافة العربية بين الجنسيات المختلفة والتي تصل إلى أكثر من 100 جنسية لنقل الثقافة العربية إلى الكثير من البلدان عند عودة العمالة إلى موطنها الأصلي ، ويتم ذلك من خلال وسائل الإعلام ونشر الكتيبات وإعداد المحاضرات والندوات وتكثيفها خصوصا بين العمالة العادية .

ويرى الباحث ضرورة تحديد أعداد العمالة المنزلية حسب الحاجة اللازمة لكل أسرة من خلال فرض رسوم على الأعداد الزائدة من الخدم عند الحاجة ، كذلك إعداد دراسات من شأنها الوقوف على حجم العمالة العاطلة التي لا يحتاج لها سوق العمل المحلي ، ومن ثم تسوية أوضاعها .

وفيما يتعلق بكيفية الاستفادة من العمالة الوطنية في دولة الكويت ، لقد دلت نتائج آراء أفراد العينة أنه يمكن تحقيق ذلك باتخاذ بعض الخطوات ، التي يأتي في مقدمتها القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة أو بطالة المتعلمين في وزارات ومؤسسات الدولة ، وتشجيع العمل اليدوي والفني والتقني ، والاستفادة من الخبرات العلمية والعملية للعمال ، ويأتي في الترتيب الأخير إعادة توزيع القوى العاملة في شتى القطاعات ، ويبين ذلك ملحق رقم (1) .

Ministry of Planning : Op. cit, 1997, P. 25, T. 9 .

(1)

ويرى الباحث أن تنمية الموارد البشرية هي العملية الضرورية لتحريك وصقل وصيانة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية ، في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية ، لذلك ينبغي الاستفادة من الأيدي العاملة الحالية في دولة الكويت ، عن طريق إعادة توزيعها في جميع القطاعات الحكومية بأسلوب يتفق مع خبراتها العلمية والعملية وحاجة سوق العمل المحلي ، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من ظاهرة البطالة المقنعة في بعض القطاعات الحكومية .

ويقترح الباحث مجموعة إجراءات يمكن أن تساعد في الحد من ظاهرة البطالة المقنعة وهي :

- وقف التوظيف في الجهاز الحكومي إلى حين إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة المقنعة للحد من تفاقم المشكلة .
- فتح مجالات عمل في القطاع الخاص من خلال دعم حكومي ، وتوفير امتيازات وظيفية تشبه امتيازات القطاع الحكومي .
- وضع معايير يحدد على أساسها التوظيف الجديد حسب حاجة كل جهة حكومية .
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال تطبيق إجراءات حازمة للعاملين غير المنتجين .
- إعداد خطة زمنية لإحلال العاملين الوطنيين محل الوافدين .
- غرس التعاليم النابعة من ديننا الحنيف ، والتي تحض على العمل والإنتاج من خلال وسائل الإعلام ، وفي المناهج الدراسية .

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن تشير إلى ضرورة اهتمام الجهات المعنية في الدولة بالتعليم الفني ، وبتدريب وتشجيع الكوادر الفنية حتى تكتسب الأيدي العاملة الوطنية خبرة في المجالات الفنية والتطبيقية ، مع مراعاة إعادة دراسة مخرجات المعاهد التطبيقية ، والعمل على دعمها ورفع مستواها خاصة وأن 60% تقريبا من خريجي هذه المعاهد يفضلون العمل في وظائف إشرافية عن العمل في وظائف يدوية ، ونحو 50% يرفضون العمل في المهن اليدوية⁽¹⁾ . مما يتعارض والسياسة التي تهدف إليها المعاهد الفنية والتطبيقية .

أما عن نفور العمالة الكويتية من الأعمال الفنية والحرفية ، أظهرت نتائج أراء أفراد العينة أن 33% من أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة أسباب تكف حاجزا أمام اتجاه العمالة الكويتية إلى الأعمال الفنية والحرفية ، والنفور منها ، وتتمثل هذه الأسباب تبعاً

Al-Hajjari, S.: Employment Policies in Kuwait work Sector in Light of Civil Service (1)
Service Law and Public Administration in Kuwait, 1986, p. 66-67, Kuwait .

لأهميتها في سيطرة الوافدين على هذه الأعمال ، ثم النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال «
وتوفر وظائف إدارية مريحة ذات مردود أفضل ، وقلة المردود المادي ، وقلة الحوافز في
هذه الأعمال .

ويرى الباحث أنه ينبغي أن يتجه أبناء البلد إلى الأعمال الفنية والحرفية للحد من
العمالة الوافدة التي تصل سيطرتها على بعض الأعمال الفنية والحرفية إلى نحو 98% من قوة
العمل⁽¹⁾ . والتي تكلف الدولة مبالغ طائلة من خلال توفير الخدمات المختلفة لها ، إضافة إلى
زيادة التحويلات المالية الخارجية التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني . لذلك يستلزم
أن تتغير النظرة الاجتماعية لهذه الأعمال ويتم ذلك من خلال مضاعفة دخولها ومردوها
المادي مع توفير حوافز مغرية للعاملين بها .

ولأهمية هذا الموضوع تم صياغة فرضين لمعرفة آراء أفراد العينة حول الجوانب
المهنية .

وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 84.3% من جملتهم لفتني
الإجابة (موافق وموافق جداً) على أن الكويتيين يفضلون الوظائف الإدارية على الوظائف
الفنية والمهنية ، لكونها مريحة وذات مردود مادي ومعنوي أفضل ، وتؤكد هذه النتيجة
ماسبق استنتاجه من الفرض السابق الذي ذكرناه أنفاً حول نفور العمالة الكويتية للأعمال
اليديوية ، لأنها ذات مردود مادي قليل وذات نظرة اجتماعية متدنية مع توفر وظائف
إدارية مريحة وذات مردود مادي أفضل .

كما أكد 77% من أفراد العينة أن المواطن الكويتي لايميل إلى العمل بالوظائف الفنية
لأنها وظائف شاقة وتحتاج إلى طاقات عمل مضاعفة ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً)
بنسبة 4.7% لأفراد العينة الكلية ، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة الفرض السابق في اتجاه الكويتيين
نحو الوظائف الإدارية ، ذات المهام البسيطة وذات المردود المادي الأفضل وذات المكانة
الاجتماعية اللاحقة .

وعن مشاركة المرأة الكويتية في العمل ، دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون أن
مشاركة المرأة الكويتية في العمل يجب أن يكون تحت ضوابط معينة في مقدمتها : مراعاة
الضوابط الشرعية المستمدة من شريعتنا الإسلامية السمحة ، ويأتي في المرتبة الثانية أن يكون

(1) فتحي « محمد فريد أحمد : مصدر سابق ، 1990 ، ص 69 .

العمل في تخصصات تكون المرأة أقدر من الرجل فيها ، وألا يتعارض مع حاجة أسرتها وأبنائها ، إضافة إلى أنه يتناسب مع طبيعتها . وقد جاءت هذه الإجابة بنسبة 37% لأفراد العينة الكلية ، وهي أعلى نسبة للإجابة .

ويعطينا ذلك مؤشرا واضحا إلى أن أفراد العينة يرفضون عمل المرأة إلا وفق تلك الضوابط وفي حدود معينة ، وقد قدرت نسبة قوة العمل للمرأة الكويتية في عام 1988 بنحو 28% مقابل 72% للذكور الكويتيين ، وارتفع هذا العدد في عام 1997 إلى نحو 33.5% للإناث يقابله انخفاض عدد الذكور الذي انخفض إلى 66.5%⁽¹⁾.

لذلك نرى أهمية معالجة قانون الخدمة المدنية لمجالات عمل المرأة من خلال وضع ضوابط تحدد المهن المناسبة لها ، وتكون ضمن تخصصات تتناسب مع طبيعتها كمهنة التدريس والتمريض مثلا ، أو تكون فيها أولى من الرجل وذلك وفقا للضوابط الشرعية .

وكان من نتائج مشاركة المرأة الكويتية في العمل ، أن أفراد العينة يرون بأن من النتائج السلبية لمشاركة المرأة الكويتية في العمل ، إهمال تربية الأبناء بنسبة 36.3% ، كما أدى إلى مضاعفة أعداد خدم المنازل بنسبة 27% ، كما ترتب على عملها قلة الإنجاب وصغر حجم الأسرة الكويتية ، أما أدنى نسبة فكانت للإجابة المتمثلة في تأخر سن الزواج وهي 7.7% من أفراد العينة الكلية .

وتؤكد هذه الإجابات نتيجة السؤال السابق الخاص بوضع ضوابط لعمل المرأة ، حتى لا تكون المحصلة النهائية إهمال تربية الأبناء ومضاعفة خدم المنازل .

ويرى الباحث أن من مساوئ الاعتماد على خدم المنازل في تربية الأبناء تتمثل في :
التأثير المباشر على نطق اللغة العربية للأبناء ، ودخول مفردات وكلمات غريبة عليها ، إضافة إلى تعلم بعض العادات السيئة الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي من هؤلاء الخدم ، الذين هم غالبا من جنسيات آسيوية وشرق آسيوية ذات ثقافات متنوعة ومختلفة . ويقترح الباحث أن تكون هناك معايير لاستخدام الخدم إلى الكويت تحدد بضرورة معرفة اللغة العربية قراءة وكتابة قبل دخولهم إلى الكويت كشرط أساسي أو إعداد معهد لتأهيلهم به عند حضورهم إلى الكويت قبل العمل في المنازل للحفاظ على اللغة العربية ومفرداتها من الضياع لدى الجيل الجديد .

وحول ندرة بعض تخصصات خريجي الجامعات في دولة الكويت ، فقد دلت نتائج الدراسة أن هناك ندرة في تخصصات خريجي كليات العلوم الفنية والمهنية بنسبة 39.7% ، يلي ذلك العلوم التطبيقية بنسبة 28.3% ، أما أدنى نسبة فكانت لتخصصات العلوم الإدارية والأدبية بنسبة 2.3% لأفراد العينة الكلية ، مما يؤكد أن هناك عزوفاً من المتقدمين لكليات التعليم الفني والمهني في دولة الكويت . وقد يعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرناها آنفاً والمتمثلة في تدني النظرة الاجتماعية لهذه الأعمال ، وقلة مردودها المادي وقلة حوافزها ، لذلك يتجه الكثير من الطلبة إلى كليات العلوم الإدارية والأدبية والتي تؤهلهم للعمل في الوظائف الإدارية ، التي يرون أنها مريحة وذات مردود أفضل إضافة إلى أنها تزودهم بمستوى اجتماعي أفضل من المهن الفنية والمهنية .

وفيما يختص بمصادر العمالة في دولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن أفضل الجهات التي تقدم للسوق ما يحتاج إليه من العمالة في دولة الكويت هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنسبة 56.7% لأفراد العينة الكلية ، يليها جامعة الكويت ، والمعاهد الفنية المتخصصة بنسبة 17% لكل منهما ، وأخيراً القطاع الخاص التجاري بنسبة 9% من العينة الكلية . ويعطى ذلك مؤشراً واضحاً أن التخصصات الفنية والمهنية هي التي يحتاج لها السوق العمالية في دولة الكويت ، إلا أن مخرجات هذه التخصصات وكما أشرنا آنفاً لا تتجه إلى العمل في تخصصاتها ، بل ترغب في العمل في المهن الإدارية لعدم وجود ما يشجعها للانخراط في مجالها . حيث بلغ عدد خريجي كليات التعليم التطبيقي والتدريب 3151 خريجاً منهم 2799 كويتيً و 352 غير كويتي في عام 1997 ، أما خريجو جامعة الكويت فبلغ عددهم 2592 خريجاً منهم 2353 كويتيً و 239 غير كويتي في عام 1997 . ويصل عدد خريجي المعاهد الفنية والمتخصصة نحو 1139 منهم 1100 كويتيً ونحو 39 غير كويتي⁽¹⁾ . أي أن كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تقدم للسوق نحو 45% من إجمالي خريجي هذه الجهات الثلاث . وتقدم جامعة الكويت نحو 38% للسوق من إجمالي خريجي هذه الجهات .

Ministry of Planning : Op. Cit, 1997, P.336 – 339 - 345, T. 258 – 261 – 267 . (1)

5 - 6 التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية :

5 - 6 - 1 المجال الأول : مفاهيم التنمية الاجتماعية :

1- التنمية البشرية الاجتماعية من أهدافها رفع المستوى الثقافي والصحي والروحي للطاقت البشرية وتنمية قدراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال عمليات التدريب والتعليم وغيرها من العمليات .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة كانت (موافق جدا) ، وهي 47% يلي ذلك (موافق) بنسبة 38.3% ، أما أدنى نسبة 1% فكانت لفئة (غير موافق) الملحق رقم (1) . ويدل ذلك على أن نحو 85% من أفراد العينة يدركون مفهوم التنمية البشرية والاجتماعية ، وسوف يساعد ذلك في الحصول على نتائج دقيقة من بقية الفروض ، المتعلقة بجوانب التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية .

2- تعتبر الموارد الاقتصادية والبشرية من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها عمليات التنمية ، إلا أن الموارد البشرية تفوق الموارد الاقتصادية في أهميتها .

دلت نتائج الدراسة على أن أعلى فئة كانت (موافق جدا) بنسبة 41.7% يلي ذلك (موافق) بنسبة 33% ، أما (غير الموافقين والمعارضين) فلم تتعد نسبتهم 6.3% من جملة أفراد العينة الكلية ، كما يتضح من الملحق رقم (1) ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 74.7% على أن أهم الموارد الأساسية التي تعتمد عليها التنمية في الدولة هي الموارد البشرية ، والتي تساهم مساهمة فعالة في تنمية الموارد الاقتصادية وتطويرها ، حيث تعتبر الموارد البشرية هي رأس المال الحقيقي لأي بلد ، يريد تحقيق تنمية وتقديم في كثير من المجالات المختلفة لأن التنمية تعتبر منه وإليه .

3- يعتبر رأس المال البشري من أهم الركائز الأساسية التي تقف حائلا أمام عمليات التنمية .

أظهرت نتائج آراء أفراد العينة أن أعلى نسبة كانت (محايد) وهي 35% يلي ذلك (موافق) بنسبة 28.6% ، ثم (موافق جدا) بنسبة 28% الملحق رقم (1) ، أي نحو 56.6% من أفراد العينة يوافقون على أن رأس المال البشري يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تقف حائلا أمام عمليات التنمية ، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة الفرض السابق في أن أي عملية تنمية تعتمد بشكل أساسي على أهم مورد وهو المورد البشري .

5 - 6 - 2 المجال الثاني : السكن والإسكان في دولة الكويت :

1- المناطق السكنية المتكاملة الخدمات تعتبر نظاماً سكنياً ملائماً في دولة الكويت .
لقد دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يؤكدون هذا بنحو 90% ، حيث جاءت أعلى نسبة إجابة لفئة (موافق جداً) وهي 50.6% يلي ذلك فئة (الإجابة (موافق) بنسبة 39% لأفراد العينة الكلية ، كما يتضح من الملحق رقم (1) . ويدل ذلك على أن المناطق السكنية المتكاملة الخدمات تعتبر نظاماً سكنياً ناجحاً في دولة الكويت ، وقد جلاء هذا النظام في الخطط العمرانية الحديثة وعرف بنظام الضواحي Suburbs أو نظام المجاورات السكنية Neighbourhood Units ، الذي يمثل تنظيم استخدام الأراضي حيث تتكون الضاحية من مركز للضاحية ومركز ألعاب الأطفال ومدارس ابتدائية ومحلات تجارية للخدمة اليومية وحدائق عامة ومسجد جامع .

2- تخصيص مناطق سكنية للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين .
أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة إجابة (موافق جداً) بنسبة 44.1% يلي ذلك (موافق) بنسبة 34.3% ، بينما لم يوافق على هذا الفرض أو يعارضه سوى 11.3% لأفراد العينة الكلية . مما يدل على أن نحو 78% من أفراد العينة يوافقون على تخصيص مناطق سكنية خاصة للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين ، وقد يعود السبب إلى محاولة إيجاد الانسجام والتوافق بين التجمعات المختلفة ، نظراً لاختلاف العادات والتقاليد واختلاف الثقافات بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين .

3- تفضيل التصميم العربي للسكن قديماً عن التصميم الغربي .
اعتبر معظم أفراد العينة أن التصميم العربي القديم للسكن أكثر ملائمة من التصميم الغربي الحديث للبيئات الطبيعية والاجتماعية في الكويت ، ويتضح ذلك من الملحق رقم (1) فقد كانت أعلى فئة (موافق جداً) بنسبة 40.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 36% ، أما أنسى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 4.7% لأفراد العينة الكلية ، وهذه النتيجة تؤكد إجابة الفرض الذي ذكرناه آنفاً ، والذي جاء بنتيجة مفادها أن الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية أدى إلى بروز نمط عمراني لا يتلاءم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية .

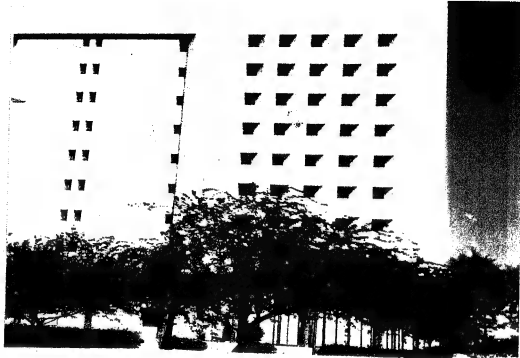
4- فرض البلدية لضوابط بيئية واجتماعية بقوة القانون .
يوافق معظم أفراد العينة بنسبة 64.7% على ضرورة فرض ضوابط وقواعد بيئية واجتماعية بقوة القانون عند ترخيص بناء المساكن سواء كانت فيلات أو عمارات سكنية (بنايات مقسمة إلى وحدات سكنية صغيرة شقق) ، وكانت أعلى فئة (موافق جداً)

بنسبة 34% ، يلي ذلك (موافق) بنسبة 30.7% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 4.3% لأفراد العينة الكلية .

ويقترح الباحث إضافة بعض الفقرات إلى قانون البناء الخاص بالفيلات والعمارات السكنية على النحو التالي :

- يجب أن يكون التصميم السكني ملائماً لظروف المناخ المحلية ومتوافقاً معه .
- يجب أن يكون التصميم السكني ملائماً للظروف الاجتماعية السائدة ومتوافقاً معها .

على أن يراعى عند تطبيق هاتين الفقرتين ، قيام مجموعة من المهندسين بدراسة التصميمات العربية القديمة ومحاولة اقتباس بعض النواحي الملائمة للبيئة المحلية للكويت وتطويرها ، ومحاولة تطبيقها على التصميمات الحديثة ، مع دراسة جميع التصميمات المنفذة في دولة الكويت ، وهنا نشير على سبيل المثال كمبنى جامعة الدول العربية الذي طبق فيه الموائمة البيئية ، تبين ذلك الصورة (5-7) وابتكار بعض التصميمات الحديثة التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى الموائمة البيئية للمساكن .



الصورة (5-7) مبنى جامعة الدول العربية يوضح النواحي الملائمة لبيئتنا المحلية من حيث أحجامها وطريقة تصميمها كونها غائرة إلى الداخل إضافة إلى لونه المبنى الخارجي الفاتح الملائم للبيئة المحلية .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

5- قيام المناطق السكنية بصورة غير متوازنة مع تنفيذ المخطط العمراني يؤدي إلى حرمانها من المرافق الأساسية (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) .

دلت نتائج الدراسة لأفراد العينة أن أعلى فئة (موافق) بنسبة 40.7% ، يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 38.3% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 6% لأفراد العينة الكلية ويبين ذلك الملحق رقم (1) . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 79% على أن المناطق السكنية إذا قامت بصورة سريعة وغير متوازنة مع تنفيذ المخطط العمراني ، وفي إطاره فإن ذلك يحررها من المرافق الأساسية للكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق ، وقد حدث ذلك بالفعل في منطقتي جنوب السرة وفي صباح الناصر نتيجة السماح ببناء القسائم السكنية بهاتين المنطقتين قبل أن يتم إعداد المرافق الأساسية لهما ، وعدم إقرارهما في الخطط العمرانية ويبين ذلك الصورتان (5-8) و (5-9) .

وبما أن هاتين المنطقتين يدخلان ضمن النطاق العمراني القائم كما يتضح من الشكل (5-2) ، لذلك يستلزم مراعاة الالتزام بمقترحات الخطط العمرانية وعدم السماح بالبناء قبل تنفيذ جميع المرافق الأساسية لأي منطقة ، مع عدم الضغط على النطاق العمراني القائم والالتزام بمقترحات الخطط العمرانية ، في تنمية مدن جديدة خارج النطاق العمراني القائم كمقترح إنشاء مدينة الصبية الذي مازال لم ينفذ حتى الآن .

6- تشجيع الأسر الكويتية على سكني الشقق المشتركة في العمارات السكنية للتخفيف من الضغط على استهلاك الأراضي المخصصة للسكن .

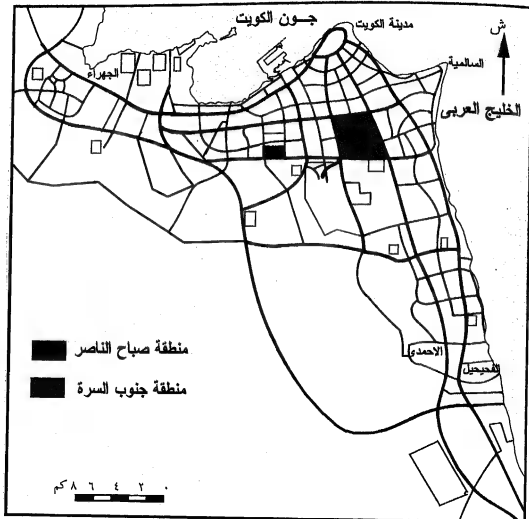
ودلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 33.7% يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 23.7% ، أما أدنى فئة فكانت (محايد) بنسبة 11.3% لأفراد العينة الكلية . مما يدل على أن نحو 57% من أفراد العينة يوافقون على تشجيع الأسر الكويتية على سكن الشقق للحفاظ على الأراضي المخصصة للسكن ، وفي نفس الوقت فهناك نسبة لا بأس بها تفضل السكن الخاص (الفيلات) 31.3% مما يدل على أن المجتمع الكويتي مازال في مرحلة تحول وتغير في العادات والتقاليد . ويرى الباحث أنه من الضروري تشجيع المواطنين على سكن الشقق من خلال تقديم بعض الحوافز كتخفيض أسعار الشقق مقارنة مع المساكن الخاصة ، وإعطاء بعض المميزات الخاصة في البناء من الداخل لتكون على مستوى راقي جداً ، وتوفير أماكن للترفيه داخل المجمعات السكنية لأصحاب الشقق مع تخفيض أسعار المرافق لهم ، هذا بدوره سوف يساعد على تحفيز المواطنين للحصول على شقة سكنية ، بدلاً من الحصول على فيلا سكنية من الحكومة ، للتخفيف من الضغط على استهلاك الأراضي المخصصة للسكن .



الصورة (5-8) منطقة جنوب السرة ويتضح خلوها من المرافق الأساسية كالطرق والخدمات الأخرى
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



الصورة (5-9) منطقة صباح الناصر ويتضح خلوها من المرافق الأساسية كالطرق والخدمات الأخرى
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



الشكل (2-5) موقع منطقتي جنوب السرة وصباح الناصر داخل النطاق العمراني .
المصدر : من تصميم الباحث .

7- الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة وإعادة ترميمها كنموذج حضاري تراثي لدولة الكويت .

أظهرت نتائج أراء أفراد العينة أن أعلى فئة للإجابة كانت (موافق جداً) بنسبة 52.6% ، يلي ذلك (موافق) بنسبة 39.7% ، أما غير الموافقين أو المعارضين فلانريد نسبتهن عن 2% لأفراد العينة الكلية . مما يعطى مؤشراً واضحاً على أن أفراد العينة يؤكّدون بنسبة 92.3% على ضرورة الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة ، وإعادة ترميمها كنموذج تاريخي وتراثي لدولة الكويت .

ويرى الباحث أن كثيراً من المساكن القديمة مهمة وغير محافظ عليها ، ويبين ذلك الصورة (5-10) . لذلك يستلزم القيام بتسجيل جميع المباني القديمة ذات المواصفات المعمارية الخاصة والتاريخية في سجل وطني ، وإعادة ترميمها مع إصدار قانون يمنع إزالتها لتصبح كنموذج معماري وتراثي واقعي لتاريخ دولة الكويت القديم .

5 - 6 - 3 المجال الثالث : التنمية التعليمية :

1- مراعاة الخطط العمرانية لتوزيع المدارس الابتدائية .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 77% من العينة الكلية (موافق وموافق جداً) على أن الخطط العمرانية قد راعت توزيع المدارس الابتدائية بشكل مناسب داخل المناطق السكنية ويبين ذلك الملحق رقم (1) .



الصورة (5-10) أحد المساكن القديمة المهجورة في دولة الكويت .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

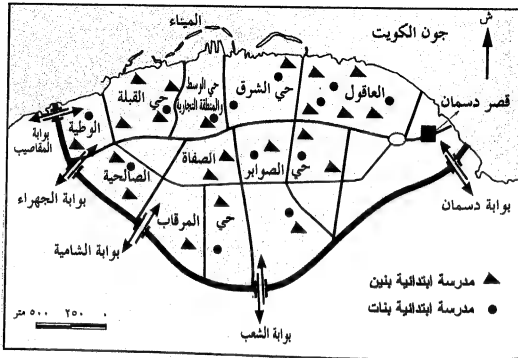
ويري الباحث أن هناك تطور في أعداد المدارس الابتدائية صاحب التطور السكاني السريع ما بين عام 1950 وعام 1997 ، حيث قدرت أعداد المدارس الابتدائية في عام 1950 بنحو 35 مدرسة منها 13 مدرسة للبنات و22 مدرسة ، وارتفعت أعدادها عام 1997 لتصل إلى 178 مدرسة منها 88 مدرسة للبنات و90 مدرسة للبنين⁽¹⁾.

(1) وزارة التربية ، مكتب البحوث والإحصاء : سجلات وخرائط عام 1950 ، وسجلات وخرائط عام 1997 .

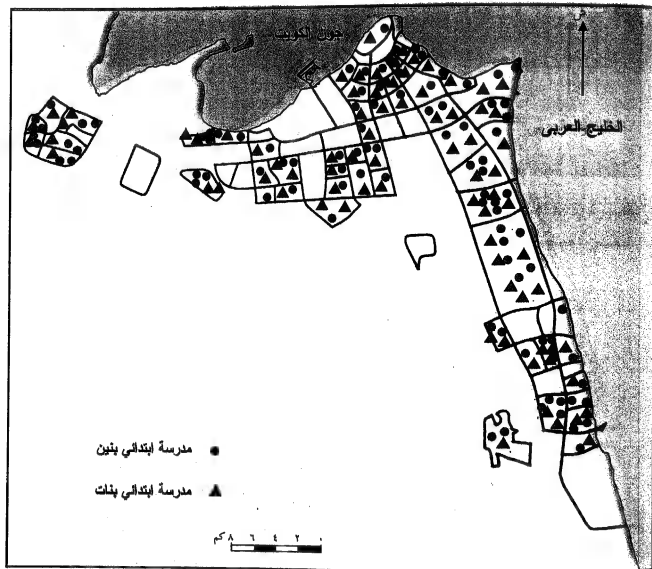
وقد وزعت هذه المدارس داخل المناطق السكنية وفق حاجة كل منطقة ، كما يبين ذلك الشكلان (3-5) و(4-5) وقد راعت الحكومة التطور التقني للمدارس وهندسة بناء المدارس وتصميمها على أحدث طراز معماري ، لتلائم المرحلة التعليمية لتكون بشكل ملائم للتلاميذ والعملية التربوية وكفاءة التعليم ، يوضح ذلك التطور الصورتان (5-11) و (5-12) ، مع توفير جميع المستلزمات و الاحتياجات الخاصة بالتعليم .

2-اختيار مواقع المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة .

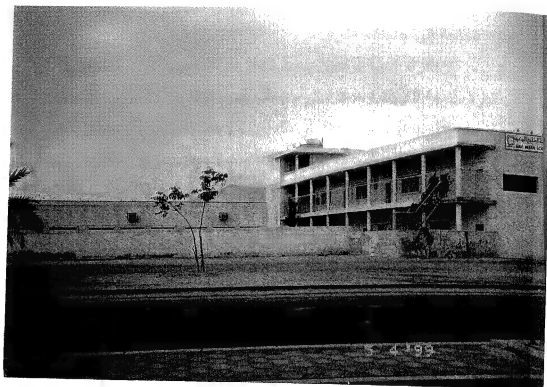
لقياس أفضل المواقع للمدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة ، هل يجب أن تكون في داخل التجمعات السكنية أو على أطرافها ، كان هذا الفرض والذي جاءت على النحو التالي حيث كانت أعلى نسبة (موافق جداً) بنسبة 35.7% يلي ذلك فئة (الإجابة (موافق) بنسبة 29.6% ، أما أدنى فئة فكانت (غير موافق) بنسبة 7.7% من العينة الكلية . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 65.3% بأن المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة ليست بالضرورة أن تكون داخل التجمعات السكنية ، بل يمكن إثنائها على الأطراف . ويرى الباحث بأن إنشاء المدارس الثانوية على الأطراف سوف يوفر لها مساحات كافية لمواقف المركبات ، إضافة إلى تخفيف الازدحام داخل التجمعات السكنية .



الشكل (3-5) توزيع المدارس الابتدائية بنين وبنات داخل أسوار المدينة عام 1950 .
المصدر : من تصميم الباحث .



الشكل (4-5) توزيع المدارس الابتدائية بنين وبنات في مناطق دولة الكويت عام 1997 .
المصدر : من تصميم الباحث .



الصورة (5-11) إحدى المدارس الابتدائية القديمة والتي أنشئت في الستينيات .
المصدر : تصوير الباحث « إبريل ، 1999 .



الصورة (5-12) إحدى المدارس الابتدائية الحديثة والتي أنشئت في التسعينيات .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

3- الحاجة إلى جامعات أخرى .

إن أفراد العينة يوافقون بنسبة 88% على ضرورة وجود جامعات أخرى لعدم قدرة جامعة الكويت وحدها على استيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها فقد كانت أعلى فئة (موافق جداً) بنسبة 58% يلي ذلك (موافق) بنسبة 30% ، بينما لم تتعد نسبة (المعارضين وغير الموافقين) على إنشاء جامعات جديدة سوى 6.7% من جملة أفراد العينة ، ويوضح ذلك الملحق رقم (1) .

ويرى الباحث ضرورة إنشاء جامعة أخرى لتستوعب الطلاب الذين لم يستطيعوا الحصول على مقاعد في جامعة الكويت ، على أن تحتوي هذه الجامعة على تخصصات غير متوفرة في جامعة الكويت ، ومن هذه التخصصات على سبيل المثال علوم البحار ، وعلوم الصحراء ، وعلوم البيئة ، وتخطيط المدن ، وبرمجة الحاسب الآلي ، وعلم الفلك وغيرها .

4- تدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بشدة على ضرورة الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية ، والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي ، وقد جاءت الإجابات بنسبة 60.7% (موافق جداً) و 33.7% (موافق) ، ولم يعارض أي فرد من أفراد العينة هذا الرأي حيث لم تتعد نسبة غير الموافقين 1.3% من العينة الكلية . مما يؤكد أن نحو 94% من أفراد العينة يوافقون على الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي ، للحد من استقدام العمالة الوافدة في هذا المجال .

ويرى الباحث أنه ينبغي إعداد خريجي المعاهد الفنية والتطبيقية عن طريق إدخالهم في دورات تدريبية خارجية وداخلية ، لإكسابهم مهارات تساعد في تطوير مهاراتهم عندما يقومون بممارسة الأعمال الفنية على الواقع .

ويقودنا ذلك إلى التساؤل عن أي المدارس المفضلة في تعليم الأبناء ، فقد دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أفضل المدارس التي يمكن أن يقوموا بتعليم أبنائهم بها ، هي المدارس الحكومية بنسبة 56% من العينة الكلية ، يليها في ذلك المدارس الخاصة ذات النظام العربي بنسبة 24.7% ، وأخيراً المدارس الخاصة الأجنبية بنسبة 19.3% لأفراد العينة الكلية .

ويرى الباحث أنه من مساوئ تعليم الأبناء في المدارس الأجنبية تكمن في غرس بعض العادات والتقاليد الدخيلة وغير العربية المناهية للشرعية الإسلامية ، إضافة إلى أن هذه المدارس تنتهج أسلوب الدراسة المختلطة بين الذكور والإناث ، وهذا الأسلوب لا يتلائم مع الشريعة الإسلامية ولا عادات المجتمع ، إضافة إلى أنها مكلفة مادياً مقارنة مع المدارس الحكومية التي تقوم بتوفير خدمات التعليم بالمجان ، لذلك يفضل أفراد العينة أن يلحقوا أبنائهم في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة العربية . حيث يبلغ عدد التلاميذ من الجنسين وفي جميع المراحل التعليمية في المدارس الحكومية نحو 288755 بنسبة 71.3% أما المدارس الخاصة (عربية وأجنبية) فقد بلغ عدد التلاميذ من الجنسين نحو 116469 بنسبة 28.7%⁽¹⁾.

5 - 6 - 4 المجال الرابع : التنمية الصحية :

1- أدى عدم تنفيذ الدولة لمقترحات المخططات العمرانية الخاصة بالخدمات الصحية إلى تدنى مستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات القائمة حالياً ، وبلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون على ذلك بنسبة 77.3% من العينة الكلية كما يتضح من الملحق رقم (1) ، مما يدل على أن هناك مقترحات في المخططات العمرانية خاصة بالخدمات الصحية لم تنفذ ، كالإقتراح الذي جاء في خطة 1983 بإنشاء مستشفيات في منطقة جنوب الفبيطيس وفي منطقة السالمية يتم تنفيذها خلال الفترة الزمنية للخطة ولم يتم تنفيذ هذا الاقتراح حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة الضغط على المستشفيات والمرافق الصحية القائمة ، الأمر الذي ساعد في تدنى مستوى الخدمة بها .

2- يتفق معظم أفراد العينة على أن المستشفيات الخاصة قادرة على تقديم خدمات أفضل من المستشفيات الحكومية .

دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 37% يليها (موافق) بنسبة 30.3% ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 8.3% (معارض جداً) من العينة الكلية . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 67.3% على أن المستشفيات الخاصة أقدر على تقديم خدمات أفضل من المستشفيات الحكومية . وقد يرجع ذلك في قلة الزحام في هذه المستشفيات وعنايتها الفائقة بالمرضى بهدف زيادة الإقبال عليها ، ووجود الأطباء

المختصين من ذوى الخبرة والكفاءة ، واستخدام أحدث التقنيات في العلاج ، مما يجعلها ذات تكاليف باهظة .

ويرى الباحث أنه بالرغم من أن نتيجة دراسة آراء أفراد العينة كانت في صالح المستشفيات الخاصة ، إلا أنه لا يمكن أن ينسى دور المستشفيات الحكومية في تحمل تكاليف العلاج بالمجان لجميع السكان ، إضافة إلى أن المستشفيات الحكومية تمتلك معدات وإمكانيات أفضل من المستشفيات الخاصة ، التي لا تمتلك إلا معدات وإمكانيات متواضعة .

3- وبخصوص قدرة الوحدات الصحية (المستوصفات) في المناطق السكنية على تقديم خدماتها للسكان بشكل ممتاز ، دلت النتائج أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 24.7% يلي ذلك (محايد) بنسبة 21% ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 16.3% مما يدل أن نحو 43% من السكان يوافقون في مقابل 36% يعارضون و 21% محايدون . ويعطينا ذلك مؤشراً بأن أفراد العينة لم يستطيعوا تحديد مدى قدرة الوحدات الصحية في المناطق السكنية على تقديم خدمات ممتازة للسكان . وكانت الإجابات متفرقة .

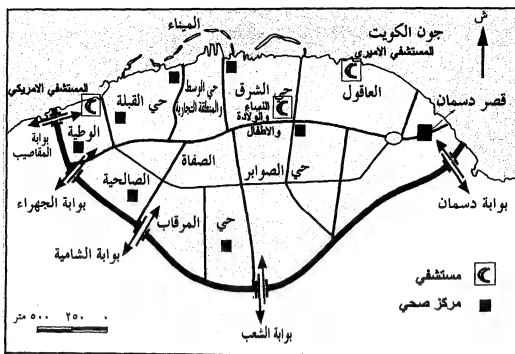
ويرى الباحث أن الوحدات الصحية في المناطق السكنية تقوم بتقديم خدمات متنوعة للسكان من خلال تقديم العلاج للحالات البسيطة وتقديم المسغفات للأمراض العاجلة ، لحين تحويلها إلى المستشفيات التخصصية . إلا أن ما يعيب هذه الوحدات أوقات العمل بها حيث ينتهي في حدود منتصف الليل ، لذا ينبغي أن تقدم هذه الوحدات خدماتها على مدار 24 ساعة وسوف يسهم ذلك في إنقاذ كثير من الحالات الخطرة والعاجلة ، والتي تحتاج إلى إسعافات أولية عاجلة .

ولبيان أسباب تدني بعض الخدمات الصحية في دولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أهم أسباب تدني بعض الخدمات الصحية الحكومية في الكويت ، تكمن في قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج بنسبة 34.1% من عينة الكلية . وترى فئة أخرى أن هناك أسباب أخرى مثل تدني مستوى بعض الأطباء في المستشفيات الحكومية ، وضعف الرعاية الصحية التي تقدم في بعض هذه المستشفيات ، ويأتي في المرتبة الأخيرة نقص أعداد المستشفيات .

ويرى الباحث أن هناك تطوراً ملحوظاً في أعداد المستشفيات والوحدات الصحية في دولة الكويت . يتضح ذلك عند إجراء مقارنة ما بين عام 1950 وعام 1997 ، حيث بلغ عدد المستشفيات في عام 1950 ثلاث مستشفيات فقط داخل حدود السور المحيط بالمدينة ، وبعد

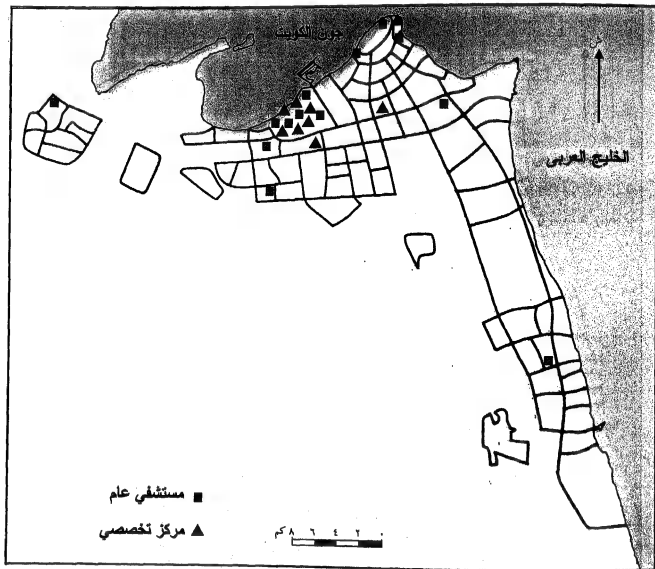
انفتاح المدينة وإزالة السور في عام 1957 بدأت الحكومة في إنشاء مجموعة من المستشفيات والمراكز الصحية حيث بلغت 13 مستشفى عام⁽¹⁾ و 9 مراكز صحية تخصصية . ويوضح ذلك التطور الشكلا (5-5) و (5-6) والصورتان (5-13) و (5-14) . إلا أن هذا التطور في أعداد المستشفيات والوحدات الصحية لم يكن يغطي حاجة السكان ، بسبب التطور السريع في الكثافة السكانية ، مما أدى إلى زيادة الضغط على هذه الوحدات والوصول إلى النتيجة الحتمية المتمثلة في ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الوحدات ، والأمر الذي زاد في تدرى هذه الخدمات يكمن في ضعف الجهاز الرقابي ، للحفاظ على المستوى العام الذي تقدمه هذه الوحدات والمراكز الصحية .

ولتحديد العوامل التي تساعد على النهوض بالخدمات الصحية في دولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أهم العوامل التي تساعد على النهوض بالخدمات الصحية في دولة الكويت ، تكمن في اتباع سياسة الملاحقة القانونية الدقيقة لكل



الشكل (5-5) توزيع المستشفيات والمراكز الصحية داخل أسوار المدينة في عام 1950 .
المصدر : من تصميم الباحث ، بالاعتماد على التقصي الميداني .

(1) مستشفى الأميري ، مستشفى مبارك الكبير ، مستشفى الفروانية ، مستشفى العبدان ، مستشفى الجهراء ، مستشفى الصباح ، مستشفى ابن سينا للجراحة ، مستشفى الولادة ، مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي ، مستشفى الأمراض الصدرية ، مستشفى الطب النفسي ، مستشفى الرازي للعظام ، مستشفى الأمراض السارية .



الشكل (5-6) توزيع المستشفيات والمراكز المتخصصة في عام 1997 في دولة الكويت .
المصدر : من تصميم الباحث ، بالاعتماد على التقصي الميداني .



الصورة (5-13) إحدى المستشفيات القديمة مستشفى شركة النفط في مدينة الأحمدى جنوب مدينة الكويت.
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



الصورة (5-14) إحدى المستشفيات الحديثة المتخصصة الواقعة على الواجهة البحرية مستشفى انترناشونال كليك.
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

مقصر في أداء عمله بنسبة 37.7% لأفراد العينة الكلية ، وترى فئة أخرى بأن أهم عامل يكمن في العمل على استقدام أطباء ذوي خبرة عالية في جميع التخصصات بنسبة 27% لأفراد العينة الكلية . ويعطى ذلك تأكيداً واضحاً لنتيجة الفرض السابق وهو أن أهم أسباب تدني بعض الخدمات الصحية تكمن في قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج .

ويرى الباحث في هذا الخصوص أنه يفضل أن تقوم الجهات المختصة بتشكيل فريق عمل مهمته القيام بزيارات مفاجئة للمستشفيات والمراكز الصحية لمعرفة مدى العناية بها ، وتحديد مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها ، مع تشكيل لجنة مهمتها القيام بالتحقيق في جميع الشكاوى المقدمة من المواطنين ، والمتعلقة بالقصور في بعض نواحي الخدمات الصحية المقدمة .

٥ - 7 التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية

5 - 7 - 1 القطاع الزراعي

عن أسس التنمية الزراعية في دولة الكويت دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة ينقسمون إلى ثلاثة اتجاهات متقاربة حول العوامل التي تساعد على خلق تنمية زراعية في دولة الكويت ، حيث ترى أول فئة بأن عوامل التنمية الزراعية تتمثل في توفير دعم مادي وتسويقي وتوفير الأيدي العاملة وتوزيع أراضي مجانية للمزارعين حيث جاءت هذه الإجابة بنسبة 37% لأفراد العينة الكلية ، أما الفئة الثانية فتري أن أهم العوامل هي توفير دعم مادي وتسويقي وتوفير المياه الصالحة للزراعة وتوفير أراضي مجانية للمزارعين بنسبة 32% لأفراد العينة الكلية ، أما الفئة الثالثة فتري أن أهم العوامل تكمن في توفير دعم مادي وتسويقي وإنشاء وزارة زراعة وتوفير أسواق للمحاصيل الزراعية بنسبة 31% من العينة الكلية .

ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن نحو 69% من أفراد العينة يرون أن أهم العوامل التي تساعد على خلق تنمية زراعية في دولة الكويت ، تكمن في توفير الدعم المادي والتسويقي مع توفير الأراضي المجانية للمزارعين ، وتوفير المياه الصالحة للزراعة مع توفير الأيدي العاملة .

أما عن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في دولة الكويت فلقد أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في دولة الكويت كثيرة ، وتتمثل في ضعف المردود المادي من هذا القطاع ، وعدم وجود بنيته التحتية لهذا القطاع ، وانخفاض الدعم الحكومي لهذا القطاع ، وسوء الأحوال الجوية ، ومشاكل التربة وصعوبة التغلب عليها ، وندره المياه وصعوبة الحصول عليها ،. وجاءت هذه الإجابة بنسبة 56.7% لأفراد العينة الكلية ، إلا أن أهم عامل كما يراه أفراد العينة يكمن في ضعف المردود المادي من هذا القطاع بنسبة 14% من العينة الكلية .

مما يعطى مؤشراً أن القطاع الزراعي في دولة الكويت يحتاج إلى وقفة تأمل ودراسة للوقوف على أهم المشاكل ومحاولة إيجاد أفضل الحلول لها . ويرى الباحث أن هناك مشاكل يمكن التغلب عليها كالبنية التحتية والدعم الحكومي ، أما المشاكل الأخرى فيصعب التحكم بها وهي ندرة المياه ، مشاكل التربة ، قسوة المناخ .

وفيما يختص بالعوامل التي تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية في دولة الكويت فدلّت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة عوامل من شأنها أن تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية في دولة الكويت ، حيث يأتي في مقدمة هذه العوامل توفير الأعلاف وأماكن تربية الحيوانات بمبالغ رمزية بنسبة 34.7% ، ثم إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الثروة الحيوانية بنسبة 33% ، ثم توفير الأسواق التخصصية للإنتاج المحلي بنسبة 32.3% لأفراد العينة الكلية .

ويرى الباحث بأن دولة الكويت بحاجة الى هيئة متخصصة تدير قطاع الثروة الحيوانية ، وتكون لها سلطة إتخاذ القرار وطرح الحلول المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية الثروة الحيوانية في البلاد ، ومن هذه الحلول التي يمكن طرحها توفير كل التسهيلات لمربي المواشي ، من خلال توفير الأعلاف بأسعار رمزية ومنح الأراضي لتربية الثروة الحيوانية ، مع توفير أسواق خاصة بالإنتاج المحلي فقط .

أما عن العوامل التي تساعد على حماية البيئة الطبيعية في دولة الكويت فدلّت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة عوامل ، إذا ما جاءت مجتمعة فأنها سوف تساعد على حماية البيئة الطبيعية لدولة الكويت ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل تحديد مناطق إقامة المخيمات الخاصة بالربيع والحد من إنتشارها ، والاهتمام بالدراسات البيئية ،

إضافة إلى إنشاء المحميات الطبيعية وتمييزها ، والحد من الرعي الجائر ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 38% لأفراد العينة الكلية .

ويرى الباحث أنه ينبغي أن تترك المؤسسات الحكومية والخاصة بأنه يستلزم الحفاظ على البيئة الطبيعية والحد من استنزاف مواردها ، من خلال الاهتمام بالدراسات البيئية العالمية والمحلية والاهتمام بالتربية البيئية التي تساعدنا على رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع ، حيث إن للعوامل البشرية كازيادة السكانية الهائلة والنمو الاقتصادي المتزايد وجهل الإنسان وتخلفه الحضاري ، وتمسكه بالعادات والتقاليد القديمة يؤثر تأثيراً عميقاً وشاملاً على جوانب البيئة ويؤدى إلى إخلال بالتوازن البيئي ، وجدير بالذكر أن إعادة الاتزان البيئي يكون باهظ التكاليف ، بعكس تأثير الظروف المناخية التي يمكن أن تخلص بالاتزان البيئي لفترة زمنية وجيزة⁽¹⁾ لذا يستدعى الأمر الاهتمام بإنشاء المحميات الطبيعية ومحاولة تمييزها ، وتحديد مناطق إقامة المخيمات ومنع اصطيد الطيور والحيوانات البرية ، فى فترات تكاثرها و تناسلها للحفاظ على النظام الأيكولوجي الطبيعي للدولة ، وتحديد مناطق الرعي الجائر .

5- 7- 2 القطاع الصناعي .

لقد دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن التخطيط العمراني قد راعى في مجال الصناعة مجموعة عوامل متعددة كان في مقدمتها ، اختيار المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة أو الثقيلة ، وتوفير صناعات ذات جودة عالية ، إضافة إلى إيجاد صناعات متنوعة وذات مردود اقتصادي جيد ، وتوفير أسواق ذات مواقع جيدة للمنتجات الصناعية ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 31.7% من العينة الكلية ، وترى 28.7% من أفراد العينة أن التخطيط العمراني لم يركز إلا على المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة والثقيلة .

وعن الصناعات التي يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى الاقتصاد الوطنى لدولة الكويت ، دلت نتائج الدراسة على أن أفراد العينة يرون بأن أهم هذه الصناعات « تتمثل في الصناعات النفطية بنسبة 54.7% ، تليها الصناعات الغذائية بنسبة 26.7% ، ثم صناعة مواد البناء بنسبة 13% ، ويأتي في ذيل القائمة صناعات المنظفات بنسبة 5.6% .

ويرى الباحث أن النفط والغاز الطبيعي أصبحا يخلان فى معظم إن لم يكن فى جميع احتياجات الإنسان ، من مأكول وملبس ومسكن وغيرها من الاستخدامات الأخرى ، وبما أن الله قد

(1) الكندري ، عبد الله رمضان : مصدر سابق ، 1992ص 54،

حبي الكويت بمخزون كبير من النفط الخام وهو من النوع المتوسط من حيث كثافة النوعية والمحتوي الكبريتي⁽¹⁾ . وهذا يجعله غير مرغوب به دائما لذلك يستلزم أن يستفاد من تصنيعه لأنه يعتبر عملية استراتيجية للاقتصاد الوطني ، ومن المجالات التي يمكن أن يدخل بها الصناعات الغذائية والملابس ومواد البناء والأسمت والجلود والمنسوجات والمعدات المنزلية والأجهزة الكهربائية والألوية والمركبات و الأصباغ والمواد الدوائية وغيرها . ويتطلب ذلك القيام بإنشاء مناطق صناعية مجهزة بمتطلبات الصناعة ، مع وجود إعفاءات ضريبية وتوفير دراسات تسويقية لتحديد مجالات التسويق .

وفيما يختص بالإدارة الصناعية في دولة الكويت فقد أظهرت الدراسة أن أفراد العينة يرون بأنه من الضروري إنشاء وزارة للصناعة ، تكون مخصصة في إدارة قطاع الصناعة وذلك بنسبة 49.3% من أفراد العينة الكلية ، بينما يفضل البعض الآخر إنشاء اتحاد صناعي منتخب بنسبة 32.7% .

ويري الباحث بأن الهيئة العامة للصناعة التي تشرف على قطاع الصناعة في البلاد غير قادرة على تطوير هذا القطاع بشكل ملحوظ ، لذلك ينبغي على الحكومة أن تفكر في إنشاء وزارة تختص بالصناعة تكون لها سلطة اتخاذ القرار ، في وضع الخطط الصناعية واعتمادها من خلال تحديد الاستراتيجيات الصناعية التي تهدف الى خلق تنمية صناعية في الدولة ومن مهامها أعداد دراسات بالنواحي التسويقية في البلاد والبلاد المجاورة ، مع تشجيع وتدعيم التصدير للصناعات المحلية للأسواق الخليجية والعربية والعالمية ، وتقوم بتوفير الدعم الحكومي للصناعات الإنتاجية التي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ، وتوفير أفضل أنواع التكنولوجيا الصناعية والتي تتناسب مع طبيعة دولة الكويت ، مع متابعة القوى العاملة في هذا المجال ومحاولة تطويرها .

أما عن المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في دولة الكويت ، فقد أظهرت الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الكويت ، تكمن في الاعتماد على الاستيراد بشكل مباشر بنسبة 33.3% لأفراد العينة الكلية ، يلي ذلك

(1) الكثافة النوعية حسب معهد البترول الأمريكي = 31 درجة ويحوي ما نسبته وزنا 2.5 بالمائة كبريت .
المصدر : المطير ، أحمد عبد المحسن : بحوث ندوة الصناعة في الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،
1983 ، ص 325 ، الكويت .

ضعف الأسواق القادرة على تسويق المنتجات الصناعية بسبب قلة عدد السكان ، والتي تمثل القوة الشرائية في السوق المستهلكة ، بينما لم يمثل نقص الأراضي المخصصة لقطاع الصناعة غير 10.3% من جملة آراء أفراد العينة الكلية ، مما يدل على أن القطاع الصناعي رغم محاولات التصنيع لا يزال يتميز بضعف إمكانياته ، التي تنحصر في عدد من بعض صناعات مواد البناء والبتروكيماويات وبعض المنتجات الغذائية ، وبالتالي فإن الصناعات القائمة لا تمثل بعد الأساس الذي يسمح بأحداث قفزة نوعية في هيكل الصناعة الكويتية ، ويقلل من الاعتماد بشكل كبير على استيراد المنتجات الصناعية من أجل تلبية حاجة السوق المحلية ، لذلك يستلزم أن تراعى الجهات المسؤولة عن القطاع الصناعي في دولة الكويت إنتاج المواد التي يحتاج لها السوق المحلية ، للحد من الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير ومباشر ، مع فرض ضرائب تصاعدية على المنتجات المستوردة في مقابل منح إعفاءات ضريبية للمنتجات المحلية المشابهة بهدف تشجيعها .

وإذا بحثنا عن أسباب تخلف دولة الكويت عن جاراتها في التنمية الصناعية والزراعية ، نجد أن أهم الأسباب يرجع إلى عدم الحرص على التطوير ومجارة التغيرات في التنمية الصناعية والزراعية ، وجاءت هذه الإجابة بنسبة 37.3% من أفراد العينة الكلية ، وترى فئة أخرى من أفراد العينة أن أهم الأسباب تكمن في الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية منذ الثمانينيات بنسبة 32% من العينة الكلية . مما يدل على أن القطاع الصناعي في دولة الكويت يعاني من بعض القصور في الإطلاع على أحدث المجالات ، التي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تطور وتنمية صناعية ، والتي حرصت عليه بعض الدول المجاورة . وقد يعود السبب إلى أن دولة الكويت تعرضت لمجموعة من الأزمات السياسية القاسية والتي مازالت تعاني من أثارها المدمرة حتى الآن ، كالحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت قرابة السنوات العشر منذ 1980 حتى 1989 ، والاحتلال العراقي للممر للكويت عام 1990 ، إضافة إلى بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية .

5 - 7 - 3 السوق الحرة واستثمار رأس المال في دولة الكويت

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يرون بأن هناك مجموعة نتائج سوف تترتب عند الإسراع في تنفيذ السوق الحرة بالكويت وتمثل هذه النتائج في ، فتح آفاق جديدة للاستثمار ، وإنعاش الاقتصاد الكويتي الذي يعاني من بعض الركود ، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية ، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة . وجاءت هذه الإجابة بنسبة 38% من العينة الكلية .

وجدير بالذكر أن السوق الحرة كان يجب تنفيذها منذ 20 سنة تقريباً حسب اقتراحات المخططات السابقة ، إلا أن الحكومة لم تصدر قراراً بإنشاء هذه السوق حتى الآن . لذلك ينبغي أن تقوم الدولة بالإسراع في وضع الضوابط اللازمة لإنشاء هذه السوق ، لما سوف تحدثه من نقلة اقتصادية هائلة للسوق المحلية والاقتصاد الوطني .

وقد أظهرت الدراسة أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني ، يجب أن يكون نحو الاستثمارات في الصناعات الإنتاجية بنسبة 42.3% ، والاستثمارات الخارجية بشكل عام بنسبة 36.7% لأفراد العينة الكلية ، ويعتبرون أن هذين المجالين هما أفضل مجالات استثمارية يمكن أن يوجه لهما رأس المال الكويتي ، واللذان من شأنهما النهوض بالاقتصاد الوطني .

ويري الباحث أن الاستثمارات في المضاربات العقارية ما زالت تستحوذ على نصيب كبير من استثمار رأس المال الكويتي ، حيث بلغت نحو 679 مليون ديناراً كويتياً من جملة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، أما الصناعات التحويلية غير النفطية فقد بلغت نحو 237 مليون ديناراً كويتياً من جملة الناتج المحلي عام 1995⁽¹⁾ . لذلك يتطلب الأمر أن تحاول الحكومة من خلال كافة أجهزتها على تشجيع المستثمرين المحليين و الدوليين إلى الاتجاه نحو التصنيع في دولة الكويت ، من خلال توفير كل التسهيلات لهؤلاء المستثمرين لتشجيعهم على الاتجاه نحو المجال الصناعي الذي بدوره سوف يسهم مساهمة فعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني .

5 - 8 تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية

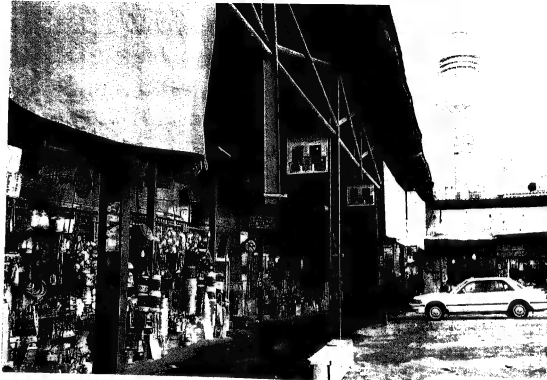
5 - 8 - 1 المجال الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

دلت نتائج الدراسة على 81.3% من عينة الدراسة ما بين موافق وموافق جداً على أن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة أو مخططة ، تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراده ، أما غير الموافقين والمعارضين فلم تتعد نسبتهم 4% من العينة الكلية . مما يدل أن معظم أفراد العينة يدركون المفهوم العام للتنمية الاقتصادية ، وسوف يساعد ذلك كثيراً في الحصول على نتائج دقيقة على بقية فروع الاستبانة المتعلقة بجانب تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية .

5 - 8 - 2 المجال الثاني : التنمية التجارية والأسواق

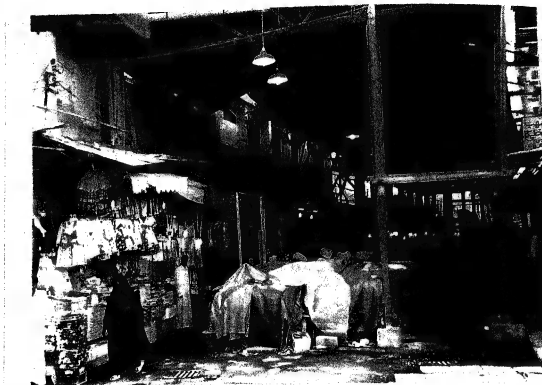
1- الحفاظ على الأسواق العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنحو 90% من جملتهم على ضرورة الحفاظ على الأسواق العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية . حيث جاءت الإجابات بنسبة 53.7% (موافق جداً) ونسبة 35% (موافق) . وبين ذلك الملحق رقم (1) . مما يعطى مؤشراً واضحاً أنه يستلزم الحفاظ على ما تبقى من الأسواق القديمة لتظل كهوية تاريخية لدولة الكويت ، إضافة إلى أنها ذات تصاميم لها طابع معماري قديم مميز وتتميز بأنها أسواق تخصصية ، ويوضح ذلك الصورتان (5-15) (5-16) ، وتلعب هذه الأسواق دوراً كبيراً في جذب الكثير من المستهلكين لذلك ينبغي الحفاظ على ما تبقى منها وإعادة ترميمها .



الصورة (5-15) سوق الأواني المنزلية - أحد الأسواق العربية القديمة في مركز المدينة .

المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .



الصورة (5-16) سوق الحريم - أحد الأسواق العربية القديمة في مركز المدينة .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

2- إعادة توزيع الأسواق المتخصصة (اللحوم - الأسماك - الخضار.... الخ) .
فقد كانت فئة (موافق جداً) بنسبه 43.3% ، يليها (موافق) بنسبة 39.7% ، أما المعارضين وغير الموافقين فقد بلغت نسبتهم 5% من العينة الكلية ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) ، مما يدل أن نحو 83% من أفراد العينة يوافقون على إعادة توزيع الأسواق المتخصصة في مناطق الكويت ، لأنها تؤدي إلى قلة الانتقال وسرعة التصريف للبضائع ومنع الازدحام .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة حاولت عن طريق أجهزتها المختصة توزيع مثل هذه الأسواق في بعض أنحاء دولة الكويت ، حيث قامت بافتتاح سوق السمك واللحوم والخضراوات على الواجهة البحرية ليخدم السكان في المناطق القريبة التابعة لمحافظة العاصمة ، وتم تصميم هذا السوق على أحدث طراز معماري مع إدخال بعض التقنيات من التصميمات العربية القديمة كالنوافذ الخشبية والنقوش الخارجية على الجدران ويعطى ذلك مؤشراً للرجعة في العودة الى التصميمات العربية القديمة الأصيلة الملائمة لبيئتنا المحلية . ويوضح ذلك الصورة (5-17) . وهناك مثال لهذه الأسواق في محافظتي الأحمدى والجبراء إلا أن بعض المناطق ينقصها مثل هذه الأسواق ، كمحافظتي القروانية وحوالي ، وعند اكتمال تنفيذ هذه الأسواق في جميع المحافظات سوف يؤدي ذلك الى تخفيف الازدحام على الأسواق المتخصصة في مركز المدينة ، إضافة إلى الإقبال الشديد على هذه الأسواق قربها من المناطق السكنية مما يؤدي إلى تطور وانبعاث الحركة التجارية لها .



الصورة (5-17) سوق السمك واللحوم والخضراوات على الواجهة البحرية .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

3- المراكز والمجمعات التجارية المنتشرة تحد من الانتقال نحو مركز مدينه الكويت .
دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 42.7 % ، يلي ذلك (موافق جداً) بنسبة 32.3 % ، اما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 3.7 % من العينة الكلية . مما يدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بنسبة 75 % على أن المراكز والمجمعات التجارية المنتشرة في دولة الكويت تحد من الانتقال نحو مدينة الكويت وبالتالي تقلل من إحداث التلوث والإزعاج ومنع التزاحم .

ويري الباحث أن هذه المراكز والمجمعات التجارية إذا ما توافر لها المكان المناسب بعيداً عن النطاق السكني في مناطق متخصصة ، كمناطق السالمية وحوآسى والفرأونية والفحيحيل والجھراء ، سوف يؤدي ذلك الى تقليل الانتقال الى مركز المدينة ويحد من الإزدحام بها ، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه المراكز التجارية التي تقع في مواقع مناسبة متخصصة بعيداً عن المساكن نذكر منها مركز ليلي جاليري Laila Gallery في منطقة السالمية توضح ذلك الصورة (5-18) ، ويتوفر داخل هذا المركز مجموعة من الأنشطة التجارية المختلفة ، كالملايش والأجهزة الكهربائية والإكسسوارات والمواد الغذائية والمطاعم وأماكن الترفيه للأطفال ، والتي تمكن المستهلك من الحصول على كل مستلزماته من مكان واحد دون عناء .



الصورة (5-18) مركز إيلى جاليري التجارى أحد المراكز التجارية فى منطقة السالمية .
المصدر : تصوير الباحث ، إبريل ، 1999 .

4- قلة مواقف انتظار السيارات متعددة الطوابق فى المناطق التجارية .
أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (مواقف جداً) بنسبة 37.3% ، يلي ذلك (مواقف) بنسبة 31.7% ، أما أدنى فئة فكانت بنسبة 4% (معارض جداً) من العينة الكلية . مما يعطى مؤشراً أن نحو 70% يؤكّدون بأن هناك نقصاً فعلياً فى مواقف انتظار السيارات متعددة الطوابق فى المناطق التجارية .

ويرى الباحث بأن هذه النتيجة تؤكد عدم التزام الجهات المتخصصة بتنفيذ الخطط العمرانية والتي حددت مجموعة من مواقف السيارات متعددة الطوابق ، فى المناطق التجارية والتي من شأنها أن تحد من ازدحام المركبات داخل هذه المناطق ، وتحد من إنتشارها على جوانب الطرق ، كما يرى أنه بالإمكان عدم إعطاء تراخيص البناء إلا إذا توفر مرآب (جراج) من دور واحد أو دورين أسفل العقار ، على سبيل المثال للحد من هذه المشكلة ، بالإضافة إلى بناء مواقف المركبات ذات الطوابق المتعددة .

5- الإسراع فى تنفيذ مركز الفنتاس التجارى
دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 70.7% من أفراد العينة الكلية على ضرورة الإسراع فى تنفيذ مركز الفنتاس التجارى ، والذي بدوره سوف يقلل من

الازدحام في مركز مدينة الكويت ويبدو ذلك من الملحق رقم (1) . وهذه النتيجة تؤكد ما ذكرناه آنفاً من أن هذا المركز الذي تم اقتراحه في المخطط الهيكلي الثاني 1970 ، عند تنفيذه سوف يخدم نحو 500 ألف نسمة من السكان ، ويحد من تركيز الأنشطة التجارية في مركز المدينة ويخفف من الازدحام به .

6- أما عن منافسة مركز الفنتاس التجاري لمدينة الكويت ، فدلّت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق) بنسبة 38% يلي ذلك فئة الإجابة (محايد) بنسبة 27.3% ثم فئة الإجابة (موافق جداً) بنسبة 24.4% . مما يدل على أن نحو 62% من أفراد العينة يوافقون على أن مركز الفنتاس التجاري ، سوف يكون بؤرة تجارية منافسة لمدينة الكويت .

ويرى الباحث أن مركز الفنتاس التجاري عند تنفيذه سوف يستحوذ على نصيب كبير من المستهلكين والتجار ، لأنه سوف يخدم مناطق سكنية متعددة جنوب مدينة الكويت ، بدءاً من الطريق الدائري السابع وحتى مدينة الأحمدي ، ويتوقع أن يخدم هذا المركز نحو 500 ألف نسمة من السكان القاطنين في هذه المناطق .

7- إغلاق راحة السكان بإنشاء المجمعات التجارية داخل المناطق السكنية .
دلّت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 80% جملتهم بأن إنشاء المجمعات التجارية داخل المناطق السكنية ، سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويقلل راحة السكان ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) . وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً أن أي تدخل للاستخدامات كدخول الاستخدامات السكنية مع الاستخدامات التجارية ، سوف يحدث نوعاً من الإزعاج ويقلل راحة السكان ، وسوف يؤدي إلى ابتعاد السكان من هذه المناطق كما هو حاصل في منطقتي القراونية التي ذكرناها آنفاً ، والتي كانت معدة أصلاً للسكن وتحولت للاستخدامات فيها إلى أغراض تجارية واستثمارية .

5 - 8 - 3 المجال الثالث : التنمية الصناعية

1- وجود بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني .
دلّت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 60.7% من العينة الكلية لفتني (موافق وموافق جداً) على ضرورة إبقاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني ، لأن الناس في حاجة لها ، وليس لها طابع تلوثي ، حيث تتركز

الصناعات فى دولة الكويت فى ثلاث مناطق وهى ، المنطقة الصناعية فى الشعبية للصناعات الثقيلة ومنطقه الشويخ الصناعية للصناعات الخفيفة ومنطقه صباحان الصناعية للصناعات الخفيفة والمتوسطة .

ويرى الباحث أنه ينبغي نقل بعض الصناعات من منطقة الشويخ الصناعية إلى مكان بعيد عن التركيز العمراني والمنطقة المعمورة ، حيث تخلف هذه الصناعات بعض الملوثات البيئية ، مع ضرورة إبقاء بعض الصناعات التي يحتاج لها الناس بصورة دائمة ، والتي ليس لها طابع تلوثي فى داخل النطاق العمراني ، كمحطات غسيل وبعض ورش إصلاح المركبات وبعض صناعات المواد الغذائية وغيرها .

2- مركزية الصناعة فى منطقة الشويخ الصناعية .

أظهرت الدراسة أن عدم تنفيذ توصيات الخطط العمرانية بإنشاء مناطق للصناعات الخفيفة منتشرة فى دولة الكويت أدى إلى مركزية الصناعة فى منطقته الشويخ الصناعية ، وبلغت النتائج أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 52% يلي ذلك (موافق) بنسبة 37.7% ، ولم تتعد نسبة غير الموافقين أو المعارضين عن 4.3% . مما يدل على أن نحو 90% من أفراد العينة الكلية يؤكدون على ضرورة تنفيذ توصيات الخطط العمرانية .

ويرى الباحث أن الخطط العمرانية السابقة قد اقترحت مجموعة مواقع للصناعات الخفيفة ألا أنها لم تنفذ كإقتراح خطة (1970) بإنشاء إحدى عشر منطقة للصناعات الخفيفة ، ثلاثة منها فى الغرب من مدينة الكويت وثلاثة على إمتداد الشريط الساحلي الشرقي ، وخمسة فى الضواحي ، ومساحة 200 هكتار لكل منطقته . وطالبت خطة (1983) بالقضاء على مركزية الصناعة فى منطقة الشويخ الصناعية ، واقترحت ست مواقع صناعية جديدة ، موزعة على بعض المناطق يبلغ مجموع مساحتها حوالي 830 هكتاراً ، إلا أن هذه الاقتراحات مازالت غير منفذة

3- وضع خطة للصناعات الاستراتيجية التي تحتاج لها دولة الكويت .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 48.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 43% ، أما أدنى فئة فكانت (معارض جداً) بنسبة 0.7% . مما يعطى مؤشراً واضحاً أن أفراد العينة يوافقون على ضرورة وضع مثل هذه الخطة بنحو 91% من جملتهم ، والتي عن طريقها يمكن أن يسهم فى خلق تنمية صناعية فى

دولة الكويت مستقبلاً ، مع وضع خطة لتنفيذها ، وتقديم كافة عناصر التشجيع من خلال منح المزيد من التسهيلات للقطاع الخاص للاستثمار بها .

4- الاتجاه نحو الصناعة المتطورة ذات التقنية الآلية

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 78.7 % (موافق وموافق جداً) ، على ضرورة زيادة الاتجاه نحو الصناعة المتطورة والتي تعتمد على وسائل انتاج ذات تقنية آلية ، ولا تعتمد على العمالة المستوردة بشكل أساسي .

ويرري الباحث أن ذلك سوف يساعد على الحد من استقدام العمالة العادية وغير الماهرة ، ويوفر على الدولة مبالغ طائلة تنفقها على الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان .

5- تشجيع حركة تصدير المنتجات الصناعية المحلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 86% من جملتهم ، على ضرورة تشجيع حركة تصدير المنتجات الصناعية المحلية الى دول مجلس التعاون الخليجي ، بشكل خاص ، والاستفادة من قرارات مجلس التعاون الخليجي ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) .

ويرري الباحث أن القرارات التي يمكن الاستفادة منها هي ، التسهيلات المقدمة بين هذه الدول لإعادة وتصدير البضائع منها وإليها ، إضافة إلى قرار توحيد التعرفة الجمركية والمقرر تنفيذه في خلال السنوات الخمس القادمة . إلا أن تصدير البضائع إلى دول المجلس يتطلب إعداد دراسات تسويقية في ضوء الإتفاقيات الموحدة لمجلس التعاون الخليجي ، مع ضرورة الإتفاق والتنسيق بين الجهات المماثلة المعنية في بلدان الخليج لهذا الغرض . مع ضرورة تشجيع ودعم التصدير للصناعات المحلية للسوق الخليجية وأيضاً العربية والعالمية مستقبلاً .

6- تشجيع إنشاء صناعات خفيفة يحتاج إليها السوق المحلي .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يجمعون بنسبة 92% من جملتهم ، على ضرورة تشجيع الدولة لإنشاء صناعات خفيفة يحتاج إليها السوق المحلي ، كمساهمة في التنمية الاقتصادية في دولة الكويت ، ويبين ذلك الملحق رقم (1) .

ويرري الباحث أنه يستلزم قبل إنشاء هذه الصناعات ، إعداد دراسات مسبقة من شأنها أن تحدد نوعية الصناعات الخفيفة التي يحتاج إليها السوق المحلي ، والتي تساهم مساهمة

فعالة في خلق تنمية صناعية في البلاد ، ونذكر من هذه الصناعات ، المواد الغذائية ، المشروبات الغازية ، الأثاث ، المستلزمات المكتبية ، صناعة الورق وغيرها .

7- تشجيع رأس المال الكويتي على الاتجاه نحو الصناعة والتصنيع .
أظهرت نتائج أراء أفراد العينة أن أعلى فئة كانت لفئة (موافق جداً) بنسبة 51.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 33.3% ، أما أدنى فئة فكان مجموعها 2.4% (غير موافق ، ومعارض جداً) . مما تؤكد هذه النتيجة أن نحو 84% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة تشجيع رأس المال الكويتي ، على الاتجاه نحو الصناعة بدلاً من التركيز على الأنشطة التجارية والعقارية . وتؤكد هذه نتيجة إجابة الفرض الذي ذكرناه آنفاً ، في أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي تكون في الاستثمارات في الصناعات الإنتاجية .

8- العمل على رفع الكفاءة الإدارية الكويتية وتدريب الكوادر الكويتية لإدارة الصناعة .
دلت نتائج الدراسة أن أعلى إجابة كانت (موافق جداً) نسبة 53.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 37.7% من العينة الكلية . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 91% من جملتهم على ضرورة العمل على رفع الكفاءة الإدارية الكويتية وتدريب الكوادر الكويتية لإدارة الصناعة على أسس علمية وإدخال النظم الإدارية الحديثة .

ويرى الباحث أن ذلك يتطلب العمل على متابعة مستمرة لتدريب القوى العاملة الإدارية في البلاد ، مع تدريب القوى العاملة المالية والفنية الوطنية من خلال الدورات الخارجية والدخلية وحضور المؤتمرات المتخصصة ، لأن ذلك يؤدي إلى الرقي بالمستوى العملي لهذه الفئات ومن ثم الرقي بالقطاع الصناعي إلى مستويات أفضل .

9- ضرورة تقنين استيراد العمالة وفقاً لمتطلبات السوق .
دلت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 50% يلي ذلك (موافق) بنسبة 37.7% . مما يدل على أن نحو 88% من أفراد العينة الكلية يوافقون على ضرورة تقنين استيراد العمالة ، طبقاً لدراسات الخطط العمرانية وتقديراتها وفقاً لمتطلبات السوق .

ويرى الباحث أن من النتائج المترتبة على هذا التقنين الحد من تراكم العمالة غير المنتجة والهامشية والطفيلية ، وتخفيف نسبة البطالة العمالية المستوردة في دولة الكويت .

10- أهمية التنمية الصناعية فى التقليل من الاعتماد على النفط .

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 92% من جملتهم ، على أن التنمية الصناعية ضرورية لمساهمتها فى التقليل من الإعتداع على النفط ، الذى يشكل العمود الفقرى للاقتصاد الكويتى ، انظر الملحق رقم (1) . مما يدل على أن التنمية فى هذا المجال ضرورية ويستلزم الالتفات إليها بصورة جدية حيث ستساعد فى التقليل من الإعتداع على النفط ، الذى يعتبر الشريان الحيوى للاقتصاد الكويتى ، والذى يحتل المرتبة الأولى ما بين الفئات الاقتصادية الأخرى من حيث الناتج الإجمالى لإيرادات الحكومة حيث يمثل هذا القطاع منفرداً نحو 60 - 70% من جملة الإيرادات الحكومية عام 1997⁽¹⁾.

5 - 8 - 4 المجال الرابع : التنمية الزراعية

1- توفير الدعم الحكومى للثروة الزراعية والثروة الحيوانية

دلت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 92.7% من جملتهم ، على ضرورة الإهتمام بالثروة الزراعية والثروة الحيوانية ، من خلال توفير الدعم الحكومى وحسن الإدارة ، وببين ذلك الملحق رقم (1) . وهذه النتيجة تؤكد ما ذكرناه آنفاً من خلال نتيجة إجابة الفرض المتعلق بالمشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعى فى الكويت ، الذى يفيد بأن التنمية الزراعية فى دولة الكويت بحاجة إلى مجموعة عوامل للنهوض بها يأتى فى مقدمتها توفير الدعم الحكومى ، حيث بلغ هذا الدعم نحو 23.7 مليون ديناراً كويتياً عامى 1995 / 1996 وانخفض هذا الدعم إلى نحو 0.7 مليون دينار كويتى عامى 1996/1997⁽²⁾ ، وقد يعود السبب إلى انخفاض أسعار النفط ، واتباع الدولة سياسة ترشيد الإنفاق للتقليل من العجز فى الميزانية العامة للدولة .

ويرى الباحث بأنه يستلزم الإهتمام بهذا القطاع ومحاولة النهوض به ، من خلال توفير الدعم اللازم وحسن الإدارة ، القادرة على تطوير القطاع الزراعى والحيوانى وتحسين الإنتاج .

(1) وزارة التخطيط ، قطاع الإحصاء والمعلومات : الإدارة المركزية للإحصاء للمحة الإحصائية 1998 ،

ص 11 ، الكويت .

Ministry of Planning : Op.Cit , 1997 , P 241. T 192 .

(2)

2- قدرة دولة الكويت على إيجاد تنمية زراعية فعالة .

أن هناك دولاً تشابه دولة الكويت في بيئتها استطاعت إيجاد تنمية زراعية ، ودلت نتائج الدراسة على أنه يمكن لدولة الكويت أن تحنو حنوها في التنمية الزراعية ، وقد كانت أعلى فئة (موافق جداً) بنسبة 44.3% يلي ذلك (موافق) بنسبة 39.7% ، أما أدنى فكانت بنسبة 2.3% لفئة الإجابة (غير موافق) . مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 84% على ذلك .

ويري الباحث أن دولة الكويت قادرة على إيجاد تنمية زراعية مستقبلاً ، إذا استغلت جميع الأراضي الصالحة للزراعة الاستغلال الأمثل ، حيث بلغت مساحة هذه الأراضي الصالحة نحو 198490 متراً مربعاً عام 1997 ، استخدم منها نحو 76662 متراً مربعاً أي نسبة 39% فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ، ومازال هناك نحو 121828 متراً مربعاً⁽¹⁾ أي نسبة 61% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة حتى الآن . لذلك يستلزم تشجيع الدولة للمستثمرين للإجاء نحو هذا القطاع ، من خلال زيادة الدعم الحكومي وتوفير الأراضي المجانية وتوفير العمالة للنهوض بهذا القطاع ، ومحاولة خلق تنمية زراعية في دولة الكويت لتوفير الأمن الغذائي في المستقبل .

3- توفير مناطق استصلاح زراعي جديدة غير منطقتي العبدلي والوفرة .

دلت نتائج الدراسة أن نحو 90% من أفراد العينة يرون بأنه من الضروري جداً العمل على تخصيص مناطق استصلاح زراعي جديدة ، غير منطقتي العبدلي والوفرة القائمتان حالياً للمساهمة في إيجاد تنمية زراعية في الكويت . وهذه النتيجة تؤكد إجابة الغرض السابق في أن دولة الكويت تحتاج إلى إيجاد تنمية زراعية من خلال استغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة .

4- ضرورة زراعة جميع الساحات المكشوفة للمساهمة في تحسين وتلطيف المناخ .

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى فئة كانت (موافق جداً) بنسبة 61% ، يلي ذلك (موافق) بنسبة 30% من أفراد العينة الكلية يوضح ذلك الملحق رقم (1) . مما يدل أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 91% على ضرورة قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة ، التي لا تستخدم لأي غرض للمساهمة في تحسين وتلطيف المناخ . وقد جاءت الكثير من المقترحات في الخطط العمرانية التي تحت على إقامة الزراعات في

المساحات والحدائق العامة وفق المعايير التخطيطية والدراسات التنظيمية ، وقد جاء هذا الاقتراح في خطه (1983) لذلك يستلزم أن تقوم الهيئة العامة لشؤون الزراعة ، بإعداد دراسات من شأنها أن تحدد أنواع المزروعات التي يمكن أن يتم زراعتها ، وتلائم مناخ دولة الكويت في جميع المساحات غير المستغلة ، وفي المساحات الموجودة في المناطق السكنية وفي الطرقات والميادين العامة . ونذكر من هذه المزروعات النخيل وأشجار الأثل وأشجار الصفصاف .

خاتمة :

من خلال عرض تحليل نتائج الدراسة الميدانية والاستبيان للتخطيط العمراني والتنمية البشرية والاقتصادية في دولة الكويت يمكن استخلاص جملة من النتائج نوجزها على النحو التالي :

في مجال التنمية العمرانية :

- يقوم التخطيط العمراني على مجموعه عوامل من أهمها ، الوفرة المالية ، والقرار الصائب ، وتخطيط في باحتياجات الناس ، كما أن المتخصصين من أبناء البلاد هم أفضل من يستطيع القيام بأعداد الخطط العمرانية في دولة الكويت ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط يكون فعالاً إذا كان تحت مظلة وزارة أو هيئة مستقلة تكون مسؤولة عن التخطيط فقط .
- وأهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت تكمن في غياب التخطيط العمراني المتكامل ، وقد كان من أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت هي ، التوقعات الأساسية غير الدقيقة للسكان والعمالة ، وعدم الالتزام بشروط الخطط ، والنهضة العمرانية المتسارعة .
- ويعتبر التخطيط العمراني الشامل للامركزي أفضل أنواع التخطيط الذي يمكن تطبيقه ، مع الإحاطة بأنواع وأنماط وأزمنة التخطيط من أجل تحقيق التنمية المطلوبة والتخطيط الملائم .
- ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني على دائرة أوسع من التخصصات التي تهتم بجانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، مع ضرورة إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقة عن البيئة المحلية في دولة الكويت لتحديد أنواع الخطط الملائمة لها .

- أن تخطيط مدينه الكويت على النمط الغربي جلب معه مشاكل حضرية تشبه تلك التي توجد في مناطق التحضر الغربي ، كالتلوث والزحام وحوادث السيارات وغيرها ، فقد عزلت الاستثمارات الأجنبية دولة الكويت عن ماضيها وتراثها الحضري الإسلامي والعربي وأنشئت مدينه مخططة على النمط الغربي ، كما أن مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة تجنب دولة الكويت مشاكل كثيرة .

- وأفرغت الخطط العمرانية بعد عام 1952 مدينة الكويت من سكانها الكويتيين بينما زادت أعداد السكان الوافدين ، ومن الأجدر أن تعمل على إعادة إسكان الكويتيين إليها مرة أخرى .

- وينبغي تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية المقترحة في العبدلي والوفرة ، لخلق تنميه زراعية وللضرورة الأمنية ، حيث إن إنشاء وتنمية مدن جديدة ذاتية الإعتماد خارج النطاق العمراني القائم يقود دولة الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي ، الذي يساعد على تقليل الازدحام وتخفيف التركيز على المناطق المعمورة حالياً .

- إن لتنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية أثراً واضحاً في أسباب الحركة المرورية في دولة الكويت ، وقد ساعد على ذلك استبدال الإشارات الضوئية بالجسور والأنفاق ، ومن أهم أسباب المشاكل المرورية في دوله الكويت عدم الإلتزام بقانون المرور وكثرة أعداد المركبات ، ولتقليل أعداد المركبات الخاصة ينبغي توجيه المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العام من خلال توفير وسائل نقل متطورة وذات أحجام مختلفة .

- إن المدينة أخذت بازدياد نحو التحضر والانغماس في سلبياته وإيجابياته مما سيولد مشاكل متجددة أهمها ، الإسكان والمرور والتلوث ، ومع ذلك يمكننا القول بأن دولة الكويت تعتبر سابقة لمعظم الدول العربية أن لم نقل كلها ، من حيث وضع الخطط العمرانية زمنياً وتنفيذاً وأبعاداً رغم كل السلبيات الموجودة .

في مجال التنمية البشرية :

- كان من نتائج الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع الخطط العمرانية في دولة الكويت في مجال الإسكان ، بروز نمط عمراني لا يتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية ، وأن التخطيط العمراني يعمل على توزيع المناطق السكنية تبعاً لأسعار الأراضي ، والتكوين الاجتماعي والثقافي للسكان . وتعتبر المناطق السكنية المتكاملة

الخدمات نظاما سكنيا ملائما في دولة الكويت ، مع ضرورة تشجيع الأسر الكويتية على سكن الشقق في العمارات السكنية للتخفيف من الضغط على استملاك الأراضي المخصصة للسكن .

- إن التصميم العربي للسكن قديما يعتبر أكثر ملائمة من التصميم الغربي الحديث للبيئة الطبيعية والاجتماعية ، فالتصميم العربي للسكن يتوافق مع التقاليد والعادات الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه يتكيف مع البيئة الطبيعية والمناخ . وجدير بالذكر أنه ينبغي الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة وإعادة ترميمها كنموذج حضاري تراثي للفن المعماري لدولة الكويت .

- وللمحافظة على تجانس التركيبة السكانية في دولة الكويت ، يجب العمل على تقليل أعداد العمالة المنزلية والعمالة غير المنتجة والهامشية ، وتقليل نسبة الجاليات غير العربية ، والعمل على زيادة نسبة السكان الكويتيين عن غيرهم من الوافدين ، وذلك للمحافظة على الهوية الكويتية .

- وللاستفادة الكاملة من العمالة الوطنية في دولة الكويت يستلزم ذلك القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة في وزارات ومؤسسات الدولة ، وإعادة توزيع القوى العاملة في شتى القطاعات ، من خلال الاستفادة من الخلفيات العلمية والعملية للعمالة الوطنية ، إضافة إلى تشجيع العمل اليدوي والفني والتقني . ويعود نفور العمالة الكويتية من الأعمال الفنية والحرفية إلى مجموعة عوامل منها ، سيطرة الوافدين على بعض هذه الأعمال ، النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال ، قلة مردودها المادي وقلة حوافزها ، وتوفر وظائف إدارية مريحة وذات مردود أفضل .

- وأن مشاركة المرأة في العمل أمر مهم ، ولكن ينبغي أن يكون تحت ضوابط معينة أهمها ، مراعاة الضوابط الشرعية ، أن يكون في تخصصات تكون المرأة أقدر من الرجل فيها ، ألا يتعارض مع حاجه أسرتها وأبنائها ، وأن يتناسب مع طبيعتها ، ورغم ذلك فقد كان من النتائج السلبية لمشاركة المرأة الكويتية في العمل إهمال تربية الأبناء ، وزيادة أعداد خدم المنازل ، والنزعة نحو قلة الإيجاب .

- أما عن التعليم ومعهده فقد راعت الخطط العمرانية الحفاظ على توزيع المدارس الابتدائية بشكل مناسب داخل المناطق السكنية ، مع ضرورة أن تكون المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة في داخل التجمعات السكانية ؛ ويمكن إنشائها على الأطراف .

- وهناك نقصاً في خريجي الجامعات في دولة الكويت ، وعلى وجه الخصوص العلوم التطبيقية في تخصصات العلوم الفنية و المهنية ، وأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب هي أفضل الجهات التي تقدم للسوق ما يحتاج إليه من العمالة ، يليها جامعة الكويت ، ثم المعاهد الفنية المتخصصة . والكويت بحاجة إلى جامعته أخرى لعدم قدرة جامعة الكويت على إستيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها ، وأنه ينبغي الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي ، لإكساب الأيدي العاملة الوطنية خبرة في المجالات الفنية والتطبيقية ، ويحد من استخدام العمالة الوافدة في المجال .
- وأن عدم تنفيذ الدولة لمقترحات المخططات العمرانية الخاصة بالخدمات الصحية أدّى إلى تدنى مستوى الخدمات الصحية للمستشفيات القائمة حالياً ، ومن أهم أسباب هذا التدني ، قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج ، فضلاً عن نقص أعداد المستشفيات الحكومية ، وضعف الرعاية الصحية التي تقدّم فيها .

في مجال التنمية الزراعية :

- تكمن أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في دولة الكويت في عدم وجود بنية تحتية لهذا القطاع ، وندرة المياه وصعوبة الحصول عليها ، ومشاكل التربة وصعوبة التغلب عليها ، وسوء الأحوال الجوية وانخفاض الدعم الحكومي لهذا القطاع ، إضافة إلى ضعف المردود المادي من هذا القطاع الحيوي .
- وتتمثل أهم العوامل التي يمكن أن تقوم عليها التنمية الزراعية والحيوانية في دولة الكويت ، توفير دعم مادي وتسويقي ، وتوفير الأيدي العاملة ، بالإضافة إلى توزيع الأراضي المجانية على المزارعين ، وتوفير الأعلاف وأماكن تربية الحيوانات بمبالغ رمزية .
- وتكمن أهم العوامل التي تساعد على حماية البيئة الطبيعية في دولة الكويت في الحد من الرعي الجائر ، الاهتمام بالدراسات البيئية ، إنشاء المحميات الطبيعية وتمييزها ، تحديد مناطق إقامة مخيمات الربيع والالتزام بها ، مع ضرورة قيام الدولة بزرعة جميع الساحات المكشوفة ، التي لا تستخدم لأي غرض للمساهمة في تحسين وتلطيف المناخ .

في مجال التنمية الصناعية :

- أن التنمية الصناعية ضرورية لمساهمتها في التقليل من الاعتماد على النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي ، وقد راعى التخطيط العمراني في مجال الصناعة في دولة الكويت ، المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة والثقيلة ، ومن أهم الصناعات التي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ويحسن التركيز عليها في دولة الكويت هي الصناعات القائمة على النفط كمادة خام .

- القطاع الصناعي بالكويت بحاجة الى وزارة مستقلة قادرة على إدارته إدارة فعالة ، وقادرة على وضع استراتيجية للتصنيع ومتابعة تنفيذها ، مع إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الحالية للتصنيع ، ومن أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في دولة الكويت ، الاعتماد على الاستيراد بشكل مباشر ، وجدير بالذكر أن عدم تنفيذ توصيات الخطط بإنشاء مناطق للصناعات الخفيفة منتشرة في دولة الكويت ، أدى إلى مركزية الصناعة في منطقة الشويخ الصناعية ، مع الإبقاء على بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني ، لأن الناس في حاجة لها ، وليس لها طابع تلوثي .

- وينبغي زيادة الاتجاه نحو صناعات متطورة ، تعتمد بشكل أساسي على وسائل إنتاج ذات تقنية آلية ، ولا تعتمد على العمالة المستوردة ، ولذلك ينبغي وضع خطة للصناعات الاستراتيجية التي تحتاج لها دولة الكويت ، مع وضع خطة لتنفيذها وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بها ، مع ضرورة تشجيع حركة تصدير المنتجات الصناعية المحلية من دولة الكويت إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ، والاستفادة من قرارات مجلس التعاون الخليجي .

في مجال الأسواق الحرة وتوجيه رأس المال :

- أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد يتم في مجال الاستثمار في الصناعات الإنتاجية ، وينبغي تشجيع رأس المال الكويتي على الإتجاه نحو الصناعة والتصنيع ، بدلا من التركيز على الأنشطة التجارية والعقارية .

- وفي حاله الإسراع في تنفيذ السوق الحرة سوف يساعد ذلك على إيجاد فرص عمل جديدة ، وانهاش الاقتصاد الكويتي وجلب رؤوس الأموال الأجنبية ، إضافة إلى فتح آفاق جديدة للاستثمار .

في مجال التنمية التجارية والأسواق :

- ينبغي الحفاظ على الأسواق التقليدية العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية كتاريخ حضاري واقعي لدولة الكويت ، بالإضافة إلى ضرورة إعادة توزيع الأسواق المتخصصة في مناطق دولة الكويت ، لأنها تؤدي إلى قلة الانتقال وسرعة تصريف البضائع ومنع الإزدحام .
- وأن انتشار المراكز والمجمعات التجارية في دولة الكويت « يحد من الانتقال نحو مركز المدينة ، وبالتالي تقلل من التلوث والإزعاج ومنع التزاحم ، مع مراعاة عدم إنشائها داخل المناطق السكنية » لأن ذلك سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويقلل راحة السكان .
- وفي حالة تنفيذ مركز الفنتاس التجاري سوف يظهر كبؤرة منافسة لمدينة الكويت ، لذلك يجب الإسراع في تأسيسه ، لأنه سوف يقلل من الإزدحام في مدينة الكويت .

الفصل السادس

أنماط التنمية العمرانية في الكويت

محتويات الفصل

تمهيد	1 - 6
مقياس التنمية البشرية	2 - 6
مقياس نوع الجنس	3 - 6
مقياس البقاء على قيد الحياة	4 - 6
مقياس الملامح الأساسية للصحة	5 - 6
مقياس التعليم	6 - 6
مقياس النشاط الاقتصادي	7 - 6
مقياس الاتجاهات الديموغرافية	8 - 6
مقياس وسائل الاتصالات والمعلومات	9 - 6
مقياس التدهور البيئي	10 - 6
التنمية المستدامة	11 - 6
تقييم الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت للسنوات (1996/95-2000/99)	12 - 6

6 - 1 تمهيد

تناولت الدراسة في الفصل الخامس مشكلات التخطيط العمراني والتنمية من خلال تحليل نتائج البحث الميداني والاستبيان الخاص بمشكلات التخطيط العمراني والتنمية .

وفي هذا الفصل سوف نتناول الدراسة أنماط التنمية في دولة الكويت من خلال تصنيف هيئة الأمم المتحدة للدول للتنمية البشرية . حيث استحدثت تقرير التنمية البشرية التابع لهيئة الأمم المتحدة منذ بداية صدره عام 1990 ، عدة أدلة مركبة لقياس الجوانب المختلفة للتنمية البشرية ، وقد بنى هذا الدليل لقياس متوسط الانجازات في مجال التنمية البشرية الأساسية ، بواسطة دليل مركب بسيط يرتب البلدان طبقاً لهذا الدليل ، اطلق عليه مقياس التنمية البشرية (IHD) Index of Human Development⁽¹⁾.

ويعبر دليل التنمية البشرية عن الإنجازات التي تتحقق فيما يتعلق بالقرارات البشرية الأساسية للغاية ، وهي أن يحى الإنسان حياة طويلة وتكون لديه معرفة وينعم بمستوى معيشة لائق . وقد اختيرت ثلاثة متغيرات لتمثيل تلك الأبعاد هي :

- طول العمر مقاساً بمستوى العمر المتوقع عند الولادة
- التحصيل العلمي مقاساً بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسب التقيّد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا .
- مستوى المعيشة مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) .

وحدد دليل التنمية البشرية قيمتان دنيا وقصوى ثابتتين لكل مؤشر :

- العمر المتوقع عند الولادة : 25 عاما و 85 عاما
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين : صفر % و 100%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي : 100 دولار حسب تعادل القوة الشرائية و 40000 دولار حسب تعادل القوة الشرائية⁽²⁾ ، وبذلك فإن دليل التنمية

(1) أبوعيانة ، فتحي محمد : جغرافية السكان ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ، ص 418 ، 2000 ، بيروت ، لبنان .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، ص 58 ، 1999 ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

البشرية هو متوسط بسيط وبحسب بقسمة هذه المتغيرات الثلاثة على 3 ، ولإيضاح كيفية قياس التنمية البشرية أنظر الملحق رقم (3) .

ويصنف دليل التنمية البشرية وفق هذه المتغيرات الثلاث دول العالم إلى ثلاث مجموعات ، أولها البلدان ذات التنمية البشرية العالية والتي تبلغ قيمه أدلة التنمية البشرية الخاصة بها 0.800 أو أكثر من ذلك ، والبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تتراوح قيمة أدلة التنمية البشرية الخاصة بها من 0.500 إلى 0.799 و آخرها البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي تقل قيمه أدلة التنمية البشرية فيها عن 0.500 .

ولإيضاح مستوى التنمية في دولة الكويت تم إعداد مجموعة من الجداول المستخدمة في تقرير التنمية البشرية التابع لهيئة الأمم المتحدة لعام 1999 ، وتم استخدام بعض المؤشرات الواردة في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي للإشياء والتعمير لعامي 2000/1999 . وتم إعداد هذه الجداول لدول مجلس التعاون الخليجي لبيان مستوى التنمية في دولة الكويت بالمقارنة مع نظرائها من دول مجلس التعاون الخليجي .

ولمعرفة مستوى التنمية التي وصلت إليه هذه الدول ، تم استخدام مجموعة من المقاييس إضافة إلى مقياس التنمية البشرية وهذه المقاييس هي : مقياس نوع الجنس ، ومقياس البقاء على قيد الحياة ، ومقياس الملامح الأساسية للصحة ، ومقياس الاتجاهات الديموغرافية ، ومقياس التعليم ، ومقياس النشاط الاقتصادي ، ومقياس الاتصالات والمعلومات ، ومقياس التدهور البيئي .

وبعد استعراض تقارير التنمية البشرية وتقارير البنك الدولي ، تم استعراض وتقييم لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعدة لدولة الكويت للسنوات 1996/95 - 2000 / 99 .

6 - 2 مقياس التنمية البشرية

من خلال بيانات الجدولين (6-1) و (6-2) تقسم دول مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعتين رئيسيتين في ضوء مقياس التنمية البشرية على النحو التالي :

- 1- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية .
- 2- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة .

6 - 2 - 1 مجموعة الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العالية

تتصدر دولة الكويت هذه المجموعة لحصولها على أعلى مقياس حيث بلغ 0.833 تليها في ذلك دولة البحرين ، حيث بلغ مقياس التنمية البشرية لها 0.832 ثم دولة قطر حيث بلغ 0.814 ، وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة بمقياس بلغ 0.812 ، وقد ساعد على ارتفاع مقياس التنمية البشرية لهذه الدول ارتفاع مقاييس المتغيرات الثلاثة ، حيث ارتفع دليل العمر المتوقع إلى أكثر من 0.77 ، وارتفع دليل التعليم إلى أكثر من 0.72 ، وارتفع دليل الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 0.84 .

إلا أن هناك تفاوتاً في تصدر بعض الدول لبعض هذه المتغيرات وتدنيها في البعض الآخر ، حيث تتصدر دولة الكويت مقياس العمر أما أدنى مقياس فهو لدولة قطر في هذا المتغير ، أما مقياس التعليم فتتصدره دولة البحرين ، وأدنى مقياس لهذا المتغير لدولتي الإمارات والكويت . ومتغير الناتج المحلي الإجمالي تتصدره دولة الكويت ويمثل أدنى مقياس دولة البحرين .

وتصنف هذه الدول ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية إلا أننا لا يمكن أن نصنفها ضمن الدول المتقدمة والتي جاءت في نفس المجموعة في دليل التنمية البشرية ، حيث يبلغ مقياس التنمية البشرية للدول المتقدمة إلى أكثر من 0.900 ، وتتضمن إلى هذا المقياس الدول الصناعة في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وبعض الدول الأوربية الأخرى ، لأن الدول الخليجية ما زالت تعتبر ضمن دول العالم الثالث ، فهي بذلك تحصل مظاهر العالم المتقدم من جهة وملامح العالم النامي من جهة أخرى .

وقد صنفت الدول الخليجية ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية بسبب أن مقياس التنمية البشرية اعتمد على ثلاث متغيرات هي أمد الحياة والتحصيل العلمي وبخل الفرد ، وهذه المتغيرات كانت نتاج التقدم في النواحي الصحية والتعليمية وارتفاع دخل الدولة ، حيث ساعدت الثروة النفطية في استثمار جزء كبير من عوائدها في الجوانب الاجتماعية كالتعليم والصحة وفي توفير الوظائف وارتفاع الأجور ، وهناك مجموعة معوقات تعوق عمليات التنمية في الدول الخليجية تحد من تقدمها إلى مصاف دول العالم المتقدم ، كالاتماد على مصدر وحيد للدخل القومي من خلال الاعتماد على العوائد النفطية . إضافة إلى القيم والعادات والتقاليد الموجودة في هذه المجتمعات ، والتي تحد من توجه الكثير من المواطنين إلى العمل في المهن الحرفية واليدوية ، وقد ساعد ذلك في تركيز معظم الطاقات البشرية في الأعمال الحكومية ، وهذا يدل على التوجه غير الإنتاجي للقوى العاملة واصبح التركيز على الرفاهة الاجتماعي وتوزيع العوائد النفطية ،

واهملت المهن الفنية والمهنية لسيطرة العمالة الوفادة عليها ، ومن مساوئ ذلك نظرة هذه العمالة إلى المردود المادي وإهمال الجوانب الابتكارية والتطويرية والتي تعود بالنفع الإيجابية على الوطن . وتحول المجتمع الخليجي إلى مجتمع مستهلك بالدرجة الأولى وغير منتج ، وعلى العكس من ذلك كان الخليجيون قبل اكتشاف النفط « حيث كانوا يقومون بجميع الأعمال المهنية كالمعمل في البحر كبحاره وبنائين وحدادين وصاندي أسماك وأصبحوا اليوم لا يقبلون هذه الأعمال . انذلك يتطلب العمل تأهيل الأيدي العاملة الوطنية للقيام بالأعمال الفنية والمهنية ، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل في الاتجاه نحو الصناعة الإنتاجية .

ويري الباحث أن من النتائج الإيجابية لتنويع مصادر الدخل والاتجاه نحو الصناعة ، كسر حدة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة في سيطرتها على معظم الصناعات المستوردة ، وسيطرتها على التكنولوجيا المتقدمة والتحكم في أسعارها والتي أصبحت تمثل سلعة راجعة تفرضها أغلبية الدول المتقدمة على مجتمع الدول النامية أعنى دول العالم الثالث ، ويوضح الجدول (3-6) أن كمية الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي تعادل تقريباً كمية الواردات ، وذلك يدل على أن هذه الدول دول مستهلكة وغير منتجة وقد ضاعف من كمية صادراتها إنتاجها للنفط ، واستخدام العائدات النفطية لشراء الحاجيات الغذائية والاستهلاكية دون أن تشارك في إيجاد قاعدة إنتاجية وطنية ، وبهذا الشكل سوف تستنزف هذه الموارد وسيحرم الأجيال اللاحقة من عائدات بلادهم ، ويحرم العمالة من خبرات جديده ممكنة أن يتعلموها منها لو حولت المواد الخام إلى صناعات تحويلية .

أما فيما يخص دولة الكويت فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بعد اكتشاف النفط لم تؤد إلى بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها ، وكان يمكن لهذه التغيرات أن تخلف عملية تنموية إذا ما حددت اتجاهات النمو وأحسن استثمار توزيع العائد ، واتجه أفراد المجتمع بوعي وتصميم إلى تحقيق حياة أفضل نوعياً لأفرادهم ومذخراته ، هذا وإذا عرفنا أن كثيراً من مقومات النهوض الاقتصادي متوفرة لديها لتحقيق تنويع في مصادر الدخل كالاستقرار السياسي والنظام الديمقراطي في الحكم ، والذي يوفر بدوره الاستقرار الاقتصادي وبيع بالتشجيع على أقامه مشروعات اقتصادية ذات جدوى اقتصادية دائمة . إضافة إلى توفر رؤوس الأموال والمواد الخام من الثروة النفطية ، وتطلب النهضة الاقتصادية نهوضاً بالعمالة الوطنية وتوجيهها توجيهاً صحيحاً نحو المهن الحرفية من خلال التشجيع ومنح الحوافز والأهم من ذلك تغير النظرة الاجتماعية السائدة عن طريق وسائل الإعلام وعبر المناهج التعليمية لغرس مبادئ التنمية والحاجة إليها في الأجيال منذ الصغر .

٢ - ٢ - ٢ مجموعة الدول الخليجية ذات التنمية البشرية المتوسطة

تتصدر هذه المجموعة المملكة العربية السعودية بمقياس يبلغ 0.740 يليها سلطنة عمان بمقياس يبلغ 0.725 ، ومن الأسباب التي أدت إلى تدنى مقياس التنمية البشرية لهاتين الدولتين وجعلهما يصنفان ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة تدنى مقياس العمر المتوقع الذي يقل عن 0.78 وانخفاض مقياس التعليم إلى أقل من 0.68 وانخفاض مقياس الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 0.78 ، وذلك بسبب تدنى في الخدمات الصحية المقدمة والتي تتسبب عادة في تدنى أمد الحياة لكبار السن ، هذا بالإضافة إلى قلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان والتي يمكن أن توفر لهم حياة مستقرة ، إضافة إلى تدنى مستوى التعليم وارتفاع نسبه الأمية مما يجعل مقياس معرفة القراءة والكتابة متدنى . فضلا عن تدنى نصيب الفرد من الناتج القومي ، حيث تعتبر أقل الدخل مقارنة مع الدول الخليجية الأخرى ، وجميع هذه العوامل ساعدت على تدنى دليل التنمية البشرية لهاتين الدولتين . ويرى هاربيسون Harbison أن تقدم أية أمة يتوقف بشكل أساسي على مدى تقدم أفرادها ، ويرى أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها غالبية الدول النامية لا تكمن في إفتقارها للموارد الطبيعية أو ندرتها ، وإنما في إهمالها لتنمية مواردها البشرية ولذا فإن الهدف الرئيسي الذي يجب أن تسعى الدول النامية لتحقيقه هو تنمية رأس مالها البشري ، باعتبار ذلك لا يقل أهمية عن تنمية رأس المال المادي^(١) ، لذلك ينبغي أن تقوم هذه الدول بزيادة الأنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية مع ضرورة انتهاز سياسة التعليم الإلزامي وفتح مراكز محو الأمية وزيادة الأنفاق على الخدمات الصحية وإنشاء دور رعاية كبار السن وتقديم خدمات اجتماعية مختلفة لهم ، مع محاولة النهوض بالمستوى الاقتصادي للمواطن وتحسين ظروف المعيشة له . وتعتبر المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من الدول النفطية ولديها امكانيات اقتصادية تؤهلها إلى اللحاق بركب الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العالية^(٢) . إذا ما توفر لها

(١) راغب ، على عيد : التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي للمعاصر ، دراسة ميدانية للقوى العاملة في الكويت ، مطبعة الفارس العربي ، الزقازيق ، 1989 ، ص 126 ، ج ٢٠ ع .

(٢) حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لعام 1996 للمملكة العربية السعودية 129.013.4 مليون دولار أمريكي ، وسلطنة عمان 14.730.0 مليون دولار أمريكي ، أما للدول الباقية فبلغ 27.293.6 مليون دولار أمريكي لدولة الكويت ، وبلغ نحو 42.027.8 مليون دولار أمريكي لدولة الامارات العربية المتحدة ، وبلغ 7.895.7 مليون دولار أمريكي لدولة قطر ، وبلغ 5.306.4 مليون دولار أمريكي لدولة البحرين .

Ministry of Planning : Op. cit. 1997, p. 420, T. 7

المصدر :

جدول (1-6)

دليل التنمية البشرية في دولة الكويت بالمقارنة مع

دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1975-1997

الترتيب العالمي	الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية				
		1997	1990	1985	1980	1975
35	الكويت	0.833	-	-	-	-
37	البحرين	0.832	-	-	-	-
41	قطر	0.814	-	-	-	-
43	الإمارات	0.812	0.803	0.780	0.767	0.735
78	السعودية	0.740	0.707	0.671	0.651	0.595
89	عمان	0.725	-	-	-	-

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1999 ، صفحته 151 ،
جدول 6 ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (2-6)

دليل التنمية البشرية في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية 1997	الترتيب الخليجي
35	الكويت	0.85	0.73	0.92	0.833	1
37	البحرين	0.80	0.85	0.85	0.832	2
41	قطر	0.78	0.77	0.89	0.814	3
43	الإمارات	0.83	0.73	0.88	0.812	4
78	السعودية	0.77	0.67	0.77	0.740	5
89	عمان	0.76	0.64	0.77	0.725	6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 134 ، جدول .

السياسات والخطط التي تساعد في محاولة النهوض بالمواطن وتحسين مستواه في شتى المجالات الاجتماعية المختلفة .

وما ينطبق على الدول الخليجية ذات التنمية البشرية العالية ينطبق على هاتين الدولتين ، في محاولة انتهاز سياسة تنوع مصادر الدخل والنهوض بالعمالة الوطنية ومحاولة تأهيلها للأعمال الحرفية والفنية .

جدول (3-6)

قيمة الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1996-1992

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1992		1996	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الكويت	2.907.6	5.979.8	90699.0	7.489.7
الإمارات	19.867.4	18.538.1	23.660.7	27.477.2
السعودية	47.763.7	35.132.2	55.373.8	33.311.2
قطر	3.370.9	2.229.7	3.961.9	2.595.5
عمان	5.579.6	4.942.5	5.910.3	4.279.0
البحرين	2.252.8	4.083.4	2.559.8	35.575.8

المصدر : . 8. T. p 420 , 1997 , Op.cit : Ministry of Planning

6 - 3 مقياس نوع الجنس

يبين دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل ، وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الجنسين الإناث والذكور لكل مجتمع سكاني . ويوضح الجدول (4-6) أن دولة الكويت تصدر دول مجلس التعاون الخليجي في قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس حيث بلغ 0.825 يليها دولة البحرين 0.813 ثم دولة قطر 0.796 ثم دولة الإمارات العربية المتحدة 0.790 ، وتصنف هذه الدول ضمن البلدان ذات التنمية البشرية العالية ، أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة فهي المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس 0.703 ثم سلطنة عمان 0.686 .

وتوضح هذه النسب أن دولة الكويت تتفوق على كثير من بلدان مجلس التعاون الخليجي في دليل نوع الجنس ، وهذا يدل على أن التفاوت في الإنجاز بين الجنسين الإناث والذكور في التعليم وفي العمر المتوقع في دولة الكويت تفاوت بسيط ، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (4-6) المتعلقة بالعمر المتوقع عند الولادة بالسنوات ، حيث بلغ للإناث 78.2 وللذكور 74.1 عاماً وبلغ معدل القراءة والكتابة للنساء 77.5 % وللذكور 83.1 % ، وبلغت نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي للإناث 59 % وللذكور 56 % ، ولعل السبب في ضالة هذه المعدلات بين الجنسين في دولة الكويت أن نسبة النوع تكاد تكون متساوية للسكان الكويتيين حيث بلغت نسبة الذكور لأجمالي السكان الكويتيين 49.6 % وبلغت نسبة الإناث الكويتيات 50.4 % لعام 1995 . إضافة إلى أن دولة الكويت تولى الرعاية الكاملة للجوانب التعليمية لكلا الجنسين وكان قانون التعليم الإلزامي ملزم لكلا الجنسين ، في مراحل التعليم الأولى ، فضلاً عن فتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية لكلا الجنسين حيث بلغ عدد مراكز تعليم الكبار للذكور 31 مركزاً وبلغ للإناث 35 مركزاً عام 1997 . وبلغت مراكز محو الأمية للذكور 10 مراكز والإناث 13 مركزاً عام 1997 ⁽¹⁾ .

إضافة إلى أن مجالات الدراسة الجامعية والعليا متوفرة لكلا الجنسين دون وجود امتيازات لأي نوع ، حيث بلغ عدد الطلبة الذكور المقبولين في جامعة الكويت في جميع التخصصات لعام 1997 نحو 324 طالباً وبلغ عدد الإناث لنفس العام بنحو 287 طالبة ⁽²⁾ . وساعد أيضاً على ارتفاع قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في دولة الكويت توفر الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الصحية بدور المسنين ، والاهتمام بكبار السن وتقديم الخدمات الاجتماعية . حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالكويت بتقديم المساعدات المالية لكبار السن والمحتاجين وغير القادرين على العمل والمتعطلين ، حيث بلغت قيمة هذه المساعدات 27589 دينار كويتي عام 1992 وارتفعت لتصل إلى 35141 دينار كويتي عام 1996 ، وارتفع عدد الأسر المستفيدة من هذه المساعدات من 11238 أسرة عام 1992 إلى 13434 أسرة عام 1996 ⁽³⁾ .

Ministry of Planning : Op.cit, 1997.P333- 334, T. 255-256 . (1)

Ministry of Planning : Ibid , P341.T.263 (2)

(3) والفئات المستفيدة من مساعدات الدولة هي ، العجز عن المرض والشيخوخة وأسر الطلبة والمريض والسرمل والطلاق واليتم والعجز المادي ، وسجن العائل والإناث غير المتزوجات وبعض الفئات الأخرى . المصدر : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل : كتاب الإحصاء السنوي ، 1998 ، ص 12-19 .

إضافة إلى أن قانون التأمينات الاجتماعية يوفر الامتيازات للمتقاعدين عن العمل عن طريق المعاش التقاعدي ، ولا تتأثر الرواتب بشكل كبير أثناء الخدمة أو بعدها . وقد ساعدت كل هذه العوامل مجتمعه على أن تتصدر دولة الكويت الدول الخليجية في مقياس نوع الجنس .

جدول (4-6)

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في دولة الكويت بالمقارنة

مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	قيمه دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس 1997	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات 1997		معدل القراءة والكتابة بين البالغين 1997 %		تمية القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 1997 %		نسب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي 1997 *		الترتيب الخليجي
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
35	الكويت	0.825	78.2	74.1	77.5	83.1	59	56	13481	36544	1
37	البحرين	0.813	75.3	71.1	80.7	89.9	84	79	5512	24772	2
41	قطر	0.796	75.4	70.0	81.2	79.6	74	69	5193	29165	3
43	الإمارات	0.790	76.5	73.9	76.8	73.9	72	66	4544	27373	4
78	السعودية	0.703	73.4	69.9	62.5	81.0	53	58	2284	16385	5
89	عمان	0.686	73.3	68.9	55.0	76.9	57	60	2339	16654	6

• بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية 1997 .

المصدر : تقرير التنمية البشرية مصدر سابق ، 1999 ، ص 138 ، جدول 2 .

4 - مقياس البقاء على قيد الحياة

دليل التنمية البشرية المرتبط بالبقاء على قيد الحياة يعطى تصوراً واضحاً لمدى تقدم الخدمات الصحية والاهتمام بحديثي الولادة ومتوسطي السن وكبار السن ، ويعطى مقياس البقاء على قيد الحياة أيضاً تصوراً لمدى العناية في تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع السكاني والحفاظ على الثروة السكانية من خلال ارتفاع المدى العمري لها .

ويتضح من الجدول (5-6) أن دولة الكويت تحتل المرتبة الأولى من بين نظيراتها الخليجيات في مقياس البقاء على قيد الحياة ، حيث ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة من 65.9 سنة عام 1970 إلى 75.9 سنة عام 1997 . وقد ساعد على هذا الارتفاع انخفاض معدل الوفيات الرضع من 49 عام 1970 إلى 12 عام 1997 لكل 1000 مولود حي ، وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 59 عام 1970 إلى 13 عام 1997 لكل 1000 مولود حي ، وانخفاض نسبة الأشخاص الذين لا يتوقع لهم العيش إلى سن الستين إلى 10% من مجموع السكان عام 1997 . وبهذه المعدلات تصنف دولة الكويت ضمن البلدان التي لديها تنمية بشرية عالية وتقارب نسبها الدول الأكثر تقدماً أو دول العالم المتقدم ، والتي يصل بها معدل العمر المتوقع عند الولادة ما بين 75 - 80 سنة عام 1997 ⁽¹⁾ .

جدول (5-6)

دليل التنمية المرتبط بالبقاء على قيد الحياة في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس

التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل وفيات الرضع (كل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (كل 1000 مولود حي)		الأشخاص - الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين (%) من مجموع السكان)	الترتيب الخليجي
		1970	1997	1970	1997	1970	1997		
35	الكويت	65.9	75.9	49	12	59	13	10	1
43	الإمارات	60.7	74.8	61	9	83	10	11	2
37	البحرين	61.8	72.9	67	18	93	22	15	3
41	قطر	60.9	71.7	71	16	93	20	16	4
78	السعودية	51.8	71.4	118	24	185	28	17	5
89	عمان	46.9	70.9	126	15	200	18	18	6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 168 ، جدول 8 .،

إن ذلك ينبغي أن تحافظ دولة الكويت على تقديم المزيد من الخدمات الصحية للسكان وتوفير المزيد من الاهتمام لكبار السن ، من خلال زيادة أعداد دور المسنين وزيادة الاهتمام

(1) تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 138 ، جدول 2 .

بالرعاية المقدمة بها وزيادة أعداد المستشفيات ، بما يتناسب ومتطلبات الزيادة السنوية وتقديم المزيد من الخدمات الصحية بها ، مع المحافظة على تقديم المساعدات للفئات المحتاجة وغير القادرة على العمل للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة مستقبلاً في هذا المجال .

6 - 5 مقياس الملامح الأساسية للصحة

لقياس الملامح الأساسية للخدمات الصحية ومدى تقدمها أعد تقرير التنمية البشرية مجموعة ملامح هي ، تحصين الأطفال ضد الأمراض ومعدل الإصابة بالأمراض الوبائية وعدد الأطباء والمرضى ونسبة المعوقين .

يوضح الجدول (6-6) أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي وهى ، الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة تنضم إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية ، طبقاً للدليل المرتبط بالملامح الأساسية للصحة ، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فينضمّان إلى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وفق المعايير الأساسية للصحة . ولعل السبب يعود إلى الاهتمام المتزايد بالخدمات الصحية من خلال زيادة كمية الإنفاق على الخدمات الصحية ، حيث تتفق دولة الكويت 3.5 % من إجمالي الناتج المحلى للفترة 1990-1997 ، بينما تتفق المملكة العربية السعودية 6.4 % من إجمالي الناتج المحلى لنفس الفترة ، ولتوضيح مقدار هذا الأنفاق مقارنة بدول العالم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفق على الخدمات الصحية بنسبة 6.6 % من إجمالي الناتج المحلى⁽¹⁾ على الخدمات الصحية المختلفة .

وتتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في بعض الملامح الأساسية للصحة في دليل التنمية البشرية ، حيث تعتبر أقل هذه الدول تعرضاً للإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بمقدار 1.4 لكل ألف شخص ويصل أعلى إرتفاع لهذا المرض في دولة قطر بمقدار 14.9 لكل ألف شخص لعام 1997 . أما فيما يخص الهيئة الطبية فإن أعلى معدل للأطباء يكون في دولة الكويت بمقدار 178 طبيباً لكل مئة ألف شخص عام 1993 ، وكذلك أعلى معدل للهيئة التمريضية بمقدار 468 ممرضاً لكل مئة ألف شخص .

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : مصدر سابق ، 1999 ، ص 242 ، جدول 7 .

أما الإصابة ببعض الأمراض الوبائية الأخرى فإن نسبها قد تكون مرتفعة في دولة الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يصل معدل الإصابة بمرض السل في دولة الكويت إلى 23.7 حالة لكل مائة ألف شخص ، وتصل أدنى نسبة في سلطنة عمان بمقدار 10 حالات لكل مائة ألف شخص لعام 1996 . أما الإصابة بمرض الملاريا فتصل في دولة الكويت إلى 38.8 لكل مائة ألف شخص ، ويصل أدنى معدل له في دولة البحرين بمقدار 33.7 لكل مائة ألف شخص عام 1995 .

أما نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين تحصيناً كاملاً ضد مرض الحصبة للفترة 1995-1997 فإن نسبتها عالية في دولة الكويت ، حيث تصل إلى 95% وتصل أدنى نسبة للتحصين في دولة الإمارات العربية المتحدة 35% لنفس الفترة . وهذا دليل على أن دولة الكويت قد أنهت أسلوب التطعيم للأطفال ضد الأمراض الوبائية ، وفق مواعيد ثابتة تقيد في شهادة الميلاد للمولود ، وساعد ذلك على ارتفاع نسبة المحصنين من الأطفال في دولة الكويت .

جدول (6-6)

دليل التنمية المرتبط بالملاح الأساسية للصحة في دولة الكويت بالمقارنة مع دول

مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	الرضع الذين ولدا ناقصي الوزن % 97-90	الأنفـال عمر سنـه واحدة ومحـصنون تحصيناً كاملاً	الإصابة بالأمراض الوبائية لكل 100000 شخص			عدد الأطباء لكل 100000 شخص عام 1993	عدد المرضى لكل 100000 عام 1993	الأشخاص المعوقين % من مجموع السكان 85-92
				حالات الإصابة بالإيدز 1997	حالات الإصابة بالسل 1996	حالات الإصابة بالميلاريا 1995			
35	الكويت	7	-	95	1.4	23.7	178	468	0.4
37	البحرين	6	-	95	6.4	27.4	11	289	1.0
41	قطر	-	99	87	14.9	46.0	143	354	0.2
43	الإمارات	6	98	35	-	22.4	168	321	-
78	المسعودية	7	99	87	1.7	-	166	348	-
89	عمان	8	96	98	5.6	10.0	120	290	-

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 172 ، جدول 9 ،

ويرى الباحث أن تطوير الخدمات الصحية والرقى بها يتطلب أن تتضمن دولة الكويت إلى الشبكة الصحية العالمية⁽¹⁾ التي تستخدم شبكات الحاسوب ، القائمة على الراديو والهاتف والقمر الصناعي الذي يدور الأرض في مدار منخفض ، للاستفادة من الاطلاع على أحدث البحوث الطبية وللتشاور في الأمور الطبية ، لتثقيف العاملين في قطاع الصحة والحصول على معلومات حديثة عن وسائل العلاج المبتكرة ، و معرفة أحدث المبتكرات العلاجية والأدوية التي تبتكر بين حين وآخر ، ومعرفة إنتشار بعض الأوبئة في بعض المناطق في العالم لأخذ الحذر وتحديد كيفية التعامل معها .

6 - 6 مقياس التعليم

لإيضاح مقياس التعليم في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي تم إعداد الجدول (6-7) ، والذي يوضح الفجوات بين الجنسين في التعليم . حيث يتضح من هذا الجدول أن هناك دولا تصنف ضمن بلدان التنمية البشرية العالية ، وهى الكويت والبحرين وقطر والإمارات حيث تصل نسبة معدلات الإناث في القراءة والكتابة وفى التعليم الابتدائي وفى التعلم الثانوي إلى أكثر من 90% من معدل الذكور في عام 1997 في هذه الدول ، ودول تصنف ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة وهى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان .

ومن أسباب ارتفاع معدل التعليم للجنسين في دولة الكويت ارتفاع مقدار ما ينفق على التعليم والمرافق التعليمية من الناتج القومي الإجمالي ، حيث بلغ 5.7% عام 1996 وقد بلغ في المملكة العربية السعودية 5.5% ، وبلغ في جمهورية مصر العربية 5.7% وبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 5.4% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي⁽²⁾ .

وقد تحول فكر التنمية من الاهتمام بالاستثمار الرأسمالي وإنتاج السلع إلى الاهتمام بدفع قدرات البشر وما يمكن أن تولده هذه القدرات ، وأكثر من ذلك فقد جاءت نتائج الأبحاث التي

(1) تعتبر الشبكة الصحية العالمية دائرة معلومات شبكية تساعد المشتغلين بالرعاية الصحية في أكثر من 30 بلداً ،

وتتميز بأنها أرخص ثمناً من الشبكات للمعلوماتية الأخرى كشبكة الإنترنت .

المصدر : تقرير التنمية البشرية « برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مصدر سابق » 1999 ، ص 59 .

(2) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : مصدر سابق ، 1999 ، ص 240 ، جدول 6 .

ظهرت في نهاية عقد السبعينيات وما بعده مؤكدة لهذه الاتجاهات الجديدة ⁽¹⁾ وبالرغم من أن رفع قدرات البشر تتضمن مجالات الصحة والتغذية إلا أن التركيز أساساً يكون على مجال التعليم وخاصة في البحوث النظرية والتجريبية .

ويرى الباحث أنه لا بد من التركيز على تطوير نظام التعليم في دولة الكويت ليأخذ نهج التعليم المتطور الذي يهتم بالكيف لا الكم بالنوع لا العدد ، وإيضاح ذلك نستشهد بنظام التعليم في اليابان الذي يبدأ بالشعور بأهمية العمل منذ المرحلة الإلزامية ، ويتأثر به جميع الطلبة وتعمل المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة على تنمية القدرات والإتجاهات الأساسية اللازمة للنجاح في العمل ، بالمؤسسات والجهات المختلفة ونجد أن حوالي 8% من منهج المرحلة الثانوية الأولية ، فيه مخصصة للفنون الصناعية وبناء المساكن ⁽²⁾ ، وعلى العكس من ذلك المنهج الدراسي في دولة الكويت ، والتي تركز غالباً على المناهج النظرية وتهمل بعض المناهج التجريبية والتطبيقية ، لذلك يقترح الباحث أن تتخذ أنظمة التعليم في دولة الكويت مجموعه إجراءات للتطوير ، من شأنها أن تساهم في النهوض بمخرجات التعليم بالكويت لكلا الجنسين وهي كالتالي :

- التحول من نظام التعليم القائم على التلقين إلى التعليم القائم على تنمية القدرات والمهارات و الابداعات من خلال بحوث وابتكارات الطلاب في مراحلهم الدراسية المختلفة .
- التركيز على العلوم التطبيقية كالرياضيات والحاسوب والعلوم والتكنولوجيا والعلوم البيئية ، ومحاولة تطوير أدوات توصيل المعلومات من خلال استخدام الأجهزة التقنية الحديثة .
- إعادة نظام الثانوية الصناعية الذي كان موجود سابقاً وتطويره وفق أحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة .
- توسيع مجالات الدراسة أمام الطلاب حسب قدراتهم الدراسية للمساعدة في توجيههم التوجيه السليم منذ بداية المراحل الدراسية الأولى .

(1) UNESCO : Reading in Economics of Education , Paris , 1974 , P 184-190 .

(2) التعليم في اليابان ، ترجمه سعد عبد الرحمن وحسين حمدي الفويجي ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة ،

1987 ، ص 135 ، الكويت .

- تشجيع الطاقات والعقول المبدعة والقادرة على الابتكارات منذ الصغر وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لها .

- تعويد الطلاب على الاعتماد على النفس في البحث عن المصادر لإعداد البحوث للوصول إلى المعلومة بدقة ، وتدريبهم على مهارات التفكير والإبداع والنقد منذ الصغر لتكون الشخصية البحثية لديهم .

جدول (6-7)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالفجوات بين الجنسين في التعليم في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997.

الترتيب العالمي	الدولة	معرفة القراءة والكتابة بين الإناث والبنات كنسبة مئوية من معدل الذكور 1997	صافي قيد الإناث في التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من نسبة الذكور 1997	صافي قيد الإناث في التعليم الثانوي كنسبة مئوية من نسبة الذكور 1997	الطلبات في التعليم العالي كنسبة مئوية من معدل الذكور 1996
35	الكويت	93	96	100	134
37	البحرين	90	101	108	-
41	قطر	102	103	97	531
43	الإمارات	104	98	105	608
78	السعودية	77	93	82	109
89	عمان	72	97	96	97

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999، ص 229 ، جدول 25 ،

6 - 7 مقياس النشاط الاقتصادي

ليبان الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي أعد تقرير التنمية البشرية لعام 1999 جدولاً ، يوضح معدل النشاط الاقتصادي للإناث البالغات من العمر 15 سنة فأكثر كنسبة مئوية من معدل الذكور لعام 1997 . حيث يوضح الجدول (6-8) أن دولة الكويت تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي ، في معدل النشاط الاقتصادي للإناث والذي يبلغ 49.9% من معدل الذكور ، وهي بذلك تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة تليها دولة البحرين 33.1% ثم دولة قطر 30.7 % ثم الإمارات العربية المتحدة 28.1% وتصنف هذه

الدول أيضا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، أما في المملكة العربية السعودية فقد بلغ النشاط الاقتصادي للإناث بنحو 21 % وفي سلطنة عمان بنحو 20% وهما ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة . وتوضح هذه النسب أن الإناث في دولة الكويت يحتلن 50 % تقريبا من معدل الذكور في العمل بالأنشطة الاقتصادية وقد ساعد على ارتفاع معدلهن فتح المجال أمام المرأة في الأعمال المختلفة ، سواء كانت الأعمال الحكومية أو الأعمال في القطاع الخاص، إضافة إلى المكانة الاجتماعية المرموقة التي تحتلها المرأة الكويتية وارتفاع نسبة التعليم ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الذكور تقريبا في المجتمع السكاني في الكويت .

جدول (6-8)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997 .

الترتيب العالمي	الدولة	معدل النشاط الاقتصادي للإناث البالغات من العمر 15 سنة فأكثر كنسبة مئوية من معدل الذكور 1997	الترتيب الخليجي
35	الكويت	49.9	1
37	البحرين	33.1	2
41	قطر	30.7	3
43	الإمارات	28.1	4
78	السعودية	21.1	5
89	عمان	20.4	6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص 233 ، جدول 26 .

6 - 8 مقياس الاتجاهات الديموغرافية

تندرج تحت هذا المقياس مجموعه متغيرات كالمعدل السنوي لنمو السكان ونسبة سكان الحضر ونسبة الأعاله ونسبة كبار السن ومعدل الخصوبة الإجمالي . حيث يوضح الجدول (6-9) أن معدل النمو السنوي للسكان في الكويت يبقى في حدود الثبات النسبي ، مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث قدر للفترة 1979 -1997 بنحو 2.5 % سنوياً ، ويقدر في الفترة 1997-2015 بنحو 2.3% سنوياً . ومن ملامح هذا النمو إرتفاع معدل السكان الحضر من 97.3 % عام 1997 من مجموع السكان إلى 98.2 % عام

2015 من مجموع السكان ، ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى . ويعود السبب إلى تركيز معظم السكان في الكويت في مناطق السكن الحضري وفي مدينه الكويت ، هذا بالإضافة إلى قلة الأراضي المخصصة للزراعة وإختفاء مفهوم المدن الريفية بالكويت . لذلك يستلزم أن تفكر الكويت بإقامة مدن ريفية مع تشجيع السكان للعيش بها كمدينتي العبدلي والوفرة الزراعيين ، عن طريق منح الأراضي الزراعية بالمجان ومنح التسهيلات المالية وتوفير البذور والميكنة الزراعية . لأن التحضر خطر على الأمن الغذائي وهجرة الريف والزراعة ، غير أن الحضرية بدأت ترحف إلى كثير من مدن العالم حيث بدأ الناس يزحفون من الريف إلى المدينة ، ويتطلب ذلك توفير مزيد من الخدمات والبنية الأساسية الضرورية كالمياه والصرف الصحي والطرق والهاتف والكهرباء والإسكان وغير ذلك ، وهذا يؤدي إلى استهلاك الكثير من الموارد المالية في البلاد .

ويوضح الجدول (6-9) أن نسبة الإعالة في دولة الكويت سوف تنخفض من 64.6% عام 1997 إلى 44.4% بحلول عام 2015. وقد يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها عمل المرأة وإخفاض معدلات الخصوبة لديها وصغر حجم الأسرة ، حيث تعتبر الأسرة في الكويت كلها في طور العمل حيث الأب والأم يعملان بالإضافة إلى الأبناء في سن العمل ، إضافة إلى وجود كثير من الوافدين العزاب الذين لا يعولون أحد في دولة الكويت .

ويبين الجدول (6-9) أن نسبة السكان البالغين من العمر 65 عاما فأكثر سوف ترتفع في دولة الكويت من 1.8 % عام 1997 إلى 5.6% عام 2015 من مجموع السكان ، وقد يعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرت آنفا في تقدم المزيد من الخدمات الصحية بالكويت والاهتمام بكبار السن ، وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم .

أما معدل الخصوبة الإجمالي في دولة الكويت فيتضح أنه أنخفض من 6.3 عام 1975 إلى 2.9 عام 1997 ، ويعتبر هذا المعدل من أقل المعدلات بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ويعود ذلك إلى مجموعه أسباب منها عمل المرأة الذي قلل رغبتها في الإنجاب وأخر سن الزواج لكلا الزوجين ، إضافة إلى استخدام وسائل تحديد النسل وكثرة متطلبات الحياة وارتفاع تكاليفها نظراً للاتجاه الاستهلاكي في الكماليات الذي يتطلب تكاليف عالية .

6 - 9 مقياس وسائل الاتصالات والمعلومات

تعتبر وسائل الاتصالات والمعلومات مؤشراً مهماً لبيان مدى تطور المجتمع وإدراكه أفراداً بالتغيرات العالمية ، ومدى ارتباطهم بهذه التغيرات في ظل ظروف العولمة التي سيطرت على النهج العالمي في شتى المجالات ، حيث تعتبر وسائل التكنولوجيا الجديدة في مجال الإعلام والاتصالات هي التي تدفع العولمة ولكنها تقسم العالم إلى موصولين ومعزولين ، ومن أسباب زيادة أعداد الموصولين في العالم الإمكانيات المالية وإتقان اللغة الإنجليزية التي تعتبر لغة التخاطب العالمي ولغة معظم وسائل الاتصالات الحديثة .

جدول (6-9)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالاتجاهات الديموغرافية في دولة الكويت بالمقارنة

مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	المعدل السنوي لنمو السكان %		سكان الحضر كنسبة مئوية من مجموع السكان		نسبة الإعاقة %		نسبة السكان البالغين 65 عاماً فأكثر من مجموع السكان		معدل الخصوبة الإجمالي	
		1975-1997	1997-2015	1997	2015	1997	2015	1997	2015	1975	1997
35	الكويت	2.5	2.3	97.3	98.2	64.6	44.4	1.8	5.6	6.3	2.9
37	البحرين	3.5	1.5	91.2	95.0	50.8	36.6	2.8	6.2	5.5	2.9
41	قطر	5.6	1.4	91.8	94.2	39.8	49.5	1.6	9.1	6.4	3.7
43	الإمارات	7.2	1.5	84.8	88.8	46.2	48.1	2.0	9.3	5.9	3.4
78	السعودية	4.6	2.9	84.1	89.7	78.5	69.1	2.8	4.4	7.3	5.8
89	عمان	4.5	3.3	79.5	92.8	91.4	81.7	2.5	3.7	7.2	5.9

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 197 ، جدول 16 .

ونظراً لعدم توفر معلومات عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي تم إعداد الجدول (10-6) لبعض الدول العربية من واقع بيانات البنك الدولي لعام 1999 . حيث توضح بيانات هذا الجدول أن دولة الكويت تنصدر مجموعة الدول العربية ، المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والأردن ولبنان في بعض وسائل الاتصالات والمعلومات ، حيث تنصدر وسائل الصحف 376 لكل ألف شخص من السكان ، والتلفزيون 491 لكل ألف شخص

والكمبيوتر 82.9 لكل ألف شخص من السكان ، وشبكة الإنترنت 32.8 لكل ألف شخص من السكان ، وتأتي في المرتبة الثانية في وسائل المنياع 688 لكل ألف شخص والهاتف المحمول 116 لكل ألف شخص من السكان .

ومن خلال هذه المؤشرات لبعض وسائل الاتصالات والمعلومات نستطيع الاستنتاج أن دولة الكويت سبابة في هذا المجال لكثير من الدول وسوف يساعد ذلك على تحقيق تقدم كبيرة في مجال الصحة والتعليم ، لما لهذه الاتصالات من دور فعال في معرفة ما يدور في العالم من تطور ومحاولة الاستفادة بما ينفع منه . كذلك تجلب هذه الوسائل التقدم في النواحي الاقتصادية حيث تساعد على الاتصال بالأسواق العالمية ومعرفة متطلباتها ، إضافة إلى إمكانية نقل التكنولوجيا ومعرفة أحدث النظم التقنية الجديدة . وبما أن عالمنا اليوم أصبح عالماً صغيراً مترابطاً لا تحده الحدود بفضل وسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت والفاكس والفضائيات الإعلامية والهاتف المحمول وأجهزة الحاسوب ، لذلك يستلزم أن تسارع الدول إلى الانضمام إلى هذا العالم الجديد ، من خلال استخدام هذه الوسائل وتشجيع جميع المؤسسات والجهات في الدولة إلى أنتهاج الأسلوب الجديد في وسائل الاتصالات للرقى بجميع أجهزة الدولة .

جدول (6-10)

مؤشر التنمية المرتبط باستخدام وسائل الاتصالات والمعلومات في دولة الكويت
بالمقارنة مع بعض الدول العربية في الفترة 1996-1999

الدولة	لكل 1000 شخص من السكان					
	الصفحة اليومية 1996	أجهزة المنياع 1996	أجهزة التلفزيون 1997	الهاتف المحمول 1997	أجهزة الكمبيوتر 1997	تقنية الإنترنت 1999
السعودية	59	319	260	17	43.6	0.15
مصر	38	316	127	0	7.3	0.31
المغرب	26	241	160	3	2.5	0.20
الأردن	45	287	43	2	8.7	0.80
الكويت	376	688	491	116	82.9	32.8
لبنان	141	892	345	135	31.8	5.56

المصدر : البنك الدولي ، مصدر سابق ، 1999 - 2000 ، ص 266 ، جدول 19 .

6 - 10 مقياس التدهور البيئي

أعد تقرير التنمية البشرية مجموعة معايير لتحديد مقياس التدهور البيئي ، وتمثل هذه المعايير في نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية والمتجددة ، ونصيب الفرد من المسحوب السنوي للمياه العذبة ، وكمية استهلاك ورق الطباعة ونصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون . ويوضح الجدول (6-11) أن أقل الدول استهلاكاً لمسحوب المياه العذبة هي ، دولة الكويت حيث يحتل نصيب الفرد نحو 307 أمتار مكعبة من المياه العذبة المسحوبة سنوياً للفترة 87-95 . بينما تمثل أعلى المعدلات للمملكة العربية السعودية بقدر 1003 أمتار مكعبة من المياه العذبة للفرد لنفس الفترة . أما فيما يخص استهلاك ورق الطباعة والكتابة فإن نسبته تعتبر مرتفعة في دولة الكويت مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث يتم استهلاك 14.6 طن متري لكل ألف شخص ، وأدنى نسبة لسلطنة عمان بقدر 0.8 طن متري لكل ألف شخص لعام 1996 . أما فيما يخص الملوثات الهوائية فإن معدلاتها مرتفعة في دولة الكويت ، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون حيث قدر بنحو 25.3 طن متري لعام 1996 . وكان أدنى معدل لسلطنة عمان بقدر 6.6 طن متري لنفس الفترة . إضافة إلى هذا الملوث الهوائي هناك ملوثات أخرى تؤدي إلى تلوث الهواء في دولة الكويت ، كملوثات مخلفات المصانع وملوثات ناتجة عن حرق وإصادة استعمال النفايات الصناعية البشرية ، وملوثات طبيعية ناتجة من حبوب القمح والبنجر والبقايا ، هذا بالإضافة إلى ملوثات عوادم السيارات بسبب التكدس السكاني في المنطقة المعمورة⁽¹⁾ .

ومن خلال استعراض معدلات التلوث لدول مجلس التعاون الخليجي اتضح أن دولة الكويت لا تخلو من التلوث البيئي بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية ، كاستنزاف الأرصد البحري وانخفاض درجة التنوع البيولوجي ، بسبب نمو أسواق صادرات الأسماك وخصوصاً الروبيان (الجمبري) ، وبما أن انبعاث التلوث الهوائي وفقدان التنوع الأحيائي الذي يحدث بمعدلات كبيرة وتندرج بالخطر وبالتصحر ، واستنفاد الأرصد السمكية وانتشار الملوثات العضوية الثابتة ، لذلك يتطلب الأمر أن تقوم الحكومة بتحقيق التوازن البيئي كأن تقرر تطبيق معايير التلوث على المناطق التي تقع كلها داخل أراضيها ، إضافة إلى تحديد أوقات صيد الكائنات البحرية وفقاً لمواعيد تكاثرها ، مع إقامة المحميات الطبيعية سواء كانت صحراوية أو بحرية ، بالإضافة إلى عقد الاتفاقات الدولية وحضور المؤتمرات الدولية التي

(1) الكنتري ، عبد الله رمضان ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب المهند ، 1992 ، ص 210 ، الكويت .

تتصدى لمشكلات البيئة العالمية ، والتي يصعب على الحكومة السيطرة عليها كتغير المناخ ومشكلة طبقة الأوزون وغيرها .

جدول (6-11)

دليل التنمية البشرية المرتبط بالتدهور البيئي في دولة الكويت بالمقارنة مع دول مجلس

التعاون الخليجي لعام 1997

الترتيب العالمي	الدولة	نصيب الفرد من الموارد المالية الداخلية والمتجددة (بالمتر المكعب السنووية) 1998	المسحوبات السنوية من المياه العذبة		ورق الطباعة والكتابة المستهلك بالأطنان المترية لكل 1000 شخص 1996	نصيب الفرد من الموارد المائية المكعبة 95-87
			% من	نصيب الفرد		
35	الكويت	11	2690.0	307	14.6	25.3
37	البحرين	-	-	-	13.2	18.6
41	قطر	-	-	-	3.0	52.3
43	الإمارات	64	1405.3	954	19.1	36.3
78	السعودية	119	709.1	1003	4.0	14.2
89	عمان	393	124.2	656	0.8	6.6

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق ، 1999 ، ص 205 ، جدول 18 .

6 - 11 التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل . ومتطلبات الحاضر في المجالات التنموية كثيرة كتوفير التعليم والخدمات الصحية وتوفير فرص العمل وتوفير البيئة المحلية المناسبة ، وتوفير الخدمات الأساسية والسكن وتوفير الرعاية بالطفولة والرعاية الغذائية... الخ . لذلك ينبغي أن تتحسن الأحوال المعيشية للجيل الحالي على حساب الخيارات التي ينبغي أن تكون متاحة للأجيال المقبلة حتى يمكن ضمان استمرارية عملية التنمية .

ومن خلال هذه المفاهيم يفضل انتهاج أسلوب التنمية المستدامة من خلال الكفاح من أجل الارتقاء بنوعية الحياة ، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام ، وتشجيع السياسات الملائمة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها في ظل ظروف العولمة التي جعلت الحدود تتلاشى وأدت إلى إنكماش المكان والزمان ، لذلك ينبغي أن تستفيد الكويت من نظام التجارة الدولية للحد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل ، من خلال مبدأ فتح البلد لرأس المال والتكنولوجيا والخبرة القادمة من الغرب و قبولها ، وتقديم حوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ، ويتضمن ذلك الإعفاءات الضريبية والأجور المنخفضة وتقديم المزيد من الخدمات العامة للمستثمرين الأجانب ، كالنقل والاتصالات والرعاية الصحية ومجموعه من التسهيلات . أي أن الحكومة يجب أن تضمن أكثر الظروف الملائمة لجذب رأس المال ، وهذا سوف يؤدي إلى وجود شركاء دوليين لإدارة التغيرات التي تؤثر في التجارة وفي التدفقات المالية ، والحد من الاتجاه إلى المحلية بتوفير بيئة مستقرة تجعل تنفيذ البرامج الإنمائية أمر ممكن . ويتطلب هذا الاتجاه سلطة قوية قادرة على الحفاظ على مزايا التنافس العالمية ولجعل قوى العولمة داعمة للتقدم البشري والحفاظ على حقوق المستثمرين الغربيين والمحليين في آن واحد .

ولتنوع مصادر الدخل والحفاظ على الثروة النفطية من النضوب ولإيجاد تنمية مستدامة يستلزم الإتجاه نحو التنمية الزراعية والتنمية الصناعية في آن واحد ، من خلال الاستفادة من عصر العولمة في معرفة أحدث التقنيات الزراعية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لإيجاد أفضل الحلول لمشاكل الزراعة ، كالتربة والمناخ ونقص المياه وتطبيقها في دولة الكويت ، إضافة إلى الاطلاع على الدروس المستفادة من تجارب الدول المشابهة لبيئات الكويت ، والتي استطاعت إيجاد تنمية زراعية فعالة وأخذ العبر منها . من خلال استخدام وسائل الاتصالات الحديثة التي استطاعت في الآونة الأخيرة من ربط العالم وجعلته مدينة واحدة .

أما في مجال الصناعة فيفضل اتخاذ سياسة إحلال الواردات Import-Substitution من خلال انتهاج سياسة صناعية متطورة تكون لها جذور عميقة ، الهدف منها صناعات بديلة للصناعات المستوردة والبدائية تكون بالصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، ثم التحول إلى التوسع في الصناعات الثقيلة . وسوف يساعد على نجاح هذه السياسة توفر كثير من عناصر التنمية الصناعية في دولة الكويت كالمواد الخام من المشتقات البترولية وتوفر رأس المال . ويمكن الاستفادة من عصر العولمة في نقل بعض وسائل التكنولوجيا المتقدمة للنهوض بالقطاع الصناعي . وتحتاج دولة الكويت في هذا المضمار إلى النهوض بالموارد البشرية الصناعية

الماهرة وتغير توجهها من الاعتماد على الدولة في توفير الوظائف ، إلى الاتجاه نحو الأعمال المهنية والحرفية في القطاع الصناعي ، ويستلزم ذلك تخصيص الكثير من الامتيازات والحوافز والاستعانة بوسائل الإعلام لإيجاد ثقافة صناعية ، وبث الروح الصناعية في المجتمع من خلال بيان أهمية القطاع الصناعي في تطور البلاد وتقدمها وجعلها في مصاف الدول المتقدمة في المستقبل . ويتم ذلك إذا استطاعت هذه الجهود في تغيير نظرة المجتمع من النظرة الاستهلاكية إلى النظرة الإنتاجية وتحويل المجتمع الكويتي من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج ، ويتم ذلك إذا توفرت الظروف المهنية الملائمة لهذا التوجه ، إضافة إلى تحجيم دور القطاع الحكومي في توفير الوظائف وفتح المجالات أمام العمالة الوطنية في المهن الحرفية والتقنية ، مع إعداد المعاهد والكليات الصناعية التي تنمي الموارد البشرية في مجال الصناعة للنهوض بهذا القطاع ، لأن درجة النمو الصناعي تعتبر من أحد المؤشرات الاقتصادية العامة للتنمية إضافة إلى المؤشرات الأخرى كنمو حجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ودرجة استثمار الموارد الطبيعية .

وفي خضم هذه الاتجاهات التنموية لا يمكن تجاهل البيئة والحفاظ عليها وحمايتها لأنها من أهم أركان التنمية المستدامة فالحفاظ على البيئة يولد الاستقرار للأجيال الحالية والقادمة ، من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة الطبيعية من الاستنزاف ومن التصحر والاضمحلال سواء كانت البيئة البرية أو الساحلية أو البحرية . لأن من أهداف التنمية المستدامة أن تكون لها جذور عميقة في عمليات شاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ومع الظروف المتغيرة لتحقيق الأمن الغذائي وحل مشاكل البيئة والحفاظ على التراث الثقافي للبشرية وحماية البيئة من التدهور .

6 - 12 تقييم الإطار العام لخطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت

للسنوات 1996/95-2000/99

في منتصف الستينيات وتحديداً في عام 1966 قامت الحكومة الكويتية بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها أن تحدد مسار العملية التنموية في البلاد ، فصدرت في نفس العام الخطة الأولى للسنوات 1968/67-1972/71 ثم توالى بعدها الخطط الاقتصادية والاجتماعية حيث صدرت الخطة الثانية للسنوات 1974/73-1978/77 ، ثم الخطة الثالثة 1980/79-1984/83 ، ثم الخطة الرابعة 1986/85-1990/89 ، ثم الخطة الخامسة 1991/90-1995/94 ، إلا أن الغزو العراقي حال دون إتمام هذه الخطة

فاضطرت الحكومة بعد تحرير دولة الكويت من الغزو المدمر عام 1990 إلى إعداد خطة انتقالية للإصلاح للسنوات 1993/92-1995/94 وأخيراً أعدت الحكومة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1996/95-2000/99 .

عند إعداد خطة التنمية الجديدة لدولة الكويت 1996/95-2000/99 تبين أن الإنجازات الملموسة التي حققتها مسيرة الخطط التنموية في دولة الكويت خلال الفترة 1967-1994 ، أي في خلال ثلاثين عاماً تقريباً قد أفرزت العديد من الاختلالات والتي أصبحت تمثل قيوداً على عملية التنمية في الاقتصاد والمجتمع الكويتي وتمثلت هذه الاختلالات في :

- تدنى نسبة المواطنين الكويتيين إلى مجموع السكان وقوة العمل .
- الاعتماد شبه الكامل على قطاع النفط في تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية ،
- اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي .
- شيوع أنماط معينة قامت على استهلاك الثروة والاعتماد على الاستيراد من الخارج.

لذلك حددت الخطة شطين أساسين لقيام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت يتمثلان في تهيئة الظروف الملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد والمجتمع الكويتي ، والثاني تبني إطار لعملية التنمية يقوم على إدراك الواقع الراهن بمسجداته وتغيراته المتوقعة .

وركزت الخطة على أربع قضايا للمعالجة هي ⁽¹⁾ :

- القضايا الاقتصادية .
- قضايا التنمية الإدارية والتوظيف .
- قضايا الرعاية والخدمات الاجتماعية .
- قضايا التنمية البشرية والسكان .

أولاً : القضايا الاقتصادية

عالجت الخطة القضايا الاقتصادية من خلال ثلاثة محاور ، تمثل الأول في تعميق دور القطاع الخاص ومعالجة المحور الثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي أما المحور الثالث فيختص بتعزيز مقومات الأنشطة الاقتصادية .

(1) وزارة التخطيط : نسحه محدثه لمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1996/95-

2000/99 ، الإطار العام 1997 ، ص 47 وما عبقها ، الكويت .

ولتعميق دور القطاع الخاص يتطلب الأمر تقليل حصة مساهمة الحكومة في الشركات المملوكة لها ، أي انتهاز أسلوب الخصخصة في بيع الشركات الحكومية كاملة أو أجزاء منها للقطاع الخاص ، بهدف تعزيز السوق وارتفاع نشاطه ، إضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال القطاعين الخاص والحكومي في توفير المغريات والامتيازات التي من شأنها أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وإمكان استثمارها في دولة الكويت .

أما فيما يخص تحقيق الاستقرار الاقتصادي فتتضمن الخطة بتعزيز فرص الاستثمار في الأنشطة المنتجة وتنشيط سوق الأوراق المالية وتأمين كفاءته والحفاظ على مستويات الأسعار المحلية من الارتفاع . أما تعزيز مقومات الأنشطة الاقتصادية فيتم ذلك من خلال ثلاثة قطاعات ، قطاع النفط والصناعات الثقيلة وقطاع الصناعات التحويلية غير النفطية ، حيث يساهم هذا القطاع بقدر 4% من جملة النشاط الاقتصادي لعام 1995 ، ولإيجاد تنمية في هذا القطاع يستلزم إيجاد الحلول لندرة العمالة الوطنية والمؤهلة للعمل في الصناعة وتوسيع الأسواق للمنتجات الصناعية ، نظراً لضيق الأسواق المحلية بسبب الصغر النسبي للسكان ، إضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في السوق المحلية والخارجية ، وذلك بسبب محدودية الطاقة التكنولوجية والعمالية . والقطاع الثالث الذي ركزت عليه الخطة هو قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ويتطلب ذلك تطوير هذه القطاعات للوصول بها إلى التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية .

ومن خلال أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالقضايا الاقتصادية يمكننا أن نستنتج أن الخطة قامت بالتركيز على الجوانب الصناعية والزراعية لما لها من دور مهم - كما أسلف - في التنمية الاقتصادية في أي بلد في العالم وخصوصاً لبلد كالكويت حيث يتعرض اقتصادها إلى السيطرة الخارجية ومخاطرها ، وذلك من خلال تقلبات أسعار النفط التي ليس للكويت دور فيها أو أي تأثير أو سيطرة ، فإن الاقتصاد باعتماده على مورد واحد هو النفط ، يجعله عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ويخضع لحصص الإنتاج في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك ، وأمام هذا التحدي لابد من تنمية الموارد غير النفطية كالصناعة .

وفى اقتراحات الخطة في تعميق دور القطاع الخاص بالكويت من خلال نظام الخصخصة لابد أن يصاحب هذا النظام حفظ حقوق الموظفين الإدارية والمالية في هذه

القطاعات ، التي سوف تقوم الحكومة ببيعها للقطاع الخاص وسوف يؤدي هذا النظام إلى الكثير من المزايا منها ، زيادة الإنتاجية وتعيد الموظفين العمل في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على الحكومة في إيجاد وظائف .

ويقترح الباحث أن تقوم الدولة بخصخصة بعض قطاعات الخدمات ذات الطابع الخدمي والتجاري كخدمات الكهرباء والمياه والمواصلات ، ومن مزايا الخصخصة أن يقوم القطاع الخاص بدوره المهم في عملية التنمية في البلاد بدلاً من قيام الدولة بهذا الدور الكامل في الوقت الحالي . حيث تقوم الدولة بعمليات التنمية بشتى المجالات التنموية والقطاع الخاص لا يكتفئ إلا بكمية الأرباح ونموها ، مما أدى إلى أن الدولة تتحمل مصروفات كبيرة لتقديم الكثير من الخدمات لجميع القطاعات ، لذلك ينبغي أن تقرر الدولة بعض الضرائب على القطاعات الاقتصادية الخاصة للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

ثانيا : قضايا التنمية الإدارية والتوظيف

تعالج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996/95-2000/99 قضايا التنمية الإدارية والتوظيف من خلال محورين ، المحور الأول هو إيجاد حلول لمشاكل التنمية الإدارية ، أما المحور الثاني فيعالج التكس الوظيفي في القطاع الحكومي . وتمثلت المشاكل الخاصة بالتنمية الإدارية في تضخم الجهاز الوظيفي في القطاع الحكومي حيث قاربت الأجور والمرتبات نحو 65 % من الإيرادات النفطية ، إضافة إلى التشابك في اختصاصات ومسؤوليات الأجهزة الحكومية وضعف أدوات التنسيق وانخفاض مستويات الأداء وتدنّي الإنتاجية للقوى العاملة في وحدات الجهاز الحكومي ، وانعدام التوازن بين دور كل من القطاعين الحكومي والخاص في استيعاب قوة العمل الكويتية ، ويبلغ التكس الوظيفي في القطاع الحكومي نحو 97 % من جملة العاملين بالدولة .

ولتحقيق اقتراحات الخطة يقترح الباحث تكوين جهاز تخطيط للقوى العاملة الذي يقوم بتوزيع القوى العاملة بين القطاعين الحكومي والخاص ، من خلال ملاحظة حاجة كل قطاع وفق مخرجات التعليم ، ويعمل هذا الجهاز على إعداد سياسات تزود بها المعاهد والكليات في الكويت يتم فيها تحديد الأعداد التي يحتاجها كل قطاع عمالي في الكويت ، وتقوم الدولة بإعداد سياسة المشتريات والاحتياجات الخاصة بالقطاع الحكومي للقطاعات التي تقوم بتشغيل الموارد البشرية الوطنية ، وإيقاف الدعم عن مؤسسات القطاع الخاص التي لا تقوم بتشغيل الأيدي

العاملة الوطنية ، وذلك لأن القطاع الحكومي ليس لديه سيطرة على القطاع الخاص إلا من خلال المغريات والامتيازات التي تقدمها الحكومة له . وهذه السياسات سوف تساعد في المستقبل على تقليل نسبة التكدس الوظيفي في القطاع الحكومي ، ومن شأنها أيضا إعادة توازن القوى العاملة في شتى القطاعات في الدولة .

ثالثاً : قضايا الرعاية والخدمة الاجتماعية

تقوم الخطة فيما يتعلق بمعالجة قضايا الرعاية والخدمة الاجتماعية عن طريق أربعة محاور هي :

- التنشئة الاجتماعية - خدمة تنمية المجتمع - خدمة الرعاية السكنية - قضايا البيئة .

حيث تركز التنشئة الاجتماعية على تعزيز دور الأسرة والاهتمام بالبحوث الاجتماعية والتأكيد على دور المرأة الكويتية داخل أسرتها ، والتقليل من الاعتماد على خدم المنازل ومضاعفه العناية بمناهج التربية والثقافة الإسلامية ، وتعميق دور المسجد وتأصيل مفاهيم تجديد الفكر الإسلامي والاهتمام بالمناهج التربوية وإحياء روح الجماعة لدى الأفراد ، مع توظيف القنوات الإعلامية للقيام بهذا الدور و تكثيف الجهود والأجهزة المعنية من أجل تربية الناشئ على حرية الرأي . أما خدمة تنمية المجتمع فتقوم على عدة ركائز هي التأكيد على مبدأ سيادة القانون وتماسك الجبهة الداخلية وترشيد الاستهلاك وإيراز دور جمعيات النفع العام .

أما خدمات الرعاية السكنية فشددت الخطة على اتخاذ الاتجاه نحو الامتداد الرأسي ولتوفير الأراضي والمرافق والخدمات اللازمة للتوسع الأفقي في سياسة الدولة نحو توفير المساكن . أما القضايا البيئية فاعتبرتها الخطة ضرورة للتنمية المستدامة ويتم الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز دور البحث العلمي في حماية البيئة ، وتطوير الجهود الخاصة بالصحة الوقائية وحماية البيئة من خطر التلوث وتكثيف الاهتمام ببرامج التنقيف البيئي من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ، إضافة إلى مواصلة القيام بعمليات الرصد والقياس للتلوث البيئي بين فتره وأخرى ، مع ضرورة قيام الدول بتنسيق العلاقات بالمنظمات الدولية والإقليمية واقتراح الحلول للمشكلات البيئية العالمية .

ومن خلال مقترحات الخطة نستنتج أن الخطة قد أولت اهتمامها بالتنمية الاجتماعية للفرد بالكويت وب توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية السكنية له ، إضافة إلى حماية البيئة من

حوله من التلوث ليستطيع العيش في بيئة نظيفة ، إلا أن الخطة قد أغفلت جانباً مهماً لم تتطرق له وهو توفير الخدمات الصحية والوعي الصحي للسكان ، حيث تعتبر الخدمات الصحية من أهم العوامل التي تقوم عليها التنمية البشرية والاجتماعية .

رابعاً : قضايا التنمية البشرية والمكان

تعالج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996/95-2000/99 قضايا التنمية البشرية والسكان من محورين المحور الأول الارتقاء بكفاءة نظم التعليم والتدريب والمحور الثاني معالجته المشكلة السكانية . وتعالج الخطة المحور الأول عن طريق تطوير برنامج التعليم العام والتعليم النوعي وبرامج تعليم الكبار والتعليم العالي والتدريب والدراسات العليا والبعثات ، أما معالجته المشكلة السكانية فتطورت الخطة إلى تطوير الجهود المتعلقة بتحسين خصائص الموارد البشرية الوطنية ، من حيث العلاقة بقوة العمل ومستويات الكفاءة والتركيب المهني وتأهيل واستيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة الكويتية للإحلال محل العمالة الوافدة في مختلف المواقع وحددت الخطة نسبة الإحلال بنحو 10 % سنوياً . مع تشجيع العمالة الوطنية للعمل الحر وزيادة تدريجية لنسبة المواطنين في مجموع السكان والقوى العاملة وفق خطط مرحلية .

ومن خلال استعراض الملامح الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت للسنوات 1996/95-2000/99 يري الباحث أن الدولة قبل إعداد هذه الخطة لأبد من القيام بإعداد دراسات مسحية شاملة لجميع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة حتى يعي المخططون بأن الخطط التي يقومون بإعدادها قادرة على إيجاد تنمية في البلاد ، وحتى لا تبقى الخطط عديمة الجدوى من الناحية العملية .

خاتمة :

من خلال الدراسة السابقة لأنماط التنمية في الكويت ومن خلال استعراض خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة لدولة الكويت للسنوات 1996/95-2000/99 تم استنتاج جملة من النتائج نوجزها على النحو التالي :

- تنصدر دولة الكويت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس دليل التنمية البشرية لعام 1999 ، وتصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية ، ومن

الأسباب التي جعلت الدول الخليجية لا تنضم إلى مصاف الدول المتقدمة الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي .

- وتتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي لمقياس نوع الجنس وذلك يدل على أن درجة التفاوت في الإنجاز في النشاط الاقتصادي بين الجنسين الإناث والذكور في التعليم وفي العمر المتوقع تفاوت بسيط ، كما تحتل دولة الكويت المرتبة الأولى في مقياس البقاء على قيد الحياة .

- تتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس الملامح الأساسية للصحة ، وهي تحصين الأطفال ضد الأمراض ومعدل الإصابة بالأمراض الوبائية وعدد الأطباء والممرضين ونسبة المعوقين ، وقد لوحظ ارتفاع نسب بعض الأمراض الوبائية كمرض السل ومرض الملاريا في الكويت ، وفي المقابل ترتفع نسبة الأطفال المحصنين تحصيناً كاملاً ضد مرض الحصبة ، وهذا دليل على انتهاز أسلوب التطعيم المبكر للأطفال ضد الأمراض الوبائية وفق مواعيد ثابتة .

- وتصنف دولة الكويت ضمن بلدان التنمية البشرية العالية في مقياس الفجوات بين الجنسين في التعليم في معدلات القراءة والكتابة والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ، كذلك تتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي للإنثا .

- يعتبر معدل النمو السنوي للسكان في الكويت في حدود الثبات النسبي ، إضافة إلى ارتفاع معدل السكان الحضر من مجموع السكان ويعتبر من أعلى المعدلات مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي .

- وتبين التقديرات في دليل التنمية البشرية أن نسبة الإعاقة في دولة الكويت سوف تنخفض ، بالإضافة إلى انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعتبر بذلك من أقل المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي .

- وتوقعت التقديرات في دليل التنمية البشرية أن نسبة السكان البالغين من العمر 65 عاما سوف ترتفع في دولة الكويت بحلول عام 2015 إلى 5.6% .

- تتصدر دولة الكويت بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والأردن ولبنان في وسائل الصحف والتلفزيون والكمبيوتر وشبكة الإنترنت ، وتأتي في المرتبة الثانية في وسائل المذياع والهاتف المحمول وهذا يجعلها على اتصال دائم

لجميع بقاع المعمورة ويمكنها من الاطلاع والاستفادة من التطور الذي يحدث في عولمه هذا الزمان .

- وتعتبر دولة الكويت من أقل دول مجلس التعاون الخليجي في استهلاك مسحوب المياه العذبة بالنسبة لنصيب الفرد بينما ترتفع بها نسبة استهلاك ورق الطباعة والكتابة ، وارتفاع نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون ، وذلك يدل على وجود نوع من التلوث البيئي بها .

- إن كمية الصادرات من الكويت تعادل تقريبا كمية الواردات إليه ، وقد ضاعف كمية صادراتها إنتاجها الكبير للنفط ، وهذا يدل على أن دولة الكويت دولة مستهلكة أكثر منها منتجة ، والمجتمع الكويتي مجتمع مستهلك أكثر منه منتج .

- وقامت خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعدة لدولة الكويت للسنوات 1996/95 - 2000/99 ، بالتركيز على الجوانب الصناعية والزراعية مما لها من دور مهم في التنمية الاقتصادية للحد من سيطرة مورد النفط على الاقتصاد ، مما يجعله عرضه لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وخضوعه لحصص الإنتاج في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك .

- انتهجت الخطة الاقتصادية والاجتماعية نظام الخصخصة لما له من مميزات ، منها زيادة الإنتاجية وتعميد الموظفين على العمل في القطاع الخاص ، وعدم الاعتماد على الحكومة في إيجاد الوظائف .

- لتحقيق التوزيع الأمثل للقوى المتكدسة في القطاع الحكومي والتي تبلغ نحو 97 % من جملة العاملين في الدولة ينبغي أن تقوم الدولة بإنشاء جهاز تخطيط القوى العاملة ، مهمته القيام بتوزيع القوى العاملة بين القطاعات الحكومية والخاصة .

- أولت خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1996/95 - 2000/99 جل اهتمامها بالتنمية الاجتماعية للفرد بالكويت ، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية السكنية ، إضافة إلى التركيز على حماية البيئة من حوله والحفاظ عليها من التلوث .

- لعلاج القضايا التعليمية ينبغي تحديد نوعية مخرجات التعليم وتوجيه الشباب نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية ، للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة ، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي في المجالات العلمية والتكنولوجية والعلوم البيئية .

الفصل السابع

مستقبل التنمية العمرانية في الكويت

محتويات الفصل

تمهيد	1 - 7
التنمية العمرانية	2 - 7
نتائج التنمية العمرانية	1 - 2 - 7
مشاكل التنمية العمرانية	2 - 2 - 7
تقييم التنمية العمرانية	3 - 2 - 7
التنمية البشرية	3 - 7
السكان	1 - 3 - 7
العمل	2 - 3 - 7
السكن	3 - 3 - 7
الخدمات التعليمية	4 - 3 - 7
الخدمات الصحية	5 - 3 - 7
التنمية الاقتصادية	4 - 7
الأسواق التجارية	1 - 4 - 7
الصناعة	2 - 4 - 7
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وحماية البيئة الطبيعية	3 - 4 - 7
التوصيات	5 - 7
خاتمة	

7 - 1 تمهيد

تناولت الدراسة في الفصل الأول التطور التاريخي للعمران في الكويت واستعراض نشأة الكويت وملامح العمران قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشافه . واختص الفصل الثاني بدراسة البناء الديموغرافي للمراكز العمرانية باستعراض الخصائص الديموجرافية والخصائص الاجتماعية والخصائص الاقتصادية ، بالإضافة إلى دراسة المستقبل السكاني في دولة الكويت . وتناول الفصل الثالث التركيب الوظيفي للمراكز العمرانية من خلال استعراض التركيب الوظيفي الحالي للعمران في مركز مدينة الكويت واستعراض التركيب الوظيفي الحالي للعمران للأمتداد الحضري لمدينة الكويت الكبرى . واهتم الفصل الرابع بدراسة التخطيط العمراني في دولة الكويت بعد اكتشاف النفط ودراسة المخططات العمرانية 1952 - 1967 - 1970 - 1977 - 1983 - 1997 . أما الفصل الخامس فقد تناول مشكلات التخطيط العمراني والتنمية من خلال تحليل نتائج الاستبانة الخاصة بمشكلات التخطيط العمراني والتنمية . وتناول الفصل السادس أنماط التنمية العمرانية في الكويت من خلال تحليل تقارير التنمية البشرية ، مع تقييم الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت .

وفي هذا الفصل سوف يتم مناقشة أهم النتائج التي توصل إليها الباحث المتعلقة بالتنمية العمرانية ، والتنمية البشرية ، والتنمية الاقتصادية ، مع إلقاء الضوء على المشاكل التي برزت ، من خلال مجموعة من التوصيات .

7 - 2 التنمية العمرانية

ظهرت الكويت على الخريطة السياسية للجزيرة العربية منذ أربعة قرون تقريباً . ولكنها لم تظهر ككيان مستقل في ظل حاكم واحد إلا في عام 1752 ، عندما تولى زمام الحكم فيها الشيخ صباح بن جابر مؤسس الكويت .

وكانت الكويت محاطة بالأسوار منذ نشأتها ككيان عمراني لحمايتها من الإعتداءات الخارجية ، حالها كحال أغلب المدن العربية الإسلامية القديمة ، حيث تخلل فترة نشأتها ثلاثة أسوار كان آخرها في عام 1919 .

وقد رت مساحة المدينة داخل حدود هذا السور بحوالى 9 كيلومترات مربعة تقريباً ، إلا أن المساحة المبنية داخل السور لم تتجاوز 50% من مساحة المدينة ، أي حوالى 4.5 كيلو مترات مربعة تقريباً خلال الفترة من 1710 إلى 1930 . وكان العمران فى هذه الفترة مجلوراً للساحل لإرتباط السكان بالبحر واعتمادهم عليه كمصدر أساسى للرزق . وتكونت المدينة من ثلاث نطاقات وظيفية أهمها النطاق البحرى لإحتوائه على الميناء والواجهة البحرية ويعتبر هذا النطاق الشريان الحيوى للمدينة ، لوجود الميناء ودوره فى انعاش السوق التجارية من خلال دخول وخروج البضائع ، أما النطاق الثانى فيتكون من ساحة الصفاة وهى مخصصة للأنشطة التجارية ، وتعتبر حلقة وصل وتجمع وتسويق للبضائع التى تحملها القوافل عبر الصحراء ، والبضائع التى تجلبها السفن عبر الميناء ، ويكمل هذين النطاقين نطاق ثالث مخصص للسكن مكون من ثلاثة أحياء رئيسية هى « الشرق والقبلة والوسط ، وبهذا التكوين العمرانى تصبح مدينة الكويت القديمة مثلاً مشابهاً للمدن الإسلامية القديمة .

وبعد مرور نحو عقدين من الزمان أثناء الفترة 1930-1951 امتدت الرقعة المبنية حتى بلغت نحو 80% من مساحة المدينة أى نحو 7.2 كيلو مترات مربعة تقريباً ، لىغطى بذلك معظم أجزاء المدينة داخل أسوارها ، إضافة إلى بروز بعض القرى الخارجية ، مثل قرية الجهراء إلى الغرب من المدينة والقطيف والفحيحيل وأبو خليفة على الساحل فى جنوب المدينة .

وأهم ما يميز هذه المرحلة العمرانية ظهور البلدية ومجلسها المنتخب عام 1931 ، أنظر الملحق رقم (2) وكان من أهداف نشأتها الأولى تطبيق نظام الحسبة الإسلامى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حيث أثرت البلدية تأثيراً كبيراً فى النهوض بالكويت فى شتى المجالات ، العمرانية والصحية والاجتماعية مع رعاية المصالح الخاصة والعامة للمواطنين ، وكانت قراراتها بمثابة توجيه ومراقبة ومتابعة وتنفيذ ، ومن الملامح البارزة تصشقرارات البلدية فى تلك الفترة العمرانية تصنيف الأسواق ، حيث حددت الأسواق المتخصصة حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فظهرت بذلك الأسواق المتخصصة كمسوق السجاد وسوق السلاح وسوق العباءات وسوق الخضار واللحم وغير ذلك . إضافة إلى تشكيل بعض الأحياء كحى المرقاب وحى الصوابر وحى الصالحية وحى الوطيه ، مما ساعد على اتساع العمران داخل المنطقة المحصورة ما بين البحر والسور المحيط بالمدينة .

وقد دلت نتائج الدراسة أن العمران فى الكويت قبل اكتشاف النفط والذي امتد نحو قرنين ونصف من الزمان فى الفترة من 1710 حتى 1951 ، قد تأثر بعدة عوامل كان لها الأثر الواضح فى تشكيله وفى تحديد مكوناته وفى طبيعة العلاقات الوظيفية بين هذه

المكونات . وكان أهم هذه العوامل النمو السكاني ، حيث كان هذا النمو متواضعا ففى تلك الفترة ومتفقا مع النمو العمرانى المصاحب له فى هذه الحقبة الزمنية ، حيث بلغ عدد السكان نحو 160 ألف نسمة بحلول عام 1952 . مما ساعد هذا النمو المتواضع فى عدم اتساع المدينة وكانت المساحة داخل الأسوار تكفى لسد حاجيات السكان ، وظلت المدينة متوقعة داخل أسوارها حتى عام 1957 عندما ازيل هذا السور .

ولايكفنا أن نتجاهل العوامل الأخرى التى ساعدت على عدم اتساع المدينة ويأتى فى مقدمتها الإمكانيات الاقتصادية المتواضعة ، والتى كانت تحد من إمكانيات التطوير فى تلك الفترة ، حيث كانت الموارد المالية التى تحصلها البلدية متواضعة وتأتى فى الغالب من الرسوم على التجارة الخارجية والجمارك ، ومن بعض الرسوم والضرائب على الخدمات المقدمة للسكان . يضاف إلى هذه العوامل عامل الأوضاع السياسية التى كانت تحتم على الدولة أن تحيط المدينة بأسوار لحمايتها من هجمات القبائل ومن أي أخطار خارجية أخرى مما أثر فى تحديد نمو المدينة داخل هذه الأسوار .

وهناك عوامل أخرى ساعدت على تشكيل المدينة فى تلك الحقبة الزمنية كالبينة الطبيعية ، حيث تمثل دورها فى وجود البحر الذى كان يعتبر المصدر الوحيد للرزق للسكان فى دولة الكويت ، مما حدا بالسكان إلى التركز على الساحل وامتداد العمران بمحاذاة . وكان التخطيط العمرانى محليا صرفا فى هذه الفترة حيث لعب ابن البلد دوراً أساسيا ومهما فى نمو المدينة ، واستطاع أن يلبى حاجات السكان والبيئة معاً ، لكونه ملما بالعادات والتقاليد للسكان وكان ملتزما بالشريعة والعرف الإسلامى ، مما ساعده على تقديم الحياة البسيطة التى تقوم على الضروريات بعيداً عن الكماليات ، وفى تصميمات المساكن المتكيفة مع البيئة المحلية وفى تكوين الحارات (الفرجان) والأزقة ، التى تلبى القرية الاجتماعية . إضافة إلى إبراز دور المسجد وجعله نواة الامتداد العمرانى وركيزته الأولى وتوظيفه فى توفير الألفة الاجتماعية بين السكان ، مع تطبيق نظام الحسبة من خلال إنشاء البلدية ومجلسها المنتخب .

ولم يستمر نمو المدينة العمرانى داخل أسوارها مدة طويلة حيث أنتقل هذا النمو نقلة كبيرة بعد اكتشاف النفط ، وتحديداً عن ظهور العائدات النفطية منذ عام 1950 ، حيث قدرت العائدات النفطية فى ذلك العام بحوالى 4.80 ملايين دينار وارتفعت لتصل إلى نحو 100 مليون دينار مع حلول عام 1955 . وصاحب هذه النقطة الاقتصادية مجموعة عوامل كان أهمها زيادة أعداد السكان حيث ارتفع عدد السكان من 160 ألف نسمة عام 1952 إلى نحو 206 ألف نسمة عام 1957 ، إضافة إلى دخول وسائل النقل الحديثة حيث قدرت أعداد السيارات عام

1955 بنحو 120 سيارة ، إضافة إلى ضيق الرقعة الحضرية داخل أسوار المدينة ، لذلك رأت الحكومة الكويتية آنذاك أن تضخ جزءاً من العائدات النفطية في مشروعات للتنمية العمرانية ، لنقل الكويت من مرحلة المدينة المسورة التي تعيش داخل إطار محدد إلى مدينة مفتوحة ذات امتدادات حضرية متسعة تتعدي حدود أسوارها ، ودبت بذلك عمليات التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية .

برزت الخطة الهيكلية الأولى للتنمية العمرانية في عام 1952 على يد خبرات أجنبية وعلى وجه التحديد خبرات إنجليزية . إلا أن هذه الخطة كان ينقصها الدراسات المستقبلية للسكان والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، ويعود السبب إلى حاجة الكويت آنذاك إلى خطة عاجلة لضبط عمليات التنمية العمرانية ، لذلك جاءت الخطة بصورة عاجلة ودون دراسات دقيقة ، مما أدى إلى فقدان أهميتها عندما تجاوز عدد السكان التوقعات غير الدقيقة للخطة ، حيث توقعت الخطة أن السكان سوف يتراوح عددهم ما بين 150-250 ألف نسمة خلال الفترة من 1950 إلى 1970 ، إلا أن السكان قد تجاوزت أعدادهم ذلك حيث قدرت بنحو 231 ألف نسمة عام 1961 . لذلك لم تستمر هذه الخطة سوى بضع سنوات .

وفي خلال ثلث قرن تقريباً ، ارتفع فيها عدد السكان إلى حوالي 1.7 مليون نسمة عام 1985 ، أي أكثر من سبعة أمثال ماكانوا عليه عام 1960 ، وقد مرت دولة الكويت في خمس خطط عمرانية بدأت بالمخطط الهيكلي الأول عام 1952 ، وتلاه مخطط البلدية للتنمية عام 1967 ، ثم المخطط الهيكلي الثاني 1970 ، أعقبه إعادة التطوير الأولى عام 1977 ، ثم إعادة التطوير الثانية عام 1983 . وجميع هذه الخطط تم أعدادها على يد خبرات إنجليزية باستثناء خطة 1967 ، والتي جاءت على هيئة دراسات مجمعة قامت من خلال خبرات كويتية تابعة لإدارة التنظيم في بلدية الكويت .

ولقد تأثر العمران بعد اكتشاف النفط بعدة عوامل كان أهمها ظهور النفط والنمو الاقتصادي الذي ولد النمو السكاني وزيادة أعداد الوافدين ، إضافة إلى العوامل السياسية واتباع سياسة التخطيط الحديث الذي اتبعته الدولة بعد اكتشاف النفط من خلال جلب المخططين الأجانب للقيام بالخطط العمرانية للكويت ، مما أدى إلى سرعة نقل مدينة الكويت القديمة إلى ملاح المدن الغربية الحديثة ، إضافة إلى القرارات السياسية الأخرى التي كانت تحدد الاستخدامات المختلفة للأراضي في الدولة ، وتوجه النمو العمراني وتحدد اتجاهاته ، وكانت القرارات تصدر من مجلس الوزراء والمجلس البلدي .

وبدأت المرحلة الثالثة للعمران في عقد التسعينيات ، والتي تتميز بالتنمية العمرانية الشاملة من خلال أحدث المخططات العمرانية وهو المخطط الثالث عام 1997 والذي كان وليد العدوان الغاشم على الدولة ، ليوافق المرحلة الصعبة التي خلفها الغزو العراقي من دمار شامل لجميع القطاعات والبنى التحتية للدولة ، مما استدعى إعادة هيكلة بعض القطاعات من جديد « وكان من الضروري البدء في مشروع تخطيط شامل لأعمال التطوير بالنظر لما شهدته البلاد من تحول وتغير خاصة في التركيبة السكانية والبنية الاقتصادية . وصدر بذلك المخطط الهيكلي الثالث الجديد عام 1997 ، إلا أنه مازال قيد إقرار المجلس البلدي واللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

7 - 2 - 1 نتائج التنمية العمرانية

لقد مرت دولة الكويت بظروف خاصة لم تمر بها كثير من البلدان ، وهذه الظروف قد جعلت الكويت تتحول من دولة ذات مدينة واحدة يعيش الأغلبية العظمى من سكانها ، في إطار مدينة مسورة لا يتجاوز عدد سكانها عن 160 ألف نسمة ، يشكل الكويتيون منهم النسبة المسيطرة أو بمعنى أدق الفئة المطلقة ، ويعيش هؤلاء السكان على موارد اقتصادية محدودة تمثلت في الأنشطة البحرية من صيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ والبضائع . إلى مدينة ممتدة الأطراف ومتعددة الأنشطة ومختلطة الفئات السكانية ، وكان لابد أن يكون لهذه التلة نتائج متعددة ، وفي هذا الجانب سيتم مناقشة نتائج الخطط العمرانية التي طبقت في الكويت بعد اكتشاف النفط ، في مرحلة التنمية العمرانية الممتدة ما بين 1952-1988 . مع مناقشة أهداف الخطة العمرانية الحديثة لعام 1997 التي أعدت لدولة الكويت في عقد التسعينيات في مرحلة التنمية العمرانية الشاملة .

من أبرز نتائج التخطيط العمراني في المرحلة الممتدة ما بين 1952 - 1988 إنشاء الطرق الدائرية والطرق الأشعاعية ، حيث اعتبرت مدينة الكويت القديمة هي النواة وتم إحاطتها بمجموعة طرق دائرية تصل إلى ستة طرق تصل بينهما طرق اشعاعية ، وقد تم إنشاء هذه الطرق لإقامة امتدادات حضرية ما بين تقاطعات هذه الطرق . وبهذا النسق التخطيطي تكون مدينة الكويت أقرب إلى النمط المسمى بالخطة الأشعاعية ذات الطرق الدائرية Radial Concentric Plan ، حيث تجمع المدينة ما بين الخطة الأشعاعية والخطة الدائرية . ويعود السبب إلى أن المخطط الإنجليزي حاول تخطيط مدينة الكويت لتكون مشابهة لمخطط لندن ، الذي اقترح تقسيم العاصمة لندن وما حولها إلى حلقات دائرية أو طرق

دائرية ، تتحصر فيها نطاقات سكنية واستخدامات حضرية متنوعة . مع الفارق في أن العاصمة لندن تحيط بها الدوائر كاملة ، أما مدينة الكويت فكان البحر عائقاً لإكمال الدوائر ، فأصبحت أنصاف دوائر فقط .

ومن ملامح التخطيط الإنجليزي كذلك إحاطة مدينة الكويت بحزام أخضر Green Belt وترجع فكرة الحزام الأخضر إلى البريطاني ابنزر هوارد Ebenzer Howard من خلال نظرية مدن الحدائق والتي ظهرت عام 1898 .

وفي مجال تخطيط المناطق المستحدثة للسكن تم تطبيق نظام المجاورة الحضرية في مناطق السكن النموذجية في الكويت والذي اقترحه كلارنس بيرى Clarence Perry عام 1929 م ، الذى يقضى بأن تضم المنطقة السكنية نحو 10 آلاف نسمة ، وتحتوى على سلسلة من الوحدات والخدمات الأساسية كالمحلات التجارية المختلفة والخدمات التعليمية والدينية والترفيهية والرياضية إلى جانب التجمعات السكانية .

وأهتم التخطيط العمرانى فى البداية أن تكون الامتدادات الحضرية بمحاذاة الشريط الساحلى نحو الجنوب ونحو الغرب ، ومن خلال هذا التوجه استطاع المخطط أن يطبق نظرية القطاعات Sectors Theory لهومر هويت Homer Hoyt والتي جاءت عام 1939 . حيث خلق قطاعات لأنماط مختلفة من الاستخدامات ، ويتضح ذلك فى خطة 1952 التى خلقت قطاعين ، قطاع يمتد بمحاذاة الساحل يكون مخصصاً للسكن ، وقطاع آخر ممتد نحو الداخل يكون مخصصاً للخدمات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ويوضح ذلك الشكل (1-7) . أما خطط 1970 - 1977 - 1983 فقد استطاعت أن تكمل هذه القطاعات وخلقت قطاعات مختلفة للسكن وقطاعات للصناعة وأخرى للخدمات الصحية والتعليمية وكانت جميع هذه القطاعات تمتد من مركز المدينة وتتجه نحو الجنوب والجنوب الغربي ، ويبين ذلك الشكل (2-7) .

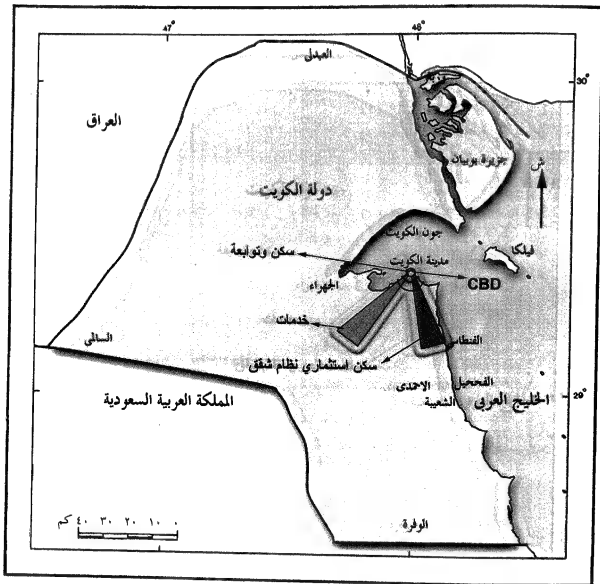
وبهذا النمط التخطيطى استطاعت الخطط أن تخلق من مدينة الكويت منطقة متروبوليتانية ذات امتدادات حضرية متسعة ، مع جعل مركز المدينة نواة المنطقة المتروبوليتانية وخصص للاستخدامات التجارية والإدارية ، التى تخدم الإمتدادات الحضرية أو بمعنى أدق النطاقات الحضرية الممتدة من النواة بشكل رئيسى . ويمكننا أن نطلق على مدينة الكويت بهذه الإمتدادات الحضرية المتسعة مدينة العاصمة أو المتروبولس Metropolis . ومن أبرز ملامح الشخصية المتروبوليتانية لمدينة الكويت عاملان هما ، ارتفاع حجم السكان الذى

تجاوز 1.7 مليون نسمة في عام 1985 والتخطيط الحضري للمدينة ، حيث حددت المخططات الهيكلية قسما خاصا يطلق عليه المخطط الهيكلي لمركز المدينة ، والحد من التزامم في المنطقة المتروبوليتانية اقترحت خطة 1977 إنشاء مدينتين خارج النطاق العمراني القائم في الصبية والخيران ، إضافة إلى اقتراح خطة 1997 بإنشاء مدن جديدة متكاملة غربي مدينة الكويت ، إلا أن هذه الاقتراحات لازالت غير منفذة حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة الضغط والتزامم على المنطقة المعمورة .

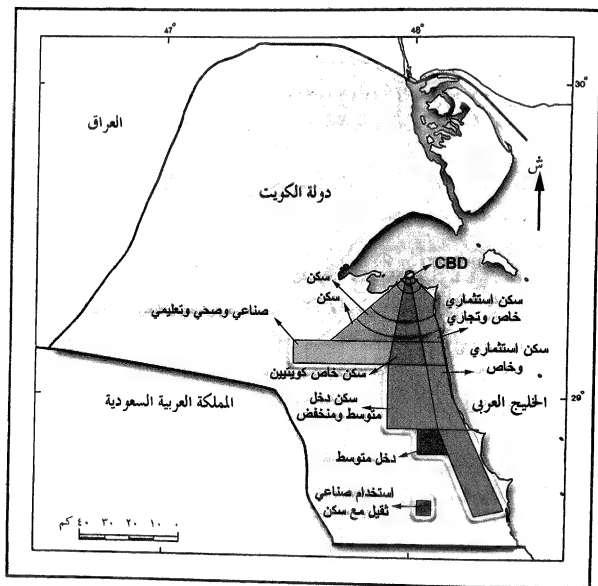
ومن خلال دراستنا للمخطط الهيكلي للفترة (1952-1983) أتضح أن التخطيط في هذه الفترة انتقل تدريجيا من مرحلة ضيقة ، أو ذات مدى محدود في الخمسينيات ثم إلى مرحلة وسط في السبعينيات ، وعلى نطاق أكبر من الامتدادات السابقة ، إلى مرحلة على مستوى الدولة ككل أو على المستوى القومي والشامل أيضا . ويتضح ذلك من خلال الخطط التي تم استعراضها في الدراسة ، حيث كانت خطة 1952 وخطة 1967 محدوتى النطاق ، إضافة إلى أنهما جاءا دون دراسات مستقبلية . ولكن خطة 1970 وما تلاها من خطط قد جاءت بتوقعات مستقبلية من خلال خطة طويلة المدى للسكان والقطاعات المختلفة ، بالإضافة إلى خطة طبيعية قومية ومخطط للمناطق الحضرية ومخطط لمركز المدينة . مما جعل هذه الخطط تكون ذات نطاق أكبر ، وغطت الدولة بالكامل ، ويمكننا أن نطلق عليها الخطط الشاملة .

ومن خلال تتبع سير الخطط الهيكلية التي طبقت في دولة الكويت يمكننا القول بأن دولة الكويت قد طبقت معظم أنواع التخطيط ، كالتخطيط الطبيعي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي . كذلك طبقت الكويت بعض مستويات التخطيط ، كالتخطيط القومي ومن أمثاله التخطيط الشامل والتخطيط الإقليمي كأقليم المدينة . وطبقت الكويت أيضا التخطيط بجميع مستوياته الزمنية ، كالتخطيط طويل الأجل والتخطيط متوسط الأجل والتخطيط قصير الأجل .

كذلك ظهر بالكويت التخطيط الترويحي والإسكاني والبيئي معاً ضمن خطة 1970 ، وقد تمثل ذلك في اقتراح جعل جزيرة فيلكا لتكون قرية سياحية ، وإقامة مدينة ترفيهية في منطقة الدوحة ، إضافة إلى الإهتمام بالشواطئ الساحلية والمطالبة بتطويرها والإهتمام بها والمحافظة على البيئة وحمايتها .



الشكل (7-1) نموذج مستخلص من المخطط الهيكلي الأول (1952) .
 المصدر : فكرة هذه الخريطة مأخوذة من بحث " التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة
 مع نماذج تراكيب المدن " المنيس ، 1994 ، ص 45 . (مع إضافات الباحث في
 امتداد القطاعات على خريطة دولة الكويت) .



الشكل (7-2) نموذج مستخلص من الخطط الهيكلية 1970-1977-1983 .
 المصدر : فكرة هذه الخريطة مأخوذة من بحث " التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة
 مع نماذج تراكيب المدن " المنيس ، مصدر سابق ، 1994 ، ص 52 . (مبع .
 إضافات الباحث في امتداد القطاعات على خريطة دولة الكويت) .

وبعد التدمير الذي أحدثه الغزو العراقي كما أسلف أرتأت الحكومة أن تقوم بإعداد خطة شاملة للنهوض بالكويت في مختلف المجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ، لإكمال مسيرة التنمية التي بدأت منذ عام 1952 . لذلك تم إعداد الخطة العمرانية 1997 لتكمل هذا المشوار التنموي ، إلا أنها مازالت قيد الإقرار النهائي ، وفي هذا الجانب سيتم مناقشة الخطوط العامة لهذه الخطة الجديدة .

لقد استخدم التخطيط العمراني الحديث لدولة الكويت أحدث التقنيات المتطورة عن طريق نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الذي تم أستعراض جوانبه أنفا ، لتسهيل عملية التنفيذ من خلال توفير جميع البيانات اللازمة لجميع القطاعات في الدولة خلال الفترة الزمنية للخطة .

وجاءت الخطة الحديثة لتلبي توجهات الخطط السابقة في ضرورة الإسراع في تنفيذ المدن الجديدة والمدن الريفية في الشمال والجنوب وفي غربي مدينة الكويت ، لما لها من دور في تخفيف الازدحام في النطاق العمراني القائم ، ووضعت اقتراح بتشكيل هيئة عليا لتطوير المدن الجديدة . (وقد تم تشكيل هذه الهيئة في الوقت الحاضر) . ولتشجيع المواطنين للانتقال للمدن الجديدة ينبغي تقليل مساحة الأرض المتاحة للسكن ، في المنطقة الحضرية عن طريق إتخاذ بعض الإجراءات التي تساعد على الاستغلال الأمثل للأرض السكنية في المنطقة المعمورة والتي من شأنها أن تساعد على الانتقال المكثف للسكان إلى المدن الجديدة .

ومن الإجراءات الهامة التي سوف تساعد على انتقال المواطنين إلى المدن الجديدة في غرب مدينة الكويت ، ضرورة البدء بإنشاء البنية التحتية وبعض الأنشطة الترفيهية وبعض الفنادق والشاليهات ، وتنفيذ الجسر الذي يربط مدينة الصبية بمدينة الكويت ، والذي سوف يوفر 65 كيلو متراً تقريبا من المسافة ما بين المدينة الجديدة ومدينة الكويت .

ومن توجهات الخطة التوزيع الأمثل للقطاعات الصناعية والتجارية ، على الرقعة العمرانية لدولة الكويت للحد من الإزدحام والتركيز في النطاق العمراني القائم . وتدلنا هذه المقترحات على أن الخطة الحديثة لدولة الكويت ، تحاول علاج المشاكل التي خلفتها الخطط العمرانية السابقة ، التي كثفت التركيز السكاني حول الساحل وحول مدينة الكويت في نطاق محدود وتركز أغلب القطاعات الصناعية والتجارية في هذا النطاق ، علما بأن الخطط السابقة قد حاولت نقل الكثافة السكانية إلى المدن الجديدة في الصبية والخيران ، إلا أنها في الوقت نفسه

حددت أماكن أخرى للتوسع العمراني داخل النطاق العمراني ، مما ساعد على عدم انتقال السكان إلى هذه المدن ، لتوفر خيارات أفضل في البقاء داخل النطاق العمراني القائم .

وللنهوض بالكويت اقتصاديا طالبت الخطة بضرورة الاسراع في تنفيذ السوق الحرة في ميناء الشويخ ، لما لها من دور في النهوض بالكويت اقتصاديا . وقد جاء هذا الاقتراح في خطة 1983 أي منذ نحو 20 سنة ، وقد تم تنفيذها وافتتاحها في 1999/12/1 .

وفي مجال الحفاظ على الموروثات القديمة أوصت الخطة بضرورة الحفاظ على المباني والمواقع القديمة والتاريخية ، مع أهمية إنشاء أمانة عامة تتألف من الجهات الحكومية المعنية بالمحافظة على هذه المواقع والإشراف عليها . ويرى الباحث أن تتبع هذه الأمانة إلى سلطه عليا في البلاد كمجلس الوزراء ، حتى تكون لها سلطة قوية لاتخاذ القرارات وتستطيع رفع تقارير مباشرة إلى المجلس ، حول التراث الكويتي القديم ومحاولة الحفاظ عليه من الإزالة ومحو الهوية التاريخية للكويت .

7 - 2 - 2 مشاكل التنمية العمرانية

ذكر الدكتور سابا جورج شبر أحد رواد التخطيط في الكويت في فترة الستينيات ، أن التنظيم الشامل السليم ليس مجرد هندسة أو رسوما جميلة وإنما هو علم واسع يشمل دراسات وأبحاث علمية وإحصائية وهندسية واجتماعية وفنية ، وحدد أربعة عوامل لها تأثير مباشر في شكل ومظهر المدينة ، وهي الجغرافية ومعالم الأرض والفلسفة العمرانية والحياة الاجتماعية . فالجغرافيا ومعالم الأرض وتشمل عناصر هامة مثل طبيعة الموقع والوضع المائي ، بالإضافة إلى عناصر المناخ ، أما الفلسفة العمرانية فهي عنصر أدق من العنصرين السابقين الذكر ، لأنها تتصل بالنواحي الاجتماعية والمعنوية والجمالية أكثر مما تتصل بالنواحي الطبيعية الملموسة ، أما عنصر الحياة الاجتماعية فيتناول جميع خصائص ومميزات وعادات سكان هذه البيئة⁽¹⁾ . لذلك فإن التخطيط الشامل لكي يكون ناجحا يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع هذه العناصر الأربع .

لقد تفوقت الكويت على جميع أقطار العالم في ميادين الخدمات الإنسانية والاجتماعية ، ولقد ضربت الكويت مثلاً يحتذى به في مختلف ميادين النشاط بين أقطار العالم العربي ، وبإمكانها أن تضرب المثل في التخطيط المدني العلمي الشامل السليم ، إذا تداركت بعض

(1) شبر ، سابا جورج : علم وتنظيم للندن العربية ، مكتب العلاقات العامة ، بلدية الكويت ، 1963 ، ص 19-20 ، الكويت .

المشاكل التي برزت وحاولت إيجاد أفضل الحلول لها . ومن أبرز المشاكل التي أمكن التوصل إليها من خلال الدراسة تتعلق بأن المخططات العمرانية ساعدت على القضاء على معالم المدينة القديمة ، التي لم يبق منها إلا البوابات الخارجية للسور المحيط بها ، وبعض المساجد القديمة على الساحل ، وقد أدى هذا التغير لهيكل المدينة من تحولها من مدينة عربية ذات طابع إسلامي إلى مدينة حديثة ، خططت لتكون على طراز حديث . واستخدمت الخطط العمرانية لأحداث هذا التغير الجوهري للمدينة خطة الإزالة التامة ، واستخدام التجديد الحضري ومن إقرارات هذه الخطط تركز أغلب الأنشطة الاقتصادية في المدينة وتغير التركيبة السكانية ، حيث أفرغت الخطط مركز المدينة من سكانها الأصليين وعزلتها عن ماضيها وتراثها القديم ، مما ولد بعض المشاكل المعاصرة كالازدحام المروري والتلوث . وأعدت المدينة لتكون النواة الرئيسية للأكشمة الاقتصادية والخدمات الحكومية التي تقدم خدماتها إلى باقي المنطقة الحضرية ، مما ساعد في خلق المنطقة المتروبوليتانية في الكويت ، وحدث ذلك بدءاً من عام 1967 عند بروز الخطة العمرانية لنفس العام ، وأصبحت المنطقة المتروبوليتانية تنمو دون إيجاد البدائل التي تحد من نموها وتضع حداً له .

وأن من الأسباب الأساسية التي أدت إلى تضخم المنطقة الحضرية وتحولها إلى منطقة متروبوليتانية ، عدم الحزم في تطبيق مقترحات الخطط لإنشاء وتنمية مدن جديدة خارج النطاق الحضري ، وأن تكون هذه المدن مكتفية ذاتياً للقضاء على مشاكل الازدحام ومشاكل الإسكان من خلال تخصيص المزيد من الأراضي الجديدة ، وتقليل حدة التلوث في المنطقة القائمة ، ومن المشاكل التي برزت نتيجة عدم الإسراع في تنفيذ المدن الجديدة حاجة السكان للمزيد من الأراضي للسكن مما أدى إلى استخدام مناطق جديدة داخل النطاق العمراني بصورة سريعة ، دون توفير الخدمات والمرافق لها كما حدث في منطقة جنوب السرة وصباح الناصر . ومن مساوئ التخطيط عدم الدقة في التوقعات المستقبلية فعلى سبيل المثال الاعتقاد بأن محطة الصرف الصحي في منطقة العارضية أن يصلها الإمتداد العمراني إلا بعد عام 2000 على وجه التقريب . إلا أن الإمتداد الحضري قد تجاوز هذا الموقع في الثمانينيات من هذا القرن . ومن المفارقات العجيبة أن ينشأ مستشفى قريب من المحطة نفسها وهو مستشفى الفروانية ، وهذا الخطأ دليل على عدم وجود تناسق بين الإدارات المسؤولة عن التخطيط ، إضافة إلى عدم وجود تخطيط شامل وسليم .

ومن المشاكل التي برزت من خلال الدراسة عدم تنفيذ بعض المقترحات التي جاءت بها الخطط ، كاقترح تنفيذ المركز التجاري والإداري في الفنتاس جنوب مدينة الكويت ،

والذى من شأنه أن يخفف من حدة التردد والإزدحام في مركز المدينة . وعدم تنفيذ المدينة الرياضية المتكاملة ، والتي اقترحتها الخطط ، وعدم تنفيذ بعض المراكز الصناعية والتي توقع لها أن تحد من تركيز الأنشطة الصناعية في منطقة الشويخ الصناعية ، التي تقع في وسط النطاق العمراني .

ومن المقترحات التي لم تنفذ إقتراح إنشاء المطار الدولي في جنوب طريق الوفرة إلى الجنوب من مدينة الكويت ، وجاء هذا الإقتراح نتيجة وقوع المطار الحالي في وسط النطاق العمراني ، مما يتسبب في إزعاج المواطنين في المناطق القريبة منه ، إضافة إلى أن نقله سوف يوفر مزيداً من الأراضي التي يمكن استغلالها لأى أغراض تخطيطية أخرى ، كإقامة منتزه أو حديقة عامة تخدم المناطق القريبة منها .

وأن خطط التنمية العمرانية في الكويت تعاني من عدم الإلتزام بالشروط العامة والتوجهات الرئيسية لمقترحات الخطط ، إضافة إلى قصور التوقعات الأساسية للخطط الخاصة بالسكان والعائلة والقطاعات الأخرى ، وعدم السيطرة على الهجرة الخارجية التي تتسبب في إحداث تغيرات في التركيبة السكانية بين فترة وأخرى .

أما فيما يخص أنواع التخطيط ، فقد غاب التخطيط الزراعي الذي يعد ضرورة أمنية يتجه إليها العالم بأسره هذه الأيام ، لتوفير الأمن الغذائي الذي يعتبر ضرورة ملحة في دول العالم الثالث على وجه التحديد ، للحد من الاستيراد والإعتماد على الذات في حالة حدوث أي تغيرات عالمية ، من شأنها أن تمنع الاستيراد لبعض المنتجات والمحاصيل أو تحدث تقلبات في الأسعار .

أما فيما يخص نوعية المخططين الذين يقومون بالتخطيط ، فقد دلت نتائج الدراسة أن عدم نجاح بعض الخطط بالصورة التي رسمت لها ، يعود إلى أن المخططين الأجانب لا يدركون أعماق المشاكل ، كما أن الاستعانة بالأفكار والنماذج الأجنبية دون تكييفها وتحويلها لتلائم الواقع المحلي ، تؤدي نفس النتيجة الحتمية وهي قصور الخطط ، أو ربما إلى فشلها . وقد واجهت بعض هذه الخطط في الكويت هذا المصير بدرجات متفاوتة . لذلك ينبغي أن يضم فريق التخطيط مزيجاً من خبرات كويتية وخبرات أجنبية للوصول إلى نموذج خطة كويتية تلائم الظروف المختلفة للكويت ، وتكون من خلال فريق تخطيطي يحتوي على دائرة واسعة من تخصصات علمية مختلفة . وسوف يؤدي ذلك إلى عدم إتاحة المجال للمخطط الأجنبي أن يقوم بأعداد الخطط منفرداً ، ويستطيع أن يضع موارثته وتصويراته والتي عادةً ما تكون مغايرة لموروثات وعادات المجتمع الكويتي . كما هو حاصل الآن حيث قام المخطط

الأجنبي بنقل مدينة الكويت نقلة حضرية سريعة وجلب معه مشاكل التخطيط المعاصر مثل الإزدحام واستهلاك الأراضي المخصصة للسكن إضافة إلى مشاكل التلوث .

ومن المشاكل التي برزت من خلال متابعة الخطط العمرانية ، تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة الخطط كوزارة التخطيط والبلدية ووزارات الأشغال العامة والكهرباء والماء والصحة والتربية و المواصلات وغيرها . إضافة إلى اللجان والمجالس كاللجنة العليا للمخطط الهيكلي والمجلس الأعلى للتخطيط . فضلا عن عدم وجود تنسيق فعال بين الجهات وعدم قدرة هذه الجهات على ضبط عملية التطور التي حدثت في البلاد ، لذلك ظهر ما يعرف بالخطط المؤقتة والتي غالبا ما تعيق عمل الخطط الأصلية ، ومن افرازات هذه الخطط نذكر تداخل الاستخدامات للأرض والتي باتت واضحة في بعض أجزاء مناطق المدينة لتلبية حاجات السكان المتزايدة . لذلك يقترح الباحث أن يكون التخطيط العمراني في الكويت تحت مظلة وزارة مستقلة كما في كثير من دول العالم ، ويمكن أن نطلق عليها وزارة التنمية العمرانية وتكون مسؤولة عن إعداد الخطط العمرانية والخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها مع الوزارات التي تتبعها الخدمات والمرافق ، على أن تضم هذه الوزارة المقترحة خبرات كويتية في مختلف التخصصات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية العمرانية ، ويمكن الاستعانة ببعض المستشارين والخبراء الأجانب المتخصصون في هذا المجال .

7 - 2 - 3 تقييم التنمية العمرانية

انتقلت الكويت من مرحل العمران الأولى والتي كانت على مستوى ضيق داخل أسوار المدينة حتى عام 1951 ، إلى مرحلة التنمية والتخطيط في المرحلة العمرانية الثانية التي بدأت عام 1952 ، ثم تحولت إلى مرحلة تنمية عمرانية شاملة وموسعة من خلال المخطط العمراني الشامل لعام 1997 .

ومن خلال متابعة مراحل التنمية العمرانية في الكويت أمكن التوصل إلى أن الكويت بدأت تنمو وتزدهر من خلال إتباع سياسة التخطيط العمراني الشامل الذي بدأت ملامحه الأولى تظهر منذ السبعينيات ، وكان هذا التخطيط يمتاز بأنه أقرب إلى المركزية من الناحية الإدارية من خلال جهاز البلدية ووزارة التخطيط والمجلس الأعلى للتخطيط واللجنة العليا للمخطط الهيكلي ، حيث كان القرار حكوميا بالدرجة الأولى وامتاز كذلك القرار التخطيطي بالديمقراطية ، حيث يمر عبر قنوات رقابية وتشريعية كالمجلس البلدي ومجلس الأمة . إلا أنه في الوقت نفسه امتاز بأنه تخطيط لامركزي في جانبه التنفيذي ، حيث تتعدد

الجهات التي تقوم بتنفيذ المخطط من خلال ثلاث قطاعات ، القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع الأهالي .

واتصل التخطيط العمراني بالكويت بالمفاهيم العلمية للتخطيط الطبيعي والتخطيط لاستعمال الأرض ، واتضح ذلك من خلال تطور المدينة وامتدادها الحضري وفقاً لتصورات وتطلعات الخطط العمرانية ، التي شكلت في النهاية مكونات مدينة الكويت وامتداداتها الحضرية .

كما أن تطور أجهزة التخطيط العمراني في الكويت من مستوى المجالس أو اللجان المتواضعة ، إلى مرحلة الوزارة والمجالس العليا التنفيذية يدل دلالة قاطعة على أن التخطيط العمراني أصبح يشكل جزءاً لا يتجزأ من اهتمام الحكومة في الكويت ، وبما يتفق وتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي باتت واضحة من خلال تنفيذ مجموعة من الخطط الشاملة في البلاد .

وقد ساعدت الخطط العمرانية لنمو المدينة على استمرار المركز المتروبوليتاني بالنمو والتوسع ، نتيجة المزايا المرتبطة بمثل هذا الحجم ، فإن التطور التكنولوجي في الحياة كشبكة الطرق المتطورة وأنظمة النقل المتقدمة ، يمكن أن تزدهر فقط في المراكز الكبيرة وتهمل المراكز الأخرى ، ومع هذا فإن النمو للامحدود للمراكز المتروبوليتانية يقود إلى الكثير من السلبيات ، كما أسلف ، كالكثافة السكانية التي تتعدى القدرة على احتمالها والاختناق المروري والتلوث بشتى أنواعه والأوضاع الاجتماعية المتردية ، وتداعى المساكن ، إضافة إلى العجز الإداري والمالي على الإصلاح والسيطرة على النمو .

وأن من أهم العوائق التي تقف حائلاً أمام تنفيذ مقترحات الخطط في إنشاء وتنمية مدن جديدة تكون في القرار الحكومي الذي باستطاعته أن يقوم باتخاذ الإجراءات والتدابير في عدم إنشاء أي مشاريع إسكانية في المنطقة الحضرية ، في مقابل إنشاء وتنمية مشروعات في المدن الجديدة ، والتي سوف تشجع المواطنين للانتقال إلى المدن الجديدة ، يضاف إلى ذلك رغبة الأهالي في البقاء في المنطقة الحضرية ، التي توفر لهم الكثير من المزايا ، على الرغم من ارتفاع أسعار الأراضي في المنطقة الحضرية ، ويعود السبب إلى سيطرة قطاع الأراضي عليها ، وعدم وجود بدائل أخرى غير هذا النطاق المزدحم بالسكان . ومن المزايا

التي من شأنها أن تدفع بالمواطنين إلى الانتقال إلى المدن الجديدة ، يقترح الباحث مجموعة منها وهي :

- تخصيص مساحات أكبر نسبياً للأرض في المدن الجديدة ، بدلاً من 400 متر مربع في المنطقة الحضرية إلى 600-750 متراً مربعاً .
- زيادة القرض الإسكاني للراغبين في الانتقال للمدن الجديدة ، بدلا من 70 ألف دينار في المنطقة الحضرية إلى 90-100 ألف دينار .
- السماح بالزيادة في نسب البناء في مساكن المدن الجديدة في مقابل تقليص نسب البناء في المنطقة المعمورة .
- توفير جميع الخدمات الاجتماعية والأنشطة الترفيهية بأسعار رمزية لسكان المدن الجديدة .
- الأولوية في الحصول على مسكن أو قطعه أرض من الحكومة للراغبين في الانتقال للمدن الجديدة .

وكما توقعت الخطط العمرانية أنه سيحدث مزيداً من الضغط على المنطقة الحضرية القائمة خلال الفترة القادمة والتي سوف يصل عدد السكان بها إلى نحو أربعة ملايين نسمة ، يتوقع أن يكون الفائض منهم عن المنطقة الحضرية نحو 1.5 مليون نسمة ، ومع زيادة الضغط عليها تزداد حدة المشاكل ، وتصبح المنطقة المترابولية في هذه الحالة مكتظ بالسكان والأنشطة بدرجة لا تطاق . لذلك لابد من الإسراع في تنفيذ المدن الجديدة للوصول إلى التوازن الإقليمي للانتشار الحضري ، الذي سوف يؤدي إلى تقليل الإزدحام والتخفيف من التركيز في المناطق القائمة دون غيرها ، إضافة إلى توفير تنمية مدن ذاتية الإعتماد مما يولد نمواً اقتصادياً لمختلف القطاعات واتساع الأسواق التجارية وتوازن الانتشار الحضري على رقعة دولة الكويت .

ويقترح الباحث مجموعة خيارات للتوسع في إقامة وتنمية مدن جديدة غير منطقتي الصبية والخيران التي اقترحتها خطة 1977 ، والتي يمكن أن يصبحها منطقتين سياحيتين في المستقبل ، إضافة إلى جزيرتي بويان وفيلكا لتوفر الواجهات البحرية الجذابة واعتدال المناخ . أما المدن المقترحة للسكن فهي في أم العيش في شمال البلاد وفي الأطراف في غربى البلاد وفي الزور في جنوب البلاد ، حيث تتوفر طرق النقل ولخلوها من العوائق الطبيعية التي تحول دون التوسع . فضلا عن إمكانية التوسع في إنشاء مدن زراعية لتحقيق الأمن الغذائى في

الوفرة ومركز القرينيص جنوباً وفي العبدلي شمالاً وفي الشقيا غرباً ، حيث تتوفر المياه الجوفية والأراضي الصالحة للزراعة . ويوضح ذلك الشكل (3-7) .

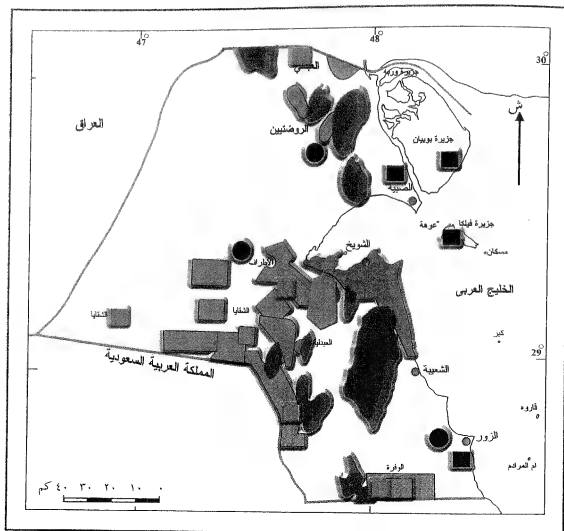
وإذا تم البدء في تأسيس هذه المدن في الفترة القادمة على مراحل زمنية متتالية ، فإن ذلك سوف يقود الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي والانتشار العمراني المتوازن ، ويوفر كذلك القطاع الزراعي الذي يلبي حاجة الكويت من الأمن الغذائي في المستقبل ، مع إمكانية خلق تنمية سياحية تساهم مساهمة فعالة في المستقبل بتنمية وتنويع الموارد الاقتصادية في البلاد .

لذلك يستلزم أن تقوم الدولة بتبني التخطيط الشامل الذي يغطي البلاد بالكامل ، والذي يخلق تنمية عمرانية على نطاق واسع على أرض الكويت ، ولقيام بمثل هذه الخطوة يجب أن يلم المخطط بأنواع التخطيط وأنماطه وأزمته حتى يتم توفير التنمية المطلوبة ، ومن خلال فرض ضوابط صارمة لتطبيق الخطط والالتزام بها ، ويتكاتف جميع أجهزة الدولة والمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص للرقى بالكويت ، والوصول إلى التخطيط السليم الذي يلبي جميع تطلعات السكان مستقبلاً .

7 - 3 التنمية البشرية

كانت النظرة للتنمية أساساً نظرة اقتصادية ومن ثم كان النمو الاقتصادي هو المحور الأساسي للتخطيط التنموي ، أما الآن فقد اتسعت النظرة للتنمية لتصبح ذلك الشكل المركب من العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية ، إلى جانب العوامل الاقتصادية ونتيجة لذلك أصبح التخطيط التنموي عملية مركبة حيث تحتوى على أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية ، وكل قطاع من هذه القطاعات يقوم على مجموعة من الركائز ، فالتنمية الاجتماعية تقوم على ركائز هي ، الاهتمام بالإنسان ونشأته بالدرجة الأولى ، والاهتمام بالتعليم والثقافة والاهتمام بالخدمات الصحية ، والاهتمام بتوفير المساكن الملائمة ، والاهتمام بتوفير الأعمال والوظائف المناسبة والأمن النفسي .

ومن هذه الأسس تمت دراسة الخطط العمرانية لمعرفة مدى ماحققته لتوفير هذه الأسس للمجتمع الكويتي بشكل سليم ومناسب ، إضافة إلى عدم تجاهل دور الخطط الخمسية التي أعدتها الدولة من خلال وزارة التخطيط لتكمل جوانب التنمية البشرية والاقتصادية مع اقتراحات الخطط العمرانية . حيث أعدت للكويت ست خطط خاصة بالتنمية الاقتصادية



المواقع المقترحة	القيود
مناطق زراعية	مناطق زراعية
مدن سكنية	مياة جوفية
مدن سياحية	حقول بترولية
	مناطق سكنية
	محطات التقطير

الشكل (3-7) المواقع المقترحة للإمدادات العمرانية والقيود الطبيعية .
المصدر : من تصميم الباحث .

والاجتماعية⁽¹⁾ . إلا أن المناقشة سوف تنحصر في مجال الدراسة وهي دور التنمية العمرانية في النهوض بالتنمية الاجتماعية . وسوف يتم مناقشة نتائج الدراسة لركائز التنمية البشرية المتمثلة في السكان والعمل والسكن والخدمات التعليمية والخدمات الصحية ، مع استعراض أهم المشاكل التي برزت من خلال الدراسة .

7 - 3 - 1 السكان

تصنف دولة الكويت ضمن البلدان ذات التنمية البشرية العالية من خلال ارتفاع معدل امد الحياة ، وارتفاع معدل التحصيل العلمي ، وارتفاع مستوى الدخل للفرد من الناتج القومي ، إلا أنها لاتصنف ضمن بلدان العالم المتقدم لضالة الموارد الاقتصادية والتي تحد من ارتفاع معايير التنمية البشرية وتطورها ، فهي بذلك تحمل مظاهر العالم المتقدم من جهة وملامح العالم النامي من جهة أخرى ، لذلك ينبغي تنويع المصادر الاقتصادية وتحول الاعتماد من مصدر وحيد معرض للنضوب إلى مصادر اقتصادية دائمة كالصناعة والزراعة والاستثمارات التجارية الأخرى .

وتعاني دولة الكويت كغيرها من المجتمعات النفطية التي دبت بها عمليات التنمية الاقتصادية بصورة سريعة بعد اكتشاف الثروة النفطية ، من وجود فجوة كبيرة بين السكان الوطنيين والسكان الوافدين . وتكمن المشكلة السكانية في الكويت في انخفاض نسبة السكان الكويتيين في مقابل زيادة نسبة السكان غير الكويتيين ، الذي بلغت نسبتهم نحو 60% من إجمالي السكان عام 1995 ، إضافة إلى أن هناك زيادة في الطلب على الجنسيات غير العربية والتي أصبحت تمثل نحو 42% في مقابل 24% للجاليات العربية .

ولقد حاولت الدولة إيجاد تنمية عمرانية لتلبى حاجات السكان ، وقامت بإعداد المخططات العمرانية ، إلا أن أغلب هذه المخططات كانت تأتي بتنبؤات سكانية غير دقيقة مما يؤدي في النهاية إلى عدم قدرة التنمية العمرانية ، على تلبية متطلبات الزيادة السكانية السريعة ، وأدى ذلك إلى تعدد الخطط التي جاءت نتيجة للتغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والقطاعات الأخرى .

(1) هذه الخطط الخمسية هي : (67/71-68/72) (73/74-77/78) (79/80-83/84) (85/86-89/90)

(90/91-94/95) (95/96-99/2000) .

وبما أن رأس المال البشري يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تقف حائلاً أمام عمليات التنمية ، لذلك يجب الإهتمام بهذا العنصر المهم وتنميته ، من خلال تعديل وتجانس التركيبة السكانية نحو زيادة نمو السكان الكويتيين في مقابل الحد من نمو الزيادة السكانية لغير الكويتيين الوافدين . ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الخدمات الصحية بمستوى جيد والاهتمام بالرعاية الصحية للمواليد ، وتوفير المساكن الملائمة بصورة متوازنة مع الزيادة السكانية للكويتيين ، بتقليص فترة الانتظار للمتقدمين للحصول على مساكن . إضافة إلى تشجيع حالات الزواج المبكر بتقديم كافة التسهيلات ، والتي يمكن أن تتم برفع قيمة قرض الزواج المقدم من الحكومة ، من أربعة آلاف دينار إلى خمسة آلاف دينار ، وتوفير الرعاية السكنية من خلال رفع قيمة بدل الإيجار من 100 دينار إلى 200 دينار كويتي .

وبإمكان الدولة أن تقوم بتجنيس بعض فئات (البدون) ممن تنطبق عليهم شروط المواطنة في الكويت ، للموهلين وذوى الخبرة الذين يمكن الإستفادة منهم في العمل بالمشاريع التنموية في البلاد وينبغي ان يكون هناك حسم في حل هذه المشكلة من خلال منح الجنسية للمستحقين وإبعاد ما تبقى إلى خارج البلاد ممن لا تنطبق عليهم شروط منح الجنسية الكويتية .

وفي مقابل ذلك ينبغي تحديد حجم العمالة الوافدة وفق الاحتياجات العملية ، والحد من العمالة الهامشية ، ومحاربة تجار الإقامات الذين يقومون بفتح المجال للعمالة الوافدة للدخول إلى البلاد نظير مبالغ مالية ، ومن ثم تركهم دون أعمال في الكويت ، مما يؤدي إلى رفع نسبة السكان غير الكويتيين في مقابل السكان الكويتيين . وبالإمكان القيام بمنح الجنسية سنوياً لـ 5000 شخص من المتميزين من العالم العربي ، كما تفعل ذلك بعض الدول الأوروبية وذلك سوف يكون مكسب للكويت في زيادة اعداد السكان الكويتيين لأن المستقبل في حاجة للعقول المفتوحة القادرة على العمل والإنتاج ، مع وقف سريان الهجرة الاسيوية لأنها مدمرة للثقافة والعادات الكويتية .

وينبغي أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وهي المسؤولة عن منح تصاريح العمل بالكويت للمؤسسات في القطاعات المختلفة للدولة ، بدراسة حجم المؤسسات المالية والإدارية وتحديد طبيعة عملها ، لتحديد حجم العمالة اللازمة لها ، مع تكوين جهاز تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، يقوم بمتابعة المؤسسات في القطاعات المختلفة على فترات متفاوتة للاطلاع على طبيعة أعمال هذه المؤسسات ، ومدى التغير الذي يحدث في

أعمالها ، وسوف تساعد هذه الإجراءات على الحد من قضية تجار الإقامة المنتشرة في طبيعة أعمال بعض المؤسسات خاصة الصغير منها في دولة الكويت .

ويقترح الباحث بعض المعايير التي من شأنها أن تحد من نمو الزيادة السكانية لغير الكويتيين ، عن طريق رفع الأجر للذين يرغبون في اصطحاب عائلاتهم . مع تقليص حجم العمالة العادية والهامشية التي يمكن الاستغناء عنها ، من خلال الاستعانة بالطرق الآلية في المشاريع الاقتصادية بدلاً من العمل اليدوي . ولتقليص أعداد الجاليات غير العربية يمكن إلزام الشركات والمؤسسات ، بأن تكون نسبة العمالة العربية من إجمالي العمالة لديهم في حدود 60-70% كشرط أساسي لعمل الشركة أو المؤسسة . ولتقليص نسبة العمالة المنزلية يستلزم وضع ضوابط استخدامهم ، عن طريق فرض رسوم على أعداد الخدم التي تزيد عن حاجة الأسرة مع وضع شروط خاصة بمعرفة اللغة العربية قبل منح تصاريح الدخول للخدم .

7 - 3 - 2 العمل

التنمية الاجتماعية لازمة للتنمية الاقتصادية فهي ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها واستمرارها . إن الجانب المهني في الكويت يحتاج إلى وقفة تأمل وإعادة نظر ، لمحاولة إلقاء الضوء على أوجه الخلل والقصور ، ومحاولة إيجاد أفضل الوسائل التي من شأنها أن تصلح الخلل الموجود به .

ولقد أبرزت نتائج الدراسة أن قوة العمل للسكان الكويتيين تتركز في الخدمات الحكومية بشكل أساسي ، بنسبة 85% من إجمالي السكان الكويتيين في هذا القطاع . ويعتبر الكويتيون الوظائف الحكومية وسيلة من وسائل توزيع الدخل القومي للمواطنين ، ويعتقدون أنها حق مكتسب لهم . ومن أبرز نتائج هذا الإعتقاد تركّزهم في هذا القطاع ويزور ما يعرف بالبطالة المقنعة ، وهي أخطر أنواع البطالة الأخرى التي يمكن ملاحظتها والقضاء عليها كالبطالة الظاهرة ، والبطالة الموسمية . وقد تضخم الجهاز الوظيفي للقطاع الحكومي ، حيث قاربت الأجور والمرتبات نحو 65% من جملة إيرادات القطاع النفطي⁽¹⁾ . وهذا ما يرهق كاهل الحكومة في ظل ضائلة إيرادات القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويعطينا ذلك مؤشراً أن الخدمات الحكومية تستحوذ على أغلب مدخلات الدولة .

(1) وزارة التخطيط : نسخة مستحدثة لمشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (96/95 -

2000/99) ، مصدر سابق ص 36 .

وقد دلت نتائج الدراسة أن قوة العمل غير الكويتية تمثل نحو خمسة أضعاف قوة العمل الكويتية عام 1997 ، إلا أن أغلب هذه العمالة تتركز في الأعمال والمهن الحرفية والمهنية . ويعود السبب إلى أن العمالة الكويتية تتوفر لها بدائل أخرى ، من خلال أعمال مريحة وغير شاقة وذات مردود مادي أفضل في القطاع الحكومي . إضافة إلى النظرة المتدنية لهذه الأعمال وترفع المجتمع الكويتي عن القيام بهذه المهن . وقد ساعدت مجموعة من العوامل على ارتفاع نسبة قوة العمل للسكان غير الكويتيين وهي :

- توفر وسائل الرفاه الاجتماعي أدى إلى سيادة النمط الاستهلاكي في الكويت ، وبروز الاتجاه الإنمائي الذي أفرز الإعتماد على العمالة الوافدة وتحول مجتمع السكان الكويتي من مجتمع منتج قبل اكتشاف النفط إلى مجتمع مستهلك بعد اكتشاف النفط .
- نظام التأمينات الاجتماعية الذي وفر نظام التقاعد المبكر ، بإحتوائه على مجموعة من الإمتيازات المشجعة التي تحفز الموظفين للخروج بالتقاعد مبكراً دون أن تتأثر الرواتب بشكل كبير بعد التقاعد .
- التوسع في فرص التعليم الجامعي أدى إلى تزايد الإقبال على التحصيل العلمي ، الأمر الذي حجب جانباً من الموارد البشرية الكويتية عن ممارسة العمل ، مع زيادة التركيز على الكليات النظرية .
- عزوف كثير من المواطنين عن الأعمال المهنية ، واتجاههم إلى الأعمال في القطاع الحكومي لتوفر الكثير من الإمتيازات .

وللأستفادة الكاملة من العمالة الوطنية ينبغي القضاء على البطالة المقنعة في الوزارات ومؤسسات الدولة ، بإعادة توزيعها في شتى قطاعات الدولة من خلال وضع سياسات تحدد هيكله قطاع العماله في الوزارات الحكومية وتوزيع العماله بين الوزارات وفق حاجة كل وزارة ، والاستفادة من الخلفيه العلمية والعملية لها ، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ العقاب والثواب بشكل حازم للحد من تكسب الموظفين الذين لا يقومون بأي أعمال ، مع محاولة الإرتقاء بخصائص السكان الكويتيين وتطويرهم ، والارتقاء هنا ارتقاء نوعي وليس كمي ليعادل انتاج الفرد الكويتي انتاج الفرد غير كويتي عشرة أمثال ، وتكون لديه قدرة على الإبتكار والعمل والتطوير للخروج من عقده الحجم الصغير للسكان . ويتم ذلك من خلال التأهل والتدريب والمتابعة المستمرة للعماله في شتى القطاعات ، مع توفير كل الإمتيازات والمغريات له . مع ضرورة انتهاز الدولة سياسة الخصخصة لبعض قطاعات الخدمات والتي لها طابع تجاري

كخدمات الكهرباء والماء والمواصلات وغيرها ، وبالإمكان تحويل جزء من العمالة في القطاع الحكومي إلى بعض المؤسسات التي تملكها الدولة لتطوير العمل بها ، والحد من التكدس الوظيفي في قطاعات الوزارات الحكومية مع وضع ضوابط للتعيين فيها وفق الاحتياجات الفعلية ، لتحويل الكثير من العمالة إلى القطاعات المهنية والحرفية الأخرى ، مع توفير دعم لهذه القطاعات من قبل الحكومة ، ومنح الحوافز والامتيازات المالية للعاملين بهذه القطاعات . إضافة إلى ضرورة الإهتمام بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتطوير مناهجها ، لأنها تعتبر أفضل الجهات التي تقدم لسوق العمالة الفنية والمهنية .

ينبغي أن يتم التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التوظيف والتعليم والتدريب وربط البرامج التعليمية بالاحتياجات من العمالة ، مع تنويع برامج التدريب المهني وزيادة أعداد المقبولين في هذا المجال ، مع خفض نسبة القبول في المعاهد والكليات الفنية لتقبل الحاصلين على الثانويه العامة للنسب المئوية 60% - 65% في مقابل رفع نسب القبول في الكليات الأدبية والنظرية إلى 80% - 90% . إضافة إلى تقديم الحوافز المالية للطلبة في هذه المعاهد والكليات الفنية ، واستخدام أجهزة الدولة الإعلامية للقيام بعمليات التوعية لبيان أهمية المهن الفنية في عمليات التنمية في البلاد ، كونها تمثل ثروة بشرية هامة في النهضة الاقتصادية لمحاولة تغيير النظرة الاجتماعية لهذه الأعمال ، مع تقديم المزيد من الحوافز والامتيازات والترقي للعاملين بهذه المهن .

أما في جانب القطاع الحكومي ، فينبغي تنسيق البرامج التدريبية بين الجهات المختلفة مع تعديل العلاقات التعاقدية على أساس مبدأ ربط الأجر بمستوى الإنتاج ، مع إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للدولة للحد من تضخم الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية ، وعدم السماح بالانتشار والتوسع في العمالة الحكومية ، وخصوصا المهن التي يمكن الاستغناء عنها كالمهن الخدمية والكتابية .

وفي جانب مساهمة المرأة الكويتية في العمل ، ينبغي وضع ضوابط معينة لعمل المرأة ، منها ، أن يتناسب مع طبيعتها ، وأن تكون أقدر من الرجال فيه كالحقل الطبي ، والحقل التعليمي ، وحقل الرعاية الاجتماعية ، ومجالات البحث العلمي ، وأن لا يتعارض مع حاجة أسرتها وأبنائها ، ومراعاة الضوابط الشرعية حتى لا تكون المحصلة النهائية إهمال تربية الأبناء .

ويقترح الباحث للارتقاء بالجهاز الحكومي أن يتم إنشاء جهاز مركزي يقوم بتخطيط القوى العاملة ، ويقوم هذا الجهاز باستخدام التقنيات الحديثة لتوفير المعلومات عن جميع احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية ، وربطها مع برامج التعيين والتعاقد ، وربط ذلك بسياسات القبول في الكليات والمعاهد لتحديد نوعية المخرجات التي يتطلبها السوق العمالية في الكويت . مع قيام هذا الجهاز بمتابعة أعمال الجهات الحكومية وتقييمها وفق الخدمات المقدمة للمواطنين ، وإعداد البرامج والدورات التي تساعد على تطوير مهارات الموظفين وتحفزهم على العمل .

7 - 3 - 3 السكن

يعتبر المسكن من أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية والتي توفر الاستقرار والاحساس بالأمان ، ولكي تقوم الدولة بتوفير هذا الجانب الهام للسكان قامت باستدعاء الشركات الأجنبية التي أعدت الخطط العمرانية ، وجاءت بموروثاتها الغربية التي طبقتها على المساكن في الكويت ، وبرز بذلك مسكن وطراز غربي حل محل المسكن العربي الإسلامي القديم ، الذي كان سائداً حتى الخمسينيات من القرن العشرين ، والذي جاء غير ملائم للبيئة الطبيعية والاجتماعية في الكويت . وكان على البلدية أن تلتفت إلى هذا الجانب وتحاول دراسة فن العمارة العربي القديم وأخذ ما يصلح منه ويوائم العصر الحديث ، بدلا من نقل وتقليد الهندسة الغربية المعاصرة دون دراسة أو دراية لمدى ملائمتها للبيئة المحلية في الكويت ، مع ضرورة فرض ضوابط بيئية واجتماعية من البلدية بقوة القانون عند ترخيص البناء للمساكن في الكويت لاجاد نوع من الموائمة بين المساكن والبيئة المحلية في دولة الكويت .

وينبغي في ظل الظروف الراهنة للمنطقة الحضرية التي أصبحت مكتظة بالسكان أن تفكر الحكومة في إنشاء المساكن الجماعية ، التي تحتوي على مجموعة من الأسر في عمارة واحدة مقسمة إلى عدة أقسام (شقق) ، كأن توفر شقة سكنية مكونة من دورين لكل أسرة كويتية بدلا من فيلا على أرض مستقلة ، والتحول إلى الاتجاه الراسي بدلا من الاتجاه الأفقي الذي يسود الامتداد الحضري ، والذي يتطلب توفير خدمات للبنية الأساسية للمناطق الحضرية ، للحفاظ على الحيز الحضري الذي استنزف الكثير من أراضيه ، مع ضرورة الإسراع في إنشاء المدن الجديدة ، وتخصيص المزيد من الأراضي ، التي ستساعد في خفض أسعار الأراضي والمساكن لتصبح في متناول الجميع .

ولحماية التراث المعماري لدولة الكويت ينبغي أن يتم الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة التي تتميز بالأصالة الفنية المعمارية العربية الإسلامية وإعادة ترميمها « من خلال تشكيل هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء الكويتي » ، تعنى بأمور التراث الكويتي لتكون قادرة على إصدار القوانين التي تلزم الحفاظ على هذا التراث ، وعدم إزالته ، منع ضرورة إعادة إسكان الكويتيين إلى مركز مدينة الكويت القديمة التي هجرها أهلها ، حتى لا تصبح مجرد مدينة تجارية مكونة من خليط سكاني غير وطني .

7 - 3 - 4 الخدمات التعليمية

إن تنمية الموارد البشرية بصورة فعالة مثلها في ذلك مثل تنمية الموارد الاقتصادية ، بل أن تنمية الموارد البشرية هي الأساس ، الذي يولد تنمية اقتصادية في أي قطر ، ولتحقيق تنمية متسارعة ومستدامة يجب الإنفاق إلى هذا الجانب البشري ومحاولة النهوض به . فالتنمية البشرية معنية بجانبين متكاملين الأول منها يشمل تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة ، والثاني هو الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة في مجالات العمل وفي مجالات اتخاذ القرار . وتنمية الثروة البشرية تتطلب من كل مجتمع أن يستثمر مجالات التعليم والصحة والمستوى الاجتماعي للسكان ، لما لها من دور متزايد الأهمية في تحقيق النجاح الاقتصادي .

وقد دلت نتائج الدراسة على أن دولة الكويت استطاعت من خلال استراتيجيات التعليم أن تحد من نسبة الأمية وذلك بإصدار قانون يلزم السكان بتعليم أبنائهم في المراحل الابتدائية والمتوسطة ، وينظم برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية . واستطاعت الدولة عبر خططها التنموية أن تقوم بإنشاء الكثير من المدارس في جميع المناطق السكنية حسب حاجة السكان ، في جميع مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ، ويتضح إهتمام الدولة بهذا الأمر باحتواء الخطط العمرانية على جانب خاص بتنمية المرافق التعليمية ، عن طريق تقدير احتياجات المراحل التخطيطية المستقبلية لمثل هذه المرافق ، يكون متماشيا مع مراحل التنمية في البلاد ، وقد راعت الخطط العمرانية في كثير من جوانبها ، توزيع المدارس بشكل مناسب داخل المناطق السكنية .

ودلت نتائج الدراسة أيضا على أن الكويت بحاجة إلى جامعه أخرى ، لاستيعاب الطلاب المتقدمين ، لعدم قدرة جامعة الكويت وحدها على استيعاب جميع الطلاب ويقترح الباحث أن تكون الجامعة الجديدة في إحدى المدن الجديدة المقترحة في الشمال أو الجنوب لجذب التجمعات الحضرية والخدمات وغيرها . مع ضرورة التركيز عند إنشاء هذه الجامعة

على الجانب المهني والتطبيقي لحاجه البلاد لهذه التخصصات فى مجالات التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى ضرورة وجود معاهد تدريبية تكون مهمتها تدريب الأيدى العاملة الوطنية ، لتزويدها خبرة فى المجالات الفنية والتطبيقية ، لمحاولة الحد من الإعتماد على العمالة الوافدة فى أغلب المجالات المهنية والمشابهة لها .

والعملية التربوية فى الكويت بحاجة إلى دراسات تحدد مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، للحد من تركيز العمالة فى القطاعات الحكومية التى باتت تشكل حملاً ثقيلاً على كاهل الحكومة ، ولتحقيق ذلك لابد من تحليل إحصائيات الكم والنوع لمخرجات التعليم لتحديد نوعية التعليم ، الذى يمكن أن يتمشى مع حاجة البلاد ومتطلبات المرحلة الإنمائية ، للوصول بالإنسان الكويتى إلى مرحلة الكفاءة والكفاية ، التى تمكنه من العمل فى المجال الذى تخصص فيه بإنتاجية مرتفعة. ويمكن أن تقوم الدولة بمجموعة سياسات من شأنها أن تؤدى إلى توفير العمالة الفنية ، والمهنية فى البلاد، منها دراسة أسباب عزوف الطلبة الكويتيين عن المجالات الفنية ومحاولة إيجاد الحلول لها كزيادة الحوافز والمكافأة وفرص الترقى للوصول إلى المناصب القيادية وغيرها . إضافة إلى محاولة تطويع التعليم التطبيقي والفنى طبقاً للاحتياجات من العمالة الفنية والحرفية مع ضرورة استيعاب الطلبة المتأخرين دراسياً وتغيير مسارهم إلى مراكز التدريب المهني ، ويمكن كذلك أن يتم تنويع التعليم الثانوى عن طريق تطوير النظام الحالى من نظام الثانوي العامه بقسميها العلمى والأدبى ، إلى تخصصات مختلفة كالثانوية التجارية والصناعية والذى كان سائداً من قبل .

وفى مقابل هذه السياسات يستلزم تعديل بعض نصوص قانون الخدمة المدنية عن طريق تحسين الرواتب والحوافز المقدمة لقطاع الفنيين والمهنيين ، مع دعم التخصصات العلمية فى جميع المجالات المختلفة من سوق العمل . ويمكن أن تقوم الدولة بوضع ضوابط على قانون البعثات الخارجية ، للحد من التحاق الطلبة بالكليات الأدبية والنظرية ، ومحاولة توجيه المبتعثين إلى الكليات الفنية لحاجة سوق العمل لها ، مع زيادة نسبة الإنفاق على البحوث التطبيقية والابتكارات العلمية .

وفى مجال الإدارة التعليمية العليا فى البلاد يقترح الباحث إنشاء مجلس أعلى للتعليم العالى والبحث العلمى ، بدلا من وزارة التعليم العالى للحد من البيروقراطية الوظيفية . ويكون هذا المجلس برئاسة شخص متخصص أكاديمي يشاركه فى إدارتها مجموعة من الأكاديميين المتخصصين ومجموعة من المتخصصين أصحاب المؤسسات التعليمية فى البلاد ، ويكون هذا

المجلس مسئولاً عن الهيئات العلمية ، كجامعة الكويت والجامعة الجديدة المقترحة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ويفضل أن يكون هذا المجلس تحت رئاسة مجلس الوزراء مباشره ليكون له السلطة القوية التي تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة ، وتمثل مهام هذا المجلس في إعداد الاستراتيجيات التعليمية والبحثية لهذه الهيئات مع متابعه أعمالها ويكون للمجلس جهاز اتصال مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الخاصة في البلاد ، لتحديد احتياجاتهم من العمالة ، من حيث نوعيتها وكميتها . وسوف يكون لهذا المجلس اسهامات واضحة في مجال النهوض بالاستثمار البشري إلى أقصى حدود له ، في ضوء سياسة البلاد التي تتشدد تنويع الاقتصاد الوطني في شتى مجالات التنمية الاقتصادية ، للحد من الاعتماد الكلي على النفط .

7 - 3 - 5 الخدمات الصحية

لقد وصلت الخدمات الصحية قبل العدوان العراقي الغاشم في عام 1990 حداً متقدماً مقبولاً ، حيث بلغ عدد المراكز الصحية إلى نحو 68 مركزاً وعدد المستشفيات الحكومية العامه إلى 6 مستشفيات . كما بلغ معدل توقع الحياة عند الميلاد إلى نحو 72 سنة . إلا أن العدوان العراقي الغاشم في الثاني من أغسطس عام 1990 قد دمر كثيراً من هذه المراكز والمستشفيات ، ونهب جميع معداتها ومستلزماتها ، مما حدا بالدولة أن تقوم بعد تحرير الكويت إلى إعادة أعمار وتجهيز معظم المنشآت الصحية القائمة التي تم نهبها وتخريبها لتستطيع أن توفر للسكان الخدمة الصحية المناسبة ، لتحقيق مبدأ النهوض بالإنسان صحياً .

عند مناقشة وضع الخدمات الصحية بالكويت من خلال خطط التنمية العمرانية التي تمت دراستها ، فسوف يتضح أن هذه الخدمات تأخذ جانباً من اهتمام هذه الخطط العمرانية ، ويتضح ذلك من دراسة خطة التنمية العمرانية لعام 1983 والتي طالبت بتوفير 12 مستشفى يكون منها واحد في منطقة جنوب الفينيطيس والآخر في السالمية ، كذلك جاءت الخطة الحديثة لعام 1997 لتطالب بإنشاء مجموعة مستشفيات ومراكز صحية في المنطقة الحضرية والمدن الجديدة المقترحة . وتوقعت خطة 1997 أن معدل الطلب على الأسرة في المستشفيات ، سوف ينخفض في حال تنفيذ جميع مقترحات الخطة من 2.90 سرير لكل 1000 من السكان عام 1995⁽¹⁾ إلى 1.2 سرير لكل ألف من السكان عام 2015 أي بفارق نحو 1.7 سرير .

Ministry of Health : Department of Statistic, Health care in Kuwait of the regional Level, (1) Acomparative Study (february . 1996) p. 8-9, Kuwait .

إلا أن هذه المقترحات لم تتفد حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة أعداد المرضى في المستشفيات ، وكانت المحصلة النهائية تدني مستوى الخدمات الصحية نتيجة الضغط المستمر عليها ، مما أدى إلى أن أغلب المواطنين يتجهون إلى المستشفيات الخاصة لتلقى العلاج . لذلك ينبغي أن يتم تحقيق الشمول والتكامل بين الصحة الوقائية والعلاجية والتأهيلية ، وبين النهضة العمرانية المتسارعة وما يصاحبها من زيادة سكانية .

وفي جانب الوقاية يستلزم قيام الدولة بتكثيف برامج التوعية الصحية في وسائل الإعلام للحد من انتشار الأمراض الوبائية بين السكان ، التي ترتفع نسبتها حسب دليل التنمية في دولة الكويت ، حيث ترتفع بها نسبة الإصابة بمرض السل والملاريا ، فضلا عن قيام حملات قومية مستمرة للتطعيم ضد الأمراض مثل شلل الأطفال والدرن وغيرها ، إضافة إلى تشكيل لجنة مهمتها القيام بالمراقبة على قطاع الخدمات الصحية ، لمعرفة أوجه القصور والقيام بالمحاسبة لكل مقصر في عمله ، مع التحقيق في الشكاوى المقدمة للمواطنين في شأن تدني مستوى الخدمات الصحية ، مع ضرورة القيام باستطلاع آراء المواطنين بين فترة وأخرى لمعرفة أوجه الرضى والقبول عن الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين لمحاولة إيجاد الحلول لها والرقى بالخدمات المقدمة .

مع ضرورة السماح بالمزيد من إقامة المستشفيات الخاصة ، ومصادرة الأراضي المخصصة لإقامة المستشفيات الخاصة في حالة عدم المباشرة في البناء ، وتكون هذه المستشفيات وفق معايير تحددها وزارة الصحة ، حول نوعية الخدمات الصحية المقدمة ومتابعة تنفيذها ، كذلك ينبغي السماح للمستشفيات العالمية أن تقوم بفتح أفرع لها في دولة الكويت للاستفادة من تقدمها في النواحي الطبية ، إضافة إلى استقدام أطباء ذوي خبرة في مختلف التخصصات ، وسوف يحد ذلك من إرسال المرضى للعلاج في الخارج .

وعند تنفيذ الدولة لجميع مقترحات الخطط العمرانية فيما يتعلق بالخدمات الصحية مع تشكيل لجنة المتابعة والمراقبة ، سوف يتم النهوض بالخدمات الصحية بوجه عام ، والنهوض بمستوى الخدمة المقدمة للجمهور بوجه خاص ، وسوف نتقدم بمقاييس تقدم الملامح الأساسية للصحة ومقاييس التنمية البشرية إلى مصاف الدول المتقدمة في دليل التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة ، ولضرورة النهوض بالمرافق الصحية يستلزم زيادة مقدار الإنفاق العام لهذا القطاع الحيوي . حيث لم تتعد نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الطبية 2% من إجمالي الإنفاق الحكومي وهي نسبة ضئيلة لعام 1989 ، ولم تتعد عام 1997 نسبة 3.5% من جملة

الإنفاق الحكومي⁽¹⁾ ، لذلك ينبغي زيادة الإنفاق على هذا القطاع والاستفادة من الرسوم التي أقرتها وزارة الصحة على الخدمات الصحية مؤخرا على غير الكويتيين ، والمتمثلة في الضمان الصحي السنوي والرسوم الرمزية التي تحصل عند مراجعة المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية ، ويقترح الباحث أن تقر وزارة الصحة بعض الرسوم الرمزية على السكان الكويتيين في مقابل رفع كفاءة الخدمات الصحية ، لتصبح منافسة للمستشفيات الخاصة الأكثر تطورا وإقبالا من السكان .

7 - 4 التنمية الاقتصادية :

لقد نشأت الكويت منذ بداية تكوينها على الخريطة السياسية على موارد اقتصادية متواضعة ، تمثلت في صيد البر وتجارة القوافل وصيد البحر والإتجار بالؤلؤ . وقد تلاشت هذه الأنشطة بعد أن حبا الله الكويت بثروة نفطية غيرت مسار مواردها الاقتصادية ، إلى أن أصبح النفط هو المورد الرئيسي لاقتصاد البلاد ، وقد استمر هذا الحال حتى مطلع الثمانينيات من هذا القرن عند بروز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي جاءت بأهداف أساسية تحاول من خلالها تنويع مصادر الدخل في البلاد ، وتخفيف الإعتماد على النفط لأنه مورد غير متجدد ومعرض للضوب ، ويعتمد كذلك على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق العالمي ويخضع من ثم لمتغيرات يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها . وركزت أهداف التنمية على جملة مجالات كالتجارة الداخلية و الأسواق والصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية . وفيما يلي نتائج الدراسة لجوانب التنمية الاقتصادية ، مع استعراض أهم المشاكل التي برزت من خلال الدراسة .

7 - 4 - 1 الأسواق التجارية

أخذت الأسواق التجارية ومحاولة تنظيمها نصيبا لا بأس به من اهتمامات الخطط العمرانية منذ أن دبت ركائز التخطيط المنظم على أرض الكويت عام 1970 . حيث طالبت الخطط العمرانية ، بإنشاء مركز تجارى وإدارى ، يكون بمستوى مركز المدينة لتخفيف الإزدحام والتقليل من التلوث ولتوسعة الأسواق الاستهلاكية ، حيث جاءت هذه الرغبة في الخطط 1970-1977-1983-1997 . إلا أن هذا المركز لم ينفذ حتى الآن ، مما أدى إلى زيادة الإزدحام على مركز المدينة ، وأكتظاظ السكان به خصوصا في أوقات المناسبات

Ministry of Health : Ibid, p. 12-13 .

(1)

كالأعياد ومواسم السفر وغيرها . وقد لاحظت خطة 1997 بأن مركز الفنطاس لم يعد يكفي للزيادة السكانية المتوقعه خلال الفترة الزمنية للخطة حتى عند تنفيذه ، لذلك يستلزم إقامة مراكز أخرى في مشرف و غرناطة والدوحة ، ومن المقترحات التي تأخر تنفيذها نذكر مشروع السوق الحرة الذي تم اقتراحه منذ 20 سنة ولم ينفذ إلا في عام 1999 .

وهذا يدلنا أن كثيراً من المقترحات التي تأتي بها الخطط لا يتم تنفيذها ويعود السبب إلى تعدد الجهات المسؤولة عن التخطيط ، كما ذكرنا ، أو إلى عدم مقدرة هذه الجهات على متابعة وتنفيذ المقترحات التخطيطية ، أو قد يعود السبب إلى القرار السياسي .

وقد حاولت الخطط العمرانية إعداد مجموعة مواقع منتشرة في الكويت لإقامة أسواق إقليمية تقع في الفروانية وخيطان وجليب الشيوخ والسالمية وحولى والجهداء والفحيحيل ، وأقيمت في هذه الأسواق مجموعة مراكز تجارية ، وأدت هذه الأسواق الغرض منها باحتوائها على مجموعة من الأنشطة المختلفة ، حيث يحتوى المركز التجارى الواحد على نحو 10-15 نوعاً مختلفاً من الأنشطة التجارية التي يقدمها للسكان . إلا أن هذه المراكز لم تعد قادرة على مواجهة الزيادة ، ولم تحل مشكلة الازدحام في مركز المدينة بل يزداد التزاحم بها في فترات الاعياد والمناسبات لعدم توفر أماكن لانتظار المركبات ، وإلى سوء التخطيط المسبق لهذه المواقع ، إضافة إلى عدم توفر الكثير من السلع المتوفرة في مركز المدينة مما يؤدي إلى عدم حل مشكلة الازدحام في مركز المدينة ، لذلك ينبغي ضرورة الإسراع فى إنشاء المراكز التجارية التي تضاهي حجم مركز المدينة وعلى وجه الخصوص فى الفنطاس وفى مشرف ، حيث أن المركزين المقترحين فى غرناطة والدوحة التي اقترحتها الخطط لا يصلحان لإقامة أنشطة تجارية كما أسلف ، لأنهما منطقتين سكنيتين وعند إنشاء أي أنشطة تجارية ضخمة بهما ، سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويؤدي إلى رحيل السكان منهما .

وينبغي كذلك عند إنشاء المراكز التجارية والإدارية ، أن يتم الإهتمام بتوفير مواقف لانتظار المركبات من خلال إنشاء مرآب (جراج) متعدد الطوابق أو توفير بعض الساحات لهذا الغرض .

وينبغي القيام بالمحافظة على الأسواق التقليدية القديمة ، كسوق الحريم وسوق الغربلى وسوق الأمشة والأواني المنزلية وإعادة تطويرها للمحافظة على التراث الحضاري لدولة الكويت ، إضافة إلى دورها فى إنعاش الحركة التجارية للسوق فى المركز .

ويقترح الباحث أن يتم العمل على إحياء دور الكويت كمركز للتبادل التجارى الدولى ، وذلك عن طريق الإهتمام بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالأسواق الخارجية ، والتي تحدد كيفية أحياء مثل هذا الدور ، مع ضرورة إيجاد الروابط التى تجعل أنشطة الاستيراد والنقل والتخزين والتسويق الداخلى والخارجى والتمويل ، حلقات فى سلسلة تؤدي دورها بالكفاءة المطلوبة .

7 - 4 - 2 الصناعة

بدأت الحكومة الكويتية منذ عام 1952 بمحاولات للتنمية الصناعية على شكل تمويل مباشر ، وذلك حينما قامت بإنشاء بعض المشروعات التى يحتاج لها السوق مثل صناعات الحجر الجيرى الرملى (الطابوق) ومنتجات الأسمنت والصناعات الكيماوية المرتبطة بعمليات تطهير المياه وما ينتج عنها مثل ملح الطعام والكور والصودا الكاوية . وتركزت أغلب هذه الصناعات فى منطقة الشويخ للصناعات الخفيفة ، إلا أن التخطيط الصناعى المتخصص الذى جاءت به الخطط العمرانية لم يظهر إلا عام 1967 ، عندما ظهرت منطقة الشعبية الصناعية المتخصصة فى الصناعات الثقيلة .

وحاولت الخطط العمرانية 1970-1977-1983-1997 تخصيص مجموعة من المواقع لكي تكون بديلة لمنطقة الشويخ الصناعية ، لمحاولة القضاء على تركيز الأنشطة الصناعية الموجودة بها لوقوعها فى وسط النطاق العمرانى وماتحدثه من تلوث ، وتم تخصيص بعض هذه المواقع فى الجهراء والصليبية وصبحان ، مع توسيع الصناعات فى منطقتي الأحمدى والشعبية التى خصصت للصناعات الثقيلة ، إلا أن هذه المواقع لم تستطع أن تقضى على تركيز الأنشطة الصناعية فى منطقة الشويخ ، ويرجع السبب إلى عدم الحزم فى إصدار قوانين تمنع التوسع فى إقامة أنشطة صناعية فى منطقة الشويخ ، إضافة إلى عدم إنشاء المناطق الصناعيه الأخرى التى جاءت بها الخطط العمرانية .

ويرى الباحث أن بعض المناطق التى خصصتها الخطط العمرانية للصناعة ، والتى تقع فى شمال غرب مدينة الكويت كمناطق غرب الدوحة وأمغرة والجهراء والصليبية والمسيلة ، تتأثر بالرياح السائدة على الكويت وهى الرياح الشمالية الغربية ، وتؤدي هذه الرياح إلى نقل ملوثات الصناعات من هذه المناطق إلى المنطقة الحضرية ، لذلك ينبغي أن يتم استبدال هذه المناطق بمواقع أخرى ، ويفضل أن تقام المواقع الصناعية فى القسم الجنوبي

الغربي أو في القسم الشمالي الشرقي نظرا لأن الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية تنشط أيضا في دولة الكويت .

وبما أن مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني لدولة الكويت لا تزال ضئيلة حيث لم تتعد 4% من جملة النشاط الاقتصادي عام 1995، ولم تزد قوة العمل عن 10% يمثل الكويتيون منهم نحو 8% من جملة العمالة الكويتية في هذا القطاع⁽¹⁾ . لذلك ينبغي الالتفات إلى هذا القطاع الحيوي ومحاولة النهوض به ، للقضاء على أحادية المورد الاقتصادي في الكويت ، والحد من تنامي القطاع الحكومي على حساب القطاعات الأخرى .

وللنهوض بهذا القطاع يستلزم معرفة أهم المشاكل التي يعاني منها ، ومن هذه المشاكل الاعتماد على الاستيراد بشكل مباشر والتي يمكن الاستغناء عنها ، عن طريق إحلال بعض الصناعات المحلية بدل بعض الواردات ، ولتكن البداية في الصناعات الخفيفة الاستهلاكية كصناعة المواد الغذائية والملابس وغيرها ، بالإضافة إلى عدم حرص الدولة على التطور ومجازاة التغيرات في التنمية الصناعية ، لذلك ينبغي أن تحاول الدولة من خلال أجهزتها الإطلاع على أحدث الوسائل التكنولوجية الخاصة بالتصنيع باستخدام الوسائل الحديثة للاتصالات والتي تتفوق الكويت بها وفق تقارير البنك الدولي عن غيرها من الدول الأخرى ، مع محاولة دراسة نماذج الدول التي استطاعت إيجاد تنمية صناعية ، والتي تتشابه وظروف دولة الكويت . لمحاولة تحديد الوسائل التي يمكن بها بدء تنمية صناعية . وتعتبر ندرة العمالة الوطنية المؤهلة للعمل في القطاع الصناعي إحدى مشاكل هذا القطاع وقد تم وضع حلول معالجة هذه المشكلة انفا . أما مشكلة ضيق الأسواق المحلية بسبب قلة السكان فيمكن علاج هذه المشكلة عن طريق إعداد دراسات عن الأسواق الخارجية ، في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ، لتحديد أوجه التعاون الصناعي عبر سياسات التكامل الصناعي ، للوصول إلى خلق السوق العربية المشتركة في المستقبل . يضاف إلى هذه المشاكل ندرة الموارد الأولية وضعف قدرة الهياكل الأساسية التنظيمية والاستشارية ، ويمكن علاج مشكلة ندرة الموارد الأولية عن طريق توفير مشتقات البترول التي تدخل في كثير من الصناعات . مع إمكانية استيراد بعض المواد الأولية التي لا تؤثر في رفع التكلفة الإنتاجية للمنتجات المحلية .

⁽¹⁾ وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (95/96 - 2000/99) ،

ويقترح الباحث في مجال تطوير الأنشطة الصناعية أن تقوم الدولة بإنشاء واستحداث وزارة للتنمية الصناعية ، لمحاولة القضاء على التضارب والتعارض الذي يحدث نتيجة تعدد الجهات التي لها علاقة بالقطاع الصناعي من قريب أو من بعيد⁽¹⁾ . وحتى تكون هذه الوزارة قادرة على تطوير وتنمية الصناعة في الكويت ، ويقترح أن تضم مجموعة من المتخصصين في الجوانب التي تتعلق بالتنمية الصناعية ، ويساعد ذلك في توحيد الجهود الصناعية في استراتيجية موحدة يمكنها من العمل كفريق واحد متجانس ، لامكانية اتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدي إلى نهضة صناعية في الكويت مستقبلا ، ويتم ذلك من خلال إعداد استراتيجيات صناعية تحتاج إليها البلاد في المرحلة المقبلة ، للحد من الاعتماد على النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي .

ويري الباحث أن تقوم الدولة بمجموعة إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى النهوض بالتنمية الصناعية ، منها التسهيلات والمساعدات الحكومية التي توفر الدراسات والبحوث اللازمة للمشروعات الصناعية ، مع تخصيص الأراضي وإنشاء المباني والهياكل الأساسية والمرافق وتوفير العمالة المدربة ، والتمويل الصناعي بشروط ميسرة مع توفير الحماية الجمركية والأعفاءات الضريبية لهذا القطاع ، وضبط سياسات المشتريات الحكومية لدعم الصناعة المحلية وتشجيعها ، إضافة إلى دعم وتشجيع الصادرات من المنتجات الوطنية من خلال الإعفاءات من الرسوم والضرائب وغيرها إلى الأسواق الخليجية والعربية ثم العالمية . ومحاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات مع الإعفاءات الضريبية للمستثمرين ، وتشجيع أكثر للصناعات المتطورة التي تعتمد بشكل أساسي على وسائل الإنتاج ذات التقنية الآلية العالية ، والتي لا تعتمد بشكل أساسي على أعداد كبيرة للعمالة . وسوف تساعد هذه السياسات على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي ، لخلق تنمية صناعية في البلاد في المستقبل .

(1) وتمثل هذه الجهات في وزارة التجارة والصناعة ، وزارة النفط ، المجلس الأعلى للبتروك ، الإدارة العامة لمنطقة الشعبية ، بلدية الكويت ، المجلس الأعلى للتخطيط ، البنك الصناعي الذي أنشئ في عام 1974 ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، جامعة الكويت ، الهيئة العامة للصناعة ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ، مجلس الوزراء ، وزارة المالية ، الهيئة العامة للاستثمار .

ويقترح الباحث أن تقوم الدولة بأنشاء مجمع صناعي لتوفير التكامل بين خطوط الإنتاج وتوفير وسائل النقل والمرافق وخدمات العمالة والطاقة ، مع توفير السكن الذي يفضل أن يكون في منطقة الشعبية الصناعية في جنوب مدينة الكويت ، لتوفير خفض تكاليف التجهيز وخلق أحياء صناعية متكاملة في المستقبل .

7 - 4 - 3 الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية وحماية البيئة الطبيعية

إن اهتمام دولة الكويت بالتنمية الزراعية ليس بجديد ، حيث يعود إلى عام 1953 ، عندما فكرت الحكومة في إنشاء محطة التجارب الزراعية في منطقة الرابية ، وإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 1961 . إضافة إلى احتواء الخطط العمرانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اهتمامات خاصة بتنمية الزراعة في دولة الكويت . إلا أن هذه الجهود كانت تقف عاجزة أمام الظروف القاسية للبيئة الطبيعية لدولة الكويت ، حيث تميزت التربة بالمكونات الفقيرة ويغلب عليها التكوينات الرملية والحصى والجبر ، فضلا عن ملوحتها العالية . ناهيك عن المناخ الصحراوي الذي يتميز بشدة الحرارة صيفا وشدة البرودة في الشتاء مع قلة الأمطار وتباين سقوطها ، إضافة إلى قلة المياه الجوفية .

ويري الباحث أن هذه المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي يمكن إيجاد بعض الحلول لها ، من خلال استخدام وسائل التقنية الحديثة ، التي استطاعت أن تقيم تنمية زراعية في بلدان مشابهة لبيئة الكويت « باستخدام الزراعة المحمية » التي لاتتأثر بالأحوال المناخية والظروف القاسية وارتفاع حرارة التربة . كما أن الزراعة بدون تربة Hydroponics والزراعة الهوائية أبعدت أضرار التربة ، وأن طرق الري الحديثة بالرش أو التثقيب Dripirrigation أو الري تحت سطح الأرض Sub-Surface Irrigation ، قد قلل من كميات المياه المستعملة ، فهذه الطرق وفرت نحو 80-90% من كميات المياه المستعملة بالوسائل القديمة للري⁽¹⁾ . وهذه الوسائل الحديثة تستطيع أن تتغلب على المشاكل المستعصية للتنمية الزراعية ، كالتربة الضعيفة ، والظروف المناخية القاسية ، وقلة الموارد المائية ، إضافة إلى قلة الأيدي العاملة .

(1) أنظر مثلا : مسعود ، فحي إبراهيم : أساسيات الري الزراعي ، دار المطبوعات الجديدة ،

الإسكندرية ، 1976 ، ص 11-19 ، ج ٢ ، ع .

ويري الباحث أنه يمكن استغلال حقول المياه الجوفية المالحة المنتشرة بالكويت في إيجاد تنمية زراعية « مثل حقول الشقايا ، وتشمل نحو 110 حقول باطنية في غرب مدينة الكويت ، وفي حقول الصليبية وتشمل نحو 105 حقول باطنية ، وفي حقل أم قدير وتشمل نحو 67 حقلاً باطنياً ، وفي حقول الوفرة وتشمل حقلين وفي حقل الأطراف ويشمل نحو 85 حقلاً باطنياً ، وفي حقل شمال غرب أم قدير ويشمل نحو 19 حقلاً باطنياً ، وهناك حقول يمكن استغلالها في المستقبل في كبد ، وفي شمال غرب الشقايا ، وفي الوفرة ، وعددها الإجمالي نحو 140 حقل باطني ، أما المياه الجوفية العذبة فتوجد في حقل الروضتين وعدد آبارها 16 بئراً⁽¹⁾ .

ويقترح الباحث أن تستغل هذه الحقول الباطنية في خلق تنمية زراعية في الوفرة ومركز القرينيص جنوباً ، وفي العبدلي شمالاً وفي الشقايا غرباً ، لتوفر المياه الجوفية وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة كما أشير إلى ذلك آنفاً .

ولإيجاد هذه التنمية الزراعية ينبغي أن تقوم الدولة بإعداد استراتيجية زراعية ، تهدف من خلالها توفير الدعم المادي والتسويقي للمنتجات المحلية ، مع تطوير العمالة في القطاع الزراعي من خلال الدورات التدريبية والتدريب وبرامج الإرشاد الزراعي المستمر والتي من شأنها أن ترفع من إنتاجية العامل في هذا القطاع الحيوي ، إضافة إلى توزيع الأراضي بالمجان على المواطنين ومتابعة استثمارها ، مع تقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية . وضرورة إعداد دراسات لمعرفة أنواع التربة والزراعة الملائمة لها ، وتحديد نوعية المياه ودرجة ملوحتها ، ويتم ذلك عن طريق إنشاء مركز متخصص للأبحاث الزراعية لإيجاد أفضل الحلول لمشاكل الزراعة والتربة ، ويقترح الباحث أن يكون هذا المركز في منطقتي العبدلي أو الوفرة الزراعيتين لتوفر الأراضي الزراعية التي تساعد في إقامة التجارب عليها ، مع ضرورة إعداد برامج تهدف إلى رفع الوعي الزراعي عند المواطنين ، والتوسع في مناهج التعليم الزراعي في مراحل التعليم العام والفني والجامعي .

مع ضرورة أن تقوم الدولة بتقديم مجموعة امتيازات للمزارعين كالقروض الميسرة ، وتوفير البذور المحسنة الملائمة للبيئة وتوفير الأسمدة الكيماوية ، وتوفير أحدث الوسائل الزراعية لاستخدام المكنة الزراعية ، مع محاولة القيام بإجراء تجارب لإمكانية استعمال مياه البحر المالحة ومياه المجارى المعالجة في الزراعة ، مع توفير التعويض المناسب

(1) وزارة الكهرباء والماء : كتاب الإحصاء السنوي للمياه ، 1998 ، ص 66 ، الكويت .

للمزارعين عن أضرار التلف الزراعي للمحاصيل الناتج بفعل العوامل الجوية ، والأمراض النباتية ، وتوفير الدعم للإرشاد الزراعي لتوفير النصح والإرشاد للمزارعين ، ولاكتمال جميع هذه الاقتراحات يستلزم القيام بعملية مسح شاملة للتربة ، لمحاولة تصنيف أنواع التربة وتحديد أنواع المحاصيل الممكن زراعتها ، حتى يمكن الوصول إلى البدء في استحداث تنمية زراعية في المستقبل في دولة الكويت .

وفي مجال الثروة الحيوانية يري الباحث أن هذا القطاع في حاجة إلى تقديم الدعم المناسب من خلال توفير الأعلاف بأسعار رمزية ، وتخصيص أماكن لتربية الحيوانات بالمجان للمنتجين ، مع إمكانية إنشاء هيئة مختصة ومنفصلة عن الهيئة العامة للزراعة تدبر هذا القطاع الحيوي ، مع إنشاء مركز تجربي يتم فيه اختيار الحيوانات المناسبة للبيئة المحلية مع تحديد سلالات متأقلمة معها ، ويستطيع هذا المركز أن يقوم بتحسين السلالات الحيوانية عن طريق التلقيح والتجهيز بين السلالات المستوردة والمحلية⁽¹⁾ . مع إمكانية دراسة أنواع الأعلاف الحيوانية الملائمة ومحاولة تكيف الحيوانات للمعيشة على المياه الجوفية المالحة ، إضافة إلى توسيع الخدمات البيطرية وتوفير مناطق ثابتة وقرية من الاستهلاك للتربية الحيوانية والدواجن ، وتقديم التسهيلات في تسويق هذه المنتجات ، مع إمكانية توفير المعدات التي تساعد على التوسع في تصنيع بعض المنتجات الحيوانية كالزبدة والجبن واللبن واللحوم .

ويرى الباحث أن سوق الماشية وخصوصا سوق الأغنام في الكويت تحت سيطرة العمالة الآسيوية التي تتحكم بأسعار المواشي وتستغل مواسم الأعياد والمناسبات ، ولاهمية هذه الثروة ينبغي أن تحد الحكومة من سيطرة الفئات الآسيوية على هذا المورد الحيوي ، بإصدار تشريع يمنع العمل في سوق الماشية إلا للكويتيين أو تحت إشرافهم كما كان الحال سابقا .

ويقترح الباحث في مجال تنمية موارد الثروة السمكية الوطنية ، أن يتم تشجيع مزارع الأسماك في البيئة البحرية ، مع تشجيع إنشاء مفرخ وطني لإنتاج سلالات للأسماك تكون مجدية اقتصاديا . مع إصدار المزيد من القوانين التي تحد من صيد الأسماك في أوقات تكاثرها ، ولاستغلال هذا المورد اقتصاديا ، يمكن القيام بالتصنيع من خلال عمليات التغليف والتعليب .

(1) استطاعت بعض المزارع الخاصة في الكويت ، إنتاج سلالات مهجنة للخراف من خلال دمج السلالات

الاستراتيجية مع السلالات العربية ، وإنتاج سلالات يطلق عليها (الخراف المهجنة) .

المصدر : متابعة ميدانية للباحث .

وفى مجال حماية البيئة يري الباحث أن هذا الجانب أصبح ذا أهمية قصوى فى شتى دول العالم ، حيث عقدت الكثير من المؤتمرات التى تطالب بالمحافظة على البيئة جنباً إلى جنب مع عمليات التنمية ، للوصول إلى التنمية المستدامة . حيث عقد مؤتمر استكهولم عام 1972 تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان ، وعقد مؤتمر المكسيك عام 1974 الخاص بأنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية ، وعقد كذلك مؤتمر المكسيك عام 1974 الخاص بأنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية ، وعقد مؤتمر تونس 1986 الخاص بالإعلان العربى عن البيئة والتنمية ، ثم عقد أخيراً مؤتمر القاهرة عام 1991 الخاص بالإعلان العربى عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل ، وقد ساهمت هذه المؤتمرات فى توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية .

ولم تكن الكويت بمنأى عن هذه الإهتمامات فقد استطاعت من خلال خططها العمرانية تقديم مقترحات تهتم بالمحافظة على البيئة ، ومن هذه الإهتمامات ما جاء فى الخطط 1970-1983-1997 حول مكافحة التلوث بشتى أنواعه مع المطالبة بإقامة المتنزهات القومية ، والمحميات الطبيعية للحفاظ على البيئة الفطرية .

ويرى الباحث أن دولة الكويت تستطيع المحافظة على البيئة من خلال تنفيذ جميع مقترحات الخطط العمرانية ، فى إنشاء المحميات الطبيعية وتنميتها ، مع محاولة الحد من الرعى الجائر ، والإهتمام بالدراسات البيئية ، التى تستطيع تحديد أنواع النباتات المستنزفة للمحافظة عليها والحد من استنزافها ، لمكافحة شتى أنواع التصحر Desertification والحد من الزحف الصحراوي ، الذى يحدث بفعل الرعى الجائر وقطع الأشجار للوقود فى أوقات الربيع ، مع محاولة الحد من إقامة المخيمات الربيعية وتحديد وتخصيص أماكن خاصة لها . مع ضرورة قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة التى لا تستخدم لأى غرض ، للمساهمة فى تحسين وتلطيف المناخ خصوصاً وأن نتائج الدراسة أوضحت بأن الكويت لاختلو من التلوث الهوائي والبيئي ، بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية والبحرية وانخفاض معدل درجة التنوع البيولوجي ، وخصوصاً فى البيئة البحرية بسبب نمو أسواق صادرات الأسماك وخصوصاً الروبيان (الجمبري) ، لذلك ينبغي أن تقوم الحكومة بتطبيق معايير التلوث وتحديد أوقات صيد الأسماك ، مع إقامة المحميات الطبيعية ، بالإضافة إلى الانضمام إلى المؤتمرات والاتفاقيات الدولية للحد من المشاكل البيئية العالمية ، التى لا تستطيع أي دولة منفردة بإيجاد الحلول الجذرية لها ، وبإتخاذ كافة هذه الإجراءات سوف نصل إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة الذى يهدف إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضر ، دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل ، والحد من أضرار التلوث .

7 - 5 التوصيات :

بعد استعراض ومناقشة نتائج الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الخاصة بالتنمية العمرانية في دولة الكويت مقسمة إلى ثلاث فئات ، تختص الأولى بالتنمية العمرانية ، أما الثانية فتهم بالتنمية البشرية ، والفئة الثالثة خاصة بالتنمية الاقتصادية .

7 - 5 - 1 التوصيات الخاصة بالتنمية العمرانية .

- أ - إنشاء وزارة للتنمية العمرانية ، وتكون مسؤولة عن إعداد الخطط العمرانية والخطط الخمسية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية .
- ب - إنشاء أمانة عامة أو هيئة مستقلة تلحق بمجلس الوزراء ، تتولى مهام المحافظة على المباني والمواقع القديمة والتاريخية ، للحفاظ على ما تبقى من ملامح التراث الحضاري لدولة الكويت .
- ج - الإستفادة من المتخصصين من أبناء البلد في إعداد الخطط العمرانية ، للوصول إلى خطة عمرانية كويتية تلائم البيئة المحلية في الكويت .
- د - الإسراع في إنشاء المدن الجديدة بعيدا عن النطاق العمراني القائم ، للحد من الإزدحام والتقليل من التلوث ، والتخفيف من استهلاك المزيد من الأراضي وتوفيرها لحل مشكله الإسكان .
- هـ - الإسراع في تنفيذ إنشاء المطار الجديد في جنوب طريق الوفرة ، للتخفيف من الإزعاج الذي يسببه موقع المطار الحالي في داخل النطاق العمراني القائم ، ولسلامة الطيران .

7 - 5 - 2 التوصيات الخاصة بالتنمية البشرية .

- أ - الإهتمام بالدراسات السكانية التي تساعد على إيجاد الحلول لتجانس تركيب السكان في الكويت ، للحد من ارتفاع نسبة السكان غير الكويتيين مستقبلا من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التي تحفز على نمو السكان الكويتيين .

ب - للقضاء على البطالة المقنعة في وزارات ومؤسسات الدولة ، لا بد من إعادة توزيع العمالة في شتى القطاعات اعتماداً على الخلفيات العلمية والعملية لها عن طريق إنشاء جهاز لتخطيط القوى العاملة .

ج - الإهتمام بتطوير برامج التعليم الفني والتطبيقي ، عن طريق تنويع البرامج وخفض نسب القبول للنهوض بالعمالة الفنية والمهنية ، ومحاولة ربط مخرجات التعليم بأحتياجات سوق العمل ، عن طريق إنشاء جهاز مركزي يقوم بتخطيط القوى العاملة .

د - وضع ضوابط لعمل المرأة لتحديد الأعمال المناسبة لها ، كالحقل الطبى والحتل التعليمى والرعاية الاجتماعية ومجالات البحث العلمى .

هـ - الإسراع في تنفيذ مقترحات الخطط العمرانية ، بإقامة المستشفيات العامة ، مع إمكانية السماح للمستشفيات العالمية بفتح أفرع لها واستقدام أطباء ذوى خبرة فسي مختلف التخصصات ، للحد من إرسال المرضى للعلاج فى الخارج .

و - محاولة دراسة الهندسة المعمارية العربية القديمة من قبل المتخصصين للاستفادة من التقنيات الموجودة بها والتي تلائم البيئة المحلية ، مع محاولة تطويرها قدر الإمكان ، وضرورة وضع البلدية ضوابط بيئية عند ترخيص البناء .

ز - للحفاظ على الحيز الحضرى من الاستهلاك ، ينبغي الإهتمام ببناء المساكن الجماعية الحكومية التى تحتوى على مجموعة شقق ، مع الإهتمام بتوسيعها لكى تحتوى كل شقة على طابقين .

7 - 5 - 3 التوصيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية .

أ - الإسراع في إنشاء مراكز تجارية جديدة ، تقارب في حجمها مركز المدينة ، مع توفير الخدمات اللازمة لها ، للحد من الإزدحام فى مركز المدينة .

ب - الإهتمام بانتقاء المواقع الصناعية الملائمة لإتجاهات الرياح السائدة في الكويت ، وهي الرياح الشمالية والجنوبية والجنوبية الشرقية ، وطرق المواصلات والنقل ، مع دراسة وسائل التنمية الصناعية فى الدول المشابهة للكويت ، لتحقيق التنمية الصناعية الناجحة فى الكويت .

ج - التفكير في إنشاء مجمع صناعي متكامل المرافق والخدمات ، يمكن الدولة من تخفيف التكاليف وخلق أحياء صناعية متكاملة فى المستقبل .

د - الإهتمام الحكومي بالقطاع الزراعى عن طريق توفير الدعم المادى والتسويقي للمنتجات المحلية « مع إمكانية توزيع الأراضي بالمجان » وتوفير جميع التسهيلات والخدمات الضرورية .

هـ - إنشاء مركز متخصص للأبحاث الزراعية يكون على مستوى متطور في إحدى المناطق الزراعية ، يستطيع إعداد أبحاث زراعية ، وإيجاد الحلول لمشاكل الزراعة ، كالتربة والمياه والمناخ في دولة الكويت .

و - إنشاء هيئة متخصصة منفصلة عن الهيئة العامة للزراعة « تكون متخصصة فى إدارة الثروة الحيوانية لتوحيد الجهود والسياسات للنهوض بهذا القطاع وتنميته .

ز - ينبغي الإهتمام بالبيئة أثناء إعداد الخطط العمرانية ، وأثناء إعداد مشاريع التنمية الاقتصادية ، وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة من الاستنزاف « والحفاظ عليها لتلبي حاجات ومتطلبات الحاضر » ودون أن تخل في القدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل ولحد من أضرار التلوث .

خاتمة

تعتبر دولة الكويت من ضمن الدول التي توجد بها تنمية بشرية عالية وفق مقاييس الأمم المتحدة ، إلا أن وسائل القياس التي تتخذها المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير البنك الدولي التي تقوم بقياس مدي التقدم في التنمية وأنماطها المختلفة في دول العالم ، لا تعبر عن مدي التقدم التنموي في هذه البلاد لأن مقياس التقدم والأداء التنموي يكون غير دقيق ما لم يعرف الجهد والمعرفة المبذولان في صناعة التقدم في الدخل والخمليات الاجتماعية المختلفة ، ولو طبقت المقاييس وفق حجم الجهد والمعرفة المبذولين لإيجاد التقدم في المجتمع فإن الصورة سوف تتقلب في غير صالح دولة الكويت والدول النفطية الأخرى ، ولذلك يجب أن يتم القياس من خلال الأداء التنموي في حالة وجوده لتحديد أوجه التنمية في بلدان العالم .

ويمكن أن نحدد مجموعة من التحديات التي تواجه دولة الكويت بوجه خاص والدول النفطية والعربية بوجه عام التي تقف حاجزا أمام المسيرة التنموية وتقدمها . فحال الكويت كحال معظم الدول العربية التي نقل فيها نقل واكتساب وتطوير التقنية والتي تعتبر من أهم التحديات الأساسية للتنمية البشرية العربية حاليا ومستقبلا ، فالتقدم التقني هو العامل الحاسم في زيادة الإنتاج وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار في هذه الدول . ويتم علاج هذا الخلل من خلال تطوير قطاع التعليم والتدريب والبحث العلمي وتخصيص الحوافز والمكافآت والتركيز على التطوير والابتكارات وتوفير البيئة المناسبة التي تهئ للعقول كل الظروف للإبداع والتطوير التقني . إضافة إلى هذا التحدي هناك مجموعة تحديات كثيرة تعيق المسيرة التنموية في دولة الكويت ، كعدم وجود نهج تنموي تسيير عليه البلاد بصورة واضحة وفق أسس ومعايير سليمة ومدرسة وفق الإمكانيات المتوفرة والإمكانيات الموفرة من قبل الدولة ، للهبوض بالتنمية في شتى القطاعات . وعدم وجود المشاركة الشعبية في العمل التنموي من شأنها أن تقف حجر عثرة أمام مسيرة التنمية ، فالتنمية ليست فوقية وموجهة من الدول والحكومات فقط إنما هي عملية ذاتية آنية متحركة ومستمرة ومتصلة ومكررة ومتجددة .

ونستطيع أن نضرب مثلا في بلد مثل سنغافورة حيث تمكنت هذه الدولة الصغيرة بحجمها من أن يكون لها دور مهم في الاقتصاد العالمي ، وهي جزيرة لا تملك إلا العقول

والقيادات والإدارة والتصميم ، وتفكر إلى الموارد الخام بما فيها من مياه الشرب وموارد الغذاء فمشكلة الموارد لم تكن عائقاً بالنسبة لهم ، عندما توفرت القيادات الحكيمة والاستراتيجيات السليمة والإدارة والمثابرة ، وتحول الفرد فيها من فرد مستهلك إلى فرد منتج واستطاعت هذه البلاد من جلب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية ، وليست هي الدولة الوحيدة ولكن هناك الكثير من دول شرق آسيا استطاعت إيجاد تنمية صناعية كنياباند مثلاً ، استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً يصل إلى نسبة 10% سنوياً⁽¹⁾ من خلال الإدارة والتصميم والعمل المشترك .

لذلك ينبغي أن نأخذ العبر من هذه الدروس المستفادة من التنمية في هذه الدول من خلال القيادات الوطنية الواعية بالمستقبل والتقدم العالمي والتنمية في الدول الأخرى ، وإيجاد الحلول للتحديات التي تقف حاجزاً أمام تطوير العمل والمثابرة على الإنتاج ، مع انتهاز السياسات التي تتمكن من تغيير وجه المجتمع وتحويله من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج ، مع توفير كل الإمكانات للحد من الاعتماد على مورد وحيد للدخل بشكل أساسي ، ومعرض للنضوب ومعرض لتقلبات الأسعار والتحكم الخارجي . وهذا المورد هو الذي ساعد في وجود تنمية بشرية آتية وغير مستمرة ورفع قيمة مقاييس التنمية البشرية . وما يزيد من خطورة ذلك اتساع جانب المصروفات التي أصبحت تضاهي الواردات ، والمصروفات هنا هي نفقات ثابتة وغير منتجة كالرواتب والأجور وتقديم الخدمات . والاعتماد على المورد النفطي في الكويت جعل في يد الحكومة كل وسائل الدخل والإنتاج اعني بذلك الهيمنة الإشرافية على وسائل الدخل والإنتاج ، حيث يتم استخدام معظم دخل الدولة للمؤسسات الحكومية وصالتها ، وتعتبر هذه المؤسسات كوحدات لتوزيع الدخل وليس كوحدات إنتاجية ، ولم تستطيع هذه السياسات من تطوير العمالة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وساعد على ذلك ضالة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي للبلاد .

لذلك فالمستقبل ينذر بالخطر في ظل هذه السياسات التي تسير على منهج توزيع العوائد النفطية على القطاع الحكومي ، دون خلق قاعدة إنتاجية اقتصادية تمكن الدولة من الاعتماد عليها في ظل الظروف العالمية ، التي تحتم ضرورة الإسراع في النهضة الاقتصادية وتعدد وسائل الإنتاج ، والسباق نحو التقدم التقني والفني للسيطرة على وسائل التقدم العالمي . وإذا استمرت الدولة على هذه السياسة فإنه من الصعب مستقبلاً توفير فرص العمل لكل المواطنين

(1) المعهد العربي للتخطيط : سلسلة المحاضرات العامة ، النظام العالمي الجديد وموقع العالم العربي فيه ،

كعب (1) ، ص 63 ، 1992 ، الكويت .

في القطاع الحكومي غير المنتج من جهة ، وزيادة في المصروفات وضياح الثروة القومية للبلاد دون توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، التي تولد تنمية مستمرة أو تنمية مستدامة من جهة أخرى ، هذا إذا عرفنا أن 50% من الشعب الكويتي هم في سن العمل عام 1995 فضلا عن الزيادة في عدد العمالة الوطنية والمترتبة على زيادة عدد السكان المتوقع لهم مستقبلا ، حيث سيبلغ عدد السكان نحو 1.2 مليون نسمة وفق التقديرات المستقبلية للسكان الكويتيين لعام 2015 وسوف يصل إجمالي السكان في الكويت إلى نحو 2.9 مليون نسمة عام 2010 وسيصل الإجمالي بحلول عام 2025 إلى نحو 3.7 مليون نسمة .

وينبغي أن تقوم الدولة في ظل الإمكانيات الموجودة من تحديد خطط الإصلاح لجميع جوانب التنمية العمرانية والاقتصادية والبشرية قبل إعداد خطط التنمية ، وتقوم خطط الإصلاح هذه بإصلاح ما أفسدته الخطط التنموية السابقة القائمة على الاعتماد على الثروة النفطية وعلى عائدتها دون النظر إلى المستقبل وماذا يخفيه ، والذي جعلها تقوم بتوفير كل الظروف المعيشية المريحة والسهولة للفرد من مأكلا ومشرب ومسكن وتعليم وصحة ودخل جيد ، دون أن يكون له أي دور في الناتج القومي للبلاد ، وعودته على الاتكالية على الدولة في إنها توفر له كل مستلزماته . لذلك يرى الباحث بأن الوقت قد حان لأن تقوم خطط الإصلاح هذه على إصلاح النهج القائم في الكويت في كل المجالات وتحاول إيجاد أفضل الوسائل التي تساعد على خلق مجتمع منتج قادر على التطوير والابتكار والإبداع الذي يوفر له البقاء في غياب ثروته المعرضة للانتهاء .

ويقترح الباحث أن تقوم الدولة برفع الرواتب ومنح الامتيازات في القطاعات الصناعية والزراعية والمشاريع التنموية ، مقارنة مع الرواتب في القطاع الحكومي ويتم ذلك من خلال الدعم المادي المقدم للمشاريع الاقتصادية .

وسوف تكون خطط الإصلاح مكملة لخطط التنمية التي تقرها الدولة لجوانب التنمية المختلفة وينبغي أن تركز خطط الإصلاح على الجوانب الإعلامية لتتغلب المجتمع بأبعاد التنمية ، وعلى الجوانب التطويرية لمقدرات الشعب وبيان مهاراته لإيجاد مستقبل تنموي مستديم لدولة الكويت ، وينبغي أن تقوم الدولة بإعداد دراسات سكانية من شأنها أن تحافظ على تجانس التركيبة السكانية وتحاول إيجاد الوسائل التي تؤدي إلى نمو السكان الكويتيين في مقابل خفض نسبة السكان غير الكويتيين .

وتتناول خطط الإصلاح تنمية المدن الجديدة خارج النطاق العمراني وتنميتها وتنمية المدن الزراعية والسياحية ، وإصلاح الموارد البشرية ، وابتكار هياكل موارد الإنتاج الاقتصادي من خلال التركيز على الجانب الصناعي والزراعي وتطوير التقنية ، ويقترح الباحث في هذا المجال أن يقوم صندوق التنمية الاقتصادية بالكويت بدعم المشروعات الصناعية والزراعية وتنميتها والتركيز على خلق قاعدة إنتاجية في البلاد ، بدلا من التركيز على دعم المشروعات الاقتصادية للدول الأخرى وتقديم القروض الميسرة لها .

ويطلب العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التكتلات السياسية والإقليمية في العالم ، أن تعمل الكويت على إيجاد نوع من الاندماج الاقتصادي بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي ، لأن مصيرها وقواعدها البشرية والاقتصادية متشابهة ، حيث يوجد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر احتياطي للبتروول ويقدر بـ 45% من احتياطي النفط العالمي . ومن خلال هذه الثروة ينبغي أن تعاد صياغة الخطط التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي كما أسلفت ، للتركيز على بناء القواعد الإنتاجية واستحداث تنمية مستدامة تعتمد على الجهد والعمل والإنتاج التنموي ، ولا تعتمد على الاستهلاك غير المجدي وغير التنموي وغير المستدام ، ويطلب العمل على إعداد خطط تنموية مشتركة لخلق قاعدة اقتصادية إنتاجية في المستقبل تخفف من حدة خطورة التركيز على النفط كمصدر أساسي للثروة والدخل ، ويتم ذلك من خلال إطار التعاون المشترك في ظل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

لذلك ينبغي أن تقوم التنمية البشرية في دولة الكويت على تطوير الموارد البشرية وتغيير وجهتها إلى العمل التقني والفني والتركيز عليه بدلا من التركيز على الدراسات النظرية ، مع تنمية قوة العمل الوطنية والتي تقدر بـ 26% للكويتيين في عام 1997 من خلال سياسة الإحلال لقوة العمل الكويتية محل قوة العمل غير الكويتية ، في جميع الأنشطة الإدارية والمهنية والفنية مع ربط مخرجات التعليم بالاحتياجات من العمالة ، وتطوير نظام التعليم ودعم التخصصات الفنية والعلمية ، ويطلب ذلك تنمية الوعي بمدي المسؤولية في المستقبل لأن يكون الشعب قادراً على الانخراط في جميع الأعمال في البلاد ، وتغيير نظرة المجتمع بالتدرج نحو العمل الفني والتقني ويطلب ذلك غرس هذه المبادئ في المناهج الدراسية وفي وسائل الإعلام ، ومن خلال الندوات والمحاضرات المستمرة التي تهتم بتوعية الشعب في أهمية العمل المهني ودوره في النهوض بالثروات القومية للوطن . وللحفاظ على الحيز الحضري في الكويت ينبغي التوجه نحو إنشاء المجمعات السكنية التي تحتوي على شقق

متسعة من خلال الاتجاه الرأسي بدلا من الاتجاه الأفقي الذي يحتاج إلى أعباء كثيرة تتحملها الدولة في توفير خدمات البنية الأساسية والمرافق ، ويتطلب ذلك أيضا تعاون المواطنين في تقبل هذا النمط السكني الجديد وإدراكهم بخطورة الاتجاه الأفقي في المستقبل ، إضافة إلى توفير الكثير من المفريات والامتيازات للراغبين في الحصول على شقة سكنية بدل حصولهم على منزل .

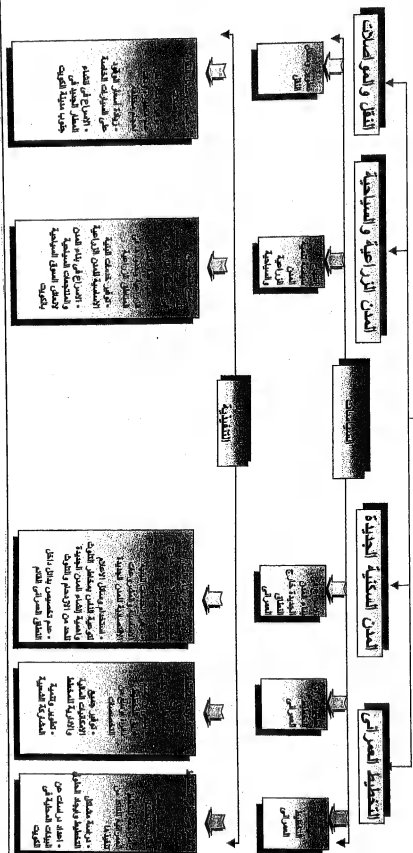
لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول الاقتصادي المنشود للخطط التنمية في المستقبل ، يتطلب العمل على الحفاظ على البيئة من الإخلال بالتوازن والحفاظ عليها للاستمرارية ، لتلبية حاجيات الأجيال في الحاضر دون الإخلال بمتطلبات الأجيال في المستقبل ، وللوصول إلى هذه الغايات ينبغي استخدام وسائل القياس المستمر لتحديد أنواع التلوث ، مع فرض الكثير من التشريعات التي تحمي البيئة الطبيعية من الاستنزاف ومن الخلل البيولوجي ، مع إقامة المحميات الطبيعية وحظر صيد الكائنات البرية والبحرية في أوقات تكاثرها وتحديد أماكن إنشاء المشروعات الصناعية ، وفق اتجاهات الرياح السائدة للحد من التلوث للوصول إلى التنمية المستدامة .

ولإيجاد تنمية مستدامة في المستقبل في دولة الكويت يقترح الباحث بعض الجوانب التنموية التي ينبغي التركيز عليها ، وبعض السياسات والإجراءات التنفيذية لها والخاصة بجوانب التنمية العمرانية والاقتصادية والبشرية ، توضحها الأشكال (4-7) و (5-7) و (6-7) لعلها تساعد في وجود تنمية مستدامة في دولة الكويت مستقبلا .

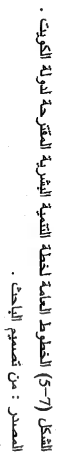
تم بتوفيق الله وعونه

الخطوط العامة لخطة التنموية العمرانية المقترحة لدولة الكويت

القطاعات التنموية

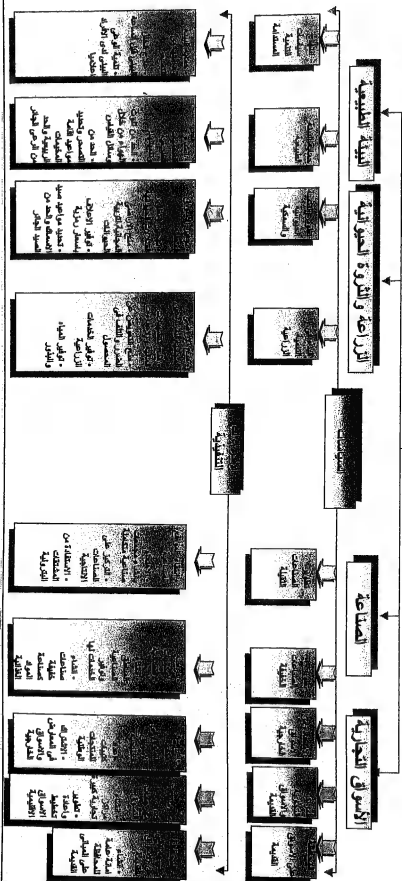


الشكل (4-7) الخطوط العامة لخطة التنموية العمرانية المقترحة لدولة الكويت .
المصدر : من تصميم الباحث



الخطوط العامة لخطة التنمية الاقتصادية المقترحة لدولة الكويت

القطاعات التنموية



الشكل (7-6) الخطوط العامة لخطة التنمية الاقتصادية المقترحة لدولة الكويت .

المصدر : من تصميم الباحث .

قائمة مراجع ومصادر الدراسة

أولا : المراجع العربية :

- إبراهيم ، أحمد حسن (1982) : مدينة الكويت - دراسة في جغرافية المدن ، جامعة الكويت « مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 7 ، الكويت .
- إبراهيم ، أحمد حسن (1985) : سكان الكويت دراسة جغرافية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية « العدد 12 ، جامعه الكويت « الكويت .
- أبن خلدون ، عبد الرحمن (1984) « مقدمه ابن خلدون » دار القلم ، بيروت ، لبنان .
- أبو حاكمه ، أحمد مصطفى (1984) : تاريخ الكويت الحديث ، ذات السلاسل ، الكويت .
- أبو عياش ، عبد الإله (1981) : التطوير الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت ، « المجلة الجغرافية الكويتية » العدد 27 « جامعة الكويت ، الكويت .
- أبو عياش ، عبدالاله (1981) : التخطيط لمدن التنمية في الكويت « الجمعية الجغرافية ، العدد 33 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- أبو عيانة ، فتحى محمد (1997) : جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- أبو عيانة ، فتحى محمد (2000) : جغرافية السكان ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .
- إسماعيل ، أحمد على (1995) : دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
- الإبراهيم ، حسن على (1989) : الكويت والمستقبل - التنمية والتعليم وجها لوجه ، ذات السلاسل « الكويت .
- برنامج الأمم المتحدة الاممائي (1999) : تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

بستان ، أحمد (1984) : آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ،
مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، المجلد 12 ، جامعة
الكويت ، الكويت .

البشر ، أحمد (1966) : مقالات عن الكويت ، الكويت .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1999) : تقرير التنمية 1999-2000 ، الولايات المتحدة
الأمريكية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة العربية ،
جمهورية مصر العربية .

البوريني ، حسين قاسم (1957) : الإمارات السبع على الساحل الأخضر ، دار الحكمة ،
الكويت .

التعليم في اليابان (1987) : ترجمة سعد عبدالرحمن ، وحسين حمدي الغويجي ، الجمعية
الكويتية لتقدم الطفولة ، الكويت .

التميمي ، عبد المالك خلف (1998) : أبحاث في تاريخ الكويت ، دار قرطاس للنشر ،
الكويت .

الجاسم ، نجاة عبد القادر (1980) : بلدية الكويت في خمسين عاماً ، بلدية الكويت ،
الكويت .

الجاسم ، وليد خليفة (1996) : مخطط هيكل جديد لدولة الكويت ، مجلة المهندسين ، العدد
52 ، الكويت .

الجرادوي ، عبدالرؤف عبدالعزيز (1985) : الإسكان في الكويت - دراسة اجتماعية
حضرية ، كاظمة للنشر ، الكويت .

الجوهري ، يسرى عبدالرزاق (1996) : جغرافية التنمية - مؤسسة شباب الجامعة ،
الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

الحبيب ، فايز إبراهيم (1985) : التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ،
جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .

الختريش ، فتوح عبد المحسن (1990) : التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك « ذات السلاسل ، الكويت .

الخياط « حسن (1988) : المدينة العربية الخليجية ، جامعه قطر ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر .

الرشيد ، عبد العزيز (1963) : تاريخ الكويت ، دار مكتبة الحياة ، الكويت .

السعيدان ، حمد محمد (1993) : الموسوعة الكويتية المختصرة ، الجزء الأول ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت .

الشلقاني ، مصطفى حنفي (1994) : طرق التحليل الديموغرافي ، جامعة الكويت ، الكويت .

الشمعان ، سيف مرزوق (1986) : من تاريخ الكويت « ذات السلاسل ، الكويت .

الصباح ، أمل و الشلقاني ، مصطفى (1986) : سكان الكويت ، الماضي - الحاضر - المستقبل « دراسة سكانية تحليلية مقارنة ، الجمعية الجغرافية الكويتية « جامعة الكويت « الكويت .

الصباح ، أمل يوسف (1990) : النفط والنمو الحضري بدولة الكويت : دراسة حضرية « حوايات كلية الآداب « رقم 11 ، العدد 67 ، جامعة الكويت ، الكويت .

الصباح ، ميمونه خليفه (1986) : نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر « مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 « جامعة الكويت ، الكويت .

الصقار ، فؤاد محمد (1987) : التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

العازمي ، خالد حريميس (1995) : التخطيط العمراني في دولة الكويت - دراسة تحليلية للخطط العمرانية 1977 - 1983 ، رسالة دبلوم غير منشورة ، جامعة الخليج العربي ، البحرين .

العازمي ، خالد حريميس (2000) : المساكن في البيئة الصحراوية - دراسة تحليلية لمدى التوافق البيئي والعمراني مع التطبيق على منطقتي القرين والأندلس في دولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .

العجمي ، ضاري وعزو صفر ، محمود (1987) : مدخل إلى علم المناخ والجغرافيا المناخية ، مكتبة الفلاح ، الكويت

العنقري ، خالد بن محمد (1990) : تطبيق نظم المعلومات الجغرافية : دراسه تحليلية ، المجلة الجغرافية الكويتية ، العدد 134 ، جامعة الكويت ، الكويت .

الفرا ، محمد علي عمر (1974) : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت : دراسة جغرافية تحليلية ، جامعة الكويت ، الكويت .

الفضالة ، ناصر عبدالله (1995) : تقنيات من البيوت القديمة العربية ، مشروع دبلوم غير منشور ، جامعة الخليج العربي . البحرين .

الفيروز آبادي (1996) : القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

الفيل ، محمد رشيد (1985) : الجغرافيا التاريخية للكويت ، ذات السلاسل ، الكويت .

الفيل ، محمد رشيد (1987) : التكافل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، الكويت .

الفيل : محمد رشيد (1988) : الإسكان الحكومي في دولة الكويت : دراسة تحليلية للتوحي الاجتماعية والجغرافية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت .

القناعي ، يوسف بن عيسى (1968) : صفحات من تاريخ الكويت ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل ، الكويت .

الكندري ، عبد الله رمضان (1992) : البيئة والتنمية المستدامة ، مكتبة المهند ، الكويت .

الكندري ، عبدالله رمضان (1994) : الموارد البيئية الاقتصادية ، مكتبة المهند ، الكويت .

المطير ، أحمد عبد المحسن (1983) : بحوث ندوة الصناعة في الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت .

المعهد العربي لإتماء المدن (1968) : تخطيط المدينة العربية ، الجزء الأول ، منظمة المدن العربية ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1985) : التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة الكويت ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1994) : التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع نماذج تراكيب المدن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 73 ، جامعة الكويت ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1996) : أوجه التشابه بين قرارات البلدية ونصوص الحسبة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 56 ، جامعة الكويت ، الكويت .

المنيس ، وليد عبد الله (1996) : البنية الحضرية لمدينة الكويت ، ملامح المدينة الكبرى ، جامعة القاهرة ، مجلة كلية الآداب ، المجلد 56 ، العدد 2 ، جمهورية مصر العربية .

المنيس ، وليد عبد الله (1996) : خصائص التخطيط الحضري في الكويت ، دراسته للسمات والمؤثرات الغربية ، جامعة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، رقم 24 ، العدد 2 ، الكويت .

الموسى ، عبد الرسول على (1981) : التطور العمراني والتخطيط في الكويت ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت .

الهارون ، عبد الوهاب راشد وأبو عياش ، عبد الله (1980) : نظام النقل العام والخدمات الترويجية في الكويت -- دراسة ميدانية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد 16 ، جامعة الكويت ، الكويت .

الهاشمي ، محمد همام وآخرون (1993) : مبادئ التغيير الاجتماعي والتنمية وتطبيقات على المجتمع الكويتي ، دار القلم الكويت ، الكويت .

على ، إيفلين سيموس ، و بلدية الكويت (1988) : دراسة للحفاظ على الآثار التاريخية في الكويت ، المجلد الأول ، مدينة الكويت القديمة ، الكويت .

حسين ، أبو بكر أحمد (1986) : الإحصاءات التطبيقية في دولة الكويت ، جامعة الكويت ، الكويت .

حسين ، أبوبكر أحمد (1986) : الإحصاءات التطبيقية في دولة الكويت ، جامعة الكويت ، الكويت .

حسين ، أيوب (1984) : مع ذكرياتنا الكويتية ، ذات السلاسل ، الكويت .

حسين « عبد العزيز (1960) : محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت .

حماد ، محمد (1965) : تخطيط المدن وتاريخه ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

حيدر « فاروق عباس (1994) : تخطيط المدن والقرى « منشأة المعارف بالإسكندرية » الإسكندرية « جمهورية مصر العربية .

زيادى ، إبراهيم عبد العزيز (1996) : مناهج البحث في جغرافية التنمية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

شبر ، سابا (1963) : العلم وتنظيم المدن العربية « مكتب العلاقات العامة ، بلدية الكويت ، الكويت .

شعيب ، حامد عبد السلام ، (بدون تاريخ) : العمران والتخطيط فى الكويت ، بلدية الكويت ، الكويت .

شعيب ، حامد عبد السلام (1984) : للتطور ونظام الطرق ، بلدية الكويت ، الكويت .

صادق ، دولت أحمد (1969) : الأسس الديموجرافية لجغرافية السكان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة « جمهورية مصر العربية .

عبد المقصود ، زين الدين (1991) : البيئة والإنسان - دراسته فى مشكلات الإنسان مع بيئته ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

عزيز ، محمد الخزامي (1998) : نظم المعلومات الجغرافية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

فتحي ، محمد فريد (1990) : العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي - منظور جغرافي وديموجرافي ، جامعة المنيا ، العدد الأول ، السنة الرابعة ، جمهورية مصر العربية .

الزبد ، خالد سعود : الكويت في دليل الخليج ، الجزء الثاني السفر الجغرافي ، ل. جى. ج ، لوريبر الطبعة الأولى ، 1981 ، الكويت

مسعود ، فتحي إبراهيم (1976) : أساسيات الري الزراعي ، إدارة المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

مصيلحي ، فتحي محمد (1995) : تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

راغب ، على عيد (1989) : التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر ، دراسة ميدانية للقوى العاملة في الكويت ، مطبعة الفارس العربي ، الزقازيق ، جمهورية مصر العربية .

وهيبة ، عبد الفتاح محمد (1972) : جغرافية العمران ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

ثانيا : المصادر الحكومية :

أ - باللغة العربية :

بلدية الكويت (1960) : تقرير الدكتور جاكوب تايبي المقدم إلى مجلس الإنشاء ، مترجم إلى اللغة العربية ، الكويت

بلدية الكويت (1971) : مخطط البلدية ، كولن بيوكانن ، الخطة الطبيعية القومية ، الكويت .

بلدية الكويت (1971) : مخطط الكويت ، كولن بيوكانن ، الخطة قصيرة المدى ، ملخص المجلدات 1-2-3 وبيان المقترحات ، الكويت .

- بلدية الكويت (1977) : بعض مشاريع بلدية الكويت ، الكويت .
- بلدية الكويت (1980) : التطور والعمران في الكويت ، الكويت .
- بلدية الكويت (1989) : إعادة التطوير الثالثة للمخطط الهيكلي الثاني ، التنفيذ والتوجيه ، الجزء 1 ، الكويت .
- بلدية الكويت (1989) : المجلدات التنظيمية الرئيسية للخطة القومية للتخضير ، اللجنة العليا للتخضير ، المجلدات 1-2-3 ، الكويت .
- بلدية الكويت (1997) : المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، مستندات توضيحية ، الكويت .
- مجلس التخطيط (1965) : نتائج تعداد دولة الكويت لعام 1965 ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .
- مجلس التخطيط (1970) : التطور العام للسكان ، الكويت .
- مجلس التخطيط (1970) : التعداد العام للسكان 1970 ، الكويت .
- مجلس التخطيط (1972) : التعداد العام للسكان ، حصر المباني ، الكويت .
- مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط (1985) : ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ، الكويت .
- المعهد العربي للتخطيط (1992) : سلسلة المحاضرات العامة ، النظام العالمي الجديد وموقع العالم العربي فيه ، كتيب (1) ، الكويت .
- معهد الكويت للأبحاث العلمية (1989) : المراجعة العامة لتخضير الكويت ، دراهم مقدمة لبلدية الكويت ، الكويت .
- معهد الكويت للأبحاث العلمية (1993) : مراجعة عامة للخطة القومية لتخضير الكويت - دراسة مقدمة إلى الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ، الكويت .

- معهد الكويت للأبحاث العلمية (1995) : أنظمة المعلومات الجغرافية- لماذا ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد 24 ، الكويت .
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (1997) : مركز المعلومات ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في خمسون عاما ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1974) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1975) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1977) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1985) : التعداد العام للسكان والمنشآت ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1990) : مشروع الإطار العام للخطة الإنمائية الخمسية للسنوات (90/91-94/95) ، الكويت .
- وزارة التخطيط ، مركز البحوث والدراسات الكويتية (1991) : الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1995) : النتائج الأولية لتعداد عام 1995 ، الكويت .
- وزارة التخطيط ، مركز البحوث والدراسات الكويتية (1995) : الكويت والتنمية الاجتماعية ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1996) : المجموعة الإحصائية السنوية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1996) : بحث ميزانية الأسرة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1997) : اللحمة الإحصائية ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الكويت .

- وزارة التخطيط (1997) : نسخة مستحدثة لمشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (96/95-2000/99)، الإطار العام ، الكويت .
- وزارة التخطيط (1998) : بحث القوى العاملة في الكويت .
- وزارة التربية (1995) : مكتب البحوث والإحصاء ، سجلات وخرائط . الكويت .
- وزارة التربية (1997) : مكتب البحوث والإحصاء ، سجلات وخرائط ، الكويت .
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1978) : بحث الطلاق في المجتمع الكويتي ، الكويت .
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1998) : كتاب الإحصاء السنوي ، الكويت .
- وزارة العدل (1997) : احصاءات الزواج والطلاق ، الكويت .
- وزارة الكهرباء والماء (1998) : كتاب الإحصاء السنوي ، الطاقة الكهربائية ، الكويت .
- وزارة الكهرباء والماء (1998) : كتاب الإحصاء السنوي ، المياه ، الكويت .
- الهيئة العامة للزراعة (1997) : التخطيط والسياسة ، الكويت .
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية (1997) : بيانات عن السكان والعمالة ، الكويت .

ب - باللغة الإنجليزية :

- Kuwait Municipality (1952) : Minoprio and Spencely and P.Macfarlane, Plan For the town of Kuwait, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1970) : C.Buchanan, first Report , Kuwait .
- Kuwait Municipality (1970) : Buchanan, Master Plan for kuwait, Long-term, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1971) : Buchanan, Colin, Master plan for Kuwait , Second review, Vol 1-2-3, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1977) : Cox, Shankland, Master Plan For Kuwait, Final Report, planning & Policy, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1983) : Buchanan, Colin and Partners, Master Plan For Kuwait , final report, vol 1 , Kuwait .

- Kuwait Municipality (1983) :** Buchanan, Colin and Partners, Master Plan for Kuwait, first review, Vol 1-2-3, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1983) :** Buchanan, Colin and partners, Master Plan For Kuwait, First review, planning & Policy, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1983) :** Buchanan, Colin and Partners, Master Plan For Kuwait ,Second review, Land use & transport Studies, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1997) :** Kuwait master Plan Third Review, Metroplitan Structure Plan, Vol.3, Kuwait .
- Kuwait Municipality (1996):** Kuwait Master Plan Third review , Briefing Documents, Kuwait .
- Ministry Of Health (1996) :** Health Care in Kuwait of the regional level , Acomparative Study, Department of Statistic , Kuwait.
- Ministry of Planning (1976):** Annual Statistical Abstract, Kuwait .
- Ministry of Planning (1977):** Annual Statistical Abstract, Kuwait .
- Ministry of Planning (1988):** Annual Statistical Abstract, Kuwait .
- Ministry of Planning (1992):** Annual Statistical Abstract, Kuwait .
- Ministry of Planning (1994):** Annual Statistical Abstract, Kuwait .
- Ministry of Planning (1995):** Monthly Digest of Statistics , Agentral Statistical office, Kuwait.
- Ministry of Planning (1997):** Annual Statistical Abstract, Kuwait .
- Ministry of Planning (1998):** Monthly Digest of Statistics , Agentral Statistical office, Kuwait.

ثالثا : المراجع الأفرنجية :

- Abu .Ayyash . A (1997) :** Housing Problems as a Response to Immigration to Kuwait . Bulletin. faculty of Arts . No 11 .Kuwait .
- Al - Quisi . Issa (1998) :** the application of inter industry relations .in price - cost analysis for the pre and post -war of Kuwait Economy . journal of the gulf and Arabian reninsula studies . vol xx111. Kuwait University .Kuwait .

- AL- hajjeri,S.(1986) :** Employment Policiesin Kuwait work Sector in Light of civil service law and Public Administration in kuwait , Kuwait .
- Al- sabah,A (1980) :** The Oil Economy of Kuwait ,Kuwait University , kuwait .
- Allison T .R(1968) :** Factors Affecting construction work and industry in Kuwait . Kuwait
- Angotti , Thomas (1993) :** Metropolis 2000, U.S.A.
- Bauer,P.T(1978):** Dissent on Development , the Economics of Development and Planning , New Delhi,INDIA .
- Beenhakker,A (1980) :** Asystem for Development Planning and budgeting , U.K .
- Brown, L. A. (1988) :** Reflections on Third world Development, Clark University Massachnsehes . U.S.A .
- Catanese, A & Snyder, J. (1988) :** Urban Planning, NY : McGraw Hill .
- Choay , Francoise (1972) :** Planning and cities , the Modern City Planning in the 19th Century, george Braziller,NY .
- Cirardet , H (1992) :** Cities, London , U.K .
- Deaves, N. & Rakodi, C(1993) :** Manging Fast Growing Cities , U.K.
- Conyers, Diana (1972) :** An Introduction to Social Planning in the third world, U.S.A.
- Dickson . v (1971) :** Forty years in Kuwait .U.K.
- Dickson Zahra (1946):** Kuwait was my home , Kuwait .
- Dickson,H.H.R.P(1936) :** Kuwait and Her nighbours,Kuwait .
- Freeth Z. Winstone (1972) :** Kuwait , Prospect and Reality , U.K.
- Gail , Seery (1993) :** Kuwait a New Beginning , Dubai , UAE.
- Glassan .j (1978):** An Introduction Regional Planning ,London , U.K.
- Goodman , William & Eris freund (1988):** Principles and Practice Of Urban Planning , City Manager , U.S.A.
- Hall,Peter (1992) :** Urban & Regional planning , london ,U.K.

- Herington , J (1989):** Planning Processes , An Introduction for Geographers, U.S.A.
- Herman , Kahn(1976) :** the Next 200 years AScenario for America and the World ,New York .U.S.A.
- Hodder, B. W & Lee, R. (1974) :** Economic Geography, London, U. K.
- Kaftan , M.Fadhil (1984) :** Economic Development ,Iraq .
- Killick,T.(1981):** Policy Economics, London, U.K..
- Lynch,Kevin & Eary hach (1984) :** Site Planning , 3^{re} ed , U.K.
- Palgrave W.G (1965):** Apresonal Narrative of a years journey through Central and Eastern Arabia , U.S.A.
- United Nations Environment Programme, world health, Organization,:** Regional office for west Asia, 1992, Urban Air Pollution in Megacities of the World, U.S.A .
- Shiber Saba George (1964) :** The Kuwait Unbanization, Documentational Analysis Critique,Kuwait .
- UNESCO (1974) :** Reading in Economics of Education Paris .Farance .
- William Ogburn Meyer F.NimiK off (1964) :** Ahandbook, of Sociology, , Routledge and Kegan paul Ltd, London .
- The World Bank (1982) :** World Development Report, Oxford , Oxford University Press. U.K.

الملاحق

- ملحق (1) نتائج استبانة الدراسة الميدانية
- ملحق (2) تطور مهام أجهزة التخطيط في دولة الكويت
- ملحق (3) مقياس التنمية البشرية
- ملحق (4) أسماء المواقع والأماكن الجغرافية والمدنية الواردة في الدراسة

ملحق رقم (1)

[استبانة دراسة ميدانية]



عزيزي المواطن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

يقوم الباحث بإعداد رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه عنوانها : " العمران في دولة الكويت : دراسة في جغرافية التنمية " . وقد تطرق الباحث في هذه الرسالة إلى دراسة العمران والتنمية وتطرق إلى التخطيط العمراني في دولة الكويت ، بدءا من خطة عام 1952 وحتى خطة عام 1997 .

وقد تم تصميم الاستبانة لهذا الغرض العلمي ، لمعرفة مدى متحقق من أهداف ونتائج لهذه الخطط العمرانية ، مع دراسة جوانب التنمية البشرية والاقتصادية ، لذا يرجى التكرم بقراءتها قراءة متأنية ودقيقة ، والإجابة على جميع أسئلة الاستبانة .

علما بأن الإجابة ستستخدم لغرض البحث العلمي بالدرجة الأولى ، ولا يطلع عليها سوى الباحث ، ولهذا لاداعي لذكر الاسم والعنوان .

مع شكر الباحث وتقديره لتعاونكم الكريم .

* موجز عن الاستبانة :

- 1- تحتوى على 14 صفحة مقسمة إلى ست موضوعات .
- 2- تتكون من 100 سؤال .
- 3- يمكن الإجابة عليها في مدة تتراوح بين 30 - 45 دقيقة .

الباحث

خالد العازمي

برنامج الدكتوراه

جامعة الإسكندرية

(1999)

أولا : التخطيط العمراني :

النسبة %	التكرار	1- يقوم التخطيط العمراني على مجموعة عوامل هي : - وفرة مالية - مناسبة في المكان - دقة في التصميم . - وفرة مالية - قرار صائب - دقة في التصميم . - وفرة مالية - قرار صائب - دراسات دقيقة . - وفرة مالية - قرار صائب - تخطيط بني باحتياجات الناس .
7	21	2- أصحاب القرار التخطيطي في دولة الكويت هم : - مجلس الوزراء - المجلس البلدي - وزارة الأشغال . - مجلس الوزراء - المجلس البلدي - وزارة التخطيط . - مجلس الوزراء - المجلس البلدي - مجلس الأمة . - الإعلام - المكاتب الاستشارية - المواطنين .
13	39	3- من الأفضل أن يقوم بإعداد التخطيط العمراني في دولة الكويت : - الاستشاريون الأجانب . - المتخصصون من أبناء البلد . - الاستشاريون الأجانب ومشاركة المتخصصين من أبناء البلد .
15	45	4- أهم مشاكل التخطيط العمراني في دولة الكويت : - تدخل الجهات المسؤولة عن التخطيط . - تضارب التنفيذ مع كيفية التطبيق . - نقص الميزانية المخصصة للتخطيط . - غياب التخطيط المتكامل .
65	195	5- من أهم أسباب تعدد الخطط العمرانية في دولة الكويت : أ - التوقعات الأساسية غير الدقيقة (للسكان والعمالة) . ب - عدم الالتزام بشروط الخطط . ج - النهضة العمرانية المتسارعة . د - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . هـ - (أ - ب - ج - د) .
28.7	86	6- من سبلات قانون البلدية الخاص ببناء وتنظيم القسام والمباني أ- عدم الحزم في تطبيق القانون . ب- عدم أخذ آراء عينة من المواطنين في قانون البناء . ج- التعديلات المتكررة في القانون . د- (أ - ب - ج) .
47	141	
15	45	
9.3	28	
14	42	
45.3	136	
40.7	122	
22.7	68	
23.3	70	
12.7	38	
41.3	124	
12	36	
26.7	80	
13.7	41	
18.3	55	
29.3	88	
8.7	26	
25.3	76	
28.7	86	
37.3	112	

النسبة %	التكرار	7- المشاكل المرورية في دولة الكويت جاءت بسبب
8.3	25	أ - كثرة أعداد المركبات .
65.1	195	ب- عدم الالتزام بقانون المرور .
6.3	19	ج - قلة الطرق .
20.3	61	د - (أ - ب - ج) .
		8- من الأسباب الرئيسية للإزدحام في مركز مدينة الكويت يعود إلى :
21	63	أ- تركيز أغلب الأنشطة الحكومية فيها .
30	90	ب- تركيز أغلب الأنشطة التجارية فيها .
11	33	ج- قلة المخارج والمداخل منها وإليها .
38	114	د- (أ - ب - ج) .
		9- في نظري أن أهم عامل يجعل المواطنين يتجهون إلى استخدام وسائل النقل
		وسائط النقل العام للحد من الإزدحام واستهلاك الوقود وتحسين البيئة :
10.3	31	أ- تحسين خدمات النقل العام .
40.3	121	ب- توفير وسائل نقل عام متطورة وذات أحجام مختلفة .
11.3	34	ج- تخفيض أسعار النقل العام .
5.3	16	د - زيادة أسعار الوقود والرسوم على السيارات الخاصة .
32.8	98	هـ - (أ - ب - ج - د) .

ثانيا : مفاهيم ونتائج التخطيط العمراني والعوامل المؤثرة فيه :

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		النسبة الكرار	%	النسبة الكرار	%	النسبة الكرار	%	النسبة الكرار	%	النسبة الكرار	%
1	التنمية في جوهرها محاولة منظمة إرادية ومستمرة لاختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة في زمن معين .	11	3.7	16	5.3	62	20.7	114	38	97	32.3
2	التنمية الشاملة هي عبارة عن دراسة عامه شاملة عن كيفية توزيع واستخدام الخدمات والمرافق والمواصلات والتجمعات العمرانية واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والاقتصادية استغلالاً مدروساً وتطورها .	2	0.7	8	2.7	34	11.3	121	40.3	135	45
3	التخطيط العمراني الشامل يعتبر أفضل أنواع التخطيط المركزي الذي يمكن أن يطبق في دولة الكويت .	1	0.3	4	1.4	49	16.3	113	37.7	133	44.3
4	طبقت دولة الكويت للتخطيط والتنمية منذ فتره مبكرة تعود إلى الثلاثينات ، إلا أن التخطيط العمراني المعصري لم يطبق إلا منذ الخمسينات والسدي أدى إلى تغير استخدامات الأرض وتوزيعها السكاني .	6	2	5	1.7	69	23	141	47	79	26.3
5	الإحاطة بأنواع وأنماط وأزمنة التخطيط يمكن صاحب القرار من تحقيق التنمية المطلوبة والتخطيط الملائم .	1	0.3	6	2	21	7.1	145	48.3	127	42.3
6	لكي يكون التخطيط فعالاً لابد من جعل التخطيط والتنمية في وزارة أو هيئة مسئلة .	4	1.3	12	4	27	9	114	38	143	47.7
7	ينبغي فرض ضوابط دقيقه عند تطبيق الخطه لضمان الالتزام بأبس المخطط العمراني .	3	1	4	1.3	30	10	143	47.7	120	40
8	ينبغي أن يشمل فريق التخطيط العمراني على دائرة أوسع من التخصصات، التي تهتم بجوانب التنمية البشرية و الاجتماعية والاقتصادية .	4	1.3	3	1.1	27	9	142	47.3	124	41.3

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		النسبة %	التردد	النسبة %	التردد	النسبة %	التردد	النسبة %	التردد	النسبة %	التردد
9	يستلزم قبل وضع الخطط العمرانية إعداد دراسات مسبقة تكون دقيقتها عن البيئة المحلية في دولة الكويت (البيانات الطبيعية الاجتماعية الاقتصادية)	3	1	4	1.3	32	10.7	147	49	114	38
10	من أهم الأسباب التي جعلت دولة الكويت تتخذ عدة خطط في فترة زمنية وجيزة للتغيرات التي طرأت على السكان والعمالة والقطاعات الاقتصادية .	7	2.3	20	6.7	51	17	139	46.3	83	27.7
11	أقرغت الخطط العمرانية بعد عام 1952 مدينة الكويت من سكانها الكويتيين بينما زلت أعداد السكان الوافدين، ومن الأجدر أن تعمل على إحصاء إيسكان الكويتيين إليها مرة أخرى .	6	2	22	7.3	48	16	105	35	119	39.7
12	لم تظهر مشاكل التخطيط العمراني إلا في عقد الثمانينيات وما تلاها .	18	6	33	11	94	31.4	73	24.3	82	27.3
13	للبلدية والمجلس البلدي في دولة الكويت دور مؤثر وأساسي في الخطط العمرانية السابقة والمستقبلية .	19	6.3	13	4.3	45	15	115	38.4	108	36
14	عزلت الاستشارات الأجنبية دولة الكويت عن ماضيها وتراثها الحضري الإسلامي والعربي وأقيمت مدينه مخططه على النمط الغربي .	12	4	14	4.7	33	11	92	30.7	149	49.8
15	تخطيط مدينه الكويت على النمط الغربي جلب معه مشاكل حضرية تشبه تلك التي توجد في مناطق التحضر الغربي كالتلوث والزحام وحوادث السيارات وغيرها .	11	3.7	21	7	39	13	111	37	118	39.3
16	إن دراسة عناصر البيئة العمرانية لدولة الكويت والمؤثرة في النمو الحضري سوف تؤدي إلى معرفة طبيعة هذه البيئة ومن ثم تحديد أنواع الخطط الملائمة لها .	2	0.7	6	2	30	10	153	51	109	36.3
17	استدعاء الاستشارات الأجنبية لوضع الخطط العمرانية ساعد على سرعة نقل مدينه الكويت نحو التحضر السريع .	6	2	14	4.7	37	12.3	140	46.7	103	34.3
18	مشاركة الخبرة الكويتية مع الخبرة الأجنبية في إعداد الخطط الشاملة تجنب الكويت مشاكل كثيرة .	10	3.3	13	4.3	26	8.7	141	47	110	36.7
19	راعت الخطط العمرانية الجوانب المتعلقة بالترفيه للسكان وتم توفير أماكن ترفيهية متعددة ومتنشرة في أنحاء الكويت .	96	32	50	16.7	37	12.3	69	23	48	16

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
20	لابد من الحفاظ على الشريط الساحلي ليكون متنفساً عاماً للسكان .	2	0.7	3	1	29	9.7	69	23	197	65.6
21	من الضروري تشجيع المواطنين على الانتقال إلى المدن الريفية والحدودية المقترحة في العبدلي والوفرة لخلق تنمية زراعية وللضويرة الأمنية .	24	8	17	5.7	36	12	122	40.6	101	33.7
22	إن إنشاء وتنمية مدن جديدة ذاتية الاعتماد خارج النطاق العمراني القائم يقود دولة الكويت إلى نوع من التوازن الإقليمي الذي يساعد على تقليل الازدحام و تخفيف التركيز على المناطق المعمورة حالياً .	13	4.3	7	2.3	33	11	116	38.7	131	43.7
23	كان لتنفيذ الطرق الدائرية والإشعاعية أثراً واضحاً في انسياب الحركة المرورية في دولة الكويت .	17	5.7	10	3.3	58	19.3	125	41.7	90	30
24	استبدال الإشارات الضوئية بالجسور والأنفاق أدى إلى سهوله المرور وتقليل زمن الرحلة في دولة الكويت .	32	10.7	14	4.7	47	15.7	109	36.3	98	32.6
25	مطار الكويت الحالي في موقع مناسب ولا حاجة لنقله إلى أي مكان آخر لأنه لا يشكل أي آثار بيئية ضارة على السكان .	157	52.3	49	16.3	20	6.8	40	13.3	34	11.3

ثالثاً : التنمية البشرية :

النسبة %	التكرار	1 - أن من أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية والتي يجب التركيز عليها تكمن في
6.3	19	أ - الاهتمام بالإنسان ونشأته بالدرجة الأولى .
6.7	20	ب - الاهتمام بالتعليم والثقافة .
5.7	17	ج - الاهتمام بالخدمات الصحية .
8	24	د - الاهتمام بتوفير المساكن الملائمة .
24	72	هـ - الاهتمام بتوفير الأعمال والوظائف المناسبة والأمن النفسي .
49.3	148	و - (أ - ب - ج - د - هـ) .
14.3	43	2- الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في وضع لخطط لمرافق في دولة الكويت لدى :
51	153	أ - وجود نمط عمراني لا يتلائم مع الظروف الطبيعية .
8	24	ب - وجود نمط عمراني لا يتلائم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية .
26.7	80	ج - وجود نمط عمراني ملائم للظروف الطبيعية .
		د - وجود نمط عمراني ملائم للظروف الطبيعية والاجتماعية .
6.7	20	3- المشاكل الإنسانية في دولة الكويت جاءت بسبب :
21.3	64	أ - ضيق الأرض المتاحة للسكن .
13.3	40	ب - تجزء الأسرة الكويتية إلى أسر صغيرة زاد من حجم الطلب على السكن .
34.3	103	ج - عدم الرغبة في سكن الشقق .
24.4	73	د - ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن .
		هـ - (أ - ب - ج - د) .
22	66	4- راعي التخطيط العمراني في دولة الكويت توزيع المناطق السكنية تبعاً لـ :
24.7	74	أ - فئات السكان من حيث الدخل .
13.7	41	ب - التركيب الاجتماعي والثقافي للسكان .
39.6	119	ج - القرب والبعد عن مركز المدينة .
		د - أسعار الأراضي .
10.7	32	5- للحفاظ على تجانس التركيبة السكانية في دولة الكويت يستلزم مراعاة :
6	18	أ - زيادة نسبة السكان الكويتيين عن غيرهم من الوافدين .
7	21	ب - تقليل نسبة الجاليات غير العربية .
34	102	ج - ضبط الهجرات العربية .
42.3	127	د - تقليل نسبة خدم المنازل والعمالة غير المنتجة .
		هـ - (أ - ب - ج - د) .

6- الاستفادة الكاملة من العمالة في دولة الكويت يتم من خلال :		
النسبة %	التكرار	
22.7	68	أ - القضاء على ظاهرة البطالة المقتنعة في وزارات ومؤسسات الدولة .
10	30	ب - إعادة توزيع القوى العاملة في شتى القطاعات .
11.7	35	ج - الاستفادة من الخبرات العلمية والعملية للعمالة .
17.6	53	د - تشجيع العمل البيئي والفني والتقني .
38	114	هـ - (أ - ب - ج - د) .
7- أن نفور العمالة الكويتية من الأعمال الفنية والحرفية يعود إلى :		
18.7	56	أ - النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال .
9.6	29	ب - قلة مردودها المادي وقلة حوافزها .
15.7	47	ج - توفر وظائف إدارية مريحة وذات مردود أفضل .
23	69	د - سيطرة الوافدين على هذه الأعمال .
33	99	هـ - (أ - ب - ج - د) .
8- إن مشاركة المرأة الكويتية في العمل يجب أن يكون تحت ضوابط معينة ، أهمها :		
6	18	أ - أن يتناسب مع طبيعتها .
16.7	50	ب - أن يكون في تخصصات تكون المرأة أقدر من الرجل فيها .
11	33	ج - أن لايتعارض مع حاجة أسرتها وأبنائها .
29.3	88	د - مراعاة الضوابط الشرعية .
37	111	هـ - (أ - ب - ج - د) .
9- مشاركة المرأة الكويتية في العمل يؤدي إلى :		
27	81	أ - مضاعفة أعداد خدم المنازل .
18.7	56	ب- النزعة نحو قلة الإنجاب .
10.3	31	ج - صغر حجم الأسرة الكويتية .
7.7	23	د - تأخر سن الزواج .
36.3	109	هـ - إهمال تربية الأبناء .
10- أعتقد أن في دولة الكويت نقص في خريجي الجامعات في تخصصات مثل :		
2.3	7	أ - العلوم الإدارية والأدبية .
28.3	85	ب- العلوم التطبيقية .
39.7	119	ج - العلوم الفنية والمهنية .
29.7	89	د - لا يوجد نقص بل فائض غير قادر على إيجاد وظائف .
11- أفضل أن أقوم بتعليم أبنائي في :		
56	168	أ - المدارس الحكومية .
24.7	74	ب- المدارس الخاصة العربية .
19.3	58	ج- المدارس الخاصة الأجنبية .

التسبة %	التكرار	12- إن من أفضل الجهات التي تقدم للسوق ما يحتاج إليه من العمالة في دولة الكويت هي :
17.3	52	أ - جامعة الكويت .
56.7	170	ب - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .
17	51	ج - المعاهد الفنية والمتخصصة .
9	27	د - القطاع الخاص التجاري .
		13- أن من أهم أسباب تدني بعض الخدمات الصحية الحكومية في دولة الكويت :
4.3	13	أ - نقص أعداد المستشفيات الحكومية في الكويت .
19	57	ب - تدنى مستوى بعض الأطباء في المستشفيات الحكومية .
20.3	61	ج - ضعف الرعاية الصحية التي تقدم في بعض المستشفيات الحكومية .
34.1	102	د - قلة المراقبة والملاحقة القانونية لبعض المقصرين في العلاج .
22.3	67	هـ - (أ - ب - ج - د) .
		14- أعتقد أن أهم العوامل التي تساعد على النهوض بالخدمات الصحية في دولة الكويت هي :
5	15	أ - زيادة أعداد المستشفيات والوحدات الصحية .
27	81	ب - العمل على استقدام أطباء ذوي خبرة عالية في جميع التخصصات .
8	24	ج - فرض الرسوم على الخدمات الصحية للمساهمة في تحسينها .
37.7	113	د - ملاحقة قانونية دقيقة لكل مقصر في أداء عمله .
22.3	67	هـ - (أ - ب - ج - د) .

رابعاً : التنمية الاجتماعية والسكنية والصحية :

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	التنمية البشرية الاجتماعية من أهدافها رفع المستوى الثقافي والصحي والروحي للطبقات البشرية، وتنمية قدراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال عمليات التدريب والتعليم وغيرها من العمليات .	8	2.7	3	1	33	11	115	38.3	141	47
2	تعتبر الموارد الاقتصادية والبشرية من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها عمليات التنمية ، إلا أن الموارد البشرية تفوق الموارد الاقتصادية في أهميتها .	5	1.7	14	4.6	57	19	99	33	125	41.7
3	يعتبر رأس المال البشري من أهم الركائز الأساسية التي تقف حائلاً أمام عمليات التنمية .	5	1.7	20	6.7	105	35	86	28.6	84	28
4	المناطق السكنية المتكاملة الخدمات تعتبر نظاماً سكنياً ملائماً في دولة الكويت .	3	1	5	1.7	23	7.7	117	39	152	50.6
5	تخصيص مناطق سكنية للكويتيين وأخرى لغير الكويتيين .	12	4	22	7.3	31	10.3	103	34.3	132	44.1
6	تفضيل التصميم العربي للسكن قديماً عن التصميم الغربي .	21	7	14	4.7	36	12	108	36	121	40.3
7	فرض البلدية لضوابط بيئية واجتماعية بقوة القانون .	41	13.7	13	4.3	52	17.3	92	30.7	102	34
8	قيام المناطق السكنية بصورة غير متوازنة مع تنفيذ المخطط العمراني يؤدي إلى حرمانها من المرافق الأساسية (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) كما في منطقة جنوب السرة الآن .	23	7.7	18	6	22	7.3	122	40.7	115	38.3
9	الحفاظ على ما تبقى من المساكن القديمة وإعادة ترميمها كنموذج حضاري تراثي لدولة الكويت .	4	1.3	2	0.7	17	5.7	119	39.7	158	52.6
10	تشجيع الأسر الكويتية على سكن الشقق المشتركة في الممرات السكنية للتخفيف من الضغط على استهلاك الأراضي المخصصة للسكن .	57	19	37	12.3	34	11.3	101	33.7	71	23.7
11	مراعاة الخطط العمرانية لتوزيع المدارس الابتدائية .	22	7.3	14	4.7	33	11	112	37.3	119	39.7

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
12	ليس بالضرورة أن تكون المدارس الثانوية والمعاهد المتخصصة في داخل التجمعات السكنية ، ويمكن إنشائها على الأطراف .	49	16.3	23	7.7	32	10.7	89	29.6	107	35.7
13	دولة الكويت بحاجة إلى جامعات أخرى لعدم قدرة جامعة الكويت على استيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها .	11	3.7	9	3	16	5.3	90	30	174	58
14	الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والاتجاه نحو التعليم الفني والتطبيقي يؤدي إلى إكساب الأيدي العاملة الوطنية خبرة في المجالات الفنية والتطبيقية ويحد من استقدام العمالة الوافدة في هذا المجال .	-	-	4	1.3	13	4.3	101	33.7	182	60.7
15	يفضل الكويتيون الوظائف الإدارية على الوظائف الفنية والمهنية، لأنها مريحة وذات مردود مادي ومعنوي أفضل .	6	2	10	3.4	31	10.3	115	38.3	138	46
16	هناك وظائف فنية لايميل الكويتي العمل بها ، لأنها وظائف شاقة وتحتاج إلى طاقات عمل مضاعفة .	14	4.7	18	6	37	12.3	106	35.3	125	41.7
17	عدم تنفيذ الدولة لمقررات المخططات العمرانية الخاصة بالخدمات الصحية، أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية للمستشفيات القائمة حالياً .	9	3	20	6.7	39	13	127	42.3	105	35
18	أعتقد أن المستشفيات الخاصة قادرة على تقديم خدمات أفضل من المستشفيات الحكومية .	25	8.3	37	12.4	36	12	91	30.3	111	37
19	الوحدات الصحية (المستوصفات) في المناطق السكنية قادرة على تقديم خدماتها للسكان بشكل ممتاز .	49	16.3	59	19.7	63	21	74	24.7	55	18.3

خامسا : التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية :

النسبة %	التكرار	1- من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في دولة الكويت تكمن في :
8.3	25	أ - عدم وجود بنية تحتية لهذا القطاع .
2.3	7	ب - ندرة المياه وصعوبة الحصول عليها .
4.3	13	ج - مشاكل التربة وصعوبة التغلب عليها .
7	21	د - قسوة المناخ .
7.4	22	هـ - انخفاض الدعم الحكومي لهذا القطاع .
14	42	و - ضعف المردود المادي من هذا القطاع .
56.7	170	ز - (أ-ب-ج-د-هـ-و) .
		2- دولة الكويت قادرة على إيجاد تنمية زراعية فعالة إذا تيسر لها ما يأتي :
32	96	أ - توفير دعم مادي وتسويقي - توفير المياه الصالحة للزراعة - توفير أراضي مجانية للمزارعين .
31	93	ب- توفير دعم مادي وتسويقي - إنشاء وزارة للزراعة - توفير أسواق للمحاصيل الزراعية .
37	111	ج- توفير دعم مادي وتسويقي - توفير الأيدي العاملة - توزيع أراضي مجانية للمزارعين .
		3 - من أهم العوامل التي تساعد على الحفاظ على الثروة الحيوانية في دولة الكويت
33	99	أ - إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الثروة الحيوانية .
34.7	104	ب- توفير الأعلاف وأماكن تربية الحيوانات بمبالغ رمزية .
32.3	97	ج- توفير الأسواق التخصصية للإنتاج المحلي .
		4- من أهم العوامل التي تساعد على حماية البيئة الطبيعية في دولة الكويت :
14	42	أ - الحد من الرعي الجائر .
16	48	ب - الاهتمام بالدراسات البيئية .
15.3	46	ج - إنشاء المحميات الطبيعية وتتميتها .
16.7	50	د - تحديد مناطق إقامة مخيمات الربيع والانتزام بها .
38	114	هـ - (أ-ب-ج-د) .

النسبة %	التكرار	5- لقد راعى التخطيط العمراني في مجال الصناعة
28.7	86	أ - المواقع المناسبة للصناعات الخفيفة والثقيلة .
14	42	ب - إيجاد صناعات متنوعة وذات مردود اقتصادي جيد .
6.6	20	ج - توفير أسواق ذات مواقع جيدة للمنتجات الصناعية .
19	57	د - توفير صناعات ذات جودة عالية .
31.7	95	هـ - (أ - ب - ج - د) .
		6- من أهم الصناعات التي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ويحسن التركيز عليها في دولة الكويت :
54.7	164	أ - الصناعات النفطية .
26.7	80	ب - الصناعات الغذائية .
13	39	ج - صناعات مواد البناء .
5.6	17	د - صناعات المنظفات .
		7- الصناعة في دولة الكويت بحاجة إلى إدارة فعالة على وضع استراتيجية للتصنيع ومتابعة تنفيذها وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الحالية للصناعة تتمثل في :
49.3	148	أ - إنشاء وزارة للصناعة تكون مستقلة .
18	54	ب- إنشاء لجنة صناعية عليا تابعة لمجلس الوزراء .
32.7	98	ج- إنشاء اتحاد صناعي منتخب .
		8- أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في دولة الكويت تكمن في :
10.3	31	أ - نقص الأراضي المخصصة لقطاع الصناعة .
13.7	41	ب - ضيق الأسواق القادرة على تسويق المنتجات الصناعية .
13	39	ج - قلة عدد السكان مما له أثر في تسويق المنتجات الصناعية .
33.3	100	د - الاعتماد على الاستيراد بشكل مباشر .
29.7	89	هـ - (أ - ب - ج - د) .
		9- تفوقت دولة الكويت عن جاراتها في التنمية والصناعة والزراعة فترة من الزمن ثم تخلت عنها ، ما السبب في رأيك ؟
32	96	أ - الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية منذ الثمانينيات .
6.7	20	ب- الحرب العراقية الإيرانية .
24	72	ج- الغزو العراقي الغاشم .
37.3	112	د - عدم الحرص على التطوير ومجاراة التغيرات في التنمية الصناعية والزراعية .

النسبة %	التكرار	10- الإسراع في تنفيذ السوق الحرة يساعد على :
8.3	25	أ - إيجاد فرص عمل جديدة .
18.3	55	ب - انعاش الاقتصاد الكويتي .
11.4	34	ج - جلب رؤوس الأموال الأجنبية .
24	72	د - فتح آفاق جديدة للاستثمار .
38	114	هـ - (أ - ب - ج - د) .
		11- أن أفضل توجيه لرأس المال الكويتي للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد يتم في مجال :
42.3	127	أ - الاستثمارات في الصناعات الإنتاجية في العالم .
12.7	38	ب - الاستثمار في الأسهم والبورصات العالمية .
8.3	25	ج - الاستثمار في المضاربات العقارية .
36.7	110	د - الاستثمارات الخارجية بشكل عام .

سادسا : تخطيط التنمية الصناعية والتجارية والزراعية :

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		النسبة التركيب	النسبة %	النسبة التركيب	النسبة %	النسبة التركيب	النسبة %	النسبة التركيب	النسبة %	النسبة التركيب	النسبة %
1	التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة أو مخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفرادها .	3	1	9	3	44	14.7	132	44	112	37.3
2	ينبغي الحفاظ على الأسواق العربية الإسلامية القديمة بصورتها التراثية كتاريخ حضاري واقعي لدولة الكويت.	3	1	7	2.3	24	8	105	35	161	53.7
3	ينبغي إعادة توزيع الأسواق المتخصصة (اللحوم - الأسماك - الخضار .. الخ) في مناطق الكويت لأنها تؤدي إلى قلة الانتقال وسرعة التصريف ومنع الازدحام .	3	1	12	4	36	12	119	39.7	130	43.3
4	المراكز والمجمعات التجارية المنتشرة في دولة الكويت تحد من الانتقال نحو مدينة الكويت وبالتالي تقلل من ا ثلوث والإزعاج ومنع التراحم	11	3.7	15	5	49	16.3	128	42.7	97	32.3
5	هناك نقص في مواقف انتظار السيارات متعددة الطوابق في المناطق التجارية في دولة الكويت .	12	4	39	13	42	14	95	31.7	112	37.3
6	الإسراع في تنفيذ مركز الفنتاس التجاري سوف يقلل من الازدحام في مدينة الكويت .	7	2.3	22	7.3	59	19.7	140	46.7	72	24
7	مركز الفنتاس التجاري في حالة تنفيذ سيكون بؤرة منافسة لمدينة الكويت .	10	3.3	21	7	82	27.3	114	38	73	24.4
8	عند إنشاء المجمعات التجارية داخل المناطق السكنية سوف يحول وظيفة هذه المناطق ويقلل راحة السكان .	2	0.7	18	6	42	14	125	41.7	113	37.6
9	ينبغي إلقاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة داخل النطاق العمراني لأن الناس في حاجة لها وليس لها طابع تلوثي .	36	12	43	14.3	39	13	104	34.7	78	26

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
10	عدم تنفيذ توصيات الخطط بإنشاء مناطق للصناعات الخفيفة منتشرة في دولة الكويت أدى إلى مركزية الصناعة في منطقة الشويخ الصناعية	5	1.7	8	2.6	18	6	113	37.7	156	52
11	يستلزم وضع خطة للصناعات الاستراتيجية التي تحتاج لها دولة الكويت ووضع خطة لتنفيذها وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بها .	2	0.7	2	0.7	22	7.3	129	43	145	48.3
12	زيادة الإقبال نحو صناعة متطورة تعتمد على وسائل إنتاج ذات تقنية آلية ولا تعتمد بشكل أساسي على العمالة المستوردة .	4	1.3	3	1	57	19	102	34	134	44.7
13	ينبغي تشجيع حركة تصدير المنتجات الصناعية المحلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والإستفادة من قرارات مجلس التعاون الخليجي .	4	1.3	4	1.3	34	11.4	126	42	132	44
14	يستلزم على دولة الكويت تشجيع إنشاء صناعات خفيفة يحتاج إليها السوق المحلي كمساهمة في التنمية الاقتصادية للكويت .	4	1.3	5	1.7	15	5	124	41.3	152	50.7
15	تشجيع رأس المال الكويتي على الإقبال نحو الصناعة والتصنيع بدلا من التركيز على الأنشطة التجارية والعقارية .	2	0.7	5	1.7	39	13	100	33.3	154	51.3
16	العمل على رفع الكفاءة الإدارية الكويتية وتدريب الكوادر الكويتية لإدارة الصناعة على أسس علمية وإدخال النظم الإدارية الحديثة .	-	-	2	0.7	21	7	117	39	160	53.3
17	من الضروري أن يكون هناك تقنيين لاستيراد العمالة طبقا لدراسات الخطط العمرانية وتقديراتها وفقا لمتطلبات السوق .	2	0.7	10	3.3	25	8.3	113	37.7	150	50
18	التنمية الصناعية ضرورية لمساهمتها في التقليل من الاعتماد على النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي.	-	-	2	0.7	22	7.3	118	39.3	158	52.7

الرقم	السؤال	معارض جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
19	الاهتمام بالثروة الزراعية والثروة الحيوانية من خلال توفير الدعم الحكومي وحسن الإدارة .	1	0.3	6	2	15	5	143	47.7	135	45
20	أعتقد أن هناك دول تتشابه دولة الكويت في بيئتها استطاعت إيجاد تنمية زراعية فعالة .	11	3.7	7	2.3	30	10	119	39.7	133	44.3
21	ضرورة العمل على توفير مناطق استصلاح زراعي جديدة غير منطقتي العبدلي والوفرة للمساهمة في إيجاد تنمية زراعية في دولة الكويت .	4	1.3	8	2.7	19	6.3	130	43.4	139	46.3
22	من الضروري قيام الدولة بزراعة جميع الساحات المكشوفة التي لا تستخدم لأي غرض للمساهمة في تحسين وتلطيف المناخ .	-	-	5	1.7	22	7.3	90	30	183	61

تطور مهام أجهزة التخطيط في الكويت

في بداية الخمسينيات تصاعدت العائدات النفطية بشكل كبير ، مما كان له الأثر الفعال في اتجاه حكومة الكويت آنذاك إلى تأسيس "مجلس الإنشاء" للقيام بمهام عدة منها : تنسيق النشاط الإنشائي والعمراني في البلاد ، وخاصة الجانب المتعلق بالمنافع والخدمات العامة التي ازداد الطلب عليها نتيجة للزيادة المطردة في السكان وارتفاع مستوى المعيشة والدخل للفرد والدولة ، وتألف هذا المجلس من رؤساء الدوائر الحكومية⁽¹⁾ والبلدية . وفي عام 1962 أسس مجلس التخطيط ليحل محل مجلس الإنشاء ، ثم أسست وزارة التخطيط في عام 1976 لتكون مع مجلس التخطيط ثنائيا تكون مهامه وضع الأسس التخطيطية في البلاد المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي عام 1976 أسست اللجنة العليا للمخطط الهيكلي ، وتختص بدراسة استخدامات الأراضي والتخطيط المكاني الحضري . وفي عام 1987 بدل مجلس التخطيط بالمجلس الأعلى للتخطيط تكون له نفس مهام المجلس السابق .

- ومن خلال العرض السابق للتطور التدريجي لمهام أجهزة التخطيط في الكويت ، يمكن إستنتاج مايلي :
- في الفترة 1952 - 1959 كانت مهام التخطيط العمراني موكلة لمجلس الإنشاء .
 - عندما أسس مجلس التخطيط لم يكن من أهدافه الإشراف على عمليات التخطيط العمراني .
 - كذلك المجلس الأعلى للتخطيط لم يكن من بين أهدافه الإشراف على عمليات التنمية العمرانية أو التخطيط العمراني .
 - منذ عام 1976 أناط بمهام الإشراف على التخطيط العمراني في الكويت إلى اللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

(1) والدوائر هي الأشغال العامة ، الصحة العامة ، المالية ، المعارف ، الشؤون الاجتماعية ، الإسكان ، أملاك الدولة ، البريد والبرق والهاتف .

أما اختصاصات البلدية من خلال قانون عام 1964 فقد نصت المادة 19 على أن تعمل البلدية بصفة عامة على تقدم العمران وتوفير الخدمات البلدية للسكان ، وتتولى مسح الأراضي وتنظيم المدن والقرى وتجميلها ، ووقاية الصحة العامة فيها بتأمين سلامة المواد الغذائية ، والمحافظة على الراحة العامة والنظافة⁽¹⁾ .

يعتبر مجلس الإنشاء أول جهاز للتخطيط المركزي في دولة الكويت ، ويستدعى إذا لزمته الحاجة في اجتماعاته ذوي الخبرة من الفنيين والمتخصصين من دوائر المالية والأشغال والكهرباء والماء والغاز والبلدية ، حيث كان يضم في عضويته ستة ممثلين من القطاع الخاص ، وظل هذا المجلس يعمل حتى عام 1962. وأسس بدلا منه جهاز تخطيط مركزي أطلق عليه " مجلس التخطيط "⁽²⁾ .

ولاستطيع أن ننكر دور مجلس الإنشاء حيث استطاع في تلك الفترة الوجيزة من عمر التخطيط العمراني في الكويت والتي لا تتجاوز عشر سنوات من القيام بمهامه على أكمل وجه ، أسهم خلالها في كثير من المشاريع الحيوية في البلاد منها إصدار مخطط مدينة الكويت في عام 1952 وإمتدادها العمراني ، وإنشاء الطرق الدائرية والإشعاعية ، والضواحي ، وميناء الكويت البحري (ميناء الشويخ) والمطار الدولي ، إضافة إلى إنشاء المشروعات التعليمية والصحية كالمدارس والمستشفيات والعيادات ، كذلك إنشاء مشروعات الخدمات كالغاز والماء والكهرباء ، وإنارة الطرق ومحطات الوقود وكثير من المجالات الأخرى المختلفة⁽³⁾ .

إلا أن هذا المجلس كان غير قادر على مواكبة النهضة العمرانية في البلاد بعد الاستقلال ومواكبة المشاريع الضخمة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت البلاد بحاجة إلى مجلس على مستوى أعلى من ذلك كمجلس التخطيط الذي كان التمثيل به على مستوى وزارة . لذلك صدر المرسوم الأميري رقم 56 لسنة 1962 والذي حدد

(1) بلدية الكويت ، قانون البلدية رقم 11 مارس 1964 .

(2) مجلس التخطيط : مرسوم في شأن مجلس التخطيط ، 1962 .

(3) الفرا ، محمد على عمر : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت : دراسة جغرافية تحليلية ، جامعة

الكويت ، 1974 ، ص 195 ، الكويت .

مسئوليات مجلس التخطيط . وكان المجلس بمثابة هيئة مستقلة ملحقة بمجلس الوزراء وأنط بهذا المجلس مجموعة من الأعمال .

ويتألف مجلس التخطيط من رئيس مجلس الوزراء رئيسا وعضوية كل من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، وزير المالية والنفط ، وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، وزير الأشغال العامة ، وزير التريية ، ورئيس البلدية ، وعشرة أعضاء من القطاع الخاص . ويكون لهذا المجلس جهاز تخطيطي مهمته القيام بالواجبات التنفيذية للمجلس ويتكون من مدير عام وعدة إدارات (1) .

وفى عام 1963 صدر مرسوم أميري بتعديل المادة الخامسة من المرسوم رقم 56 لسنة 1962 بإنشاء مجلس التخطيط وجاء فى مادته الأولى مايلى :

يتألف مجلس التخطيط من رئيس مجلس الوزراء رئيسا وعضوية كل من وزير المالية والصناعة ، وزير الأشغال العامة ، وزير التريية والتعليم ، وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ووزير التجارة ، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . إضافة إلى تعيين أربعة أعضاء من القطاع الخاص (2) . وبهذا التشكيل الجديد تم إضافة عضو جديد للمجلس وهو وزير التجارة ، وألغيت عضوية وزير النفط ، وألغيت كذلك عضوية رئيس البلدية . وتم تقليص عدد أعضاء القطاع الخاص من عشرة إلى أربعة فقط . ليصبح بذلك المجلس مكون من أحد عشر عضواً بدلا من سبعة عشر عضواً .

واستطاع مجلس التخطيط إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، من خلال عمل مجموعة من الخطط كان أولها الخطة الخمسية الأولى 1967 - 1968 و 1971 - 1972 . واستطاع أيضا إجراء تعداد السكان الثالث فى عام 1965 وتعداد السكان الرابع فى عام 1970 إلى جانب مجموعة من الإحصاءات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية (3) .

(1) وهى الإدارة الاقتصادية ، والإدارة الاجتماعية ، والإدارة البيئية ، والإدارة المركزية للإحصاء ، وإدارة

المرامح والموازنة ، وإدارة المتابعة ، وإدارة الشئون المالية والإدارية .

(2) الديوان الأميري : مرسوم رقم 26 لسنة 1963 .

(3) الفرسا ، محمد على عمر : مصدر سابق ، 1974 ، ص 200 .

وما زال مجلس التخطيط يمارس أعماله في وقتنا الراهن ، ويعتبر السلطة العليا في البلاد التي لها الحق في إعداد الخطط المتعلقة بالتنمية في البلاد وإقرارها مع حقّه في مراقبة أجهزة الدولة حول مدى تنفيذ الخطط ومحاولة تذليل العقبات التي تعترضها من خلال طرح أعضاء المجلس لهذه المشكلات ، واتخاذ القرارات المناسبة أثناء اجتماعاتهم في مجلس التخطيط . وفي عام 1976 تم إنشاء وزارة التخطيط في الكويت لتكون مع مجلس التخطيط ثنائيا تكون مهامه وضع الأسس التخطيطية في البلاد المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، من خلال إعداد الخطط طويلة المدى مع وضع الدراسات الدورية المفصلة .

ويعتبر مجلس التخطيط بهذه المهام الموكلة له بعيدا عن الجانب المتعلق بالتخطيط العمراني لذلك أوكلت مهام العمران في الكويت إلى ما يعرف باللجنة العليا للمخطط الهيكلي (1) . وتختص هذه اللجنة بدراسة استخدامات الأراضي والتخطيط المكاني الحضري ، ولجنة الحق في إصدار الأوامر لاعتماد المخططات الهيكلية للدولة ، إضافة إلى إجراء أي تعديلات تراها مناسبة في الخطط قبل إقرارها . ويكون بعد ذلك اعتماد المخطط الهيكلي للدولة من المجلس البلدي واللجان التابعة له .

وتضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلا عن ، وزارات الأشغال العامة ، الكهرباء ، المواصلات ، التخطيط ، الإسكان ، ورئيس المجلس البلدي . ويرأس هذه اللجنة نائب رئيس مجلس الوزراء ، ولاتكون قراراتها سارية إلا بعد اعتمادها من مجلس الوزراء الذي يعتبر أعلى سلطة تنفيذية في البلاد . ويرأس مجلس الوزراء جميع اللجان والمجالس العليا كمجلس التخطيط والمجلس البلدي واللجنة العليا للمخطط الهيكلي .

وفي عام 1987 صدر مرسوم أميري بتعديل المراسيم السابقة في شأن تشكيل مجلس التخطيط ، وبديل هذا المجلس بمجلس آخر عرف بالمجلس الأعلى للتخطيط ، تكون له نفس مهام المجلس السابق ، وقد أدى هذا القرار إلى إحلال وزارة التخطيط والمجلس الأعلى للتخطيط بدلا من مجلس الإنشاء ومجلس التخطيط .

(1) أنشئت اللجنة العليا للمخطط الهيكلي في 16 أكتوبر 1976 وكان يرأسها سمو أمير البلاد ثم قام

برؤاستها بعد ذلك نائب رئيس مجلس الوزراء .

ارجع في ذلك إلى : المرسوم الأميري رقم 28 لسنة 1967 في شأن إنشاء اللجنة العليا للمخطط الهيكلي والمراسيم المعدلة له .

وحتى تكتمل صورة الأجهزة التي قامت بالإشراف على عمليات التخطيط العمراني في الكويت ، لابد من التطرق إلى تطور مهام المجلس البلدي والبلدية منذ عام 1954 وحتى وقتنا الحالي . ذكرنا آنفاً أن العمل في البلدية استمر من خلال القانون الأول الذي أنشأها وكون المجلس البلدي ليشراف على عملها إلى أن صدر قانون جديد للبلدية في عام 1954م ، ومن الأسباب الداعية لإصدار هذا القانون التطور الذي شهدته البلاد في هذه الفترة ، وحتى تتمكن البلدية من أداء دورها على أكمل وجه وتساهم مساهمة فعالة في ازدهار البلاد من خلال إشرافها على الجوانب العمرانية والصحية والاجتماعية والمدنية في البلاد ، حيث جاء في مادته الأولى " أن البلدية شخصية حكيمه ذات استقلال مالي تعمل على تقدم المدينة عمرانيا وصحيا واجتماعيا ومدنيا(1) " .

وقد حدد هذا القانون أن يشرف على البلدية مجلس منتخب ، ويكون الجهاز التنفيذي تحت رئاسة رئيس المجلس البلدي يعاونه في ذلك مدير البلدية . ويأتى تعيين رئيس البلدية من أمير البلاد بينما يكون تعيين مدير البلدية من خلال أعضاء المجلس البلدي أو من غيرهم من ذوى الخبرة والاختصاص وتكون قرارات المجلس البلدي ورئيس البلدية غير نافذة إلا بعد أن يصادق عليها أمير البلاد .

ويضم الجهاز التنفيذي في البلدية عدة دوائر هي :

- أ - دائرة الشؤون الإدارية وتضم : الديوان ، وشرطة البلدية ، والفرقة الإطفائية ، والأوزان والمقاييس ، ومكتب الأحوال المدنية (وقوعات النفوس) ومكتب الشؤون القروية .
 - ب - دائرة الشؤون المالية وتضم : قسم المحاسبة ، وقسم التحقيق ، وقسم الجباية ، وقسم الخزينة ، وقسم اللوازم والمستودع ، وقسم أحوال الموظفين .
 - ج - دائرة الشؤون الفنية وتضم : قسم البناء والرخص ، وقسم الاستملاك والتوزيع ، وقسم المشاريع ، وقسم التنظيم ، وقسم الترميم والصيانة ، وقسم التنفيذ والطرق والمجارى والإنشاءات ، وقسم التحديد والمسح العقاري والكراج ، وقسم المياه وتتألف الدائرة الصحية من الأقسام التالية :
- " قسم الوقاية ، وقسم البيطرة ، وقسم التنظيفات ، وقسم قمع الغش (2) " .

(1) بلدية الكويت : قانون البلدية ، 1954 .

(2) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : مصدر سابق ، 1980 ، ص 56 - 57 .

ويكون مدير البلدية مسئول مسئولية مباشرة عن هذه الدوائر أمام المجلس البلدى وعن سير أعمالها وإدارة موظفيها .

وظلت البلدية تعمل من خلال القانون الصادر في عام 1954 ومن خلال دوائرها المختلفة على نهضة الكويت في شتى المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن هناك مشكلة ظلت قائمة وهى التشابه والتقارب بين أعمالها وأعمال الدوائر الحكومية الأخرى كدائرة الأشغال وغيرها .

وصدر قانون البلدية الثالث فى عام 1960 ليعمل على هيكلة اختصاصات البلدية حيث نصت مادته الثانية(1) على " تعمل البلدية على تقدم الكويت عمرانيا وصحيا عن طريق تنظيم المدينة وتجميلها ووقاية الصحة العامة ، وتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة فى المساكن والطرق واتخاذ مايلزم إلى تقدم الكويت ورفاهية سكانها " .

ولم يستمر هذا القانون طويلا ، فمع بروز فجر الاستقلال ومع صدور كثير من القوانين والمراسيم التى عدلت بعض القوانين والتي جاءت بعد إصدار أول دستور كويتي فى عام 1962 حيث صدر قانون جديد للبلدية رقم 31 لعام 1962 المعدل بالقانون رقم 33 لسنة 1962 ، والذى ألغى القانون رقم 20 لسنة 1960 . وبموجب هذا القانون ألحقت البلدية بمجلس الوزراء وهى كما ذكرنا أنفا أعلى هيئة تنفيذية فى البلاد وأصبحت البلدية تحت رئاسة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . مع عدم الإخلال بمهام المجلس البلدى وطريقة انتخابه ، حيث يشكل المجلس البلدى من عشرة أعضاء منتخبين وأربعة أعضاء معينين وفق القانون الجديد إلا أن طريقة اختيار رئيس البلدية قد تبدلت حيث نصت المادة الخامسة من قانون البلدية عام 1962 على أن ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيس البلدية ونائب للرئيس ، بينما كان فى السابق الأمير هو الذى يعين الرئيس . أما مدير البلدية فيعين بمرسوم بناء على ترشيح رئيس البلدية(2) .

وفى عام 1964 صدر قانون جديد للبلدية رقم 11 ليحل بذلك محل القانون رقم 31 لسنة 1962 . بعد أن وافق عليه المجلس التشريعي (مجلس الأمة) . ولم يأت هذا القانون بجديد فيما

(1) بلدية الكويت : قانون بلدية الكويت رقم 20 يونيو 1960 .

(2) الجاسم ، نجاة عبدالقادر : مصدر سابق ، 1980 ، ص 64 .

يتعلق بتبعية البلدية لمجلس الوزراء إلا أنه زاد من عدد أعضاء المجلس البلدى المعينين من أربعة إلى ستة أعضاء . وقد أضاف هذا القانون فى أن يؤلف المجلس البلدى من بين أعضائه لجنة فرعية لكل محافظة تتولى الشؤون البلدية الخاصة بها مع حق هذه اللجان فى ضم من تراه مناسباً من ذوى الخبرة والاختصاص من أبناء المحافظة .

أما اختصاصات المجلس البلدى فقد كانت من خلال تقرير المشروعات العمرانية ومشروعات تجميل المدن والقرى « وإنشاء الطرق والشوارع والميادين وتوسيعها ، وتوصيل المجارى ، وإنشاء الحدائق وتشجير الشوارع ، ووضع النظم الخاصة بالإعلانات وكل مايؤدى إلى تجميل المدينة وحفظ رونقها » والمجلس سلطة التقرير وليس الاقتراح ، كتقرير الاستملاكات التى تقتضيها المشروعات المبنية فى الفقرة السابقة وفقاً للأوضاع التى يقرها قانون الاستملاك ، وتقرير إنشاء الأسواق والمذابح والمرافق ووضع النظم الخاصة بها ، وتقرير توزيع قسائم المناطق السكنية والصناعية والمناطق الزراعية للمستحقين لها طبقاً للقوانين واللوائح⁽¹⁾ .

وبعد صدور المرسوم رقم 11 لسنة 1964 « شكل المجلس البلدى من عشرة أعضاء منتخبين وستة معينين وينتخب المجلس رئيساً له ونائب للرئيس ويشكل بعد ذلك لجانه الفرعية⁽²⁾ » .

وفى نوفمبر 1964 أصدر رئيس البلدية قراراً يحدد إدارات البلدية التى يتألف منها الجهاز التنفيذى تحت قيادة ثلاثة مسئولين وهم المدير المساعد للشئون الفنية ، والمدير المساعد للشئون الصحية ، والمدير المساعد للشئون المالية والإدارية وكان لهؤلاء المدراء حرية تصريف الأمور فى الإدارات التابعة لهم ويتبعون بشكل مباشر مدير عام البلدية .

(1) المادة 20 من قانون البلدية رقم 11 لسنة 1964 .

(2) - لجنة وضع اللائحة الداخلية للمجلس البلدى .

- لجنة السكن والصناعة .

- اللجنة الفنية .

- لجنة النظر فى قضايا التمنين (نزع الملكية) والخدمات العقارية .

- اللجنة المالية .

وتطور الجهاز التنفيذي في البلدية بحلول الثمانينيات وتعددت إدارته ليوأكب التطور العمراني في البلاد وتطور هذا القطاع بحلول عام 1996 إلى أربع قطاعات لكل قطاع رئيس مهندسين⁽¹⁾ ، إضافة إلى المدير المساعد لشئون الخدمات . وبحلول عام 1998 وافق المجلس البلدي على تغيير مسميات القيادات في البلدية من رئيس مهندسين إلى نائب المدير⁽²⁾ . ويقوم نواب المدير العام بإعداد تقارير سنوية تتضمن نشاطات إدارتهم وتعرض هذه التقارير على رئيس المجلس البلدي حتى يتسنى له إعداد الخطط اللازمة نحو تطوير العمل في الإدارات المختلفة من خلال المستشارين في البلدية .

من خلال استعراض مراحل التطور التدريجي في مهام المجلس البلدي والبلدية منذ النشأة الأولى وحتى عقد التسعينيات ، يتضح إتساع مهام البلدية وتطور جهازها التنفيذي ، إضافة إلى أنها استقطبت كثيراً من الدماء الشابة التي تحمل المؤهلات العالية ، ومن تخصصات مختلفة كالهندسة والجغرافيا والإدارة والتخطيط والقانون والاجتماع والتاريخ والمساحة ، والتي ساعدت على النهوض بهذا الجهاز لمواكبة مرحلة التطور والتخطيط في الكويت بعد اكتشاف النفط ، والتي ظهرت بها الخطط الشاملة أعني الخطط العمرانية التي جاءت لتوجه عمليات التنمية العمرانية واستعمالات الأرض الرئيسية والتي يطلق عليها كما ذكرنا آنفا الخطط الهيكلية . ولايفوتنا أن نشير هنا أن في هذه المرحلة التخطيطية بدأ يظهر معها التخطيط المدروس بأنواعه المختلفة كالتخطيط الطبيعي والذي تعيننا دراسته هنا ، والتخطيط الاقتصادي ، والتخطيط الاجتماعي ، إضافة إلى ظهور التخطيط بأحجامه المختلفة كالتخطيط القومي ، والتخطيط الإقليمي ، والتخطيط المحلي ، وكذلك ظهور التخطيط بأزمنته المختلفة كالتخطيط طويل الأجل ، والتخطيط متوسط الأجل ، والتخطيط قصير الأجل .

(1) معلومات استقتها الباحثة من خلال عمله في بلدية الكويت منذ عام 1982 حتى عام 1999 .

(2) معلومات استقتها الباحثة من خلال عمله في بلدية الكويت منذ عام 1982 حتى عام 1999 .

مقياس التنمية البشرية

ولإيضاح كيفية قياس التنمية البشرية نضرب مثلاً في دولة الكويت حيث يبلغ العمر المتوقع بالسنوات 75.9 ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 80.4% ونسبة القيد الإجمالية معاً 57% ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) 25314 فيكون دليل التنمية البشرية من خلال المعادلات التالية :-

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{75.9 - 25}{85 - 25} = \frac{50.9}{60} = 0.848$$

$$\text{دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين} = \frac{80.4 - 0}{100 - 0} = \frac{80.4}{100} = 0.804$$

$$\text{دليل نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً} = \frac{57 - 0}{100 - 0} = \frac{57}{100} = 0.57$$

$$\text{دليل التحصيل العلمي} = \frac{2}{1 + (0.57)} + \frac{1}{2} = 0.726$$

دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

$$= \frac{\text{Log}(100) - \text{Log}(25314)}{\text{Log}(100) - \text{Log}(40000)} = 0.923$$

$$\text{دليل التنمية البشرية} = \frac{0.848 + 0.726 + 0.923}{3} = 0.833$$

وفي ضوء مقاييس التنمية البشرية على المستوى العالمي فإنه يمكن تقسيم دول العالم إلى المجموعات التالية⁽¹⁾ :

- البلدان ذات التنمية البشرية العالية والتي تبلغ قيمة أدلة التنمية البشرية الخاصة بها 0.800

أو أكثر من ذلك

- البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تتراوح قيمة أدلة التنمية البشرية الخاصة بها

من 0.500 إلى 0.799

- البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي تقل قيمة أدلة التنمية البشرية فيها عن 0.500 .

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مصدر سابق ، 1999 ، ص 134 وما عقبها .

أسماء المواقع والأماكن الجغرافية والمدنية الواردة في الدراسة

Bayan	بَيَّان	Abraq Khaitan	أَبْرَقْ خَيْطَان
Thumeeleth	ثُمَيْلَة	Abo Fateira	أَبُو فَطِيرَة
Jal Al Zour	جَالُ الزُّور	Abo Helefa	أَبُو حَلِيفَة
Jileeb Al Shiyoukh	جَلِيبُ الشُّيُوكْ	Al Ahmadi	الْأَحْمَدِي
Al Jahra	الْجَهْرَاءُ	Al Atraff	الْأَطْرَافُ
Kuwait Bay	جُونُ الْكُوَيْتِ	Umm Al Aish	أُمُّ الْعَيْشِ
Hawally	حَوَالِي	Umm Al Namel	أُمُّ النَّمَلِ
Hay Al Bader	حَيَّ الْبَدْرِ	Umm Gadir	أُمُّ قَدِيرَ
Hay Al Khaled	حَيَّ الْخَالِدِ	Amgharah	أَمْغَرَة
Hay Al Saqer	حَيَّ الصَّقَرِ	Burgan	بُرْقَان
Hay Al Swaber	حَيَّ الصُّوَابِرِ	Al Belosh	الْبَلُوشُ
Hay Al Neseef	حَيَّ النَّصَفِ	Bnaid Al Gar	بَنْيَيْدُ الْقَارِ
Al Khairan	الْخَيْرَانِ	Bwabet Al Jahrah	بَوَابَة الْجَهْرَاءِ
Khaitan	خَيْطَان	Bwabet Al Sebaan	بَوَابَة السَّبْعَانِ
Al Dibdibbah	الدَّبْدِبْبَة	Bwabet Al Shamiyah	بَوَابَة الشَّامِيَة
Derwazat Amdeeres	دَرْوَاةَ أَمْدِيرَسَ	Bwabet Al Sheab	بَوَابَة الشَّعِيبِ
Derwazat Al Bader	دَرْوَاةَ الْبَدْرِ	Bwabet Al Shiekh	بَوَابَة الشَّيْخِ
Derwazat Al Fadag	دَرْوَاةَ الْفَدَاغِ	Bwabet Al Abdulrazzak	بَوَابَة الْعَبْدِ الرَّزَاقِ
Derwazat Bin Bottey	دَرْوَاةَ بِنْ بُوَطِي	Bwabet Al Gesaseb	بَوَابَة الْقِصَاصِيْبِ
Dasman	دَسْمَان	Bwabet Ben Sauod	بَوَابَة بِنْ سَعُودَ
Al Dasmah	الدَّسْمَة	Bwabet Dasman	بَوَابَة دَسْمَان
Al Doha	الدُّوْحَة	Bwabet Al Qaraweyah	بَوَابَة الْقَرْوِيَة
Ras Al Jaliah	رَأْسُ الْجَلِيْعَة	Bubyan	بُوَيْيَان

Sowq Al Shaer	سوق الشعير	Ras Al Zour	رأس الزور
Sowq Al Saaba	سوق الصبة	Al Rabiya	الرائية
Sowq Al Safafeer	سوق الصفاير	Al Riteg	الرتق
Sowq Al Taheen	سوق الطحين	Al Riqqa	الرققة
Sowq Al Garaballey	سوق الغربالي	Al Rawdhatain	الروضتين
Sowq Al Fahm	سوق الفحم	Al Rowdah	الروضة
Sowq Al Magasees	سوق المقاصيص	Al Raiye	الري
Sowq Al Malabis	سوق الملابس	Al Zobara	الزبارة
Sowq Duaig	سوق دعيج	Al Zour	الزور
Sowq Wagef	سوق واجف	Sahat Al Safat	ساحة الصفاة
Sharea Al Aamedal Al Gaded	شارع الأغصنة الجديد	Al Salmiyah	السالمية
Sharea Al Seef	شارع السيف	Al Surrah	السورة
Al Shamiyah	الشامية	Salwa	سلوى
Al Shedadeyah	الشيادية	Al Sowq	السوق
Al Sharq	الشرق	Sowq Al Ebil	سوق الأبل
Al Sheab	الشعب	Sowq Al Awany Al Manzeleya	سوق الأواني المنزلية
Al Shuaibah	الشعبية	Sowq Al Beshoot	سوق البشوت
Al Shaq	الشق	Sowq Al Gatt	سوق الجت
Al Shegayah	الشقايا	Sowq Al Harag	سوق الحراج
Al Shuwaikh	الشوخيخ	Sowq Al Harem	سوق الحریم
Al Sabriyah	الصابرية	Sowq Al Halwa	سوق الحلوى
Al Saleheyah	الصالحية	Sowq Al Hamam	سوق الحمام
Sabhan	صباحان	Sowq Al Khabazeen	سوق الخبازين
Al Sabbiah	الصبية	Sowq Al Zal	سوق الزل
Al Safat	الصفاة	Sowq Al Saat	سوق الساعات
Al Sulaibikhat	الصلايبخات	Sowq Al Seelah	سوق السيلاح

Fereg Al Adsaney	فِرِيحُ الْعَدْسَانِي	Al Sulaibiya	الصَّلَافِيَّةُ
Fereg Al Alewah	فِرِيحُ الْعَلْوِيَّةِ	Al Sawabeir	الصَّوَابِرُ
Fereg Al Awazim	فِرِيحُ الْعَوَازِمِ	Seyhad Al Awazim	صِيَهْدُ الْعَوَازِمِ
Fereg A Genaat	فِرِيحُ الْقَنَاعَاتِ	Al Dageeg	الضَّجِيجُ
Fereg Al Medeers	فِرِيحُ الْمَدِيرِيسَ	Al Daher	الظَّهَرُ
Fereg Al Modaf	فِرِيحُ الْمُصَنَّفِ	Al Ardiyah	الْعَارِضِيَّةُ
Fereg Al Naseriah	فِرِيحُ النَّاصِرِيَّةِ	Al Akool	الْعَاقُولُ
Fereg Saud	فِرِيحُ سَعُودَ	Al Abdelli	الْعَبْدَلِي
Fereg Aneza	فِرِيحُ عَنَزَةٍ	Al Abdeliya	الْعَبْدَلِيَّةُ
Fereg Hilal	فِرِيحُ هِلَالِ	Al Adan	الْعَدَانُ
Al Funtas	الْفُنْطَاسُ	Ashairig	عَشِيرَجُ
Al Fnaitees	الْفَنَيْطِيسُ	Al Omariya	الْعَمَرِيَّةُ
Al Faiha	الْفَيْحَاءُ	Gernatah	غِرْنَاطَةُ
Failakka	فَيْلَاكَا	Al Fahaiheel	الْفَحَّيْحِيلُ
Al Qadisiyah	الْقَادِسِيَّةُ	Al Farwaniya	الْقُرَوَانِيَّةُ
Al Gebla	الْجَبَلَةُ	Fereg Ebn Khamies	فِرِيحُ ابْنِ خَمِيسَ
Al Qurain	الْقُرَيْنُ	Fereg Al Bader	فِرِيحُ الْبَذَرِ
Al Graineess	الْقُرَيْنِيصُ	Fereg Al Borosly	فِرِيحُ الْبُورُسْلِي
Al Kashaaniyah	الْقَشْعَانِيَّةُ	Fereg Al Hasaweyah	فِرِيحُ الْحَسَاوِيَّةِ
Kadhemah	كَاطِمَةُ	Fereg Al Homod	فِرِيحُ الْحُمُودِ
Kabed	كَبْدَ	Fereg Al Khaled	فِرِيحُ الْخَالِدِ
Kubber	كُبْرُ	Fereg Al Dehlah	فِرِيحُ الدَّهْلَةِ
Al Kowt	الْكُوتُ	Fereg Al Reshaeydah	فِرِيحُ الرَّشَائِدَةِ
Kuwait City (C.B.D)	مَدِينَةُ الْكُوَيْتِ	Fereg Al Reesh	فِرِيحُ الرَّيْشِ
Al Morqab	الْمُرْقَابُ	Fereg Al Shamlan	فِرِيحُ الشَّمْلَانِ
Masged Al Bader	مَسْجِدُ الْبَادِرِ	Fereg Al Sheyoukh	فِرِيحُ الشُّيُوكِ
Masged Al Hamad	مَسْجِدُ الْحَمَدِ	Fereg Al Saqer	فِرِيحُ الصَّقَرِ

Mishrif	مِشْرِيف	Masged Al Khaleifa	مَسْجِدُ الْخَلِيفَةِ
Motriba	مُطْرِبَةٌ	Masged Al Saier	مَسْجِدُ الْمَتَابِرِ
Al Motlaa	الْمُطْلَاعُ	Masged Al Sowq Al Kabear	مَسْجِدُ السُّوقِ الْكَبِيرِ
Al Maqwa	الْمَقْوَعُ	Masged Al Shaya	مَسْجِدُ الشَّيْبَانِ
Al Manageesh	الْمَنَاقِيشُ	Masged Al Shamlan	مَسْجِدُ الشَّمْلَانِ
Al Mansouriyah	الْمَنْصُورِيَّةُ	Masged Al Abdulrazzak	مَسْجِدُ الْعَبْدِ الرَّزَّاقِ
Al Mangaf	الْمَنْقَفُ	Masged Al Othman	مَسْجِدُ الْعُثْمَانَ
Al Mena	الْمِينَاءُ	Masged Al Aegerey	مسجد العجيري
Mena Sauod	مِينَاءُ سَعُودَ	Masged Al Adsaney	مَسْجِدُ الْعَدْسَانِي
Mena Abdullah	مِينَاءُ عَبْدِ اللَّهِ	Masged Al Garaballey	مَسْجِدُ الْغَرَابَلِيِّ
Al Nasyeriyah	النَّاصِرِيَّةُ	Masged Al Fares	مَسْجِدُ الْفَارَسِ
Al Netaq Al Bahrey	النِّطَاقُ الْبَحْرِي	Masged Al Fedala	مَسْجِدُ الْفَضَالَةِ
Al Naqa	النَّقْعُ	Masged Al Fuleg	مَسْجِدُ الْفُلَيْجِ
Al Nuayseeb	النُّوَيْصِيبُ	Masged Al Medeers	مَسْجِدُ الْمَدِيرِ
Wadi Al Battiyan	وَادِي الْبَاطِنِ	Masged Al Motawaa	مَسْجِدُ الْمُطَوَّعِ
Wadi Al Rimah	وَادِي الرِّمَةِ	Masged Al Manaee	مَسْجِدُ الْمَنَاعِي
Wadi Al Musannat	وَادِي الْمُسَنَّاتِ	Masged Al Neseef	مَسْجِدُ النِّصْفِ
Warba	وَرْبَةٌ	Masged Al Noman	مَسْجِدُ النُّومَانِ
Al Wasat	الْوَسْطُ	Masged Mulla Saleh	مَسْجِدُ مُلَا صَالِحِ
Al Watiah	الْوَطِيَّةُ	Masged Hilal	مَسْجِدُ هِلَالِ
Al Wafrah	الْوَفْرَةُ	Al Meseila	المَسِيلَةُ

